شؤون فلسطينية

٢٠٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠

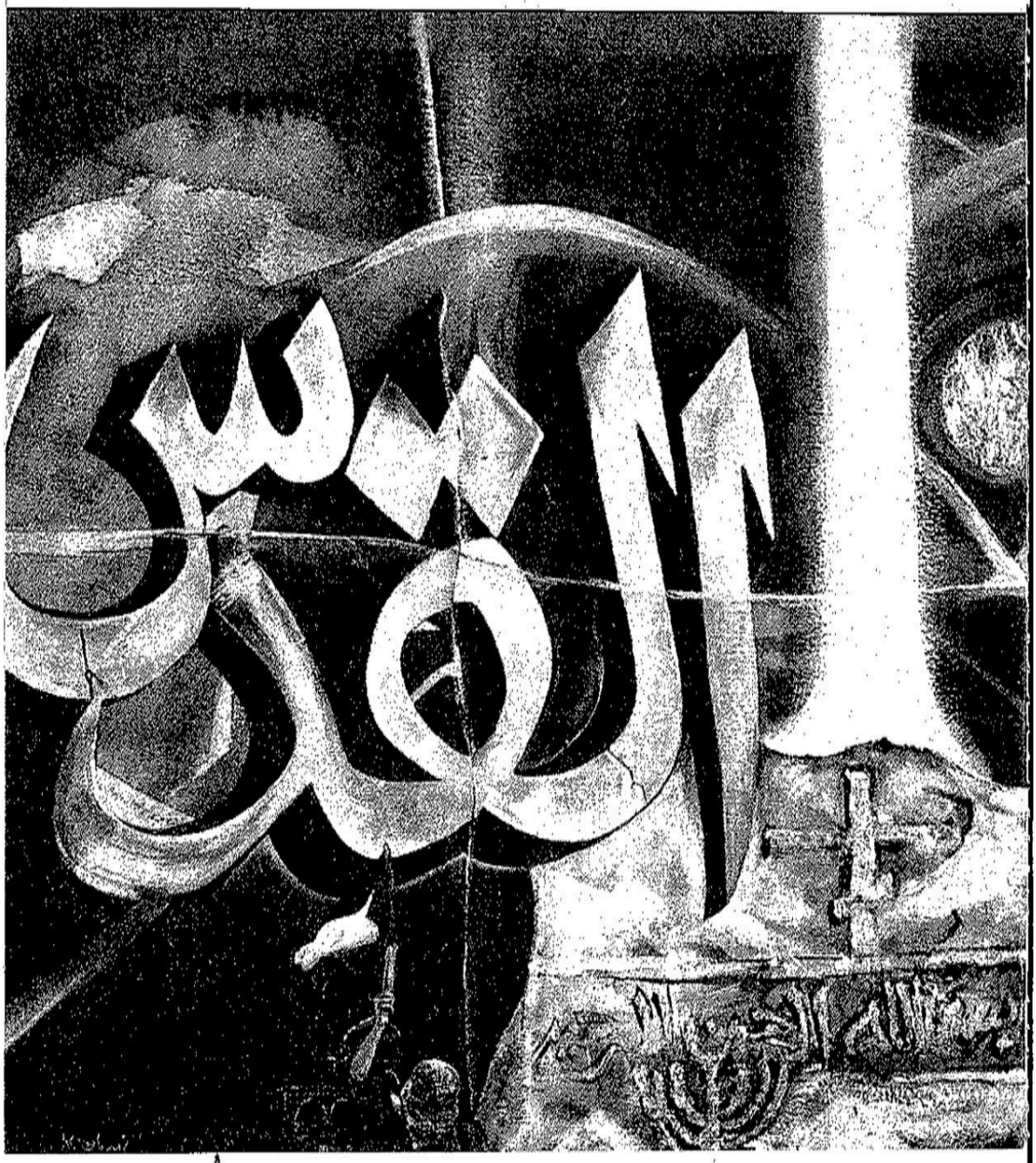

شؤون فلسطينية

٢٠٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠

شهريّة فكريّة لمعالجة أحداث القضيّة الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدُر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينيّة

المحتويات

٣ رسالة الرئيس ياسر عرفات في الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الثورة

١٢ التحوّل السياسي الفلسطيني ..... د. أسعد عبدالرحمن

٢٥ الوعي القومي بقضية فلسطين وحدود العلاقة بين الوطنية والقومية ..... د. أحمد ثابت

٣٧ رأي حول استراتيجية للتفاوض مع اسرائيل ..... د. حسن نافعة

٤٤ مسألة تدويل القدس بين السياسة والقانون الدولي ..... د. عبدالرحمن الصالحي

٦٠ افريقيا وقضية فلسطين ..... محمد شهير العبسة

٧٩ ابعاد مشاركة اسرائيل في برنامج «حرب النجوم» ..... د. جمال مظلوم

تقارير

٩٦ عامان من الانتفاضة: التأثير والتأثّر ..... ربعي المدهون

١٠٢ الشؤون العسكرية الاسرائيلية: تعاون اسرائيل وجنوب افريقيا ..... د. يزيد صايغ

١٠٦ وثائق غنيزه القاهرة ..... عرفة عبده علي

مراجعات

١١٠ أصول الهويّة الفلسطينية ..... د. نبيل حيدري

١١٤ الرواية الاسرائيلية لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: غياب المنطق الرسمي والموضوعية ..... سميح شبيب

شهريات

١٢٠ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: اشتراطات على «خطة بيكر» ..... س. ش.

١٢٤ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: الشأن الفلسطيني في محاور ثلاثة ..... أحمد شاهين

١٣٢ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
دبلوماسية «الغموض البنّاء» ..... ن. ح.
١٣٨ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
تصاعد المقاومة الشعبية ..... ي. ص.
اسرائيليات:
١٤٣ **الانتفاضة اسقطت الخيار العسكري الاسرائيلي** ..... محمد عبدالرحمن
١٥٠ **اسحق شامير في واشنطن؛**
اجواء باردة ونتائج باهتة ..... هاني العبدالله
١٥٥ **الرد المصري ـ الفلسطيني والارتباك الاسرائيلي** ..... صلاح عبدالله
١٦٢ المناطق المحتلة:
مسيرات ووقت للسلام ..... ر. م.
يوميات
١٦٧ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/١١/١٩٨٩ الى ١٥/١٢/١٩٨٩**
بيبليوغرافيا
١٨٢ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **فلاديمير تماري**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

رسالة الأخ ياسر عرفات

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.
القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

في الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية

عام ركاب المجد والنصر

بسم الله الرحمن الرحيم

«انا فتحنا لك فتحاً مبيناً، ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويتمّ نعمته عليك ويهديك صراطاً مستقيماً، وينصرك الله نصراً عزيزاً.

«لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة، فعلم ما في قلوبهم، فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً».

صدق الله العظيم

يا أبناء شعبنا الفلسطيني العظيم؛

ايّها المقاتلون الابطال في خنادق الدفاع عن الوطن، والشعب، والثورة؛

يا فرسان الانتفاضة الباسلة؛

ايّتها النساء؛ ايّها الرجال والشبان والفتيان والاطفال الشجعان في الوطن، وفي المنافي؛

يا مواطني دولة فلسطين؛

يا جماهير امتنا العربية العظيمة؛

في حياة الشعوب، ومسيرتها، وتاريخها، هناك مناسبات خالدة؛ مناسبات لاحداث عظمى تركت بصماتها الواضحة، وتأثيرها العميق، في حياة هذه الشعوب، وشقّت لمستقبلها ومصيرها طريقاً آخر كان يبدو للغالبية الساحقة بالغ الصعوبة، انْ لم يكن مستحيلاً، لحظة وقوع بواكير الحدث العظيم؛ ولكنه مع الايمان والارادة والتضحية والجهاد يصبح من حقائق تاريخ الشعوب والامم؛ وربما تبدو خمسة وعشرون عاماً من تاريخ الشعب الفلسطيني، وجهاده الصادق الأمين، لحظة خاطفة في

خضمّ التاريخ البشري المتسارع، والمتدفق؛ ولكنها، أيضاً، وبالتأكيد، تعني لمن يعيشها ويعايشها ربع قرن حافلاً، وحياة كاملة، ومسيرة لأجيال مناضلة للشعب الفلسطيني، بطل أكثر الملاحم اعجازاً وشجاعة وخصباً وتنوّعاً في القرن العشرين. انها ثورة المستحيل، وأطول ثورة في العصر الحديث. ثورة أشبال الآر.بي.جي. مع أطفال الحجارة المقدّسة. ثورة المستحيل الذي أصبح ممكناً، وحقيقة تفرض وجودها على الجميع، الاعداء قبل الاصدقاء. ثورة الفدائي يخترق الزمن ويعيد بها دورة التاريخ الى الفلك الصحيح. ثورة الحجارة، وانتفاضة الشعب المؤمنة، والجماهير المكافحة المناضلة، تجترح المعجزات وتلهب الكون، فتنفجر الانتفاضات الشعبية تتلوها وتتبعها في مختلف الارجاء من هذا العالم، وترفع شعارات النصر مع هذه الجماهير الهادرة، تمثّل ارادة الشعوب، وتجسّد وجدانها وضميرها.

يا اخوتي؛ يا أحبتي؛

في مثل هذه الليلة منذ خمسة وعشرين عاماً، انطلقت الطلائع من شعبنا؛ «انهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى». يدقون أبواب التاريخ وتتعملق هاماتهم لانتزاع الحرية لشعبنا. وكانت الطلقات الشجاعة التي دوّت في تلك الليلة ايذاناً بانبلاج الفجر الجديد. حينذاك، كانت المسألة تبدو للكثيرين مخاطرة، أو مجازفة، ولكنها كانت، بالنسبة الى الطليعة التي حملت، حينذاك، ارواحها على أكفّها، رهاناً لا مفرّ من الفوز به مع التاريخ. وبتواضع الثوار، وايمانهم، نقول بثقة: لقد كسبنا الرهان؛ «فان لله جنوداً اذا أرادوا أراد». صدق الله العظيم.

وعندما انطلقنا، قبل خمسة وعشرين عاماً، كان سلاحنا الايمان بالله والثقة بجماهير شعبنا المناضلة. ولقد كان شعبنا، على الدوام، هو المعلّم لقيادته. وهو القادر على السبق والمبادرة، يهبّ، دائماً، وفي اللحظة المناسبة، اللحظة الحرجة، ليحمي حلمه المقدس بالحرية، وليشكّل هذه الركيزة الجماهيرية التي لا تقهر، والتي استندت اليها الطلائع الفدائية عندما انطلقت في ليلة عربية مظلمة، قبل خمسة وعشرين عاماً، لتباشر صنع زمن جديد، ولتنير الطريق بمشاعل أجسادها ومن وقود دمائها.

وكان شعبنا، وثوارنا، خلال كل لحظة من لحظاتها، يصنعون التاريخ وينسجون اسطورة المقاومة والتضحية. فمن الاغوار الى الكرامة؛ ومن غزة الى الشقيف؛ ومن القدس الى صيدا؛ ومن الجولان الى القناة؛ ومن الخليل الى العرقوب؛ ومن نابلس الى النبطية؛ ومن عين الحلوة الى شاتيلا؛ ومن الفردان الى تونس؛ ومن ملحمة المشاركة في حرب تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٧٣ الى القتال الضاري سنة ١٩٧٨؛ الى الملحمة الاسطورية في بيروت سنة ١٩٨٢، حيث كانت البندقية الفلسطينية والمقاتل الفلسطيني يدافع بشراسة ويحمي مستقبل، وحلم، ووجود، شعبه، ويدافع عن كرامة وشرف أمّته، التي ارادها العدو نهاية للثورة ولمنظمة التحرير الفلسطينية، فأصبحت أطول حرب عربية ـ اسرائيلية، وتنقلب على رأسه لتصبح هزيمته الملتصقة به دوماً، وحتى الآن. ومنها الى الحصار المزدوج في طرابلس الذي فضح، على الرغم من مرارته، تفاصيل المؤامرة، بكامل ابعادها، على القضية، والشعب، والثورة.

خمسة وعشرون عاماً من عظمة الصمود الاسطوري في مخيمات صبرا وشاتيلا والبرج والبدّاوي ونهر البارد والرشيدية وعين الحلوة، التي قاتلت، وما زالت تقاتل، وهي تأبى ان تسلّم البندقية، وتأبى ان تُجَرّ الى حرب الاشقاء ومؤامرة امراء الطوائف، وكانت باعثا لبداية موجات الانتفاضة الاولى سنة ١٩٨٦، ومنها الى الصمود الرائع في الجنوب اللبناني، جنباً الى جنب مع القوى اللبنانية الوطنية والاسلامية، مؤكدة ارادتها الثورية بالالتصاق بهدفها الاساسي مع الارض التي باركها الله،

أرض الاسراء والمعراج، ومهد المسيح، ومثوى أبي الانبياء الخليل ابراهيم، عليهما السلام.

خمسة وعشرون عاماً مليئة بالمعارك الشرسة، وحالات الحصار، والمواجهة، والنفي، والتآمر، والطعنات، والجراح، والآلام، لكن السمة الغالبة كانت، على الدوام، الصمود العنيد الذي تكسّرت على صخرته جميع المؤامرات، وفشل على أعتابه جميع المتآمرين. «ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين».

خمسة وعشرون عاماً مخضبة بدماء الشهداء البررة، أغلى الاحبّة والابناء من شعبنا الذين سقطوا على أرضنا الطهور، وعلى سياج الوطن، وفي المنافي والشتات، ليعيش الشعب ولتشرق فلسطين.

خمسة وعشرون عاماً محتشدة بقوافل الاسرى والمعتقلين والجرحى والمعاقين، مشكّلة، على الدوام، معيناً لا ينضب من العطاء، واستعداداً، لا نظير له، للتضحية والفداء.

خمسة وعشرون عاماً شكّلت، وأعادت تكوين، كل فرد فينا، وشكّلت وجدان، وعقيدة، كل طفل وامرأة ورجل، وكانت مليئة بلحظات المدّ والجزر لحظات النصر والشدة؛ ولكن المسار كان، على الدوام، يشير الى التقدم الى أمام.

خمسة وعشرون عاماً كانت فيها سنوات النهوض الوطني العظيم، وسنوات المخاض الصعب، وسنوات الجمر والنار، وكانت حقبة المجد والفخار، وعهد العزّ والكبرياء الوطني، وأعوام ازدهار وتوهّج لمشروعنا الوطني، وتقدم شعبنا بعزيمة لا تقهر، وارادة لا تستكين، لانجاز، وتحقيق، حقوقه الوطنية الثابتة، وفي مقدمها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وعندما باشرت الثورة الفلسطينية الكفاح المسلّح، كأحد أبرز اشكال النضال، فقد كانت تمارس، بوعي، أكثر اشكال القدرة والفاعلية، وتؤكد حقاً أكدته المواثيق الدولية للشعوب المناضلة، من اجل حريتها؛ وكانت تقتحم، بذلك، وعي العالم بالصورة الحقيقية للشعب الفلسطيني، المجاهد من اجل الحرية، وتضفي، بانجازاتها، ابعاداً جديدة للنضال الانساني ضد الصهيونية، والاستعمار الاستيطاني، والتمييز العنصري، والظلم، والقهر، والارهاب الرسمي المنظّم.

يا اخوتي؛ يا أحبتي؛ يا جماهير امتنا العربية؛

خمسة وعشرون عاماً لم يخفت فيها، يا اخوتي ويا احبتي، انتماؤنا العربي ليلة واحدة، ولا نجحت في زعزعته أية عواصف عابرة. لقد كنّا، وما زلنا، قادرين، وخاصة في اللحظات التي نشعر بأننا نخوض المعركة وحدنا، باسم امّتنا، على تعزيز الثقة بامكانات امتنا العربية، وجماهيرها المناضلة؛ وظلت مسيرتنا الوطنية مسلّحة، منذ انطلاقتها، بالايمان العميق، والمناعة القومية، المعبّرة عن الضمير والوجدان العربيين.

وفي الوقت عينه، كنّا ندرك، تماماً، موقعنا في ملحمة النضال الانساني، ونفتخر بأن ثورتنا تركت بصماتها الواضحة، وحفرت أخدودها في المجرى الانساني الكبير، وقامت، ولا تزال تقوم، بهذا الدور المشرق مع جميع الاحرار والشرفاء والمناضلين من اجل الحرية في العالم. ومن هنا، فان ثورتنا هي فلسطينية الوجه، عربية القلب، عالمية الجذور والابعاد والامتدادات. ليس هذا فحسب، بل لقد ثبّتنا قرارنا الوطني المستقل، وكرّسنا ديمقراطيتنا في ظل اعقد الظروف، وأصعبها. انها ديمقراطية غابة البنادق، والتي شكّلت الديمقراطية، فيها، على الدوام، الدرع الحامي لثورتنا، وقضيتنا، ومسيرتنا التي ازدانت بالبندقية والفكر والعلم والقلم. ولذلك، جاء اعلان استقلالنا ليكرّس هذه السمات،

ويثبّت هذا التوافق بين الحقيقة الفلسطينية وتطوّرات العصر، والتي أثبتت الايام، وتتابع الاحداث، مصداقية نهجنا وجدواه، وتؤكد صوابية خطّنا النضالي، وترسّخ صحة برنامجنا السياسي.

خمسة وعشرون عاماً من المنجزات السياسية، والعلمية، والفكرية، والثقافية، والاجتماعية، للحفاظ على الشخصية الوطنية الفلسطينية لشعبنا، ولحماية تراثنا وعقيدتنا، ولحماية شعبنا من الضياع والتيه، في مواجهة جميع المشاريع والمخططات والمؤامرات التي سعت الى شطب شعبنا ووجودنا من الخارطة السياسية، والجغرافية، في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، تمكّنا من البقاء، وواصلنا الجهاد قابضين على الجمر، مؤكدين الارادة الحرّة، والعزيمة الصلبة، لشعب قرّر ان يعيش حرّاً سيداً على أرضه الحرة المستقلة.

وها نحن، يا اخوتي ويا احبتي، وفي هذه الذكرى بمرور خمسة وعشرين عاماً على ثورتنا الوطنية، نتوّجها بمرور عامين على انتفاضتنا الشعبية المباركة، وفي ضوء هذا الوهج الثوري الاصيل، احتفلنا، كذلك، بالذكرى الاولى لاعلان الاستقلال لدولتنا، دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف. وها هي الانتفاضة الجماهيرية الباسلة تقدّم، بعنفوانها وتميزها، الاجابة الحاسمة، والبرهان الساطع، على وصول مشروعنا الثوري الى ذروة النجاح. فبالانتفاضة سجّلت الثورة نجاحها في الانتقال من حركة لطليعة ثورية الى تحرّك عارم وثورة ملتهبة ينخرط فيها الشعب. وبالانتفاضة انتقلنا الى حالة الهجوم الاستراتيجي، ونخوض المعركة الاصعب على المحتلين وعلى ساحة الصراع الرئيسة: على أرض الوطن. وبالانتفاضة نطقت تراكمات سنوات الثورة التي كانت تختمر لتسجّل الانفجار في لحظته المناسبة. وكان بناء السنوات الطويلة يعلو. وكان الفعل الثوري الذي تدفق في شرايين الوطن يغيّر، ويؤثر، ويبني، ويراكم. وعندما انطلق الرجال والنساء والشبيبة والفتية والاطفال الشجعان الى شوارع مدننا وقرانا ومخيماتنا، يواجهون بحجارتهم وأناشيدهم، فقد كانوا يبرزون كيف استطاعت ثورتنا المحاصرة، ومنذ انطلاقتها، ان تصقل الهوية الوطنية لشعبنا، وان تقوم بصوغ الميلاد الجديد، والشخصية الوطنية المكتملة الملامح، المستقلة الارادة. فها هو الجيل الذي ولد في عصر الثورة قد كبر ونما، ليفجّر الانتفاضة. وها هي الاجيال تتدافع في مسيرة النضال حول الراية، مردّدة قول شاعرنا معين بسيسو:

انا ان سقطت، فخذ مكاني يا رفيقي في الكفاح
واحمل سلاحي لا يخفك دمي يسيل من الجراح
انا لم أمت؛ أنا لم أزل ادعوك من خلف السلاح

وها هم جنرالاتنا الجدد، جنرالات الحجارة المقدسة، يؤكدون ذلك التواصل والتكامل الكلّي بين جناحي العملية الثورية: بين أشبال الآر.بي.جي. في مخيمات الصمود والبطولة في لبنان وجنوبه، والجماهير التي تسجل، كل يوم، وقائع البطولة في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع. في القدس، وغزة، ونابلس، وخان يونس، وجنين، والخليل، والامعري، والشيوخ، وبيتا، ورفح، ورام الله، والبيره، وقلقيلية، وجباليا، والجلزون، وبلاطة، وجبع، والخضر، وكفر مالك، وعسكر، والشاطىء، وبيت لحم، وبيت لاهيا، وبيت ساحور، وبيت فجار، وبيرزيت، وبيت حانون، وبيت أولا، وبيت امّر، وبيت جالا، ونحالين، وأريحا، وطولكرم، وقباطية، واليامون، وحوّاره، وبرقة، وسعير، ويَعْبَد، وطوباس، وجلجول، وبني نعيم، ودورا، والدهيشة، وبيطا، والمخيمات الوسطى، وسلواد، ودير جرير، والطيبة، والعرّوب، وقلندية، وابو ديس، وبيتونيا، وعصيرة، وبيت فوريك، وسلفيت، وصفا، وعبسان، وبتّير، وعلّار، وبني سهيلة، وطمون، وبورين، وترقوميا، وميثلون، وكفر قدوم، وعزّون، وعتّيل، وزيتا، ودير البلح، وعنبتا،

سويّـة مع ملحمة بيروت النموذج، ومع صمود اشقائهم في الشتات، والمعجزة الاستشهادية في تل الزعتر وصبرا وشاتيلا، جميعهم يصنعون هذا التكامل المطلق لثورتنا، وقدرتها على تحطيم جميع الاسوار والحواجز، وصهرها لجميع أبناء شعبنا، أينما كانوا، في بوتقة النضال الوطني الموحّد، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ بوتقة الوحدة الصلبة لكل جماهيرنا داخل، وخارج، أرضنا المحتلة؛ الوحدة والترابط بين جميع تنظيماتنا السياسية والمنظمات الشعبية والنقابية؛ بين شعبنا، كل شعبنا، رجالاً ونساء واطفالاً وشيوخاً، صفّاً واحداً، بهدف واحد، وعلى قلب رجل واحد. «ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفّاً كأنهم بنيان مرصوص».

ومن الانطلاقة الى الانتفاضة، مسيرة منتصرة لشعب شجاع. ومن الانطلاقة الى الانتفاضة، أجيـال تتـدافع من اجل وطن حر لشعب من الاحرار. ومن الانطلاقة الى الانتفاضة، قصة فريدة للنضال الانساني العنيد. ومن الانطلاقة الى الانتفاضة، تخفق رايتنا مدشّنة عهد الاستقلال.

وها نحن، بعد خمسة وعشرين عاماً من تلك الليلة التاريخية، التي دشّنت العصر الفلسطيني الجديد، واقتحمت المشهد الصامت أمام العالم، ها هو شعبنا يزهو بوحدته في اطار منظمة التحرير الفلسطينية؛ وها هي دولة فلسطين تلقى اعتراف أكثر من مئة وخمس عشرة دولة؛ وها هي حقوقه الوطنية تلقى اعتراف جميع أعضاء المجتمع الدولي، والدول الاعضاء في الامم المتحدة، باستثناء أولئك الذين يصرّون على معاندة التاريخ، في واشنطن وتل ـ أبيب. ومن يتواجد، يا أخوتي، على الخارطة السياسية العالمية، سيتواجد، لا محالة، على الخارطة الجغرافية. والمسألة، الآن، هي مسألة وقت.

ومن هنا كان تقديرنا الكبير لهذه الوقفات والمواقف الايجابية، التي يقوم بها اصدقاؤنا معنا، ومع شعبنا، ومع قضيتنا العادلة، الاصدقاء في الدول الافريقية، والاسلامية، ودول عدم الانحياز وبيانها في بلغـراد، والاتحاد السوفياتي الصديق، والدول الاشتراكية وبيانها في بوخارست، ودول السوق الاوروبية المشتركة وبيانها في مدريد وستراسبورغ، والدول الاسكندنافية وبيان وزراء خارجياتها، والفاتيكان وموقف قداسة البابا المبدئي الرائع، واليابان، والصين الصديقة وموقفها الثابت، وحتى الدول التي كانت، في الماضي، محسوم موقفها مع اسرائيل، غيّرت مواقفها لصالح قضيتنا العادلة.

ونحن نكسب، كل يوم، موقعاً، وكل يوم نزداد ايماناً بحتمية النصر، وتزداد عزلة اعدائنا. هم يسبحون ضد تيار التاريخ، ونحن نعيد كتابة التاريخ بأحرف من نور ونار، ومع مجراه الطبيعي لصالح الشعوب، حيث اصبحت انتفاضة شعبنا مثلاً لكل الشعوب المتطلعة الى حياة أفضل، والى الحرية والديمقراطية، وضد الظلم والقهر والصهيونية والاستعمار والتمييز العنصري.

وهل هي صدفة ما يحدث، الآن، في كثير من البلدان في اوروبا؟ وهل هي صدفة ان يأتي زائراً لارضنـا الاسقف توتو، ممثلاً لشعب جنوب افريقيا الصديق، ليصنع هذا النسيج من الترابط مع شعبنا الفلسطيني في انتفاضته ضد التوأمين العنصريين، اسرائيل وحكومة بريتوريا؟ وسينتصر شعبنا كما انتصر شعب ناميبيا؛ فنحن في خندق واحد مع جميع الاحرار والشرفاء والمكافحين في العالم.

يا اخوتي؛ يا احبتي؛ ايها المجاهدون الثوار؛

ها نحن نقف، اليوم، على أعتاب بوابة الحرية وندقّها بأيادينا الواثقة بربها، وبحقها، وبقضيتها؛ وها نحن نجسّد حلمنا واقعاً؛ وها هو الاستقلال يبدو في متناول اليد وعلى مرمى حجر من خنادقنا المقـاتلة، بعـد ان أنبعث طائـر الفينيق الفلسـطيني من النار ومن الرماد أكثر عملقة، وأكثر قوة،

وأكثر اقتداراً، وأكثر حيوية؛ فشعبنا الفلسطيني البطل هو المعلّم الاكبر الذي شكّل، على الدوام، هذا الحصن الحصين، لكل الثورات والانتفاضات التي مرّت على أرضنا، منذ الفداء الذي افتدى به الخليل ابراهيم اسماعيل، الى الفداء الذي افتدى به المسيح الانسانية، الى الاسراء والمعراج. ومن شهداء المسيحيين الاوائل، الى شهداء العروبة والاسلام، الى شهداء الثورة والانتفاضة المباركة.

لقد ظل شعبنا وفيّاً لتراثه، ولعقيدته، وستظل جماهيرنا سدنة أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومهد المسيح عليه السلام ومسرى النبي محمد (صلعم).

بسم الله الرحمن الرحيم

«انا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد».

صدق الله العظيم

يا أهلي؛ يا كل أهلي؛

أيها المناضلون في كل المواقع؛

يا جماهير شعبنا الفلسطيني؛

يا جماهير أمتنا العربية المناضلة؛

لقد طرحنا مبادرة السلام الفلسطينية، والتي تبنّتها القمة العربية، وأيّدها المجتمع الدولي، والامم المتحدة؛ وهي ليست من موقع ضعف، ولكنها استشراف واستشفاف لتطور الاحداث الدولية، والوفاق الدولي، والمتغيّرات الجارية على الساحة العالمية. وكان الاستشراف محكماً ومركّزاً؛ وكانت الشفافية صافية ودقيقة.

لقد أعلنّا صلح الشجعان لاقرار السلام على أرض السلام، أرض فلسطين؛ ولكن، ويا للأسف، لا تزال القيادات الاسرائيلية سائرة في غيّها، مصمّمة على غبائها، والاستمرار في احتلال أرضنا، ومحاولة تصفية وجود شعبنا وقضيتنا، معتمدة على هذا الدعم اللامحدود من الادارة الاميركية، دعماً سياسياً ومالياً واقتصادياً ومعنوياً ودبلوماسياً، ممّا زادها غطرسة وايغالاً في الجرائم، والقمع، والارهاب، والبطش، والتحدي للارادة الدولية، متناسية حقائق التاريخ ودروس التاريخ، ومتجاهلة المتغيّرات والتطوّرات الجارية في العالم أجمع.

وانني أتوجه، في هذه الذكرى، الى الاسرائيليين، جميعهم، وأقول لهم: تعالوا لنصنع السلام، بعيداً من هذه العقلية المنغلقة التي تحكم هذه القيادات المتحجرة، والتي لا ترى أبعد من أنوفها، والتي لا تريد ان تفهم أنها لا تستطيع حجب الشمس بأصابع الايدي، ولا حجب الحقائق بتجاهلها، او التغاضي عنها. أقول لهم: لا تصيخوا السمع لتجّار الحروب، الذين يعيشون على دماء الشعوب، لأن البديل من السلام هو الحرب، ولا تنسوا ان هنالك تحديداً للاسلحة في العالم أجمع، الّا في هذه المنطقة، منطقة الشرق الاوسط، حيث ظهرت فيها الصواريخ المتنوّعة، بما فها الصواريخ العراقية الجديدة التي غيّرت الوضع استراتيجياً؛ كما تتكدّس فيها، وتتزايد، جميع أنواع الاسلحة الكلاسيكية، والنووية، والكيميائية. فماذا تعني الحرب، اذا بدأت في منطقتنا، الّا الدمار الشامل؟ ولات ساعة مندم. والسلام يستحق ما يبذل في سبيل اقراره من جهد وتعب وتضحيات. سلام نصنعه من اجل اطفالنا، واطفالكم، «فالمجد لله في الأعالي، وعلى الارض السلام، وفي الناس المسرّة».

ومن هنا كان تعاملنا، أيها الاخوة، مع جميع المبادرات المطروحة، انطلاقاً من حرصنا على دفع مسيرة الحل المبني على العدل، عبر مؤتمر السلام، تحت الاشراف الدولي، وبحضور الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وجميع الاطراف المعنيّة بالصراع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل، ولاحقاق الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني، طبقاً لما أقرّ وتمّ الاتفاق عليه في مجلسنا الوطني، والقمة العربية، وفي مقدم ذلك انجاز اقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة على ترابنا الوطني الفلسطيني، وعلى أساس القرارات والشرعية الدولية ذات الاختصاص. وعلى هذه الثوابت، أكد مجلسنا المركزي الفلسطيني ووافق على الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وعلى قاعدة الاسس التي أعلنّاها كخطوة تمهيدية لعقد المؤتمر الدولي للسلام، وان أي محاولة لتجاهل مرتكزات موقفنا، او التحايل عليها، لا تشكّل الّا مضيعة للوقت، وتفويتاً لفرص السلام المتاحة، ولكنه لن يكون الّا وقوداً للهيب الانتفاضة، التي ستستمر، موجة وراء موجة، حتى جلاء آخر جندي اسرائيلي من على أرضنا المقدسة، ورفع علم فلسطين فوق ربى القدس الشريف.

ونحن نعرف ان الطريق صعب، وشائك، والاعداء متربّصون، والمحاولات المشبوهة من الاعداء، وحتى من بعض الاصدقاء والاشقاء، مستمرة لطمس قضيتنا، وتصفيتها، ليبقى شعبنا في الشتات والتيه؛ وأمّا داخل الارض المحتلة، ففي أحسن حالاته ضمن باندوستانات مغلقة للمناطق ذات الكثافة السكانية في الضفة والقطاع، لتوريد العمّال، تماماً، كما هو الحال في جنوب افريقيا.

ولكن، ليعلم الجميع ان لا سلام، ولا حل، الّا من خلال الاقرار بحقوقنا الوطنية، كما أقرّتها لنا الشرعية والقرارات الدولية؛ وان لا سلام الّا السلام الفلسطيني؛ ولا حل الّا الحل الفلسطيني؛ ولا استقرار الّا بالدولة الفلسطينية. وليعلم الجميع انه لا يمكن تغييب منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولا القفز على حقوقنا الوطنية، لأننا اصبحنا جزءاً أصيلاً من حقيقة العصر الجديد، الذي بدأ يتفتّح، وينفتح، على العالم. واننا، اذا كنّا غائبين ومغيّبين في يالطا، ودفعنا ثمنها وطناً ودماء وأرواحاً وعذاباً وآلاماً، فاننا، في قمّة مالطا، كنّا حاضرين بقوة، بهذه الانتفاضة المباركة، وتمّ بحث في قضيتنا، بغض النظر عن الوقت، والمساحة التي أعطيت لنا أمام المسائل الاستراتيجية بين العملاقين؛ وسيكون لذلك نتائج هامة على صعيد قضيتنا، لا بد من مواجهتها والتعامل معها؛ والشيء عينه حدث، مؤخراً، في اللقاء الاوروبي ـ العربي، بحضور الملك الحسن الثاني والرئيس فرانسوا ميتران. انها اوروبا، العملاق الجديد الموحّد، وأهمية العلاقة معها.

ولنا يا أخوتي كلمة بهذه المناسبة الى جماهير امتنا العربية ودولها: ان مالطا هي بداية عصر جديد في العالم؛ وما لم نوحّد كلمتنا، ونرصّ صفوفنا، سندفع الثمن، مجدداً، في مالطا، كما دفعناه، كأمّة عربية، في يالطا، وأيضاً في اتفاقية سايكس ـ بيكو.

يا ابناء شعبنا العظيم؛

يا أبناء جيل الثورة، جيل الاستقلال؛

يا جماهير أمتنا العربية العظيمة؛

في هذه الايام الخالدة، نذكر، بالاجلال والتقدير، الاحبّة الشهداء، الذين لا تغيب ذكراهم عن قلوبنا وعقولنا لحظة واحدة. نتذكّر الحبيب ابو جهاد، وابو الوليد، وابو يوسف النجار، وكمال عدوان، وابو علي اياد، وابو صبري، وماجد ابو شرار، وعبدالفتاح محمود، وكمال ناصر، وأبو حسن

سلامة، وغسان كنفاني، وحمدي، وابو غزالة، ومروان، ونزّال، وطه، وغيرهم الكثير الكثير. نذكر آلاف الشجعان الذين سقطوا في معركة الحرية، ونقول: سلام على أرواحكم؛ سلام عليكم بين الصدّيقين والشهداء؛ والعهد هو العهد؛ والقَسَم هو القَسَم على ان نواصل النضال بالتصميم نفسه، والايمان نفسه، والعزيمة والاصرار الذي كانت أرواحكم تتوهج به، وستكونون منارات أبدية في ذاكرة شعبكم، وأمّتكم، ومثلاً يحتذى به من كل الشرفاء والاحرار في العالم.

ايها الاخوة الأحبّة؛

في هذا اليوم الخالد، نوجّه التحية النضالية الى فرساننا صنّاع ملحمة الصمود في المعتقلات؛ ابطالنا، اسرانا، ومعتقلونا؛ اليكم، ايها الشجعان في أنصار ـ ٣، وفي جنيد، وغزة، ونفحة، وبئر السبع، وعسقلان والمسكوبية، ونابلس، والخليل، والرملة، والدامون، وشطة، وكفاريونا، وجنين، وغيرها؛ اليكم تقدير شعبكم وانتم القدوة والنموذج؛ لكم المجد وانتم تفرضون قوانينكم وارادتكم، ارادة الثورة، على المعتقلات؛ لكم الفخار، وقد حوّلتم السجون الى مدارس للكوادر، ومراكز قيادة للجماهير في انتفاضتنا المباركة.

وفي هذا اليوم الخالد، التحية والاكبار الى جرحانا البواسل، والى القيادة الوطنية الموحّدة، والى القوات الضاربة واللجان الشعبية والأطر الجماهيرية، والى لجان الخير، والمجالس النقابية، وجموع المطاردين «جيش الشعب». والتحية، كل التحية، الى الأم الفلسطينية الشجاعة، والى الأب الفلسطيني الشجاع، والى كل شاب وفتاة وفتى وطفل وطفلة؛ فهم الابطال، وهم الذين يصنعون اللوحة الوضّاءة المشرقة لوحدة شعبنا ومستقبله، وحدة الجميع، فتح والشعبية والديمقراطية وحماس والعربية والنضال والفلسطينية والشيوعيين والجهاد وكل المناضلين والمجاهدين في بوتقة الانتفاضة المباركة والانفجارات الشعبية الغلابة.

يا ابناء دولة فلسطين؛

يا أبناء عصر الثورة ـ الانتفاضة؛

يا جماهير امتنا العربية؛

في هذه الايام، ونحن نقف على عتبة الانتصار، تقف الثورة، أكثر من أي وقت مضى، أقوى عزيمة وارادة وايماناً وصلابة. اننا في معركة ربع الساعة الاخير من درب الحرية، وهي معركة شرسة، ولكنها ليست الأصعب؛ معركة نخوضها مسلّحين بايماننا، وبعزيمتنا، وبوحدتنا الوطنية، وبكفاحنا وجهادنا الصادقين، وببرنامجنا الوطني، وبالتضحية والفداء، وبالوعي والادراك بالنور والأمل.

يا جماهير أمتنا العربية؛

هذه الانتفاضة هي من أنقى وأطهر ما أنجبته هذه الامة؛ اذ يقف اللحم الفلسطيني مع الحجر في وجه الدبابة والمدفع الاسرائيلي ـ الاميركي، والايمان والعزيمة في وجه القمع والارهاب، فهل من سبيل لمساندتها بالعمل، وليس بالقول فقط ؟ بالكرم، وليس بالبخل والتقتير؟ ومع ذلك، فانني اعاهدكم على ان تستمر الانتفاضة، على الرغم من كل المصاعب والعقبات والآلام، لأنها مسيرة الحق، والعدل، والتضحية، والفداء، والجود بالنفس أسمى غاية الجود.

يا ابناء دولة فلسطين؛

يا جماهير امتنا العربية؛

اننا، ونحن نودّع عامنا الخامس والعشرين، نقتحم عامنا المقبل، عام ركاب المجد والنصر، عام الصمود العنيد والانتصار الحتمي الاكيد، سنة ترسيخ سلطة الشعب وتعزيز الوحدة الوطنية، سنة بدء القطاف، قطف ثمار الثورة، وثمار الصمود، وثمار الانتفاضة؛ فمزيداً من الانتفاضة، ومزيداً من الصمود، ومزيداً من الثورة الشعبية، ومزيداً من تحرك الامواج الشعبية للجماهير، من الانطلاقة، الى الانتفاضة، الى الاستقلال؛ والدولة على مرمى حجر.

بسم الله الرحمن الرحيم

«قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء، وتنزع الملك ممّن تشاء، وتعزّ من تشاء، وتذلّ من تشاء، بيدك الخير، انك على كل شيء قدير».

«وأخرى تحبونها، نصرٌ من الله وفتح قريب».

صدق الله العظيم

وانها لثورة حتى النصر

١٩٨٩/١٢/٣١

اخوكم

ابو عمار

التحوّل السياسي الفلسطيني
(المعاني والظروف والعوامل)

د. اسعد عبد الرحمن

كثيرة هي الحقائق والقضايا والوقائع التي زخرت بها أعمال الدورة التاسعة عشرة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر، في الفترة ما بين ١٢ ـ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨. وكثيرة هي، أيضاً، نقاط الاتفاق ونقاط التنوّع، بما في ذلك الاختلاف في وجهات النظر، التي حفلت بها تلك الدورة. ومع ان أي محاولة لفرز الأهم عن الهام وعن الأقل أهمية بين هذه جميعاً هي مسألة تتفاوت من مراقب الى آخر. ويبدو ان ثمّة اتفاقاً بين معظم المراقبين على جملة قضايا ووقائع ومواقف طفت على سطح احداث ومضامين المجلس، باعتبارها التطوّرات الأبرز، وربما الاكثر أهمية.

أبرز معاني التحوّل

يمكن، باختصار، تعداد الامور التالية، باعتبارها حقائق هامّة وجديرة بالتسجيل، طبعاً دون أي انتقاص من قيمة أمور عديدة أخرى:

اولاً: من الهام الاشارة الى الطبيعة الخاصة للقوى الفدائية والسياسية التي شاركت في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. فالفصائل الفدائية والقوى السياسية التي حضرت هذه الدورة التاريخية هي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)؛ والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ وجبهة التحرير الفلسطينية؛ وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني؛ والحزب الشيوعي الفلسطيني؛ وأعضاء من حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، ناهيك عن ممثلي «المستقلين»، وممثلي الاتحادات والنقابات الشعبية الفلسطينية، وجيش التحرير الفلسطيني[١].

ثانياً: من الهام الاشارة الى ان هذه الدورة الطارئة كانت دورة تاريخية؛ اذ أُعلنت وثيقة الاستقلال الوطني التي تضمّنت اشهاراً بقيام دولة فلسطين العربية، لأول مرة منذ العام ١٩٤٨[٢]. وفي هذا السياق، تمّ تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، المنتخبة من المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة، الاضطلاع بمسؤولية الحكومة الفلسطينية حتى اشعار آخر، وعلى الاسس الجبهوية ذاتها المعمول بها في الثورة الفلسطينية. لذلك، تمّ التنويه بأن الدولة الجديدة ستكون دولة ديمقراطية تعددية تسمح بقيام الاحزاب، وتصون للمرأة مكانتها اللائقة بها[٣]. وضمن خطة معروفة سلفاً، كانت الجزائر أول الدول المعترفة بدولة فلسطين، شاقة بذلك الطريق لاعترافات أخرى، متنوّعة

ومتباينة، تجاوزت حجم الاعتراف الدولي باسرائيل[٤].

ثالثاً: بات واضحاً للمؤتمرين ان أبرز الحيثيات السياسية التي أدّت الى تبنّي الاغلبية لاعلان وثيقة الاستقلال، وقيام الدولة، وتشكيل حكومتها، واعلان البيان السياسي، على النحو الذي جاء عليه، هي: ١ ـ قطع الطريق على المساعي الاسرائيلية المدعومة، كلياً، من قبل الولايات المتحدة الاميركية، بهدف منع قيام الدولة الفلسطينية، كي يبقى الحل المطروح للصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ـ العربي يراوح بين خياري الحكم الذاتي والحل الاقليمي المستند الى ما سمّي، على نحو مشوّه، باسم «الخيار الاردني». ٢ ـ بلورة هدف سياسي فلسطيني واضح، ممّا يساعد مسيرة الثورة الفلسطينية بشكل عام، وانتفاضة الضفة والقطاع بشكل خاص. ٣ ـ شحن أبناء الشعب الفلسطيني عموماً، وأبناء الضفة والقطاع والمخيّمات خصوصاً، بطاقات معنوية جديدة تمدّهم بدفق جديد من الحماس والتفاؤل على درب النضال. ٤ ـ الاقتراب من موقف الشرعية العربية وموقف الشرعية الدولية والتوقّف عن مناطحتها، اضافة الى التوقف عن السباحة عكس تيار «العجز العربي» و«الوفاق الدولي»، لكن دون الرضوخ لهما، وذلك من خلال طرح «الخيار الفلسطيني» المراعي لحقائق الوضع العربي، والدولي، واختلال موازين القوى في المنطقة. ٥ ـ وضع العالم، ومن ضمنه المجتمع السياسي الاسرائيلي، تجاه مسؤولياته، بعيداً من مختلف محاولات التملّص والمراوغة ازاء موضوع السلام العادل والدائم. ٦ ـ مدّ المسيرة النضالية الفلسطينية، وفي المقدم منها الانتفاضة، بطاقات سياسية ـ اعلامية جديدة[٥].

رابعاً: لا بدّ من التنويه بأن هذه الدورة، على عكس جميع الدورات السابقة، شهدت نقطة ساخنة رئيسة وحيدة. وفي حين نجحت الاجتماعات المتصلة، المكثّفة، الطويلة، التي عقدتها القيادات الفلسطينية على امتداد الاسابيع السابقة للدورة، في تجاوز جميع التباينات وارساء اتفاق على مختلف القضايا، فانها أحالت الى دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة تلك النقطة الاختلافية الاساسية اليتيمة للبتّ بها. وبيت القصيد في النقطة المشار اليها هو تباين وجهات النظر حول ما اذا كان من الضروري، ومن الجائز، الاشارة، بشكل محدّد، الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. وقد تبلور هذا التباين في معسكرين: تقود الأول «فتح»، وتقود الثاني الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وفي ختام المداولات والمناقشات الساخنة، الدافئة، الباردة، انعقد لواء الفوز للفريق الأول، على أساس الاقتراع العلني، حيث صوّت ٢٥٣ عضواً مع ذكر قراري مجلس الامن، وعارض ٤٦ عضواً ذلك التوجّه، وامتنع عشرة أعضاء عن التأييد، او المعارضة.

خامساً: تقتضي أمانة، ودقّة، الموقف توضيح أمر هام جداً التبس، وقد يلتبس، على كثيرين؛ ذلك ان المؤيدين لابقاء الفقرة المتضمّنة قراري مجلس الامن لم يقولوا «نعم» واضحة قاطعة لذينك القرارين؛ ذلك ان تأييدهم انصبّ على الموافقة على ذكر القرارين بالتحديد، لكن مع، وضمن، سياق احترازي واضح لا لبس ولا غموض فيه. ويكفي للتدليل على هذه الحقيقة ان نورد نص قرار المجلس كما ورد حرفياً. ففي معرض التطرّق الى موقف منظمة التحرير الفلسطينية من المؤتمر الدولي، شدّد البيان السياسي على «ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضية الشرق الاوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت اشراف الامم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى قدم المساواة، وباعتبار ان المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها

حقه في تقرير المصير، عملاً بمبادىء واحكام ميثاق الامم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، أو بالغزو العسكري، ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية»[٦].

سادساً: ستدخل هذه الدورة التاريخ السياسي العربي، والفلسطيني، باعتبارها نقطة انعطاف حاسمة، ليس فقط في الموقف السياسي التاريخي العربي وبدء التحوّل عنه فقط، وانما، أيضاً، بصفتها انعطافاً في اتجاه نوع الممارسة الديمقراطية الفلسطينية. وباختصار شديد، شكلت الدورة الطارئة هذه انعطافاً حاسماً استبدل صيغة «ديمقراطية الاجماع» بصيغة «ديمقراطية الأغلبية والأقلية». وما كان لهذا ان يتمّ لولا: ١ ـ الضغط العاطفي والسياسي على الجميع، والمتأتي من عصر الانتفاضة لدى المؤتمرين في دورة المجلس الوطني؛ ٢ ـ نضج الوعي السياسي بالأهمية الاستثنائية للوحدة الوطنية في زمن الانتفاضة لدى المؤتمرين في دورة المجلس؛ ٣ ـ ارتفاع جميع الشرائح القيادية الفلسطينية الأعلى الى مستوى راق وحضاري في ما يواكب، عادة، الممارسة الديمقراطية من حملات اعلامية. ولذلك، غابت عن أجواء هذا المجلس، وعلى نحو لا سابق له، جميع النزعات الاتهامية والتشكيكية والتخوينية، من جهة، وحلّت محلها، أجواء التكافل والتضامن على قاعدة «التنوّع ضمن الوحدة»، ولو، حصراً، في زمن الانتفاضة وتحت ضغط احتياجاتها[٧].

غير ان القرارات التاريخية للدورة التاسعة عشرة لم تشكّل نهاية مطاف للتحوّل السياسي الفلسطيني، بقدر ما كانت بداية رسمية لتحوّل اضافي، عكس نفسه في الكثير من المواقف السياسية الفلسطينية، والعربية، المعتمدة تاريخياً. وقد وردت هذه المواقف في التصريحات المثبتة للسيد ياسر عرفات، رئيس حكومة فلسطين، ورئيس دولة فلسطين لاحقاً، في العديد من العواصم، وخصوصاً في سالزبورغ واستوكهولم وجنيف في الاسابيع القليلة التي تلت دورة الجزائر. وقد أدّت تلك المواقف المستجدة و«التوضيحية»، ضمن ما أدّت اليه[٨]، الى قرار الولايات المتحدة الاميركية بانهاء مقاطعتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومباشرة «حوار جوهري» معها مع نهاية العام ١٩٨٨، علاوة على تحوّلات ايجابية بارزة على صعيد العالم، خصوصاً في دول ومجتمعات اوروبا الغربية، جوهرها اقتناع متزايد بعدالة مواقف الانتفاضة وحقوق الشعب العربي الفلسطيني، ناهيك عن تعرية المواقف الاسرائيلية على نحو لا سابق له[٩]. ولاعتبارات تتعلق بموضوع هذه الدراسة، ننتقل، فوراً، الى معالجة ما نعتقد بأنه أبرز الظروف والعوامل التي صنعت ذلك التحوّل في الموقف السياسي الفلسطيني، وبعض القضايا المتصلة به.

ظروف وعوامل التحوّل

تعدّدت العوامل والاسباب التي أدّت الى ترسيخ التحوّل السياسي الفلسطيني، سواء في اجتماعات الدورة الطارئة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، أو في ما أعقبها في نهاية العام ١٩٨٨. ولا شك في ان في طليعة هذه العوامل والأسباب اعتبارات لها علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، بالواقع الفلسطيني، المتداخل كثيراً مع الواقع الدولي، من جهة أولى، وبالواقع العربي، من جهة ثانية، وبالواقع الاسرائيلي، من جهة أخيرة.

أولاً: دولياً

في معرض التركيز على أبرز معالم الجانب الاساسي في مستجدات وظروف البعد الدولي،

سيقتصر البحث، هنا، على ما آلت اليه العلاقة الثنائية فيما بين الدولتين العظميين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، ومن ورائهما الكتلتان، الشرقية والغربية. ذلك ان هذا الجانب لعب، وما يزال يلعب، دوراً حاسماً، وربما الدور الأكثر حسماً، ليس فقط في صوغ التوجّه الفلسطيني الجديد، وانما في صوغ مظلة واسعة من التحوّلات وسياسات الاعتدال التي تكاد تغطي العالم بأسره.

لقد بات واضحاً ان السياسات، والعلاقات، الدولية قد دخلت في مرحلة جديدة. واذا كان هذا «التحوّل» قد تمّ في ظروف اشتداد حدّة التوتر الدولي، بحيث وصلت الى واحدة من أعلى قممها في العام ١٩٨٠/١٩٨١، فان صورة السياسات والعلاقات الدولية الجديدة، ذات الطبيعة الانفراجية، قد برزت، بوضوح، مع صعود الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف الى سدّة السلطة في الاتحاد السوفياتي. بل ان ذاك الصعود، الذي كان تعبيراً عن قوى جديدة تحمل توجّهات جديدة، اسهم، ربما أكثر من أي عامل آخر، في صوغ الانفراج الدولي[١٠]. ذلك الانفراج الذي ما فتىء ينمو، ويتوسّع، ويتجذّر، على نحو متواكب مع نمو وتوسّع وتجذّر الظاهرة الغورباتشيوفية. ويبدو ان هذه الموجة الجديدة من الانفراج، في علاقات الدولتين العملاقتين، هي الأقوى بين جميع الموجات الانفراجية المتقطعة، منذ الستينات[١١]، والى درجة احتمال كونها ذات قوة دافعة، كافية لايصال الامور نحو صيغة أرقى من الانفراج، ونعني بذلك «حالة الوفاق» في أقصى درجات التفاؤل، أو صيغة انفراجية قوية ذات ديمومة زمنية كبيرة في أقل درجات التشاؤم. وممّا لا شك فيه ان هجوم السلام والاعتدال والواقعية الذي رفعت الغورباتشيوفية لواءه قد بدأ، منذ ما يزيد على العام، في اعطاء ثماره، بحيث تجاوبت معه الولايات المتحدة الاميركية التي سبق ان رفعت ـ مع صعود الرئيس رونالد ريغان ـ لواء الظاهرة الريغانية الايديولوجية المتطرّفة، التي اتّسمت بهجوم واسع أدّى الى ايصال التوتر الدولي الى احدى أعلى قممه في العام ١٩٨١. وعند هذه النقطة، يطفو على السطح السؤال: لكن لماذا جاءت هذه المرحلة الانفراجية العارمة؟

لا ريب في ان تلك الموجة ترتبط بأسباب تتعلق بالرغبات، والتوجّهات، والمبادىء، ذات الطبيعة الانفراجية لدى هذا الزعيم أو الرئيس في الدولتين العظميين، أو لدى بعض الشرائح القيادية الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية، أو الاتحاد السوفياتي، أو غيرهما من دول العالم. غير ان السبب الأهمّ، في نظر غالبية المراقبين المتخصصين، يتلخّص في حقيقة الارهاق والنزيف الذي أصاب أعصاب وميزانيات القادة والدول والشعوب، على امتداد الكرة الأرضية، وخصوصاً في الدولتين العظميين، جرّاء التوتر الدولي الذي غلب على معظم السنوات، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وجرّاء المخاطر الحقيقية التي باتت تتهدّد البشرية، في ظل التقدّم الحربي التكنولوجي (عصر الصواريخ النووية) الذي بات قادراً على تدمير العالم في سويعات، وجرّاء المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي لم يسلم منها كلا الاقتصادين، السوفياتي والاميركي.

وقد جعل هذا الارهاب وذاك النزيف جميع «جمال المحامل» الايديولوجية تنوء بأحمالها وتنخّ تحت وطأتها وتبرك. ومن هنا، كان لا بدّ من بدء نهاية «عصر الايديولوجيات»، وبدء نهاية عصر «أنبياء الايديولوجيا»، وبدء نهاية عصر «الخطاب الايديولوجي» في العلاقات بين الدولتين العظميين، أو بين كل منهما ودول الكتلة المقابلة، أو بين دول المعسكرين المتواجهين. وكان من الطبيعي ان يفسح ذلك في المجال واسعاً لبدء عصر السياسات العملية، الواقعية، البراغماتية، وبالتالي بدء عصر «أنبياء السياسة»، وبدء عصر الخطاب السياسي البراغماتي ـ العملي ـ الواقعي. وفي هذا المناخ، انبثقت الظاهرة الغورباتشيوفية، ونمت، وترعرعت، وتعزّزت، فارضة ما يشبه العودة الى السياسة

اللينينيـة الداعية الى التعاطي مع الواقع، وفهمه، وتغييره، ضمن صيغة جديدة لقاعدة «التعايش السلمي»، ممّا أسفر عن هجوم السلام الكاسح الذي قاده، ويقوده، غورباتشيوف. وما كان للمبادرة السوفياتية، في المناخ الجديد، ان تذهب سدى. فبعد ان ناءت الجمال الايديولوجية في اوروبا الغربية بأحمالها، وبعد الارهاب الذي أصاب الولايات المتحدة، نتيجة النزيف الذي فرضته الظاهرة الريغانية بخـطابهـا الايديولوجي عن «التحالف الاستراتيجي» العالمي، وبرامجها المكلفة في «حرب النجوم» وغـيرها، كان لا بدّ من اشتداد الضغوط الاوروبية وغيرها، علاوة على الضغوط الداخلية في اميركا ذاتهـا، لتفـرض على الريغـانية تراجعاً في مواقفها ومصافحة اليد الانفراجية السوفياتية الممدودة تجـاههـا. وبالفعل، تغير الخطاب الاميركي، المؤسس على اعتبار الاتحاد السوفياتي «امبراطورية الشر»، وبدأت الولايات المتحدة، بتدرج متسارع، بسياسة جديدة قوامها درجة عالية من التعاطي الايجـابي مع الشحنات السلمية المتدافعة من أعماق الغورباتشيوفية. بل وصل الامر، مع أفول شمس الادارة الاميركية الريغانية، الى درجة اطناب تلك الادارة في توجيه المديح السياسي الى الاتحاد السـوفيـاتي وزعيمـه غوربـاتشيوف[١٢]، علاوة على تنامي العلاقات الاميركية ـ السوفياتية، عبر اجتماعات وزيري خارجيتي البلدين، وغيرهما من المسؤولين، بحيث تمّ انجاز عدد من الاتفاقيات، ومن ضمنهـا الاتفـاقية الهامة، في نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، حول عقد لقاء قمة بين رئيسي البلدين في العـام ١٩٩٠. ومـا كان لهذه التطوّرات الحاسمة ان تحدث دون ان تترك انعكاسات جوهرية، وبصمات حقيقية، على المناخ السياسي الدولي برمّته، وبالتالي على مواقف وسياسات الدول على امتداد الكرة الارضية، وبخاصة حيث يشتدّ التوتر الدولي في بؤر النزاعات والصراعات الاقليمية.

لقـد تجـلّى انعكاس الانفراج الدولي بين الدولتين العظميين، ومن ثمّ بين المعسكرين، الغربي والشرقي، على أوضح ما يكون في تلك البقاع من العالم التي استوطنتها، منذ سنوات قليلة، أو عديدة، الحروب الباردة، أو الساخنة. ولا يستطيع أي مراقب جاد الّا ان يرى «فرقة المطافىء» الجديدة ذات الطاقم المشترك من العالمين، الغربي والشرقي، وهي تباشر عمليات متتابعة من اطفاء الحرائق، هنا وهناك، على امتداد خط جغرافي، بدايته في اليابان والصين، مروراً بالمؤتمر الدولي حول كمبوديا الذي عقـد في باريس بتـاريخ ١٩٨٩/٧/٣٠، وبالهند، وافغانستان، وايران، والعراق، ولبنان، وبولندا، وبخاصة ما شهدته من تطورات مذهلة سمحت، في آب (اغسطس) ١٩٨٩، بقيام حكومة غير شيوعية لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، ثمّ مروراً، أيضاً، بمثلث بريتوريا ـ انغولا ـ جنوب افريقيا، ومثلث تشاد ـ جنوب السودان ـ ارتيريا، وانتهاء بالاكوادور ونيكاراغوا واميركا اللاتينية. فالعلاقات اليابانية ـ السـوفيـاتيـة، واليـابانية ـ الصينية، والسوفياتية ـ الصينية، والهندية ـ الصينية، والهندية ـ الباكستانية، شهدت، في العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩، تحوّلات بارزة معروفة. والحرب، ذات المضمون الايديولوجي الواضح والبعد الديني الظاهر، الدائرة في افغانستان قد بوشر بمحاصرتها بفهم ولغة سياسية واقعية، تجلّت في مفاوضات كراتشي، ثمّ اتفاقيات جنيف، في نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ثمّ في مدينة الطائف، حيث أُجريت المفاوضات، برعاية سعودية، بين وفد سوفياتي رفيع المستوى وبعض الفصـائل الافغانية، ثمّ المحادثات الاميركية ـ السوفياتية في استوكهولم، بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣١. وكذلك الحال في حرب الخليج، حيث ناءت جمال الخمينية بأحمالها الايديولوجية، فنخّت وبركت. فبعد ان اعتبرت الخمينية ارادتها السياسية قدراً، وبعد ان سوّقت، بدعوى الحتمية الدينية، ما افترضت انه النصر الحتمي الآتي الذي لا ريب فيه، وجدنا الحكومة الايرانية تسارع الى طلب ايقاف اطلاق النـار، واستبـدال الخـطاب الايـديـولوجي بخـطاب سيـاسي، قوامه مفاوضات جنيف، ونيويورك،

وغيرهما. وكما في افغانستان والخليج، شهد العالم، وما يزال يشهد، جمالاً كثيرة تنوء بأحمالها الايديولوجية وتتحوّل، بقوة وتصميم، نحو لغة العصر، لغة السياسة الواقعية، سواء في تشاد، حيث اعترف الرئيس الليبي، معمّر القذافي، بالنظام القائم في ذلك البلد، بعد حرب ضروس، وباشر، بوساطة افريقية، مساعي جادّة نحو السلام، اعتباراً من ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٨٩؛ أو في لبنان، حيث وقّع الاتفاق السوري ـ الاميركي عشية انتهاء ولاية الرئيس امين الجميل. ذلك الاتفاق الذي يبدو انه لا يزال موضع تأييد الطرفين، على الرغم من اختلاط أوراق كثيرة منذئذٍ، ناهيك عن «التناغم» الدولي العام الواضح مع نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩ اثر تفاقم الوضع في لبنان، أو التناغم الآخر، سواء في مثلّث جنوب القارة الافريقية، أو مثلث تشاد ـ جنوب السودان ـ ارتيريا، حيث التقى مختلف الاطراف، المتصارعة ايديولوجياً، في حوار براغماتي سياسي، كان آخر تعبيراته الحاسمة النجاح الأولي لوساطة الرئيس الاميركي الاسبق، جيمي كارتر، بين كل من اثيوبيا والمقاومة الارتيرية، في آب (اغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، والتي جاءت جميعاً تعبيراً عن الارهاق الذي عانت منه جمال كثيرة تحت وطأة احمالها الايديولوجية. وأخيراً، في الفترة عينها، وجد الفرقاء المتصارعون، أيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً، في اميركا اللاتينية، أنفسهم ينسجمون مع المعطيات الدولية الجديدة، فيسارعون الى التفاوض في الاكوادور ونيكاراغوا والمنطقة المحيطة، علاوة على مباشرة المباحثات البريطانية ـ الارجنتينية، في بداية النصف الثاني من آب (اغسطس) ١٩٨٩.

بعد كل هذه التطورات التي شهدها، ولا يزال يشهدها، العالم، أيقنت القيادة الفلسطينية انه ما عاد بامكانها ـ حتى لو أرادت ـ ان تجعل من الصراع الفلسطيني / العربي ـ الاسرائيلي استثناء، خاصة بعد ان ناءت جمال منطقة الشرق الاوسط بأحمالها الايديولوجية ذات التكلفة العصبية والبشرية والمادية العالية، من جهة، وخاصة انه متعذّر أصلاً، من جهة أخرى، عزل الصراع في الشرق الاوسط عن التحوّلات في العلاقات الدولية، بحيث يكون، بالتالي، محصّناً ضد أجواء الانفراج والوفاق الدولي وضد سيادة اللغة السياسية، عالمياً، على حساب اللغة الايديولوجية.

ثانياً: عربياً

أمّا العنوان العريض الثاني لأسباب التحول السياسي الفلسطيني، فيأتي من الدائرة الاقل اتساعاً من الدائرة الدولية، أي الدائرة العربية. فالوطن العربي يعيش، منذ سنوات طويلة، حالة شبه دائمة من الفرقة التعسة، والتجزئة الكريهة، وتفاقم القطرية بشكلها الكياني المريض. وكانت محصلة ذلك كله حالة ملازمة من الضعف والعجز المحبط، والمقعد عن متابعة أية مساع جادّة لتحقيق أي من الاحلام العربية، وفي طليعتها الحلم العربي الأكبر، حلم استرداد فلسطين. بل ان الحالة هذه شهدت تردياً في الأوضاع أسفر عن تفاقم الكيانية الى طائفية عرقية، وتفاقم الطائفية الدينية الى مذهبية بغيضة، وتفاقم القطرية الكيانية الى دعوات وحقائق كانتونية متصارعة. وفي مثل هذه الظروف، كان طبيعياً ان يتوارى حلم الوحدة العربية، وحلم الدولة العربية الواحدة، وحلم النهضة العربية، وبالتالي حلم تحرير فلسطين، وبخاصة بعد ان قادت حرب العام ١٩٦٧ الى هزيمة كبرى أضاعت باقي التراب الفلسطيني وأجزاء عربية غالية أخرى، وبعد ان قادت حرب العام ١٩٧٣ الى توسيع رقعة الاراضي العربية المحتلة (قبل اتفاقيات فك الارتباط على الجبهتين، المصرية والسورية)، وخروج مصر من دائرة الصراع مع اسرائيل، ليتكرّس، منذئذٍ، ذلك «الخروج» بالتوقيع على صلح انفرادي مع اسرائيل. وغني عن الذكر، ان الحديث، هنا، عن العجز، وان ركّز على الدول العربية، فليس معنى ذلك ان التنظيمات والاحزاب والقوى الشعبية العربية، معفاة من المسؤولية. فالاخطاء السياسية،

والتنظيمية، والعسكرية، واحياناً الخطايا، تقع مسؤوليتها على كاهل الجميع. بل ان المواطن العربي، الذي اختار حياة الدعة والرغد الاستهلاكي، وقبل بحالة ضرب أحلامه نتيجة التردي القائم، واستكان لقوى المجتمع ونظمه السياسية، ذلك المواطن مسؤول، أيضاً، عمّا جرى له، ولأخوانه، ولوطنه، ولأحلامه الخاصة، والعامة(١٣).

ثالثاً: فلسطينياً واسرائيلياً

أمّا ثالث أسباب التحوّل السياسي الفلسطيني، فيأتي من الدائرة الأضيق من الدائرة العربية، أي من الدائرة الخاصة بالصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي عينه. ونعني، هنا، تحديداً، دائرة «المعاناة الفلسطينية المزدوجة» التي لا يمكن ان تنفصل، بداهة، عن الحال الذي آلت اليه الاوضاع العربية في نطاقها العام والشامل، ولا عن الممارسات الصهيونية ـ الاسرائيلية. وممّا هو بدهي، أيضاً، ان تلك المعاناة الفلسطينية، بل وذلك الوضع العربي، ليسا منفصلين عن الجهود الاستعمارية ـ الاسرائيلية المحمومة التي حرصت على تكريس «النموذج الابغلاقي» الطائفي الاسرائيلي وتعميمه في المنطقة، من جهة، مثلما حرصت على تكريس النتوءات القطرية العربية الجهوية ذات الطبيعة الكيانية الشاذة، من جهة أخرى. وقد نجحت هذه القوى، غير مرّة، في الهاب الضلع الفلسطيني ـ العربي من مثلّث العلاقات الفلسطينية ـ الاسرائيلية ـ العربية، بدلاً من الهاب الضلعين الآخرين الفلسطيني ـ الاسرائيلي والعربي ـ الاسرائيلي. وقد قاد ذلك التطور الى معارك محاصرة البندقية الفلسطينية وتعطيل حركتها، ممّا عاد فادّى، بدوره، الى مزيد من التردي العربي في الاتجاه الكياني، والجهوي، والطائفي والمذهبي، في غير قطر عربي، بحيث أساء ذلك، أكثر فأكثر، للعلاقات بين أبناء الشعب الفلسطيني وغيرهم من أبناء الشعوب العربية الأخرى. وهكذا، أصبحت فكرة «الدولة الفلسطينية» التي تقوم ولو على «أي جزء يتمّ تحريره» من فلسطين، أولاً، حلماً مرحلياً ضد المحاولات الاسرائيلية لتغييب الشعب الفلسطيني وقضيته اللذين يشكلان عاملي نفي الدولة الاسرائيلية، وثانياً خلاصاً من المعاناة التي وجد الفلسطينيون أنفسهم يعانون منها في الاقطار العربية المضيفة. بل ان فكرة تلك الدولة أصبحت بمثابة «خشبة الخلاص» لدى الكثير من الفلسطينيين لانقاذ هذه المجموعة الفلسطينية، أو تلك، من مذبحة على أيدي قوات اسرائيلية غازية، أو من مجزرة على أيدي قوات كتائبية انعزالية، أو من تصفية على أيدي قوات طائفية مذهبية فاشية. كما أصبحت الفكرة عينها بمثابة «جسر» تعبر عليه هذه المجموعة الفلسطينية، أو تلك، من ظلم الحصار غير الانساني، والتجويع، والتعطيش الاجرامي، والقصف الوحشي لمخيماتها ومناطق سكناها. كذلك، اصبحت الفكرة تلك بمثابة «الرافعة» القادرة على رفع الاحتلال الاسرائيلي القاسي عن مليون ونصف المليون فلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بعد ان فشل «المخلّص العربي»، خارج أسوار الاحتلال، في انقاذهم على مدى ٢٢ عاماً طويلة مريرة. وأخيراً، اصبحت فكرة الدولة الفلسطينية بمثابة «الملجأ» الذي يرغب الشعب العربي الفلسطيني في الارتحال اليه، لممارسة حقوقه السياسية والانسانية، بعيداً من القمع الاسرائيلي، او القمع الرسمي العربي، أو مخاوف الترحيل، أو متاعب وثيقة السفر، أو شظف الحياة في مخيمات النزوح والشتات والتشرّد، أو مآسي التمييز الجهوي ـ الطائفي ـ الكياني المريض، الممارس ضدها في هذا البلد العربي، أو الاجنبي، أو ذاك(١٤).

غير ان هذا العامل العام غير المباشر، المؤثر في الساحة والوسط الفلسطيني الى درجة كبيرة، لا ينفصل عن مجموعة أسباب وعوامل فلسطينية، واسرائيلية، أكثر مباشرة ولا تقل أهمية:

أولاً: ممّا لا شك فيه ان الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، التي انفجر بركانها صباح التاسع

من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، كانت، من جهة، نتيجة لمجمل أوضاع الاحتلال، ثمّ غدت، من جهة أخرى، وضمن تطورات أخرى، عاملاً أساسياً في صوغ برنامج الاعتدال الفلسطيني. ولشدة وضوح هذا العامل لا حاجة الى الوقوف عنده مطولاً.

ثاني الاسباب والعوامل المباشرة هذه يتمثّل في ادراك منظمة التحرير الفلسطينية لطبيعة المرحلة، ولطبيعة ضغوط الظروف الموضوعية السائدة، ولقوة نصائح الاصدقاء. فقد وجد قادة المنظمة أنفسهم ازاء معلومات عربية، ودولية، حليفة وصديقة ومحايدة، تقول لهم ان عربة الانفراج الدولي، التي بدأت رحلتها بقوة الحصانين، الاميركي والسوفياتي، ومرّت ببؤر توتّر وصراع عديدة، هي، بدون ريب، آتية الى المحطة الفلسطينية ـ الاسرائيلية والمحطة العربية ـ الاسرائيلية. وبعبارات أخرى، فان موجة الانفراج، في رحلتها لاطفاء الحرائق، تكاد ان تصل لتباشر دورها في عملية اطفاء حرائق الصراع العربي / الفلسطيني ـ الاسرائيلي. وقد قيل لقادة المنظمة، في غير مناسبة، ومن غير جهة صديقة وغير صديقة تماماً، ما مؤداه انه قد أصبح على الفلسطينيين ومنظمة التحرير، بعد ان نجحوا في السنوات الماضية، وعبر كفاح مرير، في اثبات، وتثبيت، أنفسهم في وجه محاولات التغييب وطمس الوجود كافة، فأكدوا وجودهم بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من مشكلة الشرق الاوسط أو جوهر مشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أصبح عليهم ان يقرّروا في ما اذا كانوا يريدون البقاء في اطار كونهم «جزءاً من المشكلة»، أم يريدون ان يصبحوا جزءاً من الحل. وعند هذه النقطة، قرّر قادة منظمة التحرير الفلسطينية ان لا يضيّعوا الفرصة المتاحة، بل وان يغتنموها لخوض ما اعتبروه «معركة السلام»، ممارسين دور المنظمة، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني. وبعبارات أخرى، لقد اختار أولئك القادة ان لا يبقوا، وحدهم، في صقيع «العمل السياسي»، وان يسيروا مع الركب العالمي، ومن ضمنه العربي، السائر على دروب التسويات، وان يكونوا جزءاً من الحل، بعد ان نجحوا في وضع فلسطين والفلسطينيين على خارطة «المشكلة» باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ منها[١٥].

ثمّ تعزّز الحاح العامل الثاني ذاك بقوة ضغط العامل المباشر الثالث، المتمثل في المخاوف الناجمة عن «الحرية المطلقة» التي يتحرك بها «البولدوزر» الاسرائيلي، بفضل قوة الطاقة التي تزوّده بها الصهيونية والولايات المتحدة الاميركية، من جهة، و«الفراغ العربي»، من جهة أخرى، وعلى حدّ سواء. واذا كان دور الصهيونية والولايات المتحدة واضحاً، فان «الفراغ» المادي العربي، والنابع، في اصوله، من الفرقة والتجزئة ومعارك التناحر العربية، قد أتاح، أيضاً، ولا يزال يتيح، للبولدوزر الاسرائيلي الاستمتاع بذلك القدر من الحرية في العمل الصهيوني التوسعي ـ الاجلائي. ومن جهته، ما فتىء البولدوزر الاسرائيلي يمارس اندفاعته؛ أولاً لفرض «الأمر الواقع» الصهيوني التوسعي القاضم ـ الهاضم ـ الضامّ للأرض الفلسطينية، والعربية، المحتلة، وثانياً لفرض تهويد وصهينة الوجود المادي الفلسطيني، والعربي، تحت الاحتلال، الامر الذي كان فاعلاً ـ ضمن عوامل أخرى ـ في صنع الانتفاضة، وفي اندلاع نارها، اعتباراً من التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧[١٦]. ومن هنا، ارتأى عدد من القادة الفلسطينيين الفاعلين ضرورة المبادرة الى الانسجام مع معطيات الشرعيتين، العربية والدولية، على أمل دق أكثر من اسفين، من اجل ضمان عرقلة، وايقاف، وبالتالي تراجع، البولدوزر الاسرائيلي، بعد قطع كل، أو معظم، او بعض، شرايين امداده بالطاقة الصهيونية، سواء أكانت «صهيونية اليهود» أينما كانوا وفي الولايات المتحدة بالذات، أو «صهيونية الاغيار» أينما كانوا وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص. ويبدو ان القادة الفلسطينيين قد رأوا في مثل ذلك التحرّك الأمل الكبير لحماية أبناء شعبهم، كي لا يصبحوا «الهنود الحمر» الجدد، بعد ان اصبحوا، في

مرحلة سابقة، بمثابة «الأرمن الجدد». بل ان أوضاع معظم الفلسطينيين قد تردّت مع نهاية العام ١٩٨٧ الى درجة تجاوزت حتى الواقع المأساوي البائس المشتت الخاص بالشعب الأرمني.

ويرتبط رابع العوامل المباشرة، وعلى نحو عضوي، بالعوامل السابقة. ففي ضوء المعلومات والوعود العربية، والدولية، بالمساعدة، وهي غير الوعود بضمان الانجاز، أصبح قادة منظمة التحرير الفلسطينية معنيين، أكثر من أي أمر آخر، بمحاصرة السرطان التوسّعي الاسرائيلي، حيث تلوح، في الظروف الراهنة، والمنظورة، فرصة ما لتحرير جزء من فلسطين. والمسألة، هنا، في جوهرها، ليست فقط مسألة سعي من قبل اولئك القادة لكي يصونوا للشعب العربي الفلسطيني جزءاً من الكعكة السياسية المعروضة على طاولة الانفراج الدولي وعلى قاعدة «انقاذ الجزء بدل فقدان كل شيء»، وانما، أيضاً، سعي وراء اقامة دولة فلسطين، باعتبار ان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ولو على جزء من الوطن، هو الذي يشكل، أو قد يشكل، الضمان، الذي لا قبله ولا بعده، للوصول، بالاسلوب الحضاري على الارجح، الى الوطن بأكمله. وبعبارات أخرى، يكمن جوهر المسألة في اقتناع اولئك القادة بأن قيام دولة فلسطين هو الاضعاف الحقيقي لاسرائيل، وبخاصة اذا ما قرر العرب ودولهم، ومن ضمنهم دولة فلسطين العتيدة لحظة تقوم، ان يسيروا على طريق النهضة العربية المنشودة. وفي هذا كله، يدرك اولئك القادة ـ تماماً كما يدرك القادة الاسرائيليون أنفسهم، بل وأكثر ـ ان تعزيز الوجود السياسي للفلسطينيين بقيام دولتهم هو «عامل النفي» الأهم لكيان الدولة الصهيونية، على مستوى المرحلة الراهنة، و«عامل الطرد» أو «عامل الاستيعاب» والهضم الشامل، على مستوى المنظور التاريخي للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وخامس العوامل المباشرة، هو، كذلك، غير منفصل عن العوامل السابقة. ويتجلّى في حقيقة ان احد أهمّ الحوافز في صوغ موقف القيادة الفلسطينية، خصوصاً في ظل الانتفاضة واستمرارها وضغوطها الايجابية، يتمثل في مجرد الضرورة الانسانية والحاجة اليومية الى قيام الدولة الفلسطينية، وفقاً لما تراه أعداد متزايدة من أبناء الشعب العربي الفلسطيني. فالدولة الفلسطينية ـ كما يراها أولئك الفلسطينيون ـ هي المربع السياسي العريض، حيث يأملون في ان يمارسوا ـ أسوة بغيرهم من البشر ـ حقوقهم كبشر. وقبل هذا، فان دولة فلسطين عندهم هي «ملجأ» الفلسطينيين. ودولة فلسطين، عندهم، هي، قبل هذا وذاك، «جنّة» الفلسطينيين الموعودة، وربما جنّة غيرهم من العرب، لممارسة حقوقهم كمواطنين أحرار. ودولة فلسطين، بالنسبة اليهم، هي، قبل هذا وذاك وذلك، «جسر الخلاص» الذي سيعبرون عليه ـ كما سبق وذكرنا ـ من مستنقعات معاناتهم، سواء أكانت معاناة التشرد في المنافي، أو معاناة التمييز العنصري الكتائبي ـ الانعزالي ـ الطائفي، أو معاناة الحصار في مخيماتهم، مع كل ما رافق ذلك من معاناة التجويع والتعطيش الطائفي الظلامي، أو من معاناة مخاطر الترحيل والتطفيش، أو من معاناة الاحتلال الاسرائيلي ـ الفاشي ـ العنصري ـ الافقاري ـ الاجلائي.

سادساً: ومع الاعتراف بوجود تيار فكري سياسي عربي ـ فلسطيني ودولي واسع، مؤمن بالسلام، باعتباره «التسوية التاريخية» النهائية للصراع، فان ثمّة تياراً فكرياً وسياسياً عربياً ـ فلسطينياً، وربما دولياً، متنامياً قد تحدّث، ويتحدث، عن التحوّل في الموقف السياسي والفكري العربي، ثمّ الفلسطيني، باعتباره «ضرورة تكتيكية» من النوع الخاص الذي يشكل، بمجموعه، «استراتيجية سلمية» عربية ـ فلسطينية جديدة لمعالجة الظاهرة الاسرائيلية ـ الصهيونية. وجوهر هذه «الاستراتيجية السلمية» الجديدة المرتكز على ان التحوّل السياسي العربي ـ الفلسطيني انما هو طرح سلمي يأتي من ايمان عربي بأن السلام، ان أفرز دولة فلسطينية ذات سيادة، سيكون، وحده،

قادراً، ولو بالتدريج، على تفكيك الاطار الصهيوني ـ اليهودي ـ الانغلاقي للدولة الاسرائيلية، ممّا يكبح جماح السرطان الاسرائيلي كخطوة أولى. واذا ما تحقق ذلك، فان هذا التطوّر سيفسح في المجال، أكثر من أي عامل خارجي آخر، للتقدم الى عصر النهضة العربية المنشودة، ممّا يشكل، بحد ذاته، ضماناً لا غنى عنه، في النهاية، لتحطيم الاطار السياسي للمشروع الصهيوني، واذابة، ودمج، الاسرائيليين في مجتمع عربي شرقي متطوّر ومتقدّم أوسع وأقوى. وعليه، فان اصحاب هذا الطرح، من العرب والفلسطينيين، انما يرون في ما حدث، ويحدث، فلسطينياً، منذ اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، مجرّد تحوّل تكتيكي، لكن واسع المدى بما يسمح له بالارتقاء الى مستوى استراتيجي، تحوّلت به منظمة التحرير الفلسطينية من حركة تحرير وطني الى حركة استقلال وطني، تأمل وتعمل ـ وبخاصة في ظل ظروف نموّ قومي عربي، أو ثوري اسلامي، أو تحرري أممي ـ من أجل العودة الى صيغة «حركة تحرير» جديدة. ويومئذٍ، ستكون مهمة هذه الحركة الجديدة تحويل الانتصار الجزئي بقيام دولة فلسطين على جزء من أرضها الى انتصار شامل للحلم الفلسطيني؛ وعلى نحو يتجاوز تلك الدولة الفلسطينية المقامة على جزء من تراب الوطن، الى اقامة الدولة على كامل أرض الوطن، من طريق، هو الارجح طريق التفاعل الانساني الحضاري الذي يرفض، أصلاً، المنطق الانغلاقي، الاستعلائي، الصهيوني، فكراً ودولة.

وغني عن الذكر، ان هذا التيار الفكري العربي ـ الفلسطيني المتبنّي لهذه «الاستراتيجية» تكتيكاً، قد أثار، ويثير، مخاوف لدى تيار فكري سياسي اسرائيلي يرفض السلام مع العرب والفلسطينيين (دون ان يرفض طبعاً استسلامهم، بل هو يطلبه ويسعى اليه)، وعلى أساس حيثيات براغماتية واقعية عملية، لا تختلف عن الحيثيات التي يوردها التيار الفكري العربي ـ الفلسطيني المشار اليه. وفي هذا السياق، فان الاسرائيليين من اصحاب الموقف البراغماتي العملي، الواقعي، المعادي للسلام، على الرغم من انطلاقهم من نقاط مختلفة، يجمعون على أمر واحد، جوهره ان السلام مع العرب والفلسطينيين يهدّد، في نهاية المطاف، اسرائيل، بل ومجمل المشروع الصهيوني. وهؤلاء لا يثقون بالعربي الفلسطيني ولا بنواياه. فهم يعتقدون بأن حديث العرب، ومؤخراً حديث منظمة التحرير الفلسطينية، عن السلام بقوة انما هو تكتيك يخفي استراتيجية ثابتة لتدمير اسرائيل وطرد يهودها من المنطقة. وهم، أو بعضهم، يؤكدون ان «اليهودي» الذي لم ينس فلسطين طوال «ما يزيد على ألفي عام» لا يختلف عن الفلسطيني العربي الذي لن ينسى عكا ويافا وحيفا وعسقلان وغيرها ولم يمض، بعد، نصف قرن على طرده منها. ثمّ ان هؤلاء، أو بعضهم، يخشون من حقيقة ان السلام عندما ينسف «جدار العداء والكراهية» بين اسرائيل وجيرانها من العرب والفلسطينيين، فان «الاسمنت» السياسي ـ الاجتماعي الذي يوحّد طوائف وطبقات «الشعب الاسرائيلي» سيزول. ومثل هذا التطور، اذا ما حدث، سيفسح في المجال لاندلاع نار العداء والكراهية بين اليهود الاسرائيليين الغربيين والشرقيين، من جهة، والعلمانيين والمتدينين، من جهة ثانية، وبين الطبقات الاجتماعية، من جهة أخيرة. كذلك، فان هؤلاء، أو بعضهم، يشيرون الى «خطر التزاوج» الذي سيقضي، قضاء مبرماً، في المدى البعيد، على «النقاء» الذي يميّز «شعب الله المختار». كما انهم، أو بعضهم، يثيرون موضوع الخطر الديمغرافي؛ اذ ستضيع اسرائيل وشعبها ضياع القطرة في محيط فلسطيني ـ عربي متنام، باطراد، في اعداده، وعلى نحو لا سبيل الى ايقافه. كذلك، فانهم، أو بعضهم، يتحدثون عن «الخطر الليبرالي» الذي سيأتي به السلام، فتضيع، عندئذٍ، الحدود العرقية، والدينية، وغيرها، فيصبح الاسرائيليون في خبر كان، أي بمعنى زوال الانغلاق والتعصّب الديني اليهودي الحالي. وأخيراً،

فانهم، أو بعضهم، يشيرون الى «الخطر الاندماجي» عبر نمو جيل الصابرا ـ أي الاسرائيليين المولودين في فلسطين ـ وفي وسط بيئة داخلية شرقية اسرائيلية مهيمنة، ناهيك عن البيئة الخارجية الشرقية العربية السائدة، ممّا سيفكك الاطار الصهيوني للاسرائيليين، قصر الزمان أم طال. وفي هذا السياق، يسارع جميع أصحاب هذا المنطق الى ابراز «وثائقهم» على «قوة منطقهم»، من خلال تقديمهم لتصريحات، أو مقالات، أو محاضرات، وضعها عرب وفلسطينيون من أنصار ما يمكن تسميته باسم «الاستراتيجية السلمية» العربية ـ الفلسطينية الجديدة الهادفة ـ عبر مدخل السلام ـ الى اضعاف اسرائيل، تمهيداً لدحر المشروع الصهيوني، دحراً حاسماً في وقت لاحق(١٧).

هذه هي، اذاً، أبرز المعاني والظروف والعوامل البارزة التي صنعت التحوّل السياسي الفلسطيني، الذي بدأ، منذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، رحلة لا نستطيع ان نتنبأ بمحطتها النهائية، أو بما تؤول اليه فعالياتها، وان كنّا نستطيع تمنّي وصولها الى اهدافها الوطنية الفلسطينية، والقومية العربية، المنشودة.

---

(١) بالتحاق جبهة النضال الشعبي الفلسطيني بركب القوى والفصائل التي شاركت سابقاً في «الدورة التوحيدية»، في العام ١٩٨٧، والعاملة ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية، يقتصر عدد القوى المتمثلة في المنظمة، والمقاطعة لأعمال هذه الدورة، على منظمة «الصاعقة»، المنبثقة عن حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، التي يقودها احمد جبريل. بعبارة أخرى، فان قوى منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الدورة قد زادت قوة جديدة تمّ سحبها من بين قوى «جبهة الانقاذ» التي تتخذ من دمشق مقرّاً لها. وهذا، طبعاً، بعد ان عادت الى أطر المنظمة كل من الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وجبهة التحرير الفلسطينية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، اثر الدورة الثامنة عشرة التوحيدية، في الجزائر، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧.

(٢) والاشارة، هنا، هي الى اعلان «استقلال فلسطين كلها... استقلالاً تاماً، واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة»، عاصمتها القدس، وتشكيل «حكومة عموم فلسطين» في الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، برئاسة المرحوم احمد حلمي عبدالباقي. انظر نص الوثيقة في كتاب د. مهدي عبدالهادي، **المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ١٩٣٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٧٥، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٣) حول ذلك، راجع نصوص اعلان الاستقلال (اعلان الدولة المستقلة) والبيان السياسي، كما وردت في كتاب **المجلس الوطني الفلسطيني؛ الدورة غير العادية التاسعة عشرة**، من وثائق منظمة التحرير الفلسطينية، «دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني والشهيد البطل ابو جهاد»، ١٢ ـ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٧٤ ـ ٨٨.

(٤) انظر د. اسعد عبدالرحمن ونوّاف الزرو، **الانتفاضة؛ مقدمات، وقائع، تفاعلات، آفاق**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٩، ص ١٥١ ـ ١٥٩. كذلك، راجع *Keesing's Contemporary Archives*, pp. 36257, 36321, 36407 - 8 and 36438.

(٥) يمكن ملاحظة هذه الحيثيات منعكسة في التصريحات والمقالات العديدة التي نشرت، منذئذٍ، في مجلات فصائل المقاومة الفلسطينية، وغيرها: **فلسطين الثورة، و الهدف، والحرية، و الطليعة، واليوم السابع**.

(٦) نص البيان السياسي في **قرارات المجلس الوطني الفلسطيني**، ص ٧٣ ـ ٨٤.

(٧) وفي هذا المقام، تقتضي الامانة ذكر الفضل المحدّد لأهل الفضل المحدّدين. فبعد ان فاز رئيس المنظمة «رئيس الحكومة»، ياسر عرفات، بالتصويت لصالح وجهة نظر المعسكر الذي يقوده، وفي الوقت الذي أبدى زعماء الفصائل الاخرى، المؤيدة والمعارضة، مواقف ديمقراطية مسؤولة، وقف د. جورج حبش ليعلن اقتراحه القاضي «تعديل» شعار

الثـورة الفلسـطينيـة، ليصبـح، على امتـداد زمن الانتفاضة: «وحدة، وحدة، حتى النصر. ثورة، ثورة، حتى النصر»، ممّا كفل لحركة المقاومة الفلسطينية وعداً رصيناً من الجميع بالحفاظ على الوحدة الوطنية التي تشكّل الحلقة المركزية في شروط انتصار الانتفاضة.

(٨) على الصعيد الفلسطيني، أدّت تلك التصريحات والمواقف الى أكثر من هزة و«حرب باردة» بين أطراف وقوى الدورة التاسعة عشرة، الذين أعلنوا، في بيانات أحادية، أو ثنائية، أو مشتركة، عن ادانتهم، و/أو شجبهم، و/أو تحفظهم من تلك «التوضيحات». الاّ ان دورات المجلس المركزي الفلسطيني اللاحقة، في كل من بغداد وتونس، امتصت الكثير من حرارة تلك الاختلافات، وأسهمت في توضيح الكثير من المواقف.

(٩) علاوة على مراجع الحاشية الرقم ٤، انظر **الملف** (نيقوسيا)، المجلّد الخاص، العدد ٩/٥٧، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٨٠٢ ـ ٨١٦.

(١٠) حول الغورباتشيوفية، وقواها، وأبعادها، يمكن مراجعة المصادر التالية: ملف خاص ورد تحت عنوان «تقرير خاص» في *The World and I*, March 1989 ؛ وملف خاص ورد تحت عنوان «نهاية للحرب الباردة؟» في *Tikkun*, Vol. 3, No. 6, November / December 1988 ؛ وكتاب ميخائيل غورباتشيوف، **بيريسترويكا، والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع** (ترجمة د. محمد احمد شومان وآخرون)، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩. وبخاصة الصفحات ١ ـ ٨٣؛ **وبوريس كاجارليتسكي وآخرون، ثلاث قراءات سوفياتية في البيروسترويكا** (ترجمة عصام فوزي)، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٨٨؛ و *Time*, 10/4/1988, pp. 14 - 34. ؛ وخطاب وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، **انباء موسكو** (موسكو)، آذار (مارس) ١٩٨٩؛ و Brumberg, Abraham; "Moscow; The Struggle for Reform", *The New York Review of Books*, March 30, 1989, pp. 37 - 42.

(١١) راجع د. اسعد عبدالرحمن، «قضية فلسطين في مرآة الوفاق الدولي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٤، حزيران (يونيو) ١٩٧٤، وبالذات الصفحات ١٧ ـ ٢١.

(١٢) بالاضافة الى مصادر الحاشية ١٠، راجع لطفي الخولي في **صوت الشعب** (عمّان)، ٢٦/٣/١٩٨٩، والرأي (عمّان)، ١٦/٤/١٩٨٩ و٢٣/٤/١٩٨٩ و١١/٥/١٩٨٩ و١٤/٥/١٩٨٩.

(١٣) من اجل اطلالة وافية وشاملة عل مختلف هذه التطورات ـ الخلاصات، انظر نادر فرجاني، **الهجرة الى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣؛ **وهجرة الكفاءات العربية؛ بحوث ومناقشات الندوة التي نظّمتها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (اكوا)، الأمم المتحدة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١؛ و د. سعدالدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد؛ دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، بيروت؛ مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢؛ ونادر فرجاني، **هدر الامكانية؛ بحث مدى تقدّم الشعب العربي نحو غاياته**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠؛ وجميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي؛ دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣؛ **وبحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية؛ أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤؛ ود. محمد عبدالعزيز ربيع، **الوجه الآخر للهزيمة العربية**، لندن: رياض الريس، ١٩٨٧؛ وغسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧؛ ومايكل هدسون ومايكل سمبسون وجوئيل بينين، **العقد العربي القادم؛ المستقبلات البديلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

(١٤) وهذا جزء من شهادة الباحث، كما تشكّلت لديه من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الممثلين للتجمّعات الفلسطينية المختلفة، علاوة على الاقامة الطويلة والصلات التي للباحث مع تلك التجمّعات في كل من لبنان والكويت والاردن، ناهيك عن الاحاديث المتعددة مع عدد من قادة المقاومة، زائداً المقالات العديدة حول ذلك في أدبيات فصائل الثورة الفلسطينية. وبالاضافة الى ذلك، نشير الى المصادر التالية: د. ابراهيم ابراش، «مفهوم الدولة الفلسطينية»، **الوحدة** (الرباط)، العدد ٥٣، شباط (فبراير) ١٩٨٩، وبخاصة الصفحات ٢٥٥ ـ ٢٥٨؛

Krogh, Peter F.; "Zafer Al-Masri; Profile of و a Palestinian", in Peter Krogh and Mary McDavid (Eds), *Prospects for the Future*, Washington, D.C.: Georgetown University, Abu-Lughod, Janet; "A Rift و 1989, pp. 2 - 4 in their Souls; The Palestinians in Exile", in ; Krogh and McDavid (Eds), **Ibid**, pp. 33 - 41 وللالمام بالشهادة الاسرائيلية حول ردود فعل فلسطيني ١٩٤٨ والمناطق المحتلة العام ١٩٦٧، راجع متابعة مصطفى محمد الحسيني، «الاستقلال الفلسطيني؛ تقييمات اسرائيلية»، **الملف**، المجلد الخامس، العدد ٩/٥٧، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٧٨٩ ـ ٨٠٢؛ ود. زياد ابو عمرو **الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، عكا: دار الاسوار، ١٩٨٩، وبالذات ص ٨٩ و١٤٣؛ وعيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية؛ الوعي الذاتي والتطوّر المؤسساتي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، خصوصاً الصفحات ١٧٩ ـ ٢٤٣.

(١٥) بالاضافة الى المعلومات المستقاة حول هذا الموضوع من عدد من القادة الفلسطينيين وعدد من الدبلوماسيين السوفيات وغيرهم، خطاب ادوارد شيفاردنادزه، **انباء موسكو**، آذار (مارس) ١٩٨٩. بل ان ثمّة مصادر قديمة تشير الى نصائح قديمة حول الموضوع بشكل غير مباشر. حول ذلك، انظر صبري جريس، «المجلس الوطني الفلسطيني؛ نحو دولة فلسطينية مستقلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٦٦، أيار (مايو) ١٩٧٧، ص ٢٠.

(١٦) من اجل صورة مركّزة عن هذه الجهود الصهيونية، راجع الفصل الأول من دراسة د. عبدالرحمن والزرو، «الانتفاضة؛ مقدّمات، وقائع، تفاعلات، آفاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥ ـ ٣٦؛ و Abed, George; *The Palestinian Economy, Studies in Development under Prolonged Occu-* Lesch, و ; *pation*, London: Routledge, 1988 Ann Mosely; "Anatomy of An Uprising; The Palestinian Intifadah", in Krogh and McDavid (Eds), **op. cit.**, pp. 89 - 109.

(١٧) حول هذا، انظر خالد الحسن، «الدولة الفلسطينية شرط أساسي للسلام العالمي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٨، تموز (يوليو) ١٩٨٢، ص ٣٦ ـ ٣٧؛ و«يوم دراسي حول الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي والدولة الفلسطينية، وآفاق المستقبل للسلام الشامل» (حلقات)، **الفجر** (القدس)، من ١٩٨٩/٢/١٦ حتى ١٩٨٩/٢/٢٠. وعن المخاوف الاسرائيلية، انظر أ. شفايتسر، «لماذا لا للاستقلال الفلسطيني؟»، **هآرتس**، ١٩٨٩/٢/٣؛ وأبا ايبن، «اسرائيل والدولة الفلسطينية؛ من يهدّد من؟» (مترجم)، **صوت الشعب** (عمّان)، ١٩٨٩/١/٧؛ والوف هار ـ ايفن، **هل يوجد حل للقضية الفلسطينية؟** (ترجمة غازي السعدي)، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٣.

الوعـي القومـي بقضيـة فلسطين وحدود العلاقة بين الوطنية والقومية

د. احمد ثابت

تمثّل القضية الفلسطينية أحد أهمّ المحاور الجوهرية للقضية العربية، سواء على صعيد الفكر، أو السياسات، أو الحركات الجماهيرية والاحزاب والجماعات السياسية المختلفة. ولا تزال هذه القضية، ومنذ ما يزيد على قرن من الزمن، تجسّد همّاً عربياً عامّاً، وتفرض نفسها في مقدم أسئلة كبرى لا تزال تواجه العمل العربي، على مختلف مستوياته واتجاهاته، وعبر تطور السياسات العربية، وطنياً وقومياً واقليمياً ودولياً، وخلال الفترات التاريخية من التحوّلات الكبرى التي مرّت بها الأمة العربية.

ومثلما كانت قضية فلسطين أحد أسئلة وهموم النهضة والانبعاث القومي العربي منذ أواخر القرن الماضي، فقد مثّلت «مشتركاً» قومياً في معارك الاستقلال والتحرر، في مواجهة الوجود الصهيوني في فلسطين، والاستعمار الاوروبي المباشر. وابّان المدّ القومي الوحدوي، منذ منتصف الخمسينات وطوال الستينات، عبّرت عن أحد عوامل التقارب، والتضامن، والوحدة؛ اذ تفاعلت، بجدلية واضحة، في خضم حركة الصراع الكبرى في تلك الفترة، بين توجهات وأنظمة التحرر والتقدم والوحدة، من جهة، وتلك التي تعمّق الاقليمية والتجزئة، من جهة أخرى. واخيراً، لقد كانت في صلب أحداث فترة الانحسار القومي والضعف العربي العام ومناخ التسويات المنفردة، وتأثرت، تأثراً عميقاً، بهذه الأوضاع. ومع اندلاع الانتفاضة الشعبية البطولية في الارض المحتلة، وظهور بوادر وارهاصات لاعادة رأب الصدع، أو ايقاف التدهور في النظام العربي العام، تعود قضية فلسطين لتشكّل صلب الأحداث والتفاعلات العربية، الرسمية والشعبية.

السؤال الهامّ، هنا: أين موقع قضية فلسطين ضمن معطيات وعوامل تعزيز الوعي القومي والتوجّه الوحدوي؟ وكيف تسهم بدورها في ذلك؟

على الرغم من ان هذا السؤال قديم، ومثار منذ سنوات طويلة، حتى أصبح في عداد القضايا التقليدية في الفكر السياسي العربي، والفلسطيني، الّا أن متغيرات جديدة وافاقاً مستحدثة فرضت ذاتها بقوة على الساحة العربية، وأزالت الطابع «الرتيب»، والتقليدي، الذي كانت تثار في اطاره. ولعل من أهم هذه المتغيرات والآفاق الجديدة: قضايا الديمقراطية والتعدّدية السياسية والفكرية، والمبادرات الشعبية غير الرسمية، من أحزاب وحركات وجماعات وروابط ومنظمات جماهيرية، والانتفاضة الفلسطينية، وكيف مارست تأثيراتها في التوجهات الفكرية والسياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية تجاه البعد القومي للقضية.

وتضفي التغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية، العاصفة، التي طرأت

على الواقع العربي، وتجذّرت في صلب هذا الواقع، بحيث تحوّلت الى معطيات وحقائق جديدة مطروحة، تحديات على كافة التيارات السياسية والفكرية والسياسات الرسمية في الأقطار العربية، بحيث تثير أسئلة كبيرة، لعل من أهمها: كيف تتعامل الأنظمة، والتيارات، والجماعات، والمشروعات السياسية والايديولوجية، مع هذه المتغيرات، ومع قضية فلسطين، بتفاعلها وتأثيرها وتأثّرها بهذه المتغيرات؟ هل استطاعت ان تتواءم مع هذه المتغيرات، أم لا تزال قابعة تردّد خطاباتها الايديولوجية والسياسية الأفكار عينها منذ ما يزيد على قرن من الزمن، وتجتر ذات الصيغ التقليدية البالية؟

في اطار هذه الاوضاع، تبرز أهمية معالجة موضوع قضية فلسطين، ودورها في تعزيز، وتعميق، الوعي القومي والتوجّه الوحدوي العربي، في ضوء انها لا تزال تمثّل قضية العرب المركزية. ويرتبط بهذا موضوع آخر، هو دور الوحدة العربية في حل قضية فلسطين على أساس تحرير الوطن المحتل، وان كان يحتاج الى دراسة مستفيضة أخرى تخرج عن هذا النطاق؛ ومن هنا نقتصر على الموضوع الأول.

يثير هذا الموضوع قضايا عديدة، من أهمها العلاقة بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، كعلاقة جدلية عالجها الفكر السياسي العربي على مستوى الأنظمة والحركات السياسية القومية وغيرها، وكذلك الفكر السياسي الفلسطيني؛ هناك، أيضاً، السياسات العربية تجاه القضية، وكيف أسهمت في تعزيز الوعي القومي بها، او في تغييب، وتزييف، هذا الوعي؛ كذلك، تثار قضية الكيانية الفلسطينية، ودورها في تعزيز الوعي القومي ومعالجة الاشكالية الفكرية النظرية، والعملية، بين الانتماء القومي والوطني والتوجه القطري، في إطار الصراع العربي ـ الصهيوني والمواجهة مع اسرائيل والصهيونية العالمية، الخ.

يمكن القول، بصفة عامة، ان الفكر السياسي العربي، والفلسطيني، اثارا أغلب هذه القضايا، وقدّما معالجات وتصورات عديدة حولها، وتمكّنا من تحليل بعض جوانب الجدل والتناقض، وان كانا لا يزالان واقفين تجاه اشكاليات اخرى لم تحل، على نحو ما سيأتي لاحقاً.

سوف تحاول الدراسة الاقتراب تحليلياً من القضايا الرئيسة، عربياً وفلسطينياً، التي أسهمت في تعميق الوعي القومي بقضية فلسطين، ومحوريتها في اطار معارك التحرر، والتنمية المستقلة، ومقاومة الاستعمار والصهيونية والهيمنة الامبريالية؛ وذلك في اطار فرضية أساسية هي ان معالجة جدلية موضوعية واضحة للعلاقة بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية تكفل استمرار ودعم البعد القومي للقضية الفلسطينية.

مدخل تاريخي؛ الوعي القومي والقضية الفلسطينية

ارتبط ظهور الانبعاث القومي العربي، وعياً وحركة، بالوضع الخاص للقضية الفلسطينية من زاوية سعي الاحتلال البريطاني والوجود الصهيوني والمخططات الاستعمارية الاوروبية الى اقتطاع فلسطين من الوطن العربي. ومن هنا، شكّل المدخل الفلسطيني، دائماً، أمراً هامّاً لا بد من تناوله واثارته من قبل كل من يحاول بناء حركة قومية عربية وترسيخ الوعي بالانتماء القومي، من طريق تحقيق وجودها، في الواقع، بالوحدة العربية؛ كذلك لمن يحاول ضرب وأجهاض هذه الحركة القومية، من خلال الحصار، والقضاء على أي تحرك عربي وحدوي.

ولعل هذا ما جعل انيس صايغ يضع العلاقة بين القضية العربية والقضية الفلسطينية في

الاطار التالي: «منذ نشوء القومية العربية، قبل قرن من الزمن، تقريباً... وفلسطين جزء رئيس وأساسي من القضية العربية»[١]. وفي موضع آخر اضاف: «كان الصراع العربي، منذ نهاية الحرب الأولى حتى اليوم، من أجل الاستقلال والوحدة مربوطاً، دائماً، بالصراع من أجل حماية (ثمّ استعادة) فلسطين؛ وكان العمل من أجل حماية (ثمّ استعادة) فلسطين مربوطاً بالعمل من أجل تحقيق هدفي الاستقلال والوحدة»[٢].

تدل أحداث بداية تبلور الحركة القومية العربية، منذ مطلع هذا القرن، على انخراط نشط لعرب فلسطين في هذه الاحداث، والتي اتجهت الى مقاومة السيطرة التركية، ورفع شعار الدولة العربية الواحدة. فقد شارك الفلسطينيون في تأسيس التنظيمات العربية القومية، السرية والعلنية، مثل حزب اللامركزية والمؤتمر القومي وغيرهما، وتمّ ذلك على أساس أن فلسطين لم تكن تمثّل وحدة سياسية مستقلة، وانما هي جزء من سوريا العربية الكبرى؛ بل ان الاعضاء الفلسطينيين انتموا الى هذه المنظمات القومية، باعتبارهم فلسطينيين وبحسبان انهم جزء لا يتجزأ من الأمة العربية[٣].

في هذا الاطار، اكتسبت القضية الفلسطينية خصوصيتها المتميزة داخل العمل القومي، لتتقاطع معه، ولتشكل علاقة جدلية صاغت تطور القضية في علاقتها بالحركة القومية العربية حتى اليوم. وقد كان ذلك من خلال مواجهة المخاطر الصهيونية وازدياد التدخل اليهودي الوافد من أوروبا الشرقية، والغربية، والضغوط البريطانية. ولقد دعم اتضاح المخططات البريطانية، والاوروبية، والصهيونية، مثلما وضح في تقرير رئيس الوزراء البريطاني من حزب الاحرار، كامبل بنرمان، في العام ١٩٠٧، والذي طالب بفصل الجزء الافريقي من المنطقة العربية عن جزئها الآسيوي باقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسد الرابط فيما بينهما ـ أي فلسطين ـ بحيث يشكل هذا الجسر قوة صديقة للاستعمار، وخصماً لسكان المنطقة[٤]. وقد دعم ذلك الأمر وعي الفلسطينيين بخصوصية قضيتهم، وبضرورة إبرازها بأقصى جهد ممكن، خاصة وان الحركة القومية العربية انهمكت، في ذلك الوقت، في مواجهة الحكم التركي.

غير ان الانتباه الفلسطيني الى مخاطر الصهيونية لم يكن يجرى بعيداً من المسار العام للحركة القومية العربية، وبعيداً من شبهات الاقليمية وفي إطار استمرار الانتماء القومي لسوريا الطبيعية، وانما كان الأمر بمثابة توجيه تحذيرات من احتمال وقوع نتائج غير مؤاتية من قبل الحركة القومية العربية، المنشغلة بالسيطرة التركية. ومن هنا، نجد ان صحيفة «الكرمل» أشارت الى هذا الأمر، فكتبت: «ليس لنا نصيب في طلاب الاصلاح وحزب اللامركزية ومؤتمر باريس... نحن أملنا [في] ان يدفعوا عنا خطر الصهيونية، لأننا فريق من العرب الذي يطلب لهم الاصلاح؛ وهذا الفريق يؤلف قوة لا يستهان بها، وطننا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ' العثماني ' »[٥].

عكست الرؤية الفلسطينية الى خصوصية القضية وعياً بأن هذه الخصوصية تنطلق من قومية القضية والنظر الى ان ابراز الوطنية الفلسطينية انما يخدم أهداف الكفاح القومي، على أساس ان نفي عروبة فلسطين، وبالتالي، ضياعها، من طريق اقامة دولة صهيونية، انما يعني تعويق قيام وحدة عربية، في ضوء ان موقع فلسطين الاستراتيجي بين مشرق الأمة العربية ومغربها، وبالنظر الى ما سوف يقوم من علاقات متينة بين الكيان الدخيل الناشىء وبين القوى الاستعمارية المعادية للوحدة والطامحة الى الهيمنة على مقدرات المنطقة. وهو ما عبّر عنه احد الزعماء الفلسطينيين في ذلك

الوقت، بقوله: «ان الصهيونيين يريدون ان يمتلكوا فلسطين، قلب الاقطار العربية والحلقة الوسطى التي تربط شبه الجزيرة العربية بافريقيا؛ وهكذا يبدو انهم يريدون كسر الحلقة، وتقسيم الأمة العربية الى جزءين للحيلولة دون توحّدها»[٦].

لقد أدّى استفحال الخطر الصهيوني، قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى، الى ان يشكّل الهاجس الأكبر في نظر شعب، وقادة، فلسطين، حتى انهم أسّسوا تلك القاعدة ـ الشعار الذي ذاع وانتشر منذ الستينات وحتى الآن، وهو ان النضال القومي العربي يتجسّد، ويتحقق، عملياً على أرض فلسطين؛ اذ يشكّل الكفاح من اجل تحرير فلسطين واستردادها جوهر العمل القومي المشترك. وفي هذا قال احد القادة الفلسطينيين: «ان مكافحة الصهيونية مقدّمة على كل شيء، لأنها تلحق الضرر بشعب البلاد، وانها تهدف الى تجريده من أرضه»[٧].

شهدت سنوات الثلاثينات، والاربعينات، تطوّر العلاقة بين الوطنية الفلسطينية والحركة القومية العربية بين مدّ وجزر، وظهرت تناقضات شديدة بين الكفاح الوطني الفلسطيني والعمل العربي القومي. وقد أسهم التدخل الرسمي العربي، في ذلك الوقت، من قبل الحكومات والجامعة العربية، في تعميق هذه التناقضات، وفي مزيد من تراجع القضية، خاصة وان الحركة الرسمية العربية كانت تتمّ، آنذاك، في اطار من الخضوع للارادة الاستعمارية البريطانية، وحيث تدخلت الحكومات العربية في اجهاض الانتفاضات الفلسطينية المتواصلة في أعوام ١٩٢٠ و١٩٣٥ و١٩٣٦ و١٩٤٦[٨]، الخ.

وأدّت هزيمة العام ١٩٤٨، فضلاً عن تراجع القضية، الى اعادة اندماج الفعل الفلسطيني في حركات التحرر والاستقلال التي انتشرت في المشرق العربي ومصر، منذ النكبة وحتى نهاية الخمسينات، على نحو ما سيأتي لاحقاً.

فلسطين والحركة القومية العربية

أدّت التغيرات السياسية العنيفة، من ثورات وانقلابات على أنظمة الحكم العربية والوجود البريطاني، والفرنسي، الى اعادة اندماج قضية فلسطين في القضية العربية، حتى اصبح الحل العربي لمشكلة فلسطين هو الحل الوحيد المطروح للشعب الفلسطيني[٩]. ومن هنا، اتجه الفلسطينيون الى الانخراط في الحركات القومية العربية (البعث العربي الاشتراكي، والقوميين العرب، والناصرية). حتى «ان الحديث عن الفكر السياسي الفلسطيني، قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، كان يعني، في الواقع، الحديث عن الفكر الوحدوي العربي المتجسّد في الحركات الثلاث...»[١٠].

وطوال الخمسينات وحتى هزيمة العام ١٩٦٧، ظل الشعار الذي رفعته الحركات القومية العربية «الوحدة طريق التحرير»، بمعنى ان وحدة الاقطار العربية، والنضال من اجل انجازها، يعدّان استراتيجية رئيسة، بل وحيدة، لاسترداد وتحرير فلسطين. ومن هنا، يمكن القول ان هذه الفترة مثّلت، بحق، المرحلة القومية في النضال الفلسطيني، وفترة قومية الفكر السياسي العربي، والفلسطيني. ويعنينا من هذه الفترة مشاركة الفلسطينيين، على نطاق جماهيري وسياسي واسع، في خضمّ حركة المدّ القومي التحرري، من خلال الانخراط في تأسيس التنظيمات القومية، خاصة حركة القوميين العرب وحزب البعث، والالتفاف حول معارك وأهداف قيادة جمال عبدالناصر للمدّ القومي الوحدوي.

فقد شارك كثير من أبناء الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحلاف والمشاريع الاستعمارية الغربية الهادفة الى استمرار الهيمنة على المنطقة ووضعها ضمن دائرة المصالح الغربية والاميركية (حلف بغداد، ثمّ مشروع ايزنهاور)، وكذلك في أعمال التظاهر والصدامات الدامية في الاردن ضد زيارة رئيس أركان الجيش البريطاني، الجنرال تمبلر، في أواخر العام ١٩٥٥، وقبل ذلك ضد زيارة الرئيس التركي، جلال بايار؛ وكلاهما جاءا للاعداد لانضمام الاردن الى حلف بغداد. وتجلّت نتائج ذلك في اسقاط حكومة الحلف، بقيادة هزّاع المجالي، وتمكّنت من فرض تعريب الجيش، وطرد الجنرال غلوب والضباط البريطانيين من البلاد، هذا فضلاً عن مشاركة جماهير الشعبين، الفلسطيني والاردني، في تفجير انتفاضة وطنية عارمة، استطاعت الضغط من اجل اجراء أول انتخابات ديمقراطية في البلاد وتشكيل حكومة سليمان النابلسي الوطنية، في أواخر العام ١٩٥٦[١١].

وجاءت احداث عربية كبرى دعمت من الانخراط الفلسطيني في العمل القومي العربي العام ومن تعزيز الايمان بأن الوحدة هي طريق التحرير. ومن ذلك كسر الاحتكار الغربي للسلاح، وصفقة الاسلحة التشيكية، وتأميم قناة السويس، ومساندة ثورة يوليو الواسعة للثورة الجزائرية، وتصعيد العمليات الفدائية انطلاقاً من قطاع غزة، بقيادة الضابط المصري مصطفى حافظ، وخاصة عقب الغارة الاسرائيلية على غزة، في ١٨/٢/١٩٥٥، ومقاومة العدوان الثلاثي على مصر، وازدياد حدة الثورة الجزائرية منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤، وكذلك الوحدة المصرية ـ السورية. فقد اعتبر الفلسطينيون تلك الاحداث القومية الكبرى نقلة نوعية هامة في تكريس الحل العربي لقضية فلسطين[١٢]، في حين أدّى الانفصال، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، الى انتكاسة مفهوم «الوحدة طريق التحرير» لصالح شعار هدف آخر هو «التحرير طريق الوحدة». وعلى الرغم من ان «فتح» كانت أول من أطلق هذا الشعار ـ الهدف منذ منتصف الستينات، الاّ انه لقي تجاوباً وصدى داخل الحركات القومية العربية ذاتها، وفي صفوف الشعب الفلسطيني. فقد أبرز الانفصال، والمعارك السياسية، والحملات الاعلامية، الشديدة بين القاهرة، من جانب، وبغداد ودمشق، من جانب آخر، وبين القاهرة، من جهة، والرياض وعمّان، من جهة أخرى، اهمية اعتماد الفلسطينيين على أنفسهم.

ومن هنا، أخذت الدعوة الى ابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية والاستقلالية الفلسطينية تتضح منذ أواخر الخمسينات. بيد ان هذه الدعوة لم تكن تمثّل حالة تناقض مع المدّ القومي العام، وانما جاءت، بصفة أساسية، تجسيداً لتعاظم النشاط السياسي والكفاح المسلّح، أو العمل الفدائي، وعبّرت عن ضرورة قيام الشعب الفلسطيني بواجبه الوطني، في اطار المعركة القومية الشاملة. وكان من بين العوامل الهامة وراء تنامي هذا التوجه، ان القضية الفلسطينية تمّ تجاهلها في أروقة الأمم المتحدة، وفي المحافل الدولية، وتحوّلت الى مجرّد قضية لاجئين ووكالة دولية لاغاثتهم. ومن هنا، أصبح من الضروري ان يرتقي الاهتمام العالمي بالقضية الى المستوى الذي حقّقه النهوض الوطني الفلسطيني آنذاك.

واللافت، هنا، ان هذا النهوض الذي تحقق كان لا بدّ ان يرتفع الاهتمام به الى مستوى الاهتمام القومي ذاته بقضية فلسطين، وخاصة بالنسبة الى مصر، التي تقدّمت بأول مبادرة في هذا الصدد، في آذار (مارس) ١٩٥٩، على هيئة توصية الى مجلس الجامعة العربية تنصّ على:

«١ ـ ان يعقد اجتماع على مستوى عال لرسم سياسة عربية موحّدة تلتزم بتنفيذها جميع الدول العربية، وتتناول وضع الحلول العملية لاسترجاع فلسطين.

«٢ ـ اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وابراز كيانه شعباً موحّداً، يسمع العالم صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي، بواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني»(١٣).

ومن جانبها، اندفعت الاحزاب والحركات القومية، على الرغم من اختلاف المنطلقات والاهداف والدوافع، بدورها، نحو ابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية، حتى يأخذ الشعب الفلسطيني دوره ويقدّم المطلوب منه في معركة التحرير. ولم يكن يشعر اصحاب هذا التوجه بأي تعارض بين هذا التصوّر وبين ايمانهم بالوحدة كطريق للتحرير. من هنا، تحوّل هذا الاتجاه من طبيعته الفكرية الى صورته التنظيمية، من خلال تشكيل «فروع فلسطين» في اطار حزب البعث؛ ثمّ بتكوين قوات «الصاعقة» بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وأيضاً بظهور جبهة التحرير العربية، أواخر العام ١٩٦٨.

أمّا المنظمة القومية الثانية وهي حركة القوميين العرب، فقد كانت، بحكم طبيعة تكوينها وظروف ميلادها كردّ على النكبة واستناداً الى الوجود الفلسطيني الغالب على عضويتها وقياداتها، سبّاقة نحو ابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية، وهو ما تجلّى في اقامة لجنة سمّيت بـ «لجنة فلسطين»، منذ العام ١٩٥٨، وذلك تمهيداً لتشكيل أداة تنظيمية لقيادة العمل الفلسطيني في «اقليم فلسطين»(١٤).

وفي ظل هذا التوجه الفلسطيني، أنشئت، أيضاً، «حركة الأرض»، في نيسان (ابريل) ١٩٥٩. ونصّ أول بيان للحركة على ان الشعب الفلسطيني جزء من الامة العربية، وان الحركة القومية العربية هي الحركة الحاسمة في المنطقة. وحدّدت الحركة أهدافها، العام ١٩٦٤، بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، في اطار الأماني العليا للامة العربية(١٥).

وحتى حرب العام ١٩٦٧، لم تستطع المنظمات الفلسطينية، بما فيها «فتح» التي قادت التوجه الفلسطيني المستقل وبدّلت شعار «الوحدة طريق التحرير» بشعار آخر هو «التحرير طريق الوحدة» في أغلب ادبياتها، ان تتجاوز، أو تتخطى، الاتجاه القومي الشامل. فقد ردّدت «فتح» تعبيرات من نوع انها حركة «فلسطينية المنطلق، عربية الامتداد»، أو «فلسطينية الوجه عربية القلب»(١٦)، الخ.

على ان الدعوة الى بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية، والى احياء الكيانية الفلسطينية، على الرغم من انها تضمّنت في داخلها عدم تناقض مع الخط القومي للقضية الفلسطينية، الّا انها أظهرت العديد من ممارسات بعض الأنظمة العربية السلبية تجاه القضية، وتناقضات شديدة بين منظمة التحرير الفلسطينية، منذ انطلاقة الثورة في العام ١٩٦٥، وبين هذه الانظمة، فضلاً عن ظهور عوامل وظروف كثيرة أعطت دفعة قوية لافكار بعض الفصائل الفلسطينية، التي تؤكد القول بالاستقلالية الفلسطينية وتميّز الكفاح الفلسطيني. وقد أُتيح لهذه الفكرة ان تنمو وتنتعش في ظل انتكاسات المدّ القومي بعد هزيمة العام ١٩٦٧، ورحيل عبدالناصر في العام ١٩٧٠.

ممارسات وتناقضات سلبية

بالاضافة الى مضاعفات، ونتائج، انحسار المدّ القومي التحرري، فقد أدّت ممارسات بعض الانظمة العربية ضد الشعب الفلسطيني، من تمييز في المعاملة، وحصار، ومطاردة، وملاحقة، منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن، الى تغذية بعض الطروحات التي أطلقها بعض الفصائل الفلسطينية من قبيل مطالبة تلك الانظمة العربية بعدم التدخل في شؤون الشعب الفلسطيني، وبرفع الوصاية والحماية والتبعية، وبتعميق تأكيد الاستقلالية الفلسطينية، بحيث يقود ذلك الى عزل

العمل الفلسطيني عن مسار العمل العربي العام؛ وغذّت، كذلك، مقولة اعتماد الفلسطينيين على أنفسهم، أو بانتهاج حرب التحرير الشعبية، بعيداً من المواجهة المسلّحة النظامية بين العرب واسرائيل؛ وكانت هناك عوامل أخرى[١٧]:

○ فقد أظهرت تجربة المقاومة الوطنية في غزة، ابّان الاحتلال الاسرائيلي للقطاع، في العام ١٩٥٦، امكان مواجهة العدو بتأثير المقاومة الشعبية، بعيداً من قرار وهيمنة السلطة المصرية. وكان قرار وقف العمليات الفدائية، التي قادها الضابط المصري مصطفى حافظ، كفيلاً باقناع الناس بأهمية العمل الفلسطيني، بعيداً، وبمعزل، من قرارات وسياسات الانظمة واتفاقاتها المباشرة وغير المباشرة[١٨].

○ قدّمت حرب التحرير الشعبية الجزائرية دليلاً على امكان تحقيق النصر، بمعزل عن الحرب التقليدية بالجيوش النظامية وعن الأنظمة العربية ذاتها.

○ كما أظهرت حرب المقاومة الشعبية في بور سعيد ومدن القناة، العام ١٩٥٦، ما يمكن ان تحقّقه الجماهير الشعبية من مبادرات وبطولات.

○ وجدت أفكار الحرب الشعبية سندها، كذلك، في التراث الطويل للكفاح التاريخي الفلسطيني ذاته في أعوام ١٩٢٠ و١٩٣٣ و١٩٣٦ و١٩٣٩ و١٩٤٧، ممّا أثار مقارنة مع الهزيمة السريعة للجيوش العربية النظامية العام ١٩٤٨، وكذلك مع ما حدث للجيش المصري في غزة، العام ١٩٥٦.

○ هذا فضلاً عن ان هذه الافكار اعتمدت، في رواجها، على الانتصارات التي حققتها الثورات وحركات المقاومة في اطار حرب العصابات، في الصين وفيتنام وكوبا والجزائر، الخ، وحيث أعطت النتائج الايجابية الهامّة لهذه الانتصارات مبرّراً للاقتناع بامكان النصر، بانتهاج الاسلوب ذاته[١٩].

○ عالج بعض الانظمة العربية القضية الفلسطينية ليس فقط بمعزل عن اصحابها المباشرين (حتى العام ١٩٦٤)، وانما، أيضاً، في اطار توظيف هذه القضية في صراعات تلك الانظمة، ونزاعاتها، وحملاتها الاعلامية والدعائية المحمومة، ضد بعضها البعض؛ بل وفي مواجهة شعوبها في الداخل. وغاب طابع الحوار الديمقراطي في هذه المعالجة، سواء بين الانظمة بعضها بعضاً، أو بين الانظمة وشعوبها، أو بين الانظمة والمنظمات الفلسطينية المختلفة، وكانت الجماهير العربية بعيدة، الى حدّ كبير، من الاحداث العاصفة في علاقة القضية الفلسطينية بالسياسات الرسمية، وهو الأمر الذي تعزّز بالسلب في السبعينات.

○ وأخيراً، فان محاولات بعض الانظمة العربية «تأطير» القضية الفلسطينية، وتحديدها، في نطاق رسمي محدّد هو منظمة التحرير الفلسطينية، في العام ١٩٦٤، وعلى الرغم من ان المبادرة كانت قومية، ومن قبل عبدالناصر، لتعزيز الوطنية الفلسطينية في اطار الحركة القومية العربية الواحدة، فقد نظر الى هذا القرار على انه حل وسط يعبّر عن محاولة لعزل القوى الثورية الفلسطينية الداعية الى الاستقلال التامّ عن الحكومات العربية[٢٠].

دفعت هذه التطورات بمنظمة التحرير الفلسطينية الى التأكيد على استقلالية الكفاح الفلسطيني والى خصوصيته المميّزة عن الحركة العربية العامة. وفي ذلك، أكدت بنود الميثاق الوطني الفلسطيني على ذات المعنى. فقد ورد في المادة التاسعة والعشرين، على سبيل المثال، ما يلي: «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الاول، والاصيل، في تحرير واسترداد وطنه، ويحدّد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته، ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه». وقد

استمرت المجالس الوطنية الفلسطينية في تأكيد الاستقلالية الفلسطينية في كل دوراتها العادية والاستثنائية(٢١).

وازاء حالة الضعف العربي، منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، وتكريس السياسات القطرية وممارسات بعض الانظمة ضد القضية الفلسطينية، وتراجع القضية ذاتها من قضية العرب الاولى الى احدى أهمّ الاهتمامات، وشيوع توجّهات وسياسات الحلول المنفردة، واجتهادات الانظمة الفردية لتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني، مثلما حدث في توقيع الرئيس المصري السابق، أنور السادات، لاتفاقيتي كامب ديفيد، والصلح مع اسرائيل في العام ١٩٧٩، ولتوجهات الحكومة الاردنية في هذا الصدد؛ ازاء ذلك، تحرّكت منظمة التحرير الفلسطينية الى البحث في السبل الكفيلة بتصحيح معادلة الصراع، من خلال البحث في المعادل الموضوعي لقوة العدو وسطوته خارج النظام الرسمي العربي، أي اعتماداً على الذات، على الرغم من ادراك ضعف ومحدودية الامكانات الفلسطينية، وذلك على ثلاثة محاور(٢٢):

الاول: دعم الهوية الوطنية الفلسطينية وتعزيز تواجدها، عربياً ودولياً، وتنمية روابط الانتماء والتكافل بين أبناء الشعب الفلسطيني. حتى حلّت الذات الفلسطينية محل «نحن العرب»، أو صارت سابقة عليها في الاهمية، وبالتالي في أسلوب التعامل.

الثاني: المبادرة بفتح قنوات الحوار مع «القوى اليهودية المعادية للصهيونية» لتوظّفها ورقة ضغط على الحكومة الاسرائيلية، من جهة، ومحاولة لاضعاف معسكر الخصم، من جهة أخرى. وفي ذلك طرح الشعار ـ الهدف «الدولة الديمقراطية العلمانية» و«الدولة الديمقراطية الفلسطينية» بعد أزمة الاردن في العام ١٩٧٠، وازاء عدم وجود حماس لنصرة القضية الفلسطينية؛ كما ان دعوة الاتصال بالقوى اليهودية الديمقراطية المنادية بالسلام أدرجت بنداً مستقلاً في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، في العام ١٩٧٧.

الثالث: محاولات التغيير المستمرة في ما ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني بشأن تحرير كامل التراب الفلسطيني واعتبار الكفاح المسلّح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. فقد اتجهت دورات المجالس الوطنية الفلسطينية، في مقرراتها المتتابعة، بدءاً من العام ١٩٧١، الى القول بمرحلية الكفاح؛ ومن ثمّ بدأ التحدث عن الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني يتراجع؛ وعقب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، أعلن عن شعار «السلطة الوطنية على أي شبر يتمّ تحريره»، مع ان ما كان مطروحاً على الساحة الرسمية العربية هو مناخ التسوية السلمية، وليس التحرير.

وتحوّل الحديث، بعد ذلك، الى النص على حقوق الشعب الفلسطيني «بما فيها» حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة، دون تحديد ما اذا كانت هذه الدولة تشمل كل فلسطين، أو جزءاً منها، وما اذا كان هدفاً استراتيجياً، أم تكتيكياً. ومع مؤتمري عمّان والجزائر الاخيرين، أُسقطت كلمة «بما فيها» عند التحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني، وصارت تحدد، حصراً، في حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بما يعني التطابق مع الحقوق التي نصّت عليها قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة حول الموضوع.

وفي هذا الاطار، جاءت مقررات الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، حيث ورد في بعض التصريحات حديث حول ان ما ورد في

الميثاق الوطني حول تدمير اسرائيل والكفاح المسلّح، كخيار ضروري، أصبح متقادماً.

الوعي القومي ومسيرة العمل الفلسطيني

تناولت وثائق وكتابات مختلف الفصائل الفلسطينية، في تأكيدها على الوطنية الفلسطينية، محاولات عديدة للتمييز بين القطرية المرادفة للاقليمية كواقع يميّز الاقليميات العربية بتأثير واقع التجزئة وبفعل المصالح القائمة على، أو المنبثقة من، هذا الواقع، وبين وضعية الشعب الفلسطيني الذي يفتقر الى الارض والمجتمع، كجسد مادي تستمد منه المصالح القطرية الاقليمية. وعلى حدّ قول منير شفيق فـ «ان واقع الجماهير الفلسطينية واقع غير قطري، بدليل ان الجماهير الفلسطينية، بغالبيتها، وبشكل خاص الفاعلة في الثورة الفلسطينية، لا توجد في قطر عربي واحد، وحتى قطرها العربي فقد منها، وهي موزّعة بين مختلف الاقطار العربية، وبالتالي لا يمكن ان تتحرك الاّ ضمن مختلف هذه الاقطار، وبالتالي ان تلتحم مع الجماهير العربية في كل قطر، سواء أرادت [ذلك] أم لم ترد»(٢٣).

غير ان «فتح» حدّدت نطاق المواجهة العربية مع الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، حيث أكدت ان الثورة الفلسطينية هي «نقطة الالتحام العربي مع العدو الصهيوني؛ وهي، بذلك، قد بدأت عملية التفاعل في المجتمع العربي بفعل ما تحدثه من تغييرات في هذا المجتمع، بكل مؤسساته؛ وأبرز شيء على هذا التغيير هو حالة القلق والتوتر الجماهيري التي سادت [في] المنطقة العربية، فأحدثت أثراً مباشراً على اتجاهاتها السياسية، وروابطها القطرية، وعلاقاتها الدولية»(٢٤).

وقد تجمّعت عوامل عدة وراء التمترس خلف الاستقلالية الفلسطينية، لعل من أهمّها سلبية غالبية الانظمة العربية، ودأبها المستمر على عزل شعوبها عن الاهتمام بالقضية الفلسطينية، ومواجهة المبادرات الجماهيرية للتضامن مع الشعب الفلسطيني وحقوقه بالحصار والقمع؛ كذلك عدم امكان المقاومة الفلسطينية بالتفاعل مع الجماهير والحركات الشعبية العربية في ظل انشغالها بخوض أشرس معركة تخوضها مع الأنظمة القطرية وهي معركة الاستقلال والحفاظ عليه. ولقد أدّى الغزو الاسرائيلي للبنان الى مزيد من التشبّث الفلسطيني بالاستقلالية؛ ودفعت دوّامات الصدامات المتوالية مع بعض الانظمة العربية الى عدم مدّ البصر ناحية الجماهير ومبادراتها الشعبية، سواء عفوية كانت أم منظمة. وقد استمر ذلك الحال حتى الغزو الاسرائيلي للبنان، في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، والذي كشف عن ضعف المواقف العربية، وسلبيتها، وأبرز بعض جوانب القصور في الشعار الذي سبق ان رفعته منظمة التحرير والمجالس الوطنية في دوراتها، فيما بعد أزمة الاردن، وهو شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية في مقابل التمسّك باستقلالية العمل الفلسطيني(٢٥).

ظلت العلاقة غير محدّدة بين مفهوم المقاومة الفلسطينية للعلاقة مع الانظمة العربية، وكيفية النفاذ الى الجماهير والقوى الشعبية العربية. وقد دفعت الصدامات المتوالية بين المقاومة وأنظمة دول الطوق، من جانب، وتذبذب العلاقات مع عدد من الدول العربية الاخرى المحيطة، من جانب آخر، الى ان يتحوّل شعار المنظمة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية من شعار مرحلي الى خط استراتيجي فرض قيوداً، في كثير من الاحيان، على حرية الثورة وقدرتها على العمل بين الجماهير(٢٦)، بالنظر الى ان هذه الانظمة كانت تعتبر أي اتصال بالجماهير بمثابة تدخل في شؤونها الداخلية. بل ان الشعار عينه أتاح الفرصة لهذه الانظمة لاتخاذ مواقف منفردة تمسّ القضية الفلسطينية، وتؤثر في مسيرتها النضالية.

غير ان الصمود الفلسطيني في بيروت، العام ١٩٨٢، جعل المنظمة تعيد تقدير علاقاتها وطبيعة تعاونها مع القوى الشعبية والتقدمية العربية. ومن هنا، أسقط البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في الجزائر، في شباط (فبراير) ١٩٨٣، شعار «عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية»، وأكد، في الوقت عينه، «تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية في الوطن العربي بأكمله»(٢٧).

ويلاحظ، ان هذا القرار، الصادر عن المجلس الوطني، انما جاء تأكيداً، أيضاً، لمراجعة فحوى الشعار الذي سبق ان رفعته «فتح» في قصر العلاقة مع البلدان العربية على تقديم الدعم بالمال والسلاح، وهو الذي أتاح للبلدان صاحبة القدرة المالية والوفرة النفطية محاولة فرض سياساتها وتوجهاتها على المنظمة، وعلى علاقاتها العربية، والاقليمية، والدولية؛ ومن ناحية أخرى، فان أغلب الاقطار العربية لم يساهم بالقسط الاكبر من نصيبه المالي في دعم منظمة التحرير، ومنذ سنوات طويلة.

وبقدر ما كانت سياسة التعايش مع الانظمة كافة وتوجهاتها القطرية قد حافظت، الى حد ما، على الاستقلالية الفلسطينية، الاّ انها كشفت عن محدوديتها في المرحلة الراهنة. وقد تفاعلت أسباب عدة في هذا الشأن(٢٨):

- استغل بعض الانظمة العربية سياسة التركيز على الاستقلالية، منذ ما بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر)، ليتخلّى عن مسؤولياته وواجباته تجاه القضية الفلسطينية، وحيث تتيح هذه السياسة لتلك النظم ورقة التوت التي تحتاجها، من آن الى آخر، وتجاه شعوبها، لتبرير سياساتها وممارساتها القطرية، وحصر مسؤولياتها تجاه القضية بتقديم الدعم المعنوي، والمالي، الى المنظمة.

- تتيح سياسة التركيز على حصر العمل الفلسطيني تجاه انجاح القضية، والتركيز، أيضاً، على العنصر الفلسطيني، وعلى بناء المؤسسات الفلسطينية المستقلة، الذرائع للقوى القطرية، والاقليمية، الانعزالية، لاذكاء مشاعر التعصّب، والتفرقة، والطائفية، في بعض الاوساط العربية ضد الفلسطينيين، وفي بعض الأوساط الفلسطينية ضد العرب، وهناك احداث شواهد عديدة على ذلك خلال العقدين الماضيين، في لبنان والاردن ومصر وسوريا وغيرها.

- هذا فضلاً عن ان سياسة التركيز على الخصوصية الفلسطينية كثيراً ما أدّت الى تحويل الانظار عن جوهر الصراع العربي ـ الصهيوني كصراع وجود بين القومية العربية والحركة الصهيونية، الى اعادة تعريفه كمجرد نزاع بين اسرائيل والبلدان العربية المجاورة على مسائل الحدود وترتيبات الأمن.

وتتبدى الخطورة، الآن، من تأثير المضاعفات السلبية لعلاقة المنظمة بالأنظمة وبالجماهير على الانتفاضة الشعبية البطولية في الارض المحتلة، من زاوية سلبية بعض الأنظمة تجاهها. ولكن ان كان ذلك مدركاً ومعروفاً، بل ومألوفاً، فان ما يلفت النظر ان المبادرات الشعبية والتحركات الجماهيرية في الاقطار العربية، لنصرة ومساندة الانتفاضة، لا تزال تتميّز بمحدودية الحركة والامكانات.

ولعل المستوى البطولي الرائع الذي بلغته الانتفاضة يجعل المنظمة قادرة على ان تعيد صوغ علاقاتها وتحرّكاتها وسط الشعوب العربية. ولربما دفع مزيد من التفاعل الشعبي العربي مع الانتفاضة، من خلال الدعم السياسي والمعنوي والمالي، وتثوير الواقع العربي حولها، في اتجاه

ايلاء الحكومات العربية قدراً أكبر من الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وبدفعها بعيداً من المنزلقات التي تريد اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية ان تجذبها اليها، من تجريد الانتفاضة والمنظمة من أية أسلحة تتمتع بها، وكذلك محاولة اجهاض المكاسب السياسية التي حققتها الانتفاضة حتى الآن.

---

(١) أنيس صايغ، **فلسطين والقومية العربية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٦، ص ٥٨.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٥٩.

(٣) عبدالوهاب الكيالي، **موجز تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٣، ص ٢٣ ـ ٢٥.

(٤) شفيق الرشيدات، **فلسطين، تاريخاً وعبرة ومصيراً**، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٦٨، ص ٤٥.

(٥) د. ابراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٢٤.

(٦) من لقاء خليل السكاكيني، **المصدر نفسه**، ص ٢٦.

(٧) قال ذلك جميل الحسيني، في الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.

(٨) ولمزيد من التفاصيل، انظر احمد الشقيري، **اربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**، بيروت: دار النهار، ١٩٦٩، ص ٢٦٠ ـ ٢٧٤.

(٩) Quandt, W., Fouad Jabber and Ann Mosley Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism*, London: University of California Press, 1914, p. 50.

(١٠) د. ابراش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥.

(١١) احمد الشقيري، **من القمة الى الهزيمة**، بيروت: دار العودة، ١٩٧١، ص ٤٥ ـ ٥١.

(١٢) ممّا يدل على الادراك الفلسطيني للعلاقة الوثيقة بين النضال القومي والفلسطيني ان حركة مثل حركة القوميين العرب اعتبرت العمل الفدائي الفلسطيني، من الخمسينات وحتى بداية الستينات، عملاً منعزلاً عن التيار العام للكفاح القومي الذي يقوده جمال عبدالناصر؛ واعتبرت ان هذا العمل يجب ان يرتبط بمجريات تطور الصراع العربي ـ الصهيوني، كي لا يتحوّل الى مجرد انفجار عاطفي.

(١٣) الشقيري، «من القمة الى الهزيمة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧.

(١٤) بحثت اللجنة في الدور الممكن للفلسطينيين في اطار الحركة التحررية العربية، وفي أفضل السبل لتحرير فلسطين، وانتهت الى الاعتقاد بأن تحرير فلسطين يتمّ من خلال الفلسطينيين، واستناداً الى دولة الوحدة العربية، انظر عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطوّر المؤسساتي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ٨٦.

(١٥) نزيه أبو نضال، «التباسات الاقليمي والقومي في تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة»، في ملف «قومية القضية الفلسطينية»، **الوحدة** (الرباط)، السنة ٢، العدد ١٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، ص ٢٠.

(١٦) **انظر دراسات وتجارب ثورية** (كراس)، بلا مكان نشر: مكتب الاعلام في «فتح»، بلا تاريخ نشر.

(١٧) منير شفيق، **الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ١٢٨ وما بعدها.

(١٨) حسين أبو النمل، **قطاع غزة، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ١٧٠.

(١٩) انظر، في ذلك، **حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): الثورة والعنف طريق النصر**، دراسات وتجارب ثورية، عمّان: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ١٩٦٦، ص ٩٨.

(٢٠) Quandt, Jabber and Lesch, **op. cit.**, p. 49.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر د. اسعد

عبدالرحمن (مشرف) وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٧، ص ٧٣ وما بعدها.

(٢٢) د. ابراهيم ابراش، «مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية»، **الوحدة**، السنة ٥، العدد ٥٣، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٢٣) شفيق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥.

(٢٤) حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **القضية الفلسطينية كمحور للثورة العربية**، نشرة داخلية، الرقم ١٠٧، ص ١٢.

(٢٥) انظر حامد رشيد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٥، ص ١٧١ وما بعدها.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١٧٥؛ وانظر، ايضاً، صلاح خلف (ابو اياد)، **فلسطيني بلا هوية**، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بلا تاريخ نشر.

(٢٧) د. ابراش، «البعد القومي للقضية الفلسطينية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠١.

(٢٨) انظر، كمثال، د. هاني فارس، «القومية العربية والقضية الفلسطينية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١١، العدد ١١٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٢٣.

رأي حول استراتيجية للتفاوض مع اسرائيـل

د. حسن نافعة

بعودة مصر الى جامعة الدول العربية، دون ان تؤثر هذه العودة في التزاماتها التعاقدية تجاه اسرائيـل، يدخل الصراع العربي ـ الاسرائيلي مرحلة جديدة. وتتسم هذه المرحلة بتغليب شعارات التفاوض والسلام على شعارات الصراع والحرب. ولكي نصبح أكثر وضوحاً، وتحديداً، وندخل الى جوهر القضايا دون لفّ، أو دوران، يمكن ان نقول ان مرحلة التفاوض المنفردة، التي قادتها مصر مع اسرائيل، قد انتهت وطويت صفحتها، وان العالم العربي يستعد للدخول في مرحلة انتقالية جديدة من مراحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هي مرحلة التفاوض الجماعي مع اسرائيل. وسوف تقود منظمة التحرير الفلسطينية عملية التفاوض الجماعي هذه المرحلة المقبلة، وهي مرحلة بدأت معالمها تتضح مع «هجوم السلام الفلسطيني»، الذي تشنّه المنظمة منذ فترة، مرتكزة على قوة الدفع التي احدثتها الانتفاضة، وبمباركة شبه اجماعية من العالم العربي.

وعندما اقترح عليّ مندوب شؤون فلسطينية ، في القاهرة، ان أكتب حول استراتيجية التفاوض مع اسرائيل، لم أتردد، ولم يرتعش القلم في يدي. فعلى الرغم من اقتناعي التامّ باستحالة التوصل الى سلام «دائم وعادل» مع اسرائيل، في ظل الاوضاع والتوازنات المحلية والاقليمية والعالمية الراهنة، الاّ ان كلمة التفاوض لا تفزعني، وهي لا تعد، بالضرورة، مرادفاً لـ «الخيانة» أو «الاستسلام»؛ كما ان كلمة الحرب ليست، بالضرورة، مرادفاً لـ «النضال» أو «المقاومة». وربما آن الأوان ان يتحرّر العقل العربي من بساطته التي يعجز معها عن ادراك حقيقة الواقع المعقّد، والمركّب، ومن ثمّ مواجهته ببدائل وحسابات على مستوى تعقّده وتركيبه. فقد درج العقل العربي، حتى الآن، على اختزال الالوان الى أبيض وأسـود، والخـطوط الى مستقيمـة ومتعرّجة، على الرغم من ان عدد الالوان الاصيلة يقاس بالعشرات، ودرجات الألوان المشتقة تعدّ بالمئات، وعلى الرغم من ان الخطوط لا تستقيم فقط، أو تتعرّج فقط، وانما هي قادرة على رسم آلاف الاشكال الهندسية، التي لكل منها منطقه ووظيفته التي يعبّر عنها والمحددة له سلفاً. وفي هذا الاطار، يتعيّن علينا ان نتحرّر من أسر «قدسية» بعض المصطلحات، أو «حرمة» بعضها الآخر، وان نتوقف، أكثر، عند المعاني، لا عند المفردات.

وفي الصراعات الدولية يندر ان تذهب الشعوب الى الحرب لمجرد استعراض عضلاتها، أو لاثبات قدرتها على القتل والتدمير، وانما تلجأ الى الحرب، عادة، حين تخفق في تحقيق اهدافها بوسائل أخرى. فالحرب والتفاوض هما اداتان من أدوات ادارة الصراع، وهما ليسا، بالضرورة، نقيضين، أو بديلين، بحيث يتحتّم اسقـاط احـدهمـا اذا تمّ اللجـوء الى الآخـر، وانما يتكاملان، دائماً، في نسق واحد

متناغم. فالطرف الذي يذهب الى التفاوض في ظروف انعدام توافر أي خيارات أخرى، ودون ان تتاح له حتى امكانية التهديد باللجوء الى الحرب، انما يذهب الى التوقيع على صك الاستسلام في حقيقة الامر. وكما ان لقرار الحرب حساباته ومخاطره، فان لقرار التفاوض حساباته ومخاطره أيضاً. ومشكلتنا، نحن العرب، اننا تحدثنا كثيراً، في الماضي، عن الحرب، دون ان نتزوّد بأسباب تحقيق النصر فيها، او نستعد، بجدية، لها؛ وأخشى ان نتحدث اليوم أكثر عن التفاوض، دون ان نكون مستعدين له، أو مسلّحين بالوسائل التي تكفل تحقيق نتائج مرضية، اذا قررنا اللجوء اليه. اذن، فحقيقة المشكلة لا تكمن في المفاضلة بين الحرب والتفاوض، كوسيلة لانهاء الصراع، وانما في حساب تكلفة كل منهما، في ضوء الاهداف المعلنة، أو الخفيّة، لأطراف الصراع والبدائل المتاحة لهم لتحقيق هذه الاهداف.

في هذا الاطار، يبدو لي ان هناك شرطين يتعيّن توفّرهما مسبقاً لكي تصبح عملية التفاوض مع اسرائيل أمراً ممكناً، وقابلاً للتخطيط على أساس علمي سليم، وليس مجرّد حركة انزلاق نحو المجهول، نسلّم فيه مصائرنا ورقابنا للآخرين.

الشرط الأول هو ضمان عدم تأثير عملية التفاوض، في أي مرحلة من مراحلها، في قدرة الطرف العربي على اللجوء، أو التهديد باللجوء، الى وسائل أخرى، اذا وصلت المفاوضات الى طريق مسدود. والعبرة، هنا، تكمن في مصداقية الطرف العربي واقناع الطرف الاسرائيلي بتوفّر مثل هذه الوسائل البديلة بالفعل. بعبارة أخرى، يمكن القول، ان المفاوضات مع اسرائيل لن تصبح ممكنة أصلاً، أو جدية، ان توفّرت سبل اقامتها شكلاً، ما لم يدرك الطرف الاسرائيلي ان التكلفة السياسية، أو الاقتصادية، لرفض التفاوض، أو المماطلة وكسب الوقت، أكبر بكثير من قبول التفاوض واظهار القدر اللازم من المرونة المطلوبة لكي تصبح المفاوضات مثمرة.

ويمكن ترجمة هذا الشرط على المستويين، الاجرائي والعملي، الى ضرورة تنبيه الطرف العربي الى الأهمية القصوى لرفض أي شروط اسرائيلية، أو اميركية، لاجراء التفاوض، يكون من شأنها اضعاف قدرات الطرف العربي على الضغط في اثناء عملية التفاوض ذاتها، وتعبئة كل الموارد العربية المتاحة لرفع تكلفة الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية الى أقصى درجة ممكنة بالنسبة الى اسرائيل، وخصوصاً في اثناء عملية التفاوض.

الشرط الثاني هو ضمان تماسك الجبهة العربية في اثناء عملية التفاوض. وهذا يعني، بداية، ضرورة تجنّب كل المحاولات الاسرائيلية الرامية الى التفاوض المنفرد مع أي طرف عربي، وان تتجه دول الطوق، جميعها، الى عملية التفاوض، من خلال استراتيجية متفق عليها سلفاً، كي لا يدخل العالم العربي في دوّامة جديدة من الصراعات العربية ـ العربية، تملك فيها اسرائيل زمام المبادرة، وتتمكّن من اجهاض وهدر كل الامكانات العربية التي يمكن حشدها في مواجهتها. لكن هذا لا يعني، مطلقاً، ان مسؤولية الاطراف العربية تتساوى، أو ان قومية القضية الفلسطينية تعني ان يصبح لكل طرف عربي، مهما كانت دوافعه ونواياه، حق النقض (الفيتو) في قرار الحرب والسلام مع اسرائيل. في هذا الاطار، لا بد من التسليم للشعب الفلسطيني بدوره المميّز في الصراع، لأن القضية، بالنسبة اليه، هي قضية مصير، وليست قضية حدود. ومهما كان ايماننا بالقومية العربية، وبحتميّة الوجود العربي، فاننا يجب ان نسلّم، جميعاً، من حيث المبدأ، بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو حق لا يقوم في مواجهة اسرائيل فقط، وانما

في مواجهة الدول العربية أيضاً؛ كما انه حق غير قابل للتنازل عنه لأي طرف كان. ولا يمكن التحدث عن الوحدة العربية عملاً، قبل ان تستكمل كل الشعوب العربية، ومنها الشعب الفلسطيني، حريتها واستقلالها. فضلاً عن ذلك، فانه، من الناحية التكتيكية المحض، يحتّم الموقف ـ التفاوض، في مواجهة اسرائيل والقوى المؤيدة لها، ضرورة العمل على تنمية واستثمار وتدعيم الهوية الفلسطينية، وليس طمسها وانكارها، حتى وان كان ذلك باسم، وتحت شعار، القومية العربية. لأنه بدون تجسيد الهوية الفلسطينية المستقلة، والمتميّزة، يتحوّل الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى صراع على الحدود بين الدول القائمة والمعترف بها، وتتوارى الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية، ويُجرَّد شعب من حقوقه المشروعة، والمعترف بها لكل شعوب العالم.

ان توفّر هذين الشرطين كفيل بوضع قضية التفاوض مع اسرائيل في اطارها الصحيح، وهو انها ليست هدفاً في حد ذاته، وانما وسيلة الى تحقيق هدف محدّد، هو البحث في تسوية دائمة وعادلة للصراع، وضمان لكي لا يؤدي قبول مبدأ التفاوض، في حدّ ذاته، الى تجريد الطرف العربي، أي أوراق للضغط، أو يغلق أمامه أبواب الفرص، أو الوسائل البديلة، أو يضعه في الموقف التفاوضي الأضعف.

وهنا يُثار سؤال منطقي يتعلق بمدى مواءمة التوازنات المحلية، والاقليمية، والدولية، للدخول، الآن، في مفاوضات جماعية بين العرب واسرائيل؟ وللاجابة عن هذا السؤال، يتعيّن علينا ان نفرّق بين أكثر من مستوى من مستويات التحليل. فاذا نظرنا الى التوازنات المحلية داخل الأقطار العربية، فسوف نلاحظ، على الفور، تراجع القوى القومية، والتقدمية، وانشغال كل دولة عربية بقضاياها ومشاغلها الخاصة، وعدم وجود تيار عربي قوي ومؤثر على مستوى الشارع السياسي، في كل العالم العربي، يضع القضية الفلسطينية في صدارة أولوياته النضالية، وبروز أنماط وقيم اجتماعية جديدة، أفرزتها الحقبة النفطية ونشرتها في انحاء العالم العربي كله، وهي قيم أقل ما يقال عنها انها امتصت شحنة النضال من اجل الحلول المجتمعية، وعمّقت القيم والصراعات حول الحلول الفردية. ومن شأن كل هذه العوامل ان تدفع في اتجاه الحلول التفاوضية المبنيّة على تقديم المزيد من التنازلات، وتحمل في طياتها مخاطر عديدة، في الواقع، على مستقبل القضية الفلسطينية، لأنها اتجاهات لا تكترث للمخاطر الحقيقية التي تحاك للعالم العربي.

أمّا اذا نظرنا، الآن، الى التوازنات الاقليمية، فسوف نجد ان تقارير معاهد ومراكز البحوث الاستراتيجية كافة في العالم تؤكد ان التوازن العسكري بين العرب واسرائيل يميل الى صالح اسرائيل بشكل حاسم، وان العالم العربي، اجمالاً، يعدّ في وضع عسكري نسبي أسوأ ممّا كان عليه الحال العام ١٩٧٣، ناهيك عن التقدّم التكنولوجي الملحوظ في الصناعات العسكرية الاسرائيلية، وما تأكد عن وجود ترسانة من السلاح النووي لدى اسرائيل، التي تمكّنت، مؤخراً، من ارسال قمر اصطناعي الى الفضاء الخارجي، وتجريب صواريخ أرض ـ أرض بعيدة المدى وقادرة على حمل رؤوس نووية. فاذا ما أضفنا الى هذه الصورة حقيقة استمرار التزام مصر ببنود معاهدة الصلح مع اسرائيل، واستمرار الخلافات والأزمات الحادة في العالم العربي، وفي مقدمها أزمة لبنان وأزمة جنوب السودان، فلربما خلصنا الى ان الدخول في مفاوضات جماعية مع اسرائيل، في ظل هذا الوضع، لن يسفر سوى عن شيء واحد هو التسليم بكل الشروط الاسرائيلية. غير ان هذه الصورة بالغة القتامة يجب ان ننظر اليها بعد ادخال عاملين، على جانب كبير من الاهمية، في الاعتبار. العامل الأول هو اندلاع الثورة الفلسطينية في الارض

المحتلة، واستمرارها حتى الآن لما يزيد على عامين. وتكمن عبقرية هذه الثورة في قدرتها على شلّ آلة الحرب الاسرائيلية، ومن ثمّ قلب معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، رأساً على عقب، التي كانت ترتكز، أساساً، على التوازن العسكري بين العرب واسرائيل. وتعتبر القضية الفلسطينية أقوى سلاح ضغط، ان لم يكن السلاح الوحيد، في مواجهة اسرائيل الآن، وهو سلاح لا يستطيع تفوّق اسرائيل العسكري ان يفعل حياله شيئاً. امّا العامل الثاني، فهو اتجاه أوضاع العالم العربي الى التحسّن النسبي، بعد تخفيف حدّة التوتر في بؤر كثيرة في العالم العربي، ثمّ عودة مصر الى الصف، وهو تحسّن قابل للتطوير في المستقبل، ويفتح الباب، مرة أخرى، لامكان اعادة النظر في قضايا الدفاع والأمن على مستوى النظام العربي ككل. ومن شأن هذين العاملين تحسين موقف العرب التفاوضي الى حدّ بعيد، مقارنة بالوضع السابق على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية أو عودة مصر الى الصف العربي.

وأخيراً، اذا ما نظرنا الى التوازنات العالمية، فسوف نجد ان النظام الدولي يدخل مرحلة جديدة من الوفاق، ولكنها مرحلة يبدو فيها النظام الاشتراكي في موقف الدفاع، والنظام الرأسمالي في موقع الهجوم. ولهذا الوضع عدد من التأثيرات السلبية، في مقدمها ان الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية سوف تركز على الاصلاحات الداخلية، خلال السنوات الخمس المقبلة على الاقل، ولن تكون ترسانة السلاح متاحة بالشروط السابقة عينها. واذا أخذنا في الاعتبار طبيعة علاقة الولايات المتحدة الاميركية باسرائيل، وطبيعة علاقة الاتحاد السوفياتي بالدول العربية، فمن المتوقع ان يتعرّض الطرف العربي للضغط أكثر، وان يُدفع، دوماً، في اتجاه تقديم المزيد من التنازلات. ومن الملاحظ ان الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية بصدد اعادة تقويم سياساتها في الشرق الاوسط، محكومة، في ذلك، بطبيعة المتغيّرات الجديدة في النظام الدولي، ودور اسرائيل والقوى اليهودية العالمية في هذا النظام. ولذلك، فان نهج الدول الاشتراكية سوف يكون أكثر براغماتية وأقل ايديولوجية، وهو ما يعني ان هذه الدول سوف تعطي الاولوية للاعتبارات الدافعة نحو تحسين علاقاتها مع اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية. لكن، من ناحية أخرى، لا يجب اغفال ان المناخ الجديد في العلاقات الدولية يشجع على حل الصراعات الاقليمية من طريق التفاوض، وهو ما يعني ان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي سوف يعملان، في تشاور وتنسيق أكثر، لتجنّب اندلاع حرب جديدة في الشرق الاوسط، من ناحية، ودفع الأطراف المتصارعة نحو التفاوض، من ناحية أخرى.

من هذا الاستعراض العام، والسريع، لتأثير التوازنات المحلية، والاقليمية، والعالمية، في مسيرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يمكن ان نخلص الى النتائج التالية:

١ ـ ان المحصلة العامة لهذه التأثيرات تدفع، اجمالاً، في اتجاه التسوية السلمية والتفاوض من اجل الوصول الى حل وسط، وليس في اتجاه التصعيد والحسم العسكري لصالح أي طرف من الأطراف.

٢ ـ ان الطرف العربي هو الطرف المرشح لأن تقع عليه أغلب الضغوط، الناجمة عن اعادة هيكلة النظام الدولي، خصوصاً وانه الطرف الأضعف عسكرياً، والاكثر انشقاقاً في صفوفه، والأكثر عرضة للتآمر والاختراق من الخارج.

٣ ـ ان أقصى ما يستطيع ان يطمح العرب الى تحقيقه، في ظل التوازنات الحالية، أو المحتملة

في المستقبل المنظور، هو انسحاب اسرائيل من كل الارض العربية التي احتلت في العام ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الفلسطينية وغزة.

غير انـه سوف يكـون من السفه الاعتقاد بأن تحقيق مثل هذا الهدف هو بالأمر السهل، او الميسور. فاسرائيل تبدو، الآن، في أوج قوّتها. لكن المشروع الصهيوني، الرامي الى تحقيق اسرائيل الكبرى، لم يتحقق، بعد، بالكامل. ولم تفقد اسرائيل الأمل، حتى الآن، في قدرتها على تحقيقه. على العكس، فان الاعتقاد السائد، الآن، في اسرائيل، انها لم تكن، في أي يوم من الأيام، أقرب الى تحقيقه منها اليه في هذه الأيام. ورياح التغيّر التي تهب على النظام الدولي حالياً تبدو مواتية لها، وليست معاكسة كما قد يتصوّر البعض. ولذلك، فلن تتخلّى اسرائيل، بسهولة، عن الارض المحتلة، ولن تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة على جزء ممّا تسميه «أرض ـ اسرائيل الكبرى»، الّا اذا اضطرت الى ذلك اضطراراً.

ويجب ان نعترف بأن اسرائيل لم تصل الى ما وصلت اليه من مكانة، بفضل حسن ادارتها، وادارة الحركة الصهيونية قبل قيامها، لصراعها مع العرب فقط، أو بفضل بعض الاوضاع الهيكلية في طبيعة النظام الدولي ذاته فقط، وانما، أيضاً، وعلى وجه الخصوص، بسبب سوء الادارة العربية للصراع ضد الحركة الصهيونية واسرائيل. لقد حارب العرب متفرّقين، وفاوضوا متفرّقين. وأقولها بكل الثقة والاطمئنان العلميين انه لم يكن للعرب، في أي يوم من الايام، استراتيجية موحّدة للحرب، او السلام، مع اسرائيل، بما في ذلك حرب العام ١٩٤٨ ذاتها، والتي بدت، في الظاهر، حرباً عربية ـ اسرائيلية، ولكنها لم تكن كذلك في حقيقة الأمر، لأن دوافع، وأهداف، الاطراف العربية التي شاركت فيها كانت، في الواقع، مختلفة الى حدّ التناقض.

وعلى الرغم من انني واحد من الذين يعتقدون، اعتقاداً ايمانياً، وعلمياً أيضاً، بأن اسرائيل لا تملك مقـوّمات السيطرة الدائمة على المنطقة ذاتها، وهي دولة ضد الشرعية، وضد التاريخ أيضاً، ومن ثمّ فان مصيرها هو الزوال حتماً، امّا بالهزيمة، أو بالذوبان في بحر العرب، الّا انني أعتقد، أيضاً، بأن مصير العرب يمكن ان يصبح أسوأ لعدد من العقود المقبلة، وربما حتى منتصف القرن المقبل، ما لم يتدارك العرب الوضع، ويتبنّوا استراتيجية أكثر عقلانية ورشداً في مواجهة اسرائيل.

وفي هذا الاطار، فانني أعتقد بأنه اذا كان هدف تحقيق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة وغزة يعدّ نصف هزيمة للعرب، بالقياس الى هدفهم القديم ـ والمشروع ـ الرامي الى اسقاط الكيان الصهيوني وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني، فانه يعدّ نصف انتصار، بالقياس الى علاقات القوة الراهنة ودرجة التقدّم التي أحرزتها خطط المشروع الصهيوني المرنة حتى الآن. وربما كان هذا الوضع هو السبب وراء الانقسام العربي حول مبدأ مقايضة الارض بالسلام مع اسرائيل. البعض يرى في قبوله من الجانب العربي نصف هزيمة، ومعه حق، والبعض الآخر يرى في احتمالات اقراره من جانب اسرائيل نصف انتصار، ومعه حق أيضاً. فالكوب الممتلىء حتى منتصفه هو نصف فارغ أيضاً.

ان حل هذه المعضلة والخروج من هذه الحلقة المعيبة، والمفرغة، يقتضي، في تقديري، ان نكفّ، نحن العرب، عن الاكتفاء بوصف الكوب. نعم، ان الكوب نصف ملآن الآن، ولكن حجم المياه فيه في تنـاقص مستمـر. ومن ثمّ، فان المـطلوب هو المحافظة على مستوى المياه في الكوب أولاً، ثمّ العمل

على اضافة الماء اليه، ما استطعنا الى ذلك سبيلاً. هذه الفكرة يمكن ترجمتها اجرائياً، في عملية ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بقبول مبدأ الارض مقابل السلام؛ باعتباره ركيزة لاستراتيجية تفاوضية قادرة، إنْ أحسن العرب رسمها، ان تؤدي الى تدعيم موقف العرب التفاوضي، وايقاف تدهور الوضع العربي، واعادة بناء النظام العربي على أساس جديد وسليم، تبدأ ببناء الصمود، وتتقدّم بخطوات محسوبة على طريق تحقيق الأهداف القومية العليا.

قد يبدو هذا الكلام انشائياً. لكنه، في الواقع، غير ذلك، لأن اسرائيل لا تزال، وستظل، ترفض مبدأ الارض مقابل السلام. وما يدور في ذهن أكثر الاطراف اعتدالاً في اسرائيل هو سيناريو مختلف تماماً، هدفه اجهاض الانتفاضة مقابل نوع من الحكم الذاتي، لا يختلف كثيراً عن المفهوم الاسرائيلي، كما ورد بشأنه في اطار اتفاقيتي كامب ديفيد. لكن في مقدور العرب ان يطرحوا استراتيجية مضادة تستجيب لضغوط البيئة الخارجية غير المواتية في المرحلة الراهنة، دون ان تصادر حقوق العرب الثابتة وأهدافهم المستقبلية. ويمكن تصوّر ملامح هذه الاستراتيجية كالتالي:

١ ـ اعلان جميع الدول العربية، بما فيه سوريا، دون أي لبس أو غموض، وبأوضح طريقة ممكنة، قبولها بمبدأ «الارض مقابل السلام»، واستعدادها لتوقيع اتفاقيات سلام مع اسرائيل، اذا قبلت اسرائيل هذا المبدأ، وبدون أي شروط مسبقة، وهو ما سوف يعني، عملاً، قيام دولة فلسطينية على الارض الفلسطينية المحررة؛ والبدء، فوراً، بطرْق كل السبل، واتخاذ الاجراءات اللازمة كافة للتسوية على هذا الاساس، مع اظهار أكبر قدر ممكن من المرونة.

٢ ـ نظراً الى ما هو متوقع من ان اسرائيل سوف تثير العقبات كافة للحؤول دون مقايضة الارض بالسلام، وان المناورات الاسرائيلية، والمناورات العربية المضادة، سوف تستغرق وقتاً طويلاً، يتعيّن على العرب تعظيم أدوات الضغط التي بأيديهم، وفي مقدمها الانتفاضة الفلسطينية، التي يتعيّن دعمها بكل الطرق، وضمان استمرارها، والاستفادة من الوقت لبلورة: (أ) آلية جديدة للدفاع العربي المشترك؛ (ب) خطة عربية محدّدة الأبعاد والأدوار لتحسين أوضاع التوازن الاستراتيجي بين العرب واسرائيل، والمختلّة، الآن، لصالح اسرائيل؛ (ج) اعداد البدائل المدروسة لخطط عربية مشتركة، في حالة فشل المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية على أساس مبدأ مقايضة الارض بالسلام.

ان هذه الاستراتيجية تقوم على دعامتين رئيستين ومتكاملتين عضوياً، بحيث لا تستقيم أي منهما بدون الأخرى: جدية التفاوض، وجدية الاستعداد للحرب. فجدية التفاوض تسهم في فتح الطرق المغلقة وتذليل العقبات التي تحول دون تحقيق التوازن الاستراتيجي، وربما تحدّ من سباق التسلّح المجنون، على عكس ما يشتهي الطرف الأقوى؛ وجدية الاستعداد للحرب تعكس نفسها على مائدة التفاوض، وتحثّ العدو على اظهار مزيد من الجدية في الرغبة في التسوية.

وهذه الاستراتيجية تراهن، في الواقع، على تصلّب العدو. وهو رهان أعتقد بأنه في موضعه، لأن منطق الدولة الصهيونية يقوم على التوسّع والحرب وخلق بؤر التوتر. ولأن عقلية اسرائيل تماثل، تماماً، عقلية اللص، فاننا على يقين ان اسرائيل لن تقبل ان تسير على طريق مقايضة الارض بالسلام حتى نهايته. فاللص الذي سرق «الشقة» لن يقبل، مطلقاً، اقتراح المالك باقتسام محتوياتها معه، حتى ولو كان مخلصاً في اقتراحه، لأنه لن يصدّق، أبداً، ان يقبل صاحب

الحق التنازل، طواعية، عن نصف حقه، معتقداً بأن اقتراحه هذا هو مجرّد موقف تكتيكي يهدف الى تمكين نفسه من النصف الأول، تمهيداً للمطالبة بالنصف الثاني. ولذلك، فانني على يقين ان العرب لن يخسروا شيئاً؛ بل والأرجح انهم سوف يكسبون كثيراً؛ اذ يمكنهم، على الاقل، الالتفاف حول موقف واضح، ووضع خط أحمر يحدّدونه بأنفسهم، ويهبّون للذوْد عنه، ان كانوا، حقيقة، جادّين في التصدي للخطر الصهيوني.

والواقع، انني ما كنت لأجرؤ على مقترحات من هذا النوع في غياب الانتفاضة الفلسطينية. ففي ظل الانتفاضة، يمكن جمع فريق التفاوض وفريق التوازن الاستراتيجي في اطار استراتيجية تفاوضية موحّدة، يستطيع، من خلالها، ان يذهب فريق التفاوض الى أبعد مدى، وان يطرق فريق التوازن الاستراتيجي كل الأبواب، دون ان يخشى أحد عامل الوقت. لكن يبقى السؤال المحوري هو: هل، حقاً، ثمة جدية في مواجهة الخطر الصهيوني؟ اننا نقول بأعلى الصوت: ليست القضية ان أفاوض، أو ان أحارب، لأن المفاوضات قتال بوسائل أخرى، والحروب تنتهي، دائماً، بالتفاوض. ولكن القضية هي ماذا نريد نحن العرب بالضبط ؟

مسألة تدويل القدس
بين السياسة والقانون الدولي

د. عبد الرحمن الصالحي

تحتضن القدس، في رفق واصالة وثبات واستمرار، بيت المقدس العظيم، فهي مدينة أنبياء الله. ولعلّ تعبير القاضي محي الدين القرشي، أول من خطب في المسلمين، في المسجد الاقصى، اثر الفتح الصلاحي، يعبّر عن أهمية القدس، حيث قال: «هو مقرّ الانبياء، ومقصد الاولياء، ومدفن الرسل، ومهبط الوحي، ومنزل ينزل فيه الامر والنهي».

احوال القدس، بحاضرها واستشرافات مستقبلها، هي جزء من احوال فلسطين؛ بل هي دعامة قوية متميّزة، ولها وضع يتسم بالخصوصية، ومن ثمّ كان تدويلها، ثمّ كان الاستيلاء عليها بصلف صهيوني، في محاولة لفرض السيادة الاسرائيلية الكاملة المواكبة لتغيير معالم المدينة، ولطمس اصولها، ولتقويض مقدّساتها، ولا نقول تهويدها ولكن نقول صهينتها، اذا جاز هذا التعبير.

وعلى هذه الصفحات نعرض قضية تدويل القدس بين السياسة والقانون، في اطار ما قرّرته المنظمة العالمية، العام ١٩٤٧، والذي جاء متشحاً بالضغوط الاستعمارية حتى أُصدر مقوّضاً لآمال العرب وكرامتهم. ونحاول ابراز نقائض، ونقائص، مشروعية قرار التقسيم، والتدويل، ثمّ نعرّج على تبيان الاستيلاء على القدس، ومحاولات الاستيطان عقب العام ١٩٦٧، مع ابراز عدم شرعية الاستيلاء على القدس وتغيير معالمها وطابعها؛ وكذلك نوضح ردود الفعل العالمية في اطار الامم المتحدة، سواء في جمعيتها العامة، أو في مجلس الامن، أو في بعض المنظمات المتخصصة. ثمّ ننتهي بتحليل لاستمرارية العدوان، واستشراف المستقبل بالنسبة الى القدس، وواجب العرب تجاه قدسهم.

التدويل ومشروع التقسيم

بادىء ذي بدء، أودّ الاشارة الى ان مفهوم التدويل ظهر في اطار القضية الفلسطينية مع ما عرف بقرار تقسيم فلسطين العام ١٩٤٧؛ ذلك القرار الذي اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة بعد تكتل معظم القوى ضد ارادة الفلسطينيين، في وقت ضاعت ارادة التجمّع العربي.

فلقد اتسمت الفترة التي سبقت اصدار قرار التقسيم بكثرة المنازعات وأعمال العنف بين السكان العرب والصهيونيين، وازدادت حدّة العنف لدى الجانب الصهيوني، نتيجة مساندة بريطانيا وسماحها للوكالة اليهودية بتدعيم الكيان الصهيوني في فلسطين[1]. فقد أعلن وزير الخارجية البريطانية، ارنست بيفن، في ١٩٤٧/٢/١٨، في مجلس العموم البريطاني، ان القرار قد أُصدر برفع مشكلة فلسطين الى الامم المتحدة.

وبالفعل، عجّلت بريطانيا الى طلب عقد الجمعية العامة للامم المتحدة في دورة خاصة، للبحث في ما أسمته «مسألة فلسطين». وسواء أكان ذلك نتيجة تفاقم أعمال العنف والارهاب الصهيونية، أو تزايد الضغوط الاقتصادية، والسياسية، على بريطانيا، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، الاّ ان الهدف الرئيس لدى الصهيونيين كان تمكينهم من اقامة دولة في اطار من الشرعية الدولية، خاصة مع مساندة الولايات المتحدة الاميركية، التي تملك التأثير، الى حدّ بعيد، في اتخاذ القرار في الجمعية العامة، ومن ثمّ تتمكن بريطانيا، الى حدّ بعيد أيضاً، من ابعاد الاتهام عنها بتأييدها للصهيونيين، وتتخلّص، كلية، من المشكلة، وتمكّن الصهيونية من اقامة دولة في اطار تدويل المشكلة[٢].

قرار التقسيم ودور القوى الكبرى

اجتمعت الجمعية العامة للامم المتحدة، في ١٢/٤/١٩٤٧، بناء على طلب الحكومة البريطانية، وبتأييد اميركي، للبحث في مسألة فلسطين، وتمّ تشكيل لجنة من احدى عشرة دولة للبحث في الامر. وانتهت اللجنة الى تقرير رأت فيه الاغلبية تقسيم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية[٣]، بينما رأت الاقلية اقامة دولة اتحادية مع وجود حكومتين مستقلتين، احداهما للعرب والاخرى لليهود، وان تكون القدس عاصمة الدولة.

ولقد لعبت الولايات المتحدة الاميركية دوراً مؤثراً، سواء قبل انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة، أو في بداية الاجتماعات. فقد تمّ، في خلال ثلاثة أيام من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ممارسة ضغوط اميركية لتغيير آراء تسع من الدول المعارضة لمشروع التقسيم، او الممتنعة عن تأييد التقسيم، وتحويلها الى جانب تأييد مشروع التقسيم[٤].

وكانت هذه الضغوط واضحة للرأي العام العالمي[٥]. ولذلك جاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، في اجتماعها الثامن والعشرين بعد المئة، والصادر في ٢٩/١١/١٩٤٧، مؤيداً من قبل ٣٣ دولة، ومعارضاً من قبل ١٣ دولة، مع امتناع عشر دول.

وكانت الدول المعارضة للتقسيم: مصر، والسعودية، واليمن، والعراق، وسوريا، ولبنان، وايران، وافغانستان، وباكستان، وتركيا، والهند، واليونان، وكوبا.

ومن الطريف ان بريطانيا امتنعت عن التصويت. ذلك انها، بفضل الضغوط التي مورست على معظم الدول الاعضاء، ونظراً الى التأييد القوي الذي مارسته القوى الكبرى، الممثلة في الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، فان بريطانيا لم يخامرها الشك في اصدار القرار؛ ولقد كانت مطمئنة ان ما صنعته، على مدى ثلاثين عاماً، سوف يفرز نتاجاً تطمئن هي اليه.

واتسم موقف الاتحاد السوفياتي، منذ بدايته، بالتضارب والتناقض، حتى بات تفسيره امراً معقّداً لا يستقيم، في امور كثيرة، مع المنطق، او مع اصول اللعبة السياسية.

ومهما كان الاختلاف والتباين في وجهة النظر حول التحوّل السوفياتي، وحقيقة موقفه تجاه القضية الفلسطينية، فان الاتحاد السوفياتي، وبصفة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عمل على تأكيد وجوده في منطقة الشرق الاوسط، وكان يعمل في اطار استراتيجية لتقليص النفوذ البريطاني في فلسطين؛ كما انه كان يرى ان اقامة دولة صهيونية في المنطقة العربية ستزيد من حدّة الصراع في المنطقة، الامر الذي يهيىء المناخ المناسب لانتشار الفكر الشيوعي. ومن هنا، فلا غرابة في ان يلقي وزير الخارجية السوفياتية، اندريه غروميكو، خطاباً، في ١٤/٥/١٩٤٧، في الجمعية العامة

للامم المتحدة، عند مناقشة المشكلة الفلسطينية، مؤيداً مشروع تقسيم فلسطين، وانشاء دولة يهودية[٦]. وقد برّرت الحكومة السوفياتية هذا التأييد تأسيساً على ان التقسيم هو المخرج من نظام الانتداب البريطاني، الذي كان سبباً في احداث، وتصاعد، «النزاع العربي ـ اليهودي»[٧].

ومهما قيل في تبرير الاتحاد السوفياتي لموقفه، فان التأييد السوفياتي هذا للصهيونية جاء متفقاً عليه مع الولايات المتحدة الاميركية، عندما التقى الرئيسان، روزفلت وستالين، في اثناء مباحثات السلام في «يالطا»، وأيّد ستالين برنامج الصهيونية في فلسطين[٨]، وان كان ذلك تمّ خارج اطار وثائق المؤتمر.

وهكذا وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على رأي الاغلبية. وسواء أكانت الموافقة ذاتية أم بالارغام والتهديد، الّا ان القرار أُصدر مقسّماً فلسطين الى دولتين، عربية واسرائيلية، ومحدّداً حدود كل منهما، وقاضياً بقيام اتحاد اقتصادي فيما بينهما، وبتدويل مدينة القدس.

معنى تدويل القدس

ظهرت فكرة التدويل، أول ما ظهرت على مسرح السياسة الدولية، في الاتفاق الصادر عن مؤتمر فيينا، العام ١٨١٥، بشأن تأسيس مدينة كراكاو الحرة (بولندا)، ووضعها تحت الادارة المشتركة للنمسا وبروسيا وروسيا. ومنذ ذلك الوقت، استخدم التدويل في حالات عدة، بقصد تأمين المصالح المشتركة للاطراف المتنازعة بشأن بعض الاراضي، أو الثغور، أو المواقع ذات الاهمية الاستراتيجية، أو الاقتصادية، لبعض الدول[٩].

ولقد برزت فكرة التدويل، بصورة فعّالة، في معاهدة فرساي، العام ١٩١٩، وما تلاها من اتفاقيات[١٠]، الامر الذي جعل التدويل، من الناحية العملية، شائعاً في العرف الدولي، كحل للخلاف حول المصالح المتضاربة، وفضّ النزاع على بعض الاراضي المختلف عليها. ومن اقتراحات التدويل، التي جاءت في فترات لاحقة، اقتراح نيكيتا خروشوف، في ١٩٥٨/١١/٢٧، تدويل برلين الغربية، ووضع نظام للاشراف عليها، وأوضح كيفيّة المرور اليها[١١].

ويمكن القول، بصفة عامة، ان التدويل تنظيم استثنائي ابتدعته الدول الكبرى، يشكّل نظاماً انشائياً لكيان دولي جديد، بقصد اخراج المنطقة المدوّلة من نطاق ادارة البلاد التي كانت تتبعها في الاصل، والعهد الى هيئة دولية بممارسة الادارة فيها، لتدير شؤونها بصفة دائمة، أو مؤقتة، وان اختلفت الآراء حول مفهوم الادارة، وهل هي مقترنة بالسيادة، ام ان السيادة موقوفة لشعب الاقليم او المنطقة المدوّلة، وان ذهب بعض الآراء الى القول ان السيادة تنتقل الى الهيئة الدولية التي تتولّى الادارة في الاقليم المدوّل.

وبصفة عامة، فان نظام التدويل مختلف في اهدافه، وكيفيّته، عن النظم التي تطبق في المحميّات والاقاليم الخاضعة لاشراف الامم المتحدة، كنظم الانتداب، أو الوصاية. وأهمّ ما يتميّز به التدويل هو انه لا يهدف تقرير المصير او الاستقلال، بل يهدف رعاية المصالح المشتركة لاوضاع استراتيجية ذات أهمية دولية، مبعثها طابع ديني، أو اقتصادي، أو انشائي، للمنطقة المدوّلة[١٢].

ويمكن القول، عموماً، ان التدويل نظام جاء مبتدعاً من الدول الكبرى، بقصد الحفاظ على مصالحها ومصالح الدول المعنيّة. وهو نظام توفيقي لا يجد سنداً له في ميثاق الامم المتحدة، انما كانت دعامته العرف الدولي، والاعتبارات المرتبطة بالاستقرار المزعوم، وانه اهدار لمبدأ تقرير المصير؛

كما انه لا يستند الى أية اعتبارات قانونية؛ وبالتالي، فان ما تحكمه هي اعتبارات سياسية مفروضة، ولتحقيق غايات، واهداف، للقوى الكبرى، سواء لذاتها، أو بالوكالة.

وانْ كان هذا هو مفهوم التدويل، بصفة عامة، فان مشكلة القدس بدأت تظهر، بوضوح، منذ العام ١٩٤٨، وانْ ارتبطت، ارتباطاً وثيقاً، بالمشكلة الفلسطينية، بل تعدّ من أهمّ المحاور الرئيسة في المشكلة، ذلك انها كانت عاصمة اقليم فلسطين، وتعدّ اهمّ مدينة، لارتباطها بالديانات السماوية الثلاث، ولوضعها التاريخي، فضلاً عن وضعها الجغرافي.

ولقد بدأ التخطيط الصهيوني للاستيلاء على القدس من فترة سابقة على العام ١٩٤٨، وبالتحديد استغلت الصهيونية فترة الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩١٨ ـ ١٩٤٨) في تدفق الهجرة اليهودية، على الرغم من المقاومة العربية الفلسطينية. وأدّى ذلك الى ارتفاع عدد اليهود في القدس من حوالى ٢٥ بالمئة من السكان مقابل حوالى ٧٥ بالمئة للعرب، الى زيادة وصلت الى ٣٣ بالمئة من سكان القدس في الفترة من ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥. ووصل عددهم، في نهاية عهد الانتداب، حوالى مئة الف يمثّلون في المجلس البلدي بنصف اعضائه، في مقابل تمثيل العرب، مسلمين ومسيحيين، بالنصف الآخر. كما ارتفعت نسبة الملكية العقارية لليهود في القدس، من أربعة بالمئة العام ١٩١٨ حتى وصلت الى ١٤ بالمئة في نهاية عهد الانتداب[١٣].

وجاء قرار التقسيم، الذي أشرنا اليه، مشيراً الى احتفاظ القدس بوضع خاص، متميّز عن باقي الاقليم، فجعل منها وحدة مستقلة في نطاق نظام دولي خاص، ولمدة عشر سنوات. كما شمل التدويل مدينة القدس بكل احيائها، القديمة والحديثة، والقرى والمدن المحيطة بها، وهي تلك التي تمثّل، معاً، منطقة واحدة. وقد أُلحقت خارطة بقرار التقسيم محدّدة هذه المناطق الممتدة من المدينة وما حولها، وصولاً الى بيت لحم[١٤].

ثمّ تداعت الاوضاع باعلان قيام اسرائيل، عقب اعلان انهاء الانتداب البريطاني، وتمّ تقسيم القدس الى قسمين: قسم ضمّ الى المملكة الاردنية الهاشمية، والآخر استولت عليه القوات الصهيونية في حدود ٨٠ بالمئة من مساحة المدينة. وجاء ذلك مصاحباً بطرد ستين ألفاً من العرب مع مصادرة ممتلكاتهم. وقد ترتب على ذلك تزايد عدد السكان اليهود في المدينة، الأمر الذي يخالف كل قرارات الامم المتحدة[١٥].

ومنذ تلك اللحظة، بدأ الاسرائيليون ينظرون الى ان القدس جزء من اسرائيل. ولم تكن الامور مجـرّد نظر، أو أمنية، بل اتخذوا اجراءات الاستيلاء الفعلي على القدس. فقد أُصدرت تصريحات رسمية عدة تعني ان القدس هي عاصمة اسرائيل؛ كما عقد الكنيست الاسرائيلي جلسات عدة في القدس. وازاء الاوضاع المتردية، اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً، في ١٩٤٩/١٢/٩، أكدت فيه ضرورة وضع مدينة القدس تحت نظام دولي، بحيث يكفل حماية الاماكن المقدسة، داخلها وخارجها؛ كما طلبت الجمعية العامة من مجلس الوصاية ان يمارس المسؤوليات والمهام التي تلزم الادارة المدنية، وذلك يعني رفض الامم المتحدة لسياسة الامر الواقع التي رمت اليها اسرائيل؛ كما أشارت الامم المتحدة، من خلال لجنة التوفيق التي شكّلت لمحاولة ايجاد وضع يتفق ومقررات الامم المتحدة ومشروع التقسيم الذي رفضه العرب، الى انه «لا يحق للعرب، أو اليهود، ان يجعلوا من القدس عاصمة لهم»[١٦].

ولذلك، كان تأكيد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، المشار اليه، على ان الامم المتحدة

لن تسمح، من خلال مجلس الوصاية، بأن تنصرف عن أية اجراءات معيّنة اتخذتها أي حكومة، او حكومات، معنيّة حول اقرار وتنفيذ النظام الاساسي لهذه المدينة.

الّا ان هذا القرار لم يجد صدى، أو استجابة، لدى اسرائيل. فقد أعلنت الحكومة الاسرائيلية، في بيان رسمي لها، في ١٩٤٩/١٢/١١، نقل العاصمة الى القدس؛ وأعلن الاردن، أيضاً، في اليوم التالي، ضمّ الاراضي التي استولى عليها من فلسطين، بما في ذلك الجزء الشرقي من مدينة القدس.

وقد نقلت اسرائيل مقرّ الكنيست، بالفعل، في ١٩٤٩/١٢/١٧، دون استجابة لنداء مجلس الوصاية لها، في ١٩٤٩/١٢/٢٠، بالعدول عن قرارها، ودعوتها الى احترام النظام الدولي لمدينة القدس. وقد أيّدت بريطانيا الاجراء الاسرائيلي، وقبلت ان يقوم سفيرها بتقديم أوراق اعتماده في القدس[١٧]، حيث كان رئيس الوزراء الاسرائيلي، دافيد بن ـ غوريون، نقّل مكتبه الى القدس، وتلاه عدد من الوزارات. وفي قرار الكنيست، في جلسة عقدها في القدس، في ١٩٤٩/١٢/٢٢، جاء: «ان القدس هي عاصمة لاسرائيل منذ انشاء دولة اسرائيل في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨».

واتخذت اسرائيل، بعد مناورات سياسية تخفي وراءها مقاصدها، اجراءات نقل وزارة الخارجية الاسرائيلية الى القدس، وانتهى ذلك، فعلاً، في تموز (يوليو) ١٩٥٤. وعلّقت اسرائيل آمالاً على نقل السفارات الاجنبية ذات التمثيل الدبلوماسي معها الى القدس، بقصد الحصول على اعتراف بالامر الواقع. الّا ان أغلب الدول التي لها تمثيل دبلوماسي في اسرائيل استنكرت ذلك، ومن بينها الولايات المتحدة الاميركية التي ارادت ان تتظاهر باحترام قرارات الامم المتحدة، فقدّمت مذكرة الى اسرائيل، في ١٩٥٢/٧/٩، أشارت فيها الى عدم موافقتها على نقل وزارة الخارجية الاسرائيلية الى القدس. وعلى الرغم من هذا، فان ١٦ سفارة أجنبية استقرّت في القدس حتى العام ١٩٦٦. أمّا بقية الدول، فقد رفضت نقل سفاراتها ومفوضيّاتها الى القدس وابقتها في تل ـ أبيب؛ بل أكدت هذه الدول على ممثليها في تل ـ أبيب بأن يمتنعوا عن حضور أية احتفالات تقيمها السفارات المقيمة في القدس، أو ما شابه ذلك من حضور اجتماعات الكنيست الاسرائيلي، أو توقيع معاهدات في القدس[١٨].

«شرعية» قرار التقسيم

ان قرار التقسيم، الذي اصدرته الامم المتحدة، وان غلّفته بالشرعية الدولية، سواء في ما يختص بالمساحات التي منحت لاسرائيل، أو بالمساحات التي احتفظ بها العرب، وكذلك في ما يتعلق بتدويل القدس، الّا انه جاء، في الواقع، مخالفاً لكثير من القواعد الدولية[١٩]، التي يمكن ان نوجزها في التالي:

- ان مسألة فلسطين من المسائل الهامّة التي تناط بمجلس الامن، وليس بالجمعية العامة، وانْ كان الفقهاء يرون ان الجمعية العامة لها ان تنظر، او تناقش، أية منازعة دولية، بصفة عامة، خصوصاً وان أية مسألة تتطلب اعمالاً، أو تدابير، يجب ان يبحث فيها مجلس الامن، وذلك اعمالاً لنص ميثاق الامم المتحدة في الفصلين السادس والسابع؛ ويؤكد هذا الاختصاص ان المسألة لها تأثير على السلم والامن الدوليين.

- انكر كثير من فقهاء القانون الدولي على الجمعية العامة اتخاذ قرار للتقسيم[٢٠]، وان الامم المتحدة، بكل اجهزتها، ليس لها سيادة في فلسطين، وبالتالي، فان قرارها الخاص بالتقسيم خارج على حدود سلطات المنظمة؛ ومجرّد تخصيص اجزاء من اقليم الدولة لأقلية اجنبية، جاءت نازحة، هو عمل لا يستند الى أسس قانونية، او منطقية، خاصة وان القرار يخالف نظام الانتداب، الذي يتطلب

الحفاظ على حقوق غير اليهود، ولا يجيز التنازل عن أي جزء من اراضي فلسطين.

○ يعدّ قرار الجمعية العامة توصية غير ملزمة، أُصدرت في مجال اعمال المادة العاشرة من ميثاق الامم المتحدة.

○ ان قرار التقسيم جاء بمثابة اهدار كامل لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، طبقاً لما حدّدته المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة. وكان الامر يتطلب ضرورة استفتاء سكان فلسطين في مستقبل بلادهم، واحترام ما تقرّره الأغلبية.

ومجمل القول، ان قرار التقسيم، على الرغم من رفض العرب له وخسارتهم للحرب ضد اسرائيل، أعطى الصهيونيين حرية الحركة الى حدّ بعيد، لتحقيق مخططهم في الاستيلاء على القدس دون توقف. ولقد ساعدتهم على ذلك نكسة العام ١٩٦٧ لتحقيق الاستيلاء الكامل واتخاذ اجراءات التهويد شبه الكاملة.

الاستيلاء الكامل على القدس

ليس بخاف ان الصهيونية استهدفت، ضمن مجموعة اهدافها المعلنة والخفيّة، احتلال القدس وجعلها عاصمة لاسرائيل، بل ان ركائز دعوى الصهيونية، لدى يهود العالم، كانت ترتبط، دائماً، باحتواء القدس.

وما ان كانت حرب العام ١٩٦٧، حتى تذرّعت اسرائيل بغزو القطاع العربي من القدس وكذلك بقية الضفة الفلسطينية. فقد كتب بعض الباحثين انه ربما كان من المستبعد غزو القطاع العربي للقدس والضفة، لولا القصف الاردني على الجزء الذي كانت تحتله اسرائيل من القدس، وكذلك على منطقة تل ـ أبيب[٢١]، عقب الغارات الجوية الاسرائيلية على مصر. ويعتبر هذا القصف القشّة التي قصمت ظهر البعير، فكانت ذريعة للصهيونية لفرض سيطرتها الكاملة على القدس. ولقد كانت التعليمات التي أُصدرت الى الجنرال موردخاي غور، بشأن الهجوم على المدينة القديمة، في اليوم السابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تنحصر، طبقاً لتوجيه نائب رئيس اركان الجيش الاسرائيلي آنذاك، حاييم بار ـ ليف، في: «لا تدع المدينة القديمة باقية كرقعة معزولة وسط أراضينا»[٢٢].

وان كان الباحث يعتقد بأن الاستيلاء الكامل على القدس لم يكن بسبب قصف المدفعية الاردنية، لأن الصهيونية خططت له جيداً. فلقد عملت بكل جهدها على زيادة عدد السكان اليهود في المدينة من حوالى مئة ألف نسمة، العام ١٩٤٨، الى حوالى ١٩٠ ألف نسمة، العام ١٩٦٧، في الوقت الذي انخفض عدد العرب في المدينة من مئة ألف نسمة، في أوائل العام ١٩٤٨، الى حوالى ٣٥ ألفاً، بعد حرب العام ١٩٤٨؛ ثمّ ارتفع الى ٧٥ ألفاً، العام ١٩٦٧، وذلك بسبب عدم السماح بعودة اللاجئين منهم[٢٣]، مع الضرب بعرض الحائط بقرارات الامم المتحدة، في هذا الخصوص.

وهكذا، فقد استولت اسرائيل على الجزء العربي من القدس، ليس بمحض الصدفة، أو تذرّعت بالدفاع، كما ادّعت، عن أمنها، ولكنها كانت استراتيجية ثابتة. فلقد وقف حاخام الجيش الاسرائيلي، شلومو غورن، في الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على رأس ثلة من الجيش الاسرائيلي، بالقرب من الحائط الغربي للحرم القدسي (حائط المبكى)، وأقام شعائر الصلاة اليهودية ورتّل في نهايتها: «ان حلم الاجيال اليهودية قد تحقّق، والقدس لليهود، ولن يتراجعوا عنها، وهي عاصمتهم الابدية»[٢٤].

ولقد تصرّف موشي دايان هذا التصرّف بعد استيلاء القوات الاسرائيلية على مدينة

القـدس[٢٥]. وأكدت كل اجراءات اسرائيل التي اتخذتها على عجل، انها كانت طبقاً لاستراتيجية سابقـة. فالقـدس مثّلت لها حلماً، والانقضاض عليها كان مرتباً. فقد عقدت الحكومة الاسرائيلية اجتمـاعـاً، في ١٩٦٧/٦/١١، أسفر عن تقدّم الكنيست، في ١٩٦٧/٦/٢٧، بمشروع قرار لضمّ القدس الى اسرائيل. وقد تمّت الموافقة على مشروع القرار في اليوم عينه، وتمّ الحاق القدس العربية باسرائيـل، وتمّ، أيضـاً، اخضاع الجزء العربي للنظم والقوانين الاسرائيلية[٢٦]، حيث أُصدر امر عسكري بحل مجلس القدس البلدي العربي، وطرد رئيسه واعضائه؛ كما فصلت القدس، نهائياً، عن الضفة الفلسطينية، وتمّ نقل محكمة الاستئناف من القدس الى رام الله، وتمّ دمج محاكم البداية والصلح العربية في المحاكم الاسرائيلية القائمة في الجانب الغربي من القدس[٢٧].

ووصف أمين بلدية القدس العربية السابق، روحي الخطيب، التحرّكات والاجراءات الاسرائيلية للاستيلاء الكامل على القدس واستيطانها[٢٨]، في ما يمكن ايجازه على النحو التالي:

○ طبقاً للقانون الذي اصدرته السلطات الاسرائيلية بضمّ القدس، وضواحيها، الى اسرائيل، والتي اعتبرته جزءاً من الدستور الاسرائيلي، فانه يحقق لها اوضاعاً معيّنة، منها ان القدس الموحّدة هي عاصمة اسرائيل، وانها مقرّ رئاسة الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.

○ اقامة مراكز للحدود لها الصلاحيات العسكرية، والجمركية، على مفارق الطرق والمنافذ التي تربط القدس والمدن والقرى العربية بالضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ وبالتالي، فقد تمّ منع المواطنين العـرب من دخول القدس، الّا بتصريح من الحاكم العسكري، وذلك، أيضاً، يحمل، في معناه، ان اسرائيل باتت تعامل سكان المدينة من العرب باعتبارهم اسرائيليين.

○ اتخذت اجراءات للاستيلاء الكامل على كل المرافق العامة والخدمات، ومحاولة طمس الهوية العربية تماماً، وذلك بالغاء مناهج التعليم العربية، وتطبيق المناهج الاسرائيلية؛ كما صادرت، وحظرت التعامل، في عديد من الكتب الثقافية، العربية والاسلامية، فضلاً عن الاستيلاء على متحف الآثار الفلسطيني. ولقد عملت السلطات الاسرائيلية على اجبار المدرّسين العرب، الذين كانوا يعملون في اطار الجهـاز التعليمي الاردني، للتدريس في المدارس بعد صبغها بالصبغة الاسرائيلية؛ لكنهم رفضوا الاستجابة لهذا الامر، واعتبروه ماسّاً كرامتهم؛ اذ كيف يقومون بتدريس منهج معاد للعرب فيها؟ وكيف يربّون اطفالاً بروح معادية للعرب[٢٩].

○ استخدمت اسرائيل أساليبها عينها في العام ١٩٤٨، المتمثّلة في الارهاب والعنف، حتى تطرد المـزيد من السكان العرب من مدينة القدس. فقد شرّدت حوالى خمسة آلاف عربي، وقتلت حوالى ثلاثمئة من سكانها العرب، بتوجيه قنابلها ونيرانها، عقب انسحاب الجيش الاردني، ضد المدنيين، بالاضافة الى طرد حوالى ثمانية عشر ألفاً من المواطنين العرب، بدعوى ترميم الاساسات وشبكات المياه، فضلاً عن طرد العرب من الحي اليهودي الملاصق للحائط الغربي من المسجد الاقصى، وذلك من اجل اسكان اليهود المتديّنين فيه. وكان يقطن هذا الحي حوالى ستة آلاف وخمسمئة عربي، لم يتبق منهم، حتى العام ١٩٧٧، سوى عشرين أسرة عربية. وفي العام ١٩٨٠، قُضي على الوجود العربي في هذا الحي.

○ واكب طرد السكان هدم المباني العربية ايضاً، حيث هدم حي المغاربة واجزاء كبيرة من حي الشرفا. وصاحب ذلك، في الوقت عينه، الاستيلاء على الاراضي ومصادرتها لاقامة مستوطنات اسرائيلية عليهـا، تأسيسـاً على ما ادّعت به السلطات الاسرائيليـة من ان بلديـة القـدس «المـوحّـدة»

من حقها الاستيلاء على الاراضي الحكومية في القدس العربية والتصرّف بها. كما كان الاستيلاء على أراضي العرب، الذين غادروا المدينة بعد الحرب، امراً هيّناً من منطلق الحفاظ على «املاك الغائب». واستولت كذلك على آلاف الدونمات في منطقة القدس، منها ١١٦ دونماً من أراضي الوقف الاسلامي في البلدة القديمة، مقام عليها خمسمئة وخمسة وتسعون عقاراً وقفاً اسلامياً، وزاوية، ومسجدان، ومدرسة، أي ما يربو على عُشر مساحة البلدة القديمة.

○ بذلت السلطات الاسرائيلية محاولات مستمرة للقضاء على، بل ولتدمير، المقدّسات الاسلامية، والمسيحية، هادفة تدمير وتشويه الطابع الحضاري لمدينة القدس، للقضاء على الارتباط الديني بين المسلمين والمسيحيين وبين مقدساتهم. ومن الامثلة الواضحة الحفريات التي قامت، وتقوم، بها بالقرب من ساحة المسجد الاقصى، بهدف ما تدّعي به من البحث عن موقع هيكل سليمان، وكذلك الحفريات بالقرب من حائط المبكى، التي أدّت، بالفعل، الى تصدّعات، وانهيار، بعض المباني، العام ١٩٧١؛ كما تصدّع وانهار بعض المدارس (المدرسة العثمانية والمدرسة الصناعية الثانوية)؛ كما قامت بمصادرة الباب المؤدي الى الحرم الشريف (باب المغاربة) وأقامت وحدة عسكرية فيه تعمل على تسهيل دخول اليهود لاقامة صلوات يهودية في ساحات الحرم، فضلاً عن محاولة تغليف هذه الاجراءات بتشريعات مضلّلة. فقد اصدرت محكمة صلح اسرائيلية قراراً، في ١٩٧٦/١/٢٨، يبيح لليهود الصلاة في داخل الحرم القدسي الشريف. كما تمثّلت الاعتداءات على الاماكن المسيحية في اجبار الطوائف المسيحية على تنازلهم عن مساحات كبيرة من عقاراتهم في القدس، وتضييق الخناق عليهم لمغادرة المدينة. والمتتبع لاحصاءات وجود المسيحيين يدرك جيداً انها تتناقص، عاماً بعد عام.

«تشريع» الاستيلاء على القدس وتغيير طابعها

واضح ان اسرائيل اتخذت كل الاجراءات لتحيل مدينة القدس الى وحدة كاملة، تفرض عليها سيطرتها، بما يعني فرض السيادة الاسرائيلية الكاملة على المدينة. وعلى الرغم من ادعاء البعض بأن اسرائيل لم تصدر اعلاناً بضمّ القدس اليها وان اسرائيل نفسها ذكرت ذلك في مذكرة وزارة خارجيتها، في ١٩٦٧/٧/١٠، الى الامم المتحدة، الّا ان ذلك مخالف للحقيقة وللواقع. فقد اعتبرت اسرائيل، طبقاً للتصريحات التي صدرت عن المسؤولين الاسرائيليين، وطبقاً لتعليماتها الى ادارة القدس، ان مدينة القدس موحّدة، وانها اسرائيلية، أرضاً وسيادة وحتى شعباً. ولعل اسرائيل ارادت بنفيها هذا تخفيف ردّة الفعل الدولية تجاه الاجراءات التعسفية، غير القانونية، التي اتخذتها في المدينة.

وأيّاً كان الامر، فان اسرائيل تحاجج، طبقاً لتصريحات المسؤولين فيها، بأن ضمّ القدس له ما يبرّره من منطلقات قانونية عدة، لعل أبرزها: الاحتفاظ بما في حوزة المحاربين بعد وقف القتال، وكذلك ملء فراغ السيادة، والغزو الدفاعي، وانتفاء الاساس القانوني للحيازة السابقة(٣٠). وسوف نناقش هذه النقاط ببعض التفصيل:

١ ـ ان دعوى اسرائيل القائمة على الاحتفاظ بما في حوزة المحاربين دعوى باطلة، بطلاناً مطلقاً، ذلك ان استخدام القوة، وفقاً لاحكام المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة، ممنوع في حالات استخدامها ضد السيادة والسلامة الاقليمية لدولة أخرى، أو ضد الاستقلال السياسي لدولة أخرى، او على أي درجة لا تتفق وأهداف الامم المتحدة.

وواضح ان اسرائيل كذلك لم تكن في حالة دفاع عن الذات العام ١٩٤٨. فالشعب

الفلسطيني العربي هو المُعتدى عليه، وهو ضحية العدوان، ولم يمارس حق تقرير مصيره. والحقيقة ان اسرائيل هي المعتدية العام ١٩٦٧، ولم تتوقف عن القتال على الرغم من قرار مجلس الامن؛ ومن ثمّ، فلم تكن تمارس حق الدفاع عن الذات، بل كانت تمارس عملية عدوان مسلّح على مصر والدول العربية المشتركة في ميثاق الدفاع المشترك.

ولو جاز، على سبيل مجاراة وجهة النظر الاسرائيلية، ما تدعي به بأنها كانت في حالة دفاع عن النفس، فان فرض سيطرتها على أراضي الغير وأعمالها لسيادتها في هذه الاراضي، نتيجة حيازتها كاثر من آثار الحرب، لا تجيز لها ضمّ كامل مدينة القدس طبقاً لاحكام ميثاق الامم المتحدة، ذلك ان ضمّ الاقليم الى الغازي بات محظوراً في ظل الميثاق المشار اليه، وفي ظل العلاقات الدولية الحديثة. ولو سلّمنا جدلاً بأن لغة الغزو قائمة في اطار مساندة القوة الفعلية والامر الواقع، فان من شروط الضمّ الاعلان عن الضمّ واتخاذ اجراءات[٣١]. ولقد ذكرت اسرائيل انها لم تعلن الضمّ، كما أشرنا، وان كان الواقع يدل على غير ذلك.

وأيّاً كانت الاوضاع القانونية التي لم تعلنها اسرائيل، الاّ ان الضمّ تمّ فعلاً، وانْ كان ذلك لا يكسبها حق السيادة فيها، ذلك ان الغزو والضمّ من الامور التي نبذها المجتمع الدولي، وأقرّ هذا النبذ ميثاق الامم المتحدة، الذي افسح في المجال لحق الشعوب في تقرير مصيرها، مع استعادة الشعوب لاقاليمها المغتصبة، سلماً أو حرباً، في حالة تعثّر أو فشل، الطرق السلمية لانهاء النزاع.

ونخلص من هذا الى ان «حق» احتفاظ اسرائيل بالقدس كاملة باطل تماماً، وان الضمّ الفعلي، الذي قامت به، يعدّ احتلالاً جديداً للاراضي، لا يكسب اسرائيل أي حق في السيادة القانونية فيها، ولا يرتكز هذا الضمّ على أي مرتكز قانوني.

٢ ـ ان التفسير الملفّق، والمتسع، لنظرية ملء فراغ السيادة تفسير عقيم من الجانب الاسرائيلي، لا يتفق ومنطق القانون الدولي. فالقول ان فلسطين، بعد انتهاء الانتداب البريطاني، باتت في حالة من فراغ السيادة، وان اسرائيل، تأسيساً على هذا، اعلنت سيادتها في القدس، قول فيه كثير من المغالطة، ذلك انه في اطار تطوّر احكام القانون الدولي، لا يمكن الاعتراف بسيادة تقوم على السيطرة والاستيلاء على أقاليم مأهولة ذات سيادة مرجعها الشعب الاصيل لهذه الاقاليم وحالت ظروف قهرية دون ممارسة حق الشعب في تقرير مصيره[٣٢]؛ وهذا ما حدث للفلسطينيين.

٣ ـ ان قيام اسرائيل بضمّ القدس، في اطار تطبيق نظرية الغزو الدفاعي، قائمة على غير أساس، ذلك ان مبدأ عدم جواز استفادة المعتدي من ثمار عدوانه ينطبق على اسرائيل. فاسرائيل لم تكن في حالة دفاع عن النفس، فضلاً عن ان هذا المبدأ يعني، صراحة، ان السيادة لا تنتقل نتيجة الغزو، أو الاحتلال، العسكري. وبمعنى اكثر وضوحاً، ان الدولة التي تفقد سيطرتها على جزء من اقليمها لا تفتقد سيادتها القانونية عليه، بل تعمل على استعادته[٣٣]؛ ومن ثمّ، فان أعمال نظرية الغزو الدفاعي، من جانب المعتدى، أمر لا يستقيم مع منطق الامور. ولو رجعنا الى القرارات التي أصدرها مجلس الامن، بداية من القرار ٢٤٢ في العام ١٩٦٧ وانتهاء باصدار القرار ٣٣٨ في العام ١٩٧٣، فان كل القرارات التي أصدرت أكدت عدم جواز اكتساب الاقليم من طريق الغزو العسكري، أو القوة، بل حدّدت، بالنسبة الى القدس بصفة عامة، ان تغيير معالمها أمر باطل، لا يرتّب أية آثار قانونية.

٤ ـ ان ادعاء اسرائيل بأن «استرداد» القدس لصالحها هو عمل دفاعي، أمر ملؤه المغالطة. فوجود النظام الاردني في القدس كان وجوداً قانونياً بقصد مساعدة الشعب الفلسطيني في تمكينه

من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وعلى أساس دستوري[٣٤].

ولعل القول الصهيوني بأن وجود الاردن في القدس والضفة الفلسطينية، والوجود المصري، من قبل، في غزة، وجود غير قانوني هو قول جانبه الصواب. فهذا الوجود لا يؤسس ادعاء للآخرين. فهذه الاقاليم سكانها من الفلسطينيين، وهم اصحاب السيادة القانونية، ولا يبرر انطلاق اسرائيل للاستيلاء عليها بالقوة.

ردود الفعل العالمية في اطار الامم المتحدة

على اثر اتخاذ اسرائيل اجراءات ضمّ القطاع العربي من القدس، واعتبار كامل المدينة موحّداً واسرائيلياً، قدّمت جامعة الدول العربية تقريراً الى العالم كله، في ١٩٦٧/٦/٢٩، أوضحت فيه حقائق هامّة، يمكن ايجازها في التالي: (أ) ان العدوان الاسرائيلي على القدس عدوان على الدين ومبادىء العدل الدولي؛ (ب) ان المنطقة عربية منذ القدم، وان العرب كفلوا حرية العبادة لجميع الاديان على مرّ العصور؛ (ج) ان سيطرة الصهيونية على أولى القبلتين وأقصى الاسراء المحمّدي، وعلى مهد المسيح ومنزل وحيه، تنطوي على خطر جسيم يوضح صورة العنصرية الفاشية عدوّة الدين والخلق[٣٥]. ودعا التقرير الأمم المتحدة الى تحمّل مسؤولياتها تجاه احتلال مدينة القدس. كما ندّد التقرير بتصرفات الولايات المتحدة الاميركية، المساندة لاسرائيل، وتناول، بالحقائق، عدم شرعية تدويل القدس، وان اتّباع اسرائيل لسياسة الأمر الواقع، المفروض بتأييد اميركي، يتنافى وأبسط قواعد القانون الدولي.

وعلى الجانب الآخر، تقدّمت باكستان، بالاشتراك مع غينيا وايران ومالي والنيجر وتركيا، بمشروع قرار الى الجمعية العامة للامم المتحدة يشير الى: «ان الجمعية العامة تعتبر ان الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لضمّ القدس والاماكن المقدسة منها الى اسرائيل اجراءات غير مشروعة، وتدعو اسرائيل الى الغاء كل الاجراءات التي اتخذتها لتغيير الوضع القانوني للقدس». وبالفعل، أُصدر قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٢٢٥٣، في ١٩٦٧/٧/٤، بموافقة ٩٩ دولة، وامتنعت ٢٠ دولة عن التصويت. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرار، بالاضافة الى ما أشير اليه، ان يقدّم السكرتير العام للامم المتحدة تقريراً الى الجمعية العامة ومجلس الامن حول الموقف من تنفيذ القرار، في موعد لا يتجاوز اسبوعاً. وازاء الصلف الاسرائيلي، اجتمعت الجمعية العامة في الرابع عشر من تموز (يوليو) من العام عينه، وأصدرت قرارها الرقم ٢٢٥٤، الذي جاء فيه استنكار الجمعية العامة لعدم قيام اسرائيل بتنفيذ قرار الجمعية العامة، وتكرار الدعوة الى الغاء جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل، مع الدعوة الى الامتناع عن أي عمل من شأنه تغيير وضع مدينة القدس.

ولم تذعن اسرائيل لقراري الجمعية العامة؛ بل قررت اقامة عرض عسكري في القدس، وحدّدت له الثاني من أيار (مايو) ١٩٦٨، الامر الذي دفع الاردن الى طلب اجتماع مجلس الامن، لمعالجة الموضوع. ولقد اتخذ المجلس، في ١٩٦٨/٤/٢٧، القرار الرقم ٢٥٠، طالب فيه اسرائيل بالامتناع عن اقامة العرض العسكري في القدس. واعتبر المجلس ان هذا الامر سيزيد خطورة التوتر في المنطقة، وسوف يؤثر في التسوية السلمية لمشكلات المنطقة، ذلك انه يعكس آثاراً سلبية. وقد أُصدر هذا القرار باجماع الاصوات. الّا ان اسرائيل اعتبرت ان اقامة العرض العسكري من امور اسرائيل الداخلية، وذلك يعني ان اسرائيل ادخلت كامل القدس ضمن سيادتها[٣٦]؛ وبالتالي، لم تذعن لقرار مجلس الامن، وأقامت العرض العسكري، الذي أسف له المجلس، وعبّر عن أسفه باصدار قراره الرقم ٢٥١، في ١٩٦٨/٥/٢، موضحاً مدى تجاهل اسرائيل لقراره.

وقد استأنف مجلس الامن البحث في الموقف في القدس من جديد، وذلك في ١٩٦٨/٥/٦. وبعد مناورات متعددة، تقدّمت الدول الافريقية والآسيوية والاميركية اللاتينية بمشروع قرار الى المجلس، في ١٩٦٨/٥/١١. وقد وافق المجلس على القرار، بأغلبية ١٣ صوتاً وامتناع دولتين عن التصويت، هما الولايات المتحدة الاميركية وكندا. وقد أشار القرار الرقم ٢٥٢ الى القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة، في ٤ و١٩٦٧/٧/١٤، والى رسالة مندوب الاردن، وكذلك الى تقرير السكرتير العام للامم المتحدة، وأخذ في الاعتبار تصرّفات اسرائيل المتعنّتة والمنافية للقرارين، وأعلن المجلس أسفه لعدم امتثال اسرائيل لقراري الجمعية، واعتبر ان الاجراءات والاعمال التشريعية والادارية التي قامت بها اسرائيل، ومن بينها نزع ملكية الاراضي والممتلكات، والهادفة الى تغيير الوضع في القدس، هي اجراءات باطلة، ولا تغيّر الوضع. ودعا المجلس، في قراره، اسرائيل الى الالغاء العاجل لجميع الاجراءات التي اتخذتها فعلاً، مع الامتناع عن اتخاذ أي اجراء يهدف الى التغيير في القدس.

والواقع، ان المجال لا يتسع لتعداد القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة، سواء من جمعيتها العامة او في مجلس الامن. فواضح، تماماً، ان اسرائيل لم تستجب لقرارات الامم المتحدة، واستمرت في الاستيلاء الكامل على القدس. وعلى الجانب الآخر، لم تتوقف الامم المتحدة عن اصدار قراراتها. فقد أكد مجلس الامن، في قراره الرقم ٢٦٧، في ١٩٦٩/٧/٤، من جديد، قراره السابق الرقم ٢٥٢ لعام ١٩٦٨؛ وأسف لعدم ابداء اسرائيل أي اعتبارات لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن؛ واستنكر، بشدة، الاجراءات المتخذة بتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس؛ كما أكد ان كل الاجراءات والافعال التشريعية والادارية التي تتخذها اسرائيل، والرامية الى تغيير الوضع القانوني للقدس، غير مشروعة، ودعا الى الرجوع عن كل ما اتخذ من اجراءات غير مشروعة، وطالب اسرائيل بأن تخطر مجلس الامن، دون ابطاء، بنواياها في ما يتعلق بتنفيذ هذا القرار[٣٧].

وعلى اثر حرق المسجد الاقصى، في ١٩٦٩/٨/٢١، دعا الملك فيصل، ملك العربية السعودية، آنذاك، الى قمّة اسلامية. وقد ارتوّي الدعوة الى مؤتمر قمّة عربي، عقد في الرباط، في ١٩٦٩/٩/٢٤، تلاه اجتماع احدى وعشرين منظمة ومؤسسة اسلامية في الرباط، وعقدت رابطة العالم الاسلامي في مكة المكرمة، في ١٩٧٠/١٠/٣، وانشغل العالم العربي، والاسلامي، بعديد من اللقاءات والاجتماعات بصدد هذا الحادث الجلل.

كان أهمّ قرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية تكوين لجنة دائمة تسمّى «لجنة القدس»، تتولّى متابعة القرارات التي يصدرها المؤتمر الاسلامي، وذلك من منطلق ان القدس جزء لا يتجزأ من الوطن الفلسطيني، وهناك حتمية المحافظة على عروبتها، ضماناً لقدسية الاسلام والاديان السماوية عامة[٣٨]. كذلك اتخذت الامم المتحدة، من خلال مجلس الامن، القرار الرقم ٢٧١، في ١٩٦٩/٩/١٥، دانت فيه حرق بيت المقدس. واعتبر المجلس ان أي عمل لتدمير، وتدنيس، الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في القدس، وتشجيع هذه الأعمال، يؤدي الى تعريض السلام والامن الدوليين للخطر الشديد. ووصف القرار هذا العمل بأنه عمل كريه يدنّس المسجد الاقصى.

ولقد توالت قرارات الامم المتحدة، سواء من خلال الجمعية العامة أو مجلس الامن. ولكن لعل السؤال الملحّ هو: هل استجابت اسرائيل للقرارات العديدة؟ لقد ادارت اسرائيل ظهرها لكل نداء، وتكتل، وتنظيم، دولي واقليمي وعالمي، ونظرت، فقط، الى فرض سيطرتها على القدس. وهي، في هذا، مؤيّدة بعناصر القوة الخارجية، وبشكل خاص من الولايات المتحدة الاميركية.

استمرارية العدوان على القدس

على الرغم من الاستنكار الاقليمي والعالمي لما اتخذته اسرائيل من اجراءات، الاّ ان هذا الاستنكار لم يثنها عن المضي قدماً في «صهينة» المدينة المقدسة تماماً. وعلى هذا الصعيد، أقدمت اسرائيل على اتخاذ الاجراءات التالية:

١ ـ الاستيلاء على شركة كهرباء محافظة القدس العربية، وشراء امتيازاتها، وذلك في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠.

٢ ـ اعلان مشروع القدس الكبرى، ذلك الذي يستهدف ضمّ تسع مدن وستين قرية عربية، بسكان يبلغون حوالى ربع مليون عربي. ولقد بدأت تفاصيل هذا المشروع تُعلَن من خلال ما نشرته صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، في الخامس والعشرين من آذار (مارس) ١٩٦٩، تحت عنوان «القدس عاصمة لاسرائيل»؛ كما نشرت صحيفة «دافار» الاسرائيلية خبراً، نسبته الى مسؤول اسرائيلي كبير، بأنه تمّت الموافقة على امتداد حدود القدس من الخان الاحمر شرقاً، الى اللطرون غرباً، الى دير دبوان وبيتين شمالاً، الى ضواحي مدينة الخليل جنوباً. ويعدّ هذا المشروع توسيعاً نهائياً لحدود مدينة القدس الكبرى(٣٩).

٣ ـ فتح القدس، على نحو كامل، للهجرة اليهودية، مع منع العرب من العودة اليها، الامر الذي أدّى الى قلب موازين التركيب السكاني داخل المدينة، واصبح اليهود، فعلاً، يمثّلون حوالى ٧٥ بالمئة، وانْ كان هناك من يرون ان نسبة وجود العرب أقل من ٢٥ بالمئة.

٤ ـ تدنيس الحرم القدسي الشريف. ذلك ان المحكمة الاسرائيلية اصدرت قراراً، في ١٩٧٦/١/٢٨، يبيح لليهود الصلاة داخل الحرم القدسي الشريف، فضلاً عن محاولة نسف الحرم، في آذار (مارس) ١٩٨٠؛ وقد تمّ اكتشاف المحاولة قبل تفجير المتفجّرات. وتكررت المحاولة، مرة أخرى، في ١٩٨٣/٣/١١، ولكن اكتشفت من قبلّ حرس الاوقاف الاسلامية.

٥ ـ الاعتداء على مقدسات المسيحيين. فقد أُحرقت أربع مراكز مسيحية في القدس، في ١٩٧٤/٢/١١. وقد وصف رئيس اساقفة آلاسكا الكاثوليكي الاميركي، جوزيف ريان، عند زيارته للقدس العام ١٩٧٣، انه اذا استمر نزوح هؤلاء المسيحيين العرب من القدس، فلن يبقى سوى المطارنة والقسنيسين، مقيمين ضمن كنائس تاريخية تتحوّل، مع الزمن، الى متاحف(٤٠).

٦ ـ تصاعد نشاط الحركات الدينية اليهودية المتطرفة، وفي مقدمها «حركة امناء جبل البيت» المدعومة مالياً، ومعنوياً، من قبل يهود الولايات المتحدة الاميركية؛ ذلك فضلاً عن عديد من المنظمات الاخرى التي لم يتوقف نشاطها ضد العرب، وضد سلامة، وأمن، الحرم القدسي.

٧ ـ استمرار الحفريات حول الحرم القدسي لعمل نفق يصل ما بين أسفل حائط البراق وأسفل قبّة الصخرة، ممتداً تحت الحرم القدسي الشريف. وتزعم اسرائيل ان قيامها بهذا الامر هو من اجل اكتشافات أثرية لها دلالات تاريخية في اطار اسطورة البحث عن الهيكل. وهذه الدعاوى عارية، تماماً، من الحقيقة، باعتراف علماء الآثار اليهود. فقد صرّح مائير بن دوف، احد علماء الآثار اليهود، بـ «ان هذا النفق لا يعدّ اكتشافاً. فالنفق كان معروفاً منذ ١١٠ سنوات، عندما اكتشفه الكولونيل البريطاني، تشارلز وارين، وهو جزء من شبكة اقنية مائية أُقيمت في عهد الصليبيين، ولم تكن هذه

الاقنية سرية»(٤١).

وفي الواقع، ان الادعاء باكتشاف النفق ما هو الاّ محاولة لخلق الذرائع لمواصلة أعمال الحفر تحت المسجد الاقصى وقبّة الصخرة، التي بدأت منذ العام ١٩٦٧.

ولعل من ابرز الانماط التي يتمّ بها العدوان على منطقة الحرم، فضلاً عن الحفر والهدم، اقامة مدارس دينية، طلابها من خريجي السجون، وهمّهم ان يحوّلوا حياة المسلمين في المنطقة الى جحيم، حيث ينامون جل ساعات النهار، ويسهرون كل ساعات الليل، ويمارسون العبادة بصوت مرتفع في سكون الليل، ويتعرّون أمام أعين الناس، ويسكبون المياه القذرة على المقدسات.

استمرار الجهود الدولية لحماية القدس

اشرنا، من قبل، الى جهود الامم المتحدة في شجب العدوان على القدس واستنكارها لتغيير معالم المدينة، وعدم استجابة اسرائيل لكل ما اتخذ بهذا الشأن. ومع ذلك، فان الامم المتحدة لم تكفّ عن اصدار القرارات، طالبة من اسرائيل الالتزام بما أصدرته من قبل. فقد أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة، في ٢٨/١٠/١٩٧٤، قراراً بادانة سياسة الاستيطان الاسرائيلية، أكدت فيه على نقاط عدة هامّة:

١ ـ البطلان المطلق للاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي احتلت منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث ان هذه الاجراءات تمثّل عقبة على طريق الجهود الهادفة الى التوصل الى سلام عادل، ودائم، في المنطقة.

٢ ـ استنكار مضيّ اسرائيل في اتخاذ هذه الاجراءات، وبصفة خاصة المتعلّق منها باقامة المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة.

٣ ـ مطالبة حكومة اسرائيل، مرة أخرى، باعتبارها سلطة الاحتلال، بأن تتوقف، فوراً، عن اتخاذ أي اجراء يؤدي الى تغيير الوضع القانوني، أو الطبيعي (الجغرافي)، او التركيب السكاني، في الاراضي العربية، بما فيها القدس.

٤ ـ مطالبة اسرائيل بالالتزام التامّ باحترام، وتطبيق، احكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

٥ ـ الطلب من سكرتير عام الامم المتحدة الاتصال الفوري بحكومة اسرائيل، لضمان التنفيذ الفوري للقرار، مع تقديمه تقريراً الى الجمعية العامة في موعد لا يتعدّى ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧.

ولقد حظي القرار بتأييد ١٣١ دولة. وهذا، في الواقع، يعكس، فضلاً عن ادانة سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي العربية، امراً آخر، هو خلق موقف شرعي، وسياسي، يؤيد حقوق العرب.

ولقد كان آخر قرارات الجمعية العامة بشأن القدس، قرار اتخذته في دورة انعقادها العادي، في ١٢/١٢/١٩٨٤، حيث نصّ القرار على ان كل الاجراءات الاسرائيلية في القدس العربية باطلة وغير شرعية.

وبجانب قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن، كانت هناك قرارات منظمة اليونسكو،

التي جاءت من أجل المحافظة على الممتلكات الثقافية في القدس القديمة(٤٢).

وعلى الرغم من مساندة الولايات المتحدة الاميركية شبه المطلقة لاسرائيل، الّا ان الولايات المتحدة رأت، على لسان الرئيس الاميركي، العام ١٩٨٤، «انه لن يكون من الحكمة، اطلاقاً، ان تقوم الولايات المتحدة بنقل سفارتها في اسرائيل من تل ـ أبيب الى القدس»، وألمح الرئيس انه سيعارض أي تشريع بهذا الخصوص. ولعل الولايات المتحدة بنت موقفها على اعتبارات عدة، هي:

- عدم تجاهل الرأي الدولي المتمثّل في قرار مجلس الامن الرقم ٢٦٧، في تموز (يوليو) ١٩٦٩، والذي يدين أي تغيير في أوضاع القدس.
- عدم تجاهل مشاعر المسلمين في الشرق الاوسط وآسيا وافريقيا. فقد يتسبب ذلك في زيادة تعميق الخلاف بين المسلمين واليهود، ويجعل الولايات المتحدة الاميركية في مواجهة ستين دولة اسلامية.
- ان مسألة القدس لها طابعها الخاص. ومع ذلك، فانه من الصعب ابعادها من اطار التسوية العامة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وتأييد الولايات المتحدة العلني للاجراءات الاسرائيلية قد يترك آثاراً تعقّد التوصّل الى التسوية المطلوبة(٤٣).

---

(١) د. جعفر عبد السلام، **معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية**، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٨٠، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٢) راجع د. ابراهيم شكيب، **حرب فلسطين، ١٩٤٨؛ رؤية مصرية**، القاهرة: الزهراء للاعلام العربي، ١٩٨٦، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٣) ورد في التقرير ان الدولة العربية تشمل الجليل الغربي، ولواء نابلس، والسهل الساحلي حتى حدود مصر، ولواء الخليل، وجبل القدس، وغور الاردن الجنوبي؛ وتشمل المنطقة اليهودية الجليل الشرقي ومرج ابن عامر، والقسم الاوسط من السهل الساحلي، ومنطقة النقب؛ بينما ارتأى مشروع التقسيم اقامة نظام دولي خاص بمدينة القدس. راجع د. علي الدين هلال، **مشروعات الدولة الفلسطينية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٧٨، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٤) صالح مسعود ابو يصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ٢٩٧.

(٥) *Middle East Journal*, January 1948, p. 138. وعلى سبيل المثال، فقد كانت ليبيريا ممتنعة عن التصويت على مشروع التقسيم في ١٥/١١/١٩٤٧، الّا انها، بممارسة الضغط الاميركي، والصهيوني، غيّرت موقفها وأيّدت المشروع؛ وعبّر مندوب ليبيريا عن هذا الموقف في تقرير قدّمه الى وزارة الخارجية الاميركية، أشار فيه الى ان اقتناعه بتأييد التقسيم جاء في شكل محاولة ارهابية، راجع د. محمد نصر مهنّا، **مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٧**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٦) د. محمد كمال يحيى، **السوفيات والقضية الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**، القاهرة: دار الطباعة العربي، ١٩٨٦، ص ٣١ ـ ٣٣.

(٧) Dagan, Avigdor; *Twenty Years of Relations Between Israel and Soviet Union*, London: 1970, p. 25.

(٨) ناجي علوش، **الماركسية والمسألة اليهودية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩، ص ٥٩.

(٩) د. سالم الكسواني، **المركز القانوني لمدينة القدس**، عمّان: بلا ناشر، ١٩٧٨، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(١٠) كالاتفاق المبرم بين بولندا والمانيا، في ٩/١١/١٩٢٠، بشأن جعل دانزيغ مدينة حرة

وبتنظيم وإدارة عصبة الامم لها.

(١١) د. عزالدين فوده، **قضية القدس في محيط العلاقات الدولية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٩، ص ١٧١.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٧٢ ـ ١٧٤.

(١٣) روحي الخطيب، «القدس في ظل الاحتلال العسكري الاسرائيلي»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٤٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، ص ٤٩.

(١٤) راجع د. عبدالسلام، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣١؛ ود. احمد سعيد نوفل، «القدس بين التهويد والامم المتحدة ومشاريع السلام»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٧٤، نيسان (ابريل) ١٩٨٥، ص ٢٧.

(١٥) الخطيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(١٦) راجع د. عبدالسلام، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٣؛ ود. فرج موسى، «المخطط الصهيوني ومدينة القدس»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٨، نيسان (ابريل) ١٩٦٧، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(١٧) د. محمد حافظ غانم، **العلاقات الدولية ـ العربية**، القاهرة: بلا ناشر، ١٩٦٥، ص ٣٠٣.

(١٨) د. موسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(١٩) د. غانم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٩ ـ ٢٨١؛ ود. عبدالسلام، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣ ـ ١١٢

(٢٠) راجع د. محمد طلعت الغنيمي، **قضية فلسطين امام القانون الدولي**، القاهرة: دار المعارف، بلا تاريخ نشر، ص ٤٢؛ وحسن الحلبي، **قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦، ص ٣٦.

(٢١) Churchill, Randolph & Winston; *The Six Day War*, Boston: 1967, p. 127 ؛ ود. مهنّا، **مصدر سبق ذكره**، ص ص ٦٨٢ ـ ٦٨٣.

(٢٢) Churchill, op. cit., p. 138.

(٢٣) الخطيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(٢٤) خليل السواحري، «الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية»، **شؤون عربية**، العدد ١٩/ ٢٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢، ص ٤٩.

(٢٥) د. محجوب عمر، «القدس قلب الانتفاضة»، **القدس** (عمّان)، العدد الاول، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١١.

(٢٦) السواحري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٢٧) د. محمد الفرّا، «قضية القدس على الساحتين، العربية والدولية»، **شؤون عربية**، العدد ٤٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، ص ٧.

(٢٨) راجع الخطيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠ ـ ٥٦.

(٢٩) سمير جريس، **القدس؛ المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ١٦٩.

(٣٠) راجع، في الاسانيد القانونية التي تحاجج بها اسرائيل لضمّ القدس: تيسير النابلسي، **الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية؛ دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام**، بلا مكان نشر، بلا ناشر، ١٩٧٥، ص ٢١٠ ـ ٢١٧؛ ود. الكسواني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٤ ـ ٢٤٨.

(٣١) د. حامد سلطان، **القانون الدولي العام في وقت السلم**، الطبعة الثانية (القاهرة)، دار النهضة العربية، ١٩٦٥، ص ٧٣٥ ـ ٧٣٩.

(٣٢) Mankman, A.L.W.; "Jerusalem and the Holy Place", *The Yearbook of International Law*, London: 1968 - 1969, p. 309.

(٣٣) ابراهيم شحاتة، **الحدود الآمنة والمعترف بها**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٣١.

(٣٥) راجع وجيه ابو ذكرى، **القدس عربية عبر القرون**، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص ٧٤ ـ ٧٨.

(٣٦) د. الفرّا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١.

(٣٧) راجع، في قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي، **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ**

الاسرائيلي، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥.

(٣٨) عرفان نظام الدين وعلي طاهر الدجاني، **القدس ايمان وجهاد**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(٣٩) السواحري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٤٠) راجع الخطيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢ ـ ٥٥.

(٤١) خليل السواحري، «المؤامرة الصهيونية على المسجد الاقصى»، **شؤون عربية**، العدد ٤٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٤٢) نوفل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(٤٣) فتحي حسن عطوة، «القدس في الانتخابات الاميركية»، **السياسة الدولية**، العدد ٧٧، تموز (يوليو) ١٩٨٤، ص ١٠٩.

افريقيا وقضية فلسطين

محمد شهير العبسة

في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٣، عقدت أول قمّة افريقية في العاصمة الاثيوبية، أديس ابابا، حيث أُعلن عن انشاء منظمة الوحدة الافريقية، منظمة تضمّ جميع الدول الافريقية المستقلة، التي كان عددها، في ذلك الوقت، ٣٩ دولة. وعقدت المنظمة أول مؤتمراتها في السنة اللاحقة، في القاهرة؛ ثمّ تتالت الدورات بانتظام، باستثناء سنة واحدة. وفي العام ١٩٨٨، انقضى ربع قرن على اقامة منظمة الوحدة الافريقية، حاولت الدول العربية، خلاله، بنجاح نسبي، كسب القارّة الى جانب القضية الفلسطينية، وأفلحت، على الرغم من معارضة بعض الدول الافريقية، في ادراج قضايا عربية أخرى على جدول أعمال اجتماعات المنظمة الى جانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي. واليوم، يبلغ عدد الدول الافريقية في المنظمة أكثر من خمسين، تشكّل ثقلاً سياسياً واضحاً على الساحة الدولية؛ وتتعاظم أهمية الصوت الافريقي في المحافل الدولية مع تبنّي منظمة التحرير الفلسطينية للخيار السياسي. وفي الصفحات التالية، نستعرض المواقف الافريقية من القضية الفلسطينية.

المواقف الافريقية من قضية فلسطين قبل العام ١٩٦٧

عندما طرح موضوع تقسيم فلسطين على الجمعية العامة للأمم المتحدة، كانت هناك دولتان افريقيتان مستقلتان، اضافة الى مصر، هما ليبيريا واثيوبيا. في البداية، كان موقف ليبيريا قريباً من الموقف العربي. فقد قدّم مندوبها مذكرة الى وزارة الخارجية الاميركية، عارض فيها قرار التقسيم. وذكر انه من حق كل شعب ان يقرّر مصيره السياسي، وان يحافظ على أراضيه وكيانه من أي اعتداء، وان مشكلة المشرّدين في اوروبا لا علاقة لها، اطلاقاً، بانشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين[١]. الّا ان الروابط التاريخية بين الولايات المتحدة الاميركية وليبيريا فعلت فعلها، فتغيّر الموقف الليبيري الى مؤيد للتقسيم. وعندما أُقيمت اسرائيل، كانت ليبيريا ثالث دولة تعترف بها.

سعت اسرائيل، منذ انشائها، الى مواجهة المقاطعة العربية، السياسية والاقتصادية، بالتوجّه الى دول العالم الثالث لتسويق بضائعها في اسواقها، وللحصول على تأييدها السياسي في الأروقة الدولية. وكان دخول اسرائيل افريقيا متيسّراً، بحكم تقاسم النفوذ في دول القارة بين الدول الغربية، ووجود اسرائيل في افريقيا أمر مناسب للحلفاء الغربيين، لأنها، في النهاية، «ورقة في صالحهم ضد التيارات الكثيرة التي أمسكت بتلابيب القارة السوداء، سواء أكانت تيارات قبلية، أو شيوعية، أو عسكرية»[٢].

وجاء دخول اسرائيل افريقيا عبر عدة محاور:

○ التفاهم مع النظامين العنصريين، في روديسيا وجنوب افريقيا، وتأمين ما يحتاجانه من أسلحة ومواد استراتيجية أخرى، في اثناء فرض المقاطعة على الأنظمة العنصرية، وتصريف منتجات

هاتين الدولتين من المعادن الثمينة في الاسواق الدولية.

○ التعاون مع بقايا الاستعمار القديم في القارة، وخاصة البرتغال.

○ التعاون مع الدول حديثة الاستقلال في افريقيا، عبر تقديم نفسها كدولة صغيرة لا مصالح لها، وأيضاً عبر تقديم العون العسكري الى الجيوش الافريقية الحديثة. وقد بلغ عدد الجيوش الافريقية التي تلقّت تدريبها على أيدي الاسرائيليين تسعة عشر جيشاً سنة ١٩٦٧[٣].

وفي مقابل التوجّه الاسرائيلي المبكر نحو القارة الافريقية، اقتصرت مواجهة التمدّد الاسرائيلي في افريقيا على الجهود المصرية مع غياب ممثلي فلسطين عن المحافل الدولية، ومحاولة تحويل القضية الفلسطينية الى قضية لاجئين.

حكمت علاقات مصر، قبل ١٩٥٢، بالدول الافريقية المستقلة وغير المستقلة اعتبارات عدة: أولها ان تصوّر مصر لكيان افريقيا لم يتخذ، آنذاك، صورة قارّية. فقد اقتصرت صورة افريقيا، في المنظور المصري، على وحدة وادي النيل في صورة جزئية (مصر والسودان)، أو في صورة كلية (مصر والسودان وأوغندا واثيوبيا والصومال). كما ان تبنّي مصر لقضايا استقلال ليبيا وتونس والجزائر والمغرب جاء ضمن اهتمامات مصر بدول العالم العربي، خاصة بعد انشاء جامعة الدول العربية[٤]. ولم تكن محاربة النشاط الاسرائيلي بين أهداف الدبلوماسية المصرية في تلك الحقبة. وبذلك كان القسم الأعظم من القارّة الافريقية متروكاً لاسرائيل وحدها.

بعد ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢، حدث تطوّر في الدبلوماسية المصرية، خاصة تجاه افريقيا. وحُدِّد مفهوم مصر لكيان افريقيا، بحيث تخطى مفهوم وادي النيل القديم عبر أهداف السياسة المصرية في افريقيا على النحو التالي[٥]: ١ ـ مقاومة النشاط الاسرائيلي في افريقيا؛ ٢ ـ فتح مجال التعاون الاقتصادي مع دول القارة الافريقية.

وقد واجه التحرّك المصري مقاومة سافرة من قوى الاستعمارين، البريطاني والفرنسي، وهي القوى التي بلغ صراعها ضد جمال عبدالناصر حدّ محاولة اسقاطه بالقوة، بالتحالف مع اسرائيل، العام ١٩٥٦. فعند استقلال غانا، في آذار (مارس) ١٩٥٧، لم تستطع مصر المشاركة في الاحتفالات، نظراً الى سيطرة النفوذ البريطاني في غانا حتى عشية الاستقلال، وعدم موافقته على حضور مصر للتهنئة[٦]، في حين افتتحت سفارة اسرائيلية في أكرا، عاصمة غانا، فور اعلان الاستقلال. ولم يقتصر الامر على غانا. فعندما طلبت مصر اقامة قنصليات فخرية مصرية في بعض العواصم الافريقية الخاضعة للنفوذ البريطاني، أسوة باسرائيل، في وقت كانت بريطانيا تحاول استعادة علاقاتها المقطوعة مع مصر، رفضت السلطات البريطانية الطلب المصري[٧].

وعلى الرغم من المقاومة الغربية، بدأت الجهود المصرية في افريقيا تعطي بعض النتائج، اعتباراً من سنة ١٩٥٨، عندما عقد مؤتمر الدول الافريقية المستقلة الأول في العاصمة الغانية. فقد طالب المؤتمر بايجاد حل سريع، وعادل، لقضية فلسطين، معتبراً ان بقاءها بغير حل سريع، وعادل، يعدّ عاملاً مهدِّداً للسلام العالمي. لكن دول افريقيا السوداء رفضت ان تضع اسرائيل على لائحة الدول العنصرية التابعة للامبريالية، التي دانها المؤتمر[٨].

في كانون الثاني (يناير) ١٩٦١، تحقق موقف افريقي أكثر تطوّراً من القضية الفلسطينية. ففي ذلك التاريخ، عقد، في الدار البيضاء، مؤتمر لمجموعة من الدول الافريقية المستقلة، تضمّ

الجمهورية العربية المتحدة والمغرب ومالي وغانا وغينيا وليبيا، بالاضافة الى الحكومة الجزائرية المؤقتة. وتضمّن الميثاق الذي أصدره المؤتمر فقرة خاصة بفلسطين تنصّ على ان المؤتمر، بعد ان درس القضية الفلسطينية «الهامّة»، اتخذ القرارات التالية:

١ ـ يحذّر من التهديد الكامن وراء هذه الوضعية بالنسبة الى السلام والأمن في منطقة الشرق الاوسط، والتوتر العالمي الناجم عنها.

٢ ـ يلحّ على ضرورة حلّ هذه المشكلة، حلاً عادلاً، طبقاً لما نصّت عليه قرارات الامم المتحدة وقرار المؤتمر الافريقي ـ الآسيوي في باندونغ؛ كما يلحّ على ان تعاد الى عرب فلسطين حقوقهم المشروعة.

٣ ـ يندّد المؤتمر باسرائيل، بصفتها أداة طبيعية في أيدي الاستعمار، القديم منه والجديد، لا في الشرق الاوسط فحسب، بل في افريقيا وآسيا أيضاً[٩].

وعندما قامت منظمة الوحدة الافريقية، في أيار (مايو) ١٩٦٣، تراجعت المواقف الافريقية من القضية الفلسطينية عمّا تمّ تحقيقه في مؤتمر الدار البيضاء. ويرجع ذلك الى انضمام «تجمّع منروفيا» الى المنظمة، وهو التجمّع الذي تغلب على دوله صفة «المحافظة» ويرتبط معظمها بعلاقات تبعية متينة مع كل من فرنسا وبريطانيا، عبر الكومنولث ورابطة الدول الناطقة بالفرنسية؛ كما ان معظم دول «التجمّع» أقام صلات اقتصادية، وعسكرية، وثقافية، وثيقة مع اسرائيل، في مقابل علاقات متوترة مع الجمهورية العربية المتحدة. وكان لا بدّ لتجمّع الدار البيضاء والجمهورية العربية المتحدة من تقديم تنازلات تراعي التوازن العددي في المنظمة الوليدة، حفاظاً على وحدتها. وقد عبّر عبدالناصر، في قمة الرؤساء، التي مهّدت لولادة المنظمة، عن ادراكه لهذه الحقيقة، عندما قال: «لقد جئنا الى هنا من غير انانية؛ حتى المشكلة التي نعتبرها من أخطر مشاكلنا، وهي مشكلة اسرائيل، التي نعتتها دول مجموعة الدار البيضاء، بحق، انها أداة من أدوات التسلل الاستعماري في القارة، وقاعدة من قواعده العدوانية، لن نطرحها للمناقشة، مؤمنين بأن تقدّم العمل الافريقي الحرّ سوف يكشف الحقيقة، يوماً بعد يوم، بالتجربة، ويعرّيها من كل زيف أمام الضمير الافريقي»[١٠]. ووجد عبدالناصر ان ارتباط مصر بجميع الدول الافريقية، في منظمة واحدة، من شأنه ان يعطي مصر ميزة هامّة في التغلّب على اسرائيل، ويمكن استغلال هذه الميّزة في مقاومة التوسّع الاسرائيلي في القارة الافريقية[١١].

لكن الامور لم تسر على هذا النحو. فعندما عقد مؤتمر القمة الافريقية الأول في القاهرة، في الفترة من ١٧ ـ ٢١ تموز (يوليو) ١٩٦٤، جاء البيان الختامي عن أعمال المؤتمر خالياً من أي اشارة الى قضية فلسطين. وفي مؤتمر القمة الافريقي الثاني، في العاصمة الغانية اكرا، من ٢١ ـ ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥، لم تدرج قضية فلسطين على جدول أعمال المؤتمر، ولم يتضمّن بيانه الختامي أي اشارة اليها. وتكرّر الامر في المؤتمر الثالث، الذي عقد في اديس ابابا، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، ولم يدع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى المؤتمر.

والملاحظ ان الدبلوماسية العربية، التي كانت تتولّى طرح القضية الفلسطينية في المؤتمرات الدولية، فشلت في الاستفادة من الظرف الذي وفّرته قمّة دول عدم الانحياز، التي عقدت في القاهرة من ٥ ـ ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤. فقد عبّر البيان الختامي للمؤتمر عن «تأييد استعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه، استعادة كاملة، وكذلك حقه في تقرير المصير»[١٢]. ومعلوم ان عدداً كبيراً من الدول الافريقية يشارك في اجتماعات حركة عدم الانحياز.

وفي الوقت عينه، لم تستطع الجمهورية العربية المتحدة، على الرغم من صلتها القوية

بحركات التحرر والاحزاب التقدمية الافريقية، وتبنّيها لها، ان تستخدم هذه الصلة لصالح القضية الفلسطينية. فقد مرّت المؤتمرات الثلاثة الاولى (في الأعوام ١٩٥٨ و١٩٦٠ و١٩٦١) لمنظمة «شعوب افريقيا»، التي تضمّ الاحزاب والحركات التقدمية في افريقيا، دون أي اشارة الى قضية فلسطين، على الرغم من ان اثنين منها عقدا، واحد في تونس والثاني في القاهرة، امّا الثالث ففي غانا، الوثيقة الصلة، وقتها، بالحكومة المصرية.

خلاصة القول، ان الفترة السابقة لهزيمة ١٩٦٧ تميّزت باقتصار جهود مقاومة النفوذ الاسرائيلي على الجهود المصرية. وقد رأينا ان هذه الجهود كانت بمثابة بذر للبذور، ولم تحقق نجاحاً يذكر على المستوى القارّي، كما لم تحقق نجاحاً شعبياً. وكان آخر تعبير عن عدم النجاح هذا هو تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار بشأن الاوضاع على الحدود بين سوريا واسرائيل، في ١٩٦٧/٥/١٧، حيث صوّتت ست دول افريقية فقط الى جانب الموقف العربي، هي الكونغو برازافيل والسنغال واوغندا وغينيا ومالي وتنزانيا[١٣].

وبوقوع هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كان لا بدّ للقضية الفلسطينية من التراجع في ترتيب الأولويات العربية، وتوجّهت الجهود العربية، والمصرية تحديداً، نحو كسب التأييد الافريقي للموقف العربي من النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

المواقف الافريقية من القضية الفلسطينية بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣

مرّت المواقف الافريقية من القضية الفلسطينية بثلاث مراحل: ١ ـ مرحلة البرود؛ وتمتد من الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وحتى شباط (فبراير) ١٩٦٨. ٢ ـ مرحلة التأييد المتردد؛ وتشمل الفترة بين شباط (فبراير) ١٩٦٨ وحزيران (يونيو) ١٩٧١. ٣ ـ مرحلة الانغماس في قضية الشرق الاوسط والتأييد الحار للعرب.

مرحلة البرود

اتضح، بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مباشرة، ان اسرائيل نجحت في كسب القارّة دبلوماسياً، بشكل شبه تامّ. واذا كانت غينيا، بقيادة احمد سيكوتوري، سارعت الى قطع علاقاتها مع اسرائيل فور وقوع العدوان، فان هذا الموقف ظل وحيداً في افريقيا. وعندما عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة جلسة طارئة لمناقشة النزاع في الشرق الاوسط، في الرابع من تموز (يوليو) ١٩٦٧، صوّتت ثمان دول افريقية ضد قرار انسحاب اسرائيل من على الاراضي العربية المحتلة، وامتنعت احدى عشرة دولة أخرى عن التصويت[١٤]. والامتناع عن التصويت، في هذه الحالة، يعبّر عن تأييد فعلي لاسرائيل. وموقف الدول الافريقية هذا غريب، ليس فقط لأنه يساوي بين المعتدي والضحية، وهي بلد افريقي، بل لأنه يمثّل انتهاكاً صارخاً لمبادىء منظمة الوحدة الافريقية التي تدين ضمّ الاراضي بالقوة؛ غير انه لم يكن مفاجئاً في ظل النفوذ القوي الذي كانت اسرائيل تتمتع به في القارّة.

واثر وقوع عدوان حزيران (يونيو)، تقدّمت الصومال بطلب عقد اجتماع غير عادي لمجلس وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الافريقية. ومع ان هذا الطلب يتماشى مع مبادىء، وروح، وأهداف، ميثاق المنظمة، الّا انه لم ينل تأييد الاصوات اللازمة لتأمين الانعقاد[١٥].

وكان احساس الجمهورية العربية المتحدة بعمق الهزيمة وتقديرها لمدى البرود الافريقي تجاه العدوان الاسرائيلي هو السبب في «تحرّج» الوفد المصري الى مؤتمر القمة الافريقي الرابع،

في كينشاسا، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧، من ان يطلب ادراج قضية الشرق الاوسط على جدول الاعمال. وبسبب انشغال عبدالناصر بظروف اعادة بناء القوات المسلّحة، فقد تغيّب هو عن القمة، ورأس وفد مصر محمد فائق، الذي كان بمثابة مساعد الرئيس للشؤون الافريقية، وتربطه علاقات طيبة بعدد من رؤساء، وزعماء، قوى تحرر افريقية. وأُجريت مناقشة قضية الشرق الاوسط في جلسة استثنائية، عقدها الرؤساء بعد اختتام المؤتمر، وتمّ اصدار اعلان تضمّن: «يؤكد المؤتمر، رسمياً، ومن جديد، ارتباطه بمبادىء سيادة، ووحدة، أراضي الدول الاعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية، ويبدي قلقه حيال الموقف الحرج الذي يسود في بلد افريقي، هو الجمهورية العربية المتحدة، والتي يجرى احتلال جزء من اراضيها بواسطة قوة أجنبية. ويعبّر المؤتمر عن تعاطفه مع الجمهورية المتحدة، وقرّر العمل، من داخل منظمة الأمم المتحدة، من أجل تحقيق الجلاء عن أراضيها»[١٦].

والملاحظ في هذا «الاعلان» غياب قضية فلسطين نهائياً؛ كما ان المؤتمر لم يسمِّ اسرائيل بالاسم، بل أطلق عليها اسم «قوة أجنبية» دون ان يقرنها بلقب «معتدية». وعلى الرغم من ان الدول الافريقية وعدت، من خلال «الاعلان»، بدعم مصر في الامم المتحدة، الّا ان الأمور لم تجر على هذا النحو. فعندما عرضت الأزمة على الجمعية العامة للامم المتحدة، قُدِّمت أربعة مشاريع لحلها، هي: المشروع الاميركي والمشروع السوفياتي ومشروع اميركا اللاتينية، المؤيدة لاسرائيل، ومشروع دول عدم الانحياز، الذي مثّل حلاً وسطاً بين المشروعين، الاميركي والسوفياتي، واعتبر من القرارات المؤيدة للعرب. ويمكن القول، اجمالاً، ان نتيجة التصويت على مختلف المشروعات كانت على النحو التالي[١٧]:

- هناك عشر دول أيّدت الموقف العربي بمختلف درجات التأييد، وهي: بوروندي والكونغو برازافيل وغينيا ومالي والسنغال واوغندا وتنزانيا وزامبيا والغابون ونيجيريا.
- وهناك ست عشرة دولة افريقية أيّدت اسرائيل بمختلف درجات التأييد، وهي: بتسوانا وغامبيا وغانا وليسوتو وليبيريا ومدغشقر ومالاوي وتوغو وافريقيا الوسطى وداهومي وساحل العاج وفولتا العليا وتشاد ورواندا وسيراليون واثيوبيا.
- وقفت كل من كينيا والنيجر موقفاً سلبياً.

وبالاضافة الى التعبير الواضح عن تأييد الموقف الاسرائيلي، أي تأييد العدوان، فاننا نلاحظ ان نسبة كبيرة من الدول التي أيّدت الموقف العربي هي من الدول التي توصف بالتقدمية. وقد أشار احد المتابعين للشؤون الافريقية الى هذا الاتجاه في المواقف الافريقية عندما لاحظ انه «كلّما كانت الدول الافريقية أكثر اتجاهاً نحو الثورية والراديكالية، كلّما وقفت الى جانب العرب؛ امّا الدول المحافظة، مثل مالاوي وساحل العاج، فهي أكثر تشككاً في التيار الذي يدعو الى وحدة افريقيا مع دول شمال الصحراء... وعموماً، نجد جميع الدول الراديكالية تميل الى علاقات المودّة مع افريقيا شمال الصحراء [الدول العربية الافريقية]؛ ومع ذلك نجد عدداً منها له علاقات ما مع اسرائيل، ومثله في ذلك الدول المحافظة، ولكن الفارق هو ان الدول الراديكالية تتعاطف، بوضوح، مع السياسة العربية تجاه قضية فلسطين»[١٨].

يرجع الفتور الافريقي تجاه القضية العربية الى مجموعة من العوامل. أول هذه العوامل نزوع الدول الافريقية الى عدم الاهتمام بالقضايا غير الافريقية. والصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهو القضية المصيرية للدول العربية، يبدو، في نظر الحكومات الافريقية، جسماً غريباً، لا مكان له ضمن اهتماماتها الاولى[١٩]، خاصة وان هذا الصراع يشتمل على دول آسيوية عربية، كان بعضها يقيم علاقات

مع الأنظمة العنصرية في روديسيا وجنوب افريقيا.

ومثّل ضعف الدبلوماسية العربية، وعدم تغلغلها في افريقيا، ثاني هذه الاسباب. فقد اقتصر الجهد الدبلوماسي العربي في افريقيا على الجهد المصري، وحده، تقريباً. وهنا لا بد من الاشارة الى ان اسرائيل، عشية عدوان العام ١٩٦٧، كانت تقيم علاقات مع ٣٢ دولة افريقية، من اصل ٣٨ (الستّ الباقية هي دول عربية)، في حين ان مصر كانت تقيم علاقات مع ٢٣ دولة افريقية. وقد أثارت سياسة عبدالناصر التحررية النشطة في افريقيا عداء الدول التي كانت، سابقاً، تشكل دول «تجمّع منروفيا»، لأن السياسة الناصرية اتسمت بالعداء الحاد للاستعمار، الذي يستند اليه بقاء الأنظمة الحاكمة في هذه الدول. امّا في ما يخص الدول العربية الآسيوية، فانها فضّلت ان توجّه جهدها الدبلوماسي، ان وُجد، نحو اميركا وأوروبا، باعتبارها أكثر تأثيراً في الصراع. والملاحظ انه حتى عدوان العام ١٩٦٧، اقتصر تواجد مكاتب الجامعة العربية على بعض العواصم الغربية فقط.

والعامل الثالث، خلف الفتور الافريقي، تمثّل في ان الدول الافريقية كانت ترى في اسرائيل دولة صغيرة؛ ونزاعها مع الدول العربية هو نزاع محلي لا يختلف عن النزاعات التي وقعت، وتقع، بين الدول الافريقية، بل وفيما بين الدول العربية ذاتها. وبمعنى آخر، فان العدوان الاسرائيلي، الذي وقع في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لا يختلف كثيراً، في نظر كثير من الافريقيين، عن الاشتباك المسلّح الذي وقع بين الجزائر والمغرب[٢٠].

مرحلة التأييد المتردد

شهدت السنوات التي أعقبت عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ تحوّلاً تدريجياً في الموقف الافريقي من النزاع العربي ـ الاسرائيلي، حيث أخذ الموقف الافريقي يصبح أقل تأييداً لاسرائيل، وبالتالي أكثر تأييداً للموقف العربي. وترجع أسباب هذا التحوّل الى النشاط الدبلوماسي المصري في توجّهه الجديد. فقد تمّت اعادة العلاقات المقطوعة، أو المجمّدة، مع الدول الافريقية (مع زائير، في السادس من تموز ـ يوليو؛ ومع تونس، في الثاني عشر من الشهر عينه؛ ومع ليبيريا، في كانون الاول ـ ديسمبر من العام عينه). كما أرسلت مصر اعداداً متزايدة من الوفود الخاصة الى كثير من الدول الافريقية؛ وقامت الوفود، تلك، بحمل رسائل، واجراء مشاورات مع رؤساء الدول الافريقية[٢١].

واذا أردنا اعطاء تاريخ محدّد لهذا التحوّل، فان المجلس الوزاري العاشر لمنظمة الوحدة الافريقية، الذي عقد في أديس ابابا، في الفترة من ٢٠ ـ ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٦٨، يصلح نقطة بداية للتحوّل في الموقف الافريقي. فقد أكد المجلس «اعلان» مؤتمر كنشاسا، وطالب الدول الاعضاء بتقديم التأييد السياسي، والمعنوي، والمادي، «للقضية العادلة، وهي قضية الجمهورية العربية المتحدة ودول الشرق الاوسط التي كانت ضحية للعدوان»[٢٢]. وهذه هي المرة الاولى التي يتعامل فيها مؤتمر افريقي مع العدوان الاسرائيلي على انه عدوان على دول عربية، وليس على مصر فقط. ولا يقلّل من أهمية التطور الحاصل في الموقف الافريقي ان بعض الدول الافريقية تراجع عن مواقفه بعد المؤتمر الوزاري، وأعلن معارضته لها.

وفي الفترة من ١٣ ـ ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨، عقد مؤتمر القمة الافريقي الخامس، في الجزائر، وجاءت مقرراته مؤكدة لقرارات المؤتمر الوزاري العاشر. وسجّل المؤتمر تقدّماً جديداً في الموقف الافريقي، عندما دعا، في قرار أيّدته كل الدول الاعضاء، باستثناء دولتين، الى «انسحاب القوات الاجنبية من الأراضي العربية المحتلة منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بما يتفق

مع قرار مجلس الامن الدولي، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧»[٢٣]. والملاحظ ان القرار الجديد، على الرغم من دعوته الى انسحاب اسرائيل من على الاراضي العربية المحتلة، الاّ انه بقي يصرّ على عدم ذكر اسرائيل بالاسم.

لم يضف المجلس الوزاري، الذي عقد في شباط (فبراير) ١٩٦٩، في اديس ابابا، شيئاً الى قرارات مؤتمر الجزائر، بل اكتفى بتأكيدها. وعندما عقد مؤتمر القمة السادس في العاصمة الاثيوبية، بين السابع والعاشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩، أدرجت قضية الشرق الاوسط، لأول مرة، بنداً مستقلاً. وأكد المؤتمر قرار دورة الجزائر؛ كما أكد تضامنه مع الجمهورية العربية المتحدة[٢٤].

وبهذا التطوّر تكون مصر عبدالناصر نجحت في «جرّ» منظمة الوحدة الافريقية الى الاهتمام بقضية الشرق الاوسط باعتبارها قضية افريقية، وهو نجاح كبير، اذا استرجعنا الموقف الافريقي من عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد حدثت مجموعة متغيّرات دفعت الموقف الافريقي الى التطوّر في اتجاه أقل تأييداً لاسرائيل. وأول هذه المتغيّرات مثّلته اعادة بناء الجيش المصري، وخوضه حرب الاستنزاف. والمتغيّر الثاني هو الحرب الأهلية النيجيرية. فبينما ساند عبدالناصر وحدة نيجيريا وقدّم المساعدات العسكرية الى الحكومة الاتحادية، قدّمت اسرائيل المساعدات العسكرية الى الانفصاليين في بيافرا. امّا المتغيّر الثالث، فكان موقف اسرائيل المتعنّت من جهود تسوية قضية الشرق الاوسط وتأكّد قسم كبير من الدول الافريقية من ان احتلال اسرائيل للاراضي العربية، العام ١٩٦٧، يختلف عن احتلال العام ١٩٥٦، الذي اضطرت اسرائيل، بعده، الى الجلاء.

وجاءت قرارات الدورة السابعة العادية لمجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، في أديس ابابا، في الفترة من الاول الى الرابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، لتعكس موقف الدول الافريقية من رفض اسرائيل لجهود التسوية، ورفضها الجلاء من على كامل الاراضي المحتلة. فقد أعرب المؤتمر عن قلقه لاستمرار احتلال جزء من أراضي الجمهورية العربية المتحدة، الدولة الافريقية «الشقيقة»، بواسطة «قوة أجنبية» لمدة تزيد على ثلاث سنوات، «ممّا يهدّد السلام العالمي». وأكد المؤتمر «تمسّكه» بقراري القمة، الخامسة والسادسة السابقتين، اللذين يدعوان الى انسحاب «القوات الاجنبية» من على الاراضي العربية المحتلة الى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تطبيقاً للقرار الرقم ٢٤٢. وأعرب المؤتمر عن تضامنه مع الجمهورية العربية المتحدة، ودعا الدول الافريقية الى «مساندة» الجهود التي يبذلها ممثل الامين العام للامم المتحدة، غونار يارنغ، من أجل تطبيق القرار الرقم ٢٤٢، «آخذاً في الاعتبار عدم امكانية تطبيقه بشرط، أو بشكل جزئي»[٢٥]. والملاحظ، مرة أخرى، ان قرارات القمة الافريقية ما زالت تتجاهل ذكر اسرائيل بالاسم.

مرحلة الانغماس في القضية، والتأييد للعرب

في القمة الثامنة، التي عقدت في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٧١، في العاصمة الاثيوبية، خطت منظمة الوحدة الافريقية خطوة واسعة في مسيرة تطورها. فالقرارات التي أصدرها المؤتمر جعلت المنظمة، وللمرة الاولى، تساهم في العمل الدبلوماسي الدولي، بشكل وسيط، في احد النزاعات الدولية المزمنة. ونقلت قرارات القمة الثامنة القارة الافريقية من موقع التعاطف ازاء المحنة التي حلّت بعضو من أعضائها، الى موقف تفاعل مع دبلوماسية النزاع. وكان لهذه القرارات تأثير هامّ في علاقات أطراف النزاع في الشرق الاوسط بالقارة الافريقية.

تضمّنت قرارات القمة الثامنة فقرة تدعو الى «انسحاب القوات الاسرائيلية المسلّحة، فوراً،

من جميع الاراضي العربية الى خطوط [الرابع من] حزيران (يونيو)»، وهي المرة الاولى التي يستعاض فيها عن عبارة «الدولة الاجنبية» بكلمة «اسرائيل». كما دعا القرار، «بقوة، الى ضرورة العمل من اجل وضع قرار مجلس الامن [الرقم] ٢٤٢ موضع التنفيذ الكامل». وأيّد القرار مهمة ممثّل الامين العام للامم المتحدة، يارنغ، واعتبر ان مبادرة يارنغ[٢٦]، في شباط (فبراير) ١٩٧١، هي «الخطوة العملية لاقرار سلام عادل، ودائم، في الشرق الاوسط». وحمّل المؤتمر اسرائيل مسؤولية اغلاق الطريق أمام مهمة يارنغ في الشرق الاوسط، بسبب رفضها لمبادرته. وتضمّنت القرارات جانباً تنفيذياً، عبر الدعوة الى قيام افريقيا ببذل الجهود التي تتوخّى تنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، وبعث النشاط في مهمة يارنغ، وتجديد الحوار غير المباشر بين مصر واسرائيل. وكلّف المؤتمر الرئيس الموريتاني الاسبق، مختار ولد دادا، رئيس الدورة، ليتشاور مع بقية الرؤساء، بغية «استخدام نفوذهم لضمان تنفيذ القرار». وعلى هذا الاساس، تمّ تشكيل «لجنة العشرة» من رؤساء عشر دول افريقية، للقيام بمهمة الوساطة بين مصر واسرائيل. وبدورها، شكّلت «لجنة العشرة» لجنة فرعية من أربعة رؤساء، أطلقت عليها الصحف اسم «لجنة الحكماء»، كُلّفت بالتشاور مع مصر، واسرائيل، لتنفيذ قرار مجلس الامن.

في بداية مشاوراتها مع كل من مصر واسرائيل، أكدت «لجنة الحكماء»، بلسان الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سنغور، ان مهمتها هي مساعدة يارنغ على تطبيق قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، الذي قبله الطرفان، لا ان تجد بديلاً منه. وضمن هذا الاطار، وجّهت اللجنة مذكرة الى كل من مصر واسرائيل، تضمّنت ستة بنود تشمل الموافقة على استئناف المفاوضات بشكل غير مباشر، وباشراف يارنغ، والاتفاق على فتح قناة السويس، وقيام حدود آمنة لبلدان المنطقة، وحل قضايا الأمن بضمانات من الامم المتحدة، وتحديد كيفية الانسحاب من على الأراضي العربية المحتلة، وضمان حرية الملاحة في جميع المضائق المائية.

وبينما ردّت مصر بالموافقة على جميع النقاط السابقة، ردّت اسرائيل باجابات مراوغة عن جميع النقاط. وأرسلت اللجنة تقريراً عن المذكرة السابقة الى الأمين العام للامم المتحدة، ولكنها لم تُعلم أعضاء منظمة الوحدة الافريقية، رسمياً، بنتائج جولتها.

وهكذا، فعندما عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة جلساتها لمناقشة قضية الشرق الاوسط، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١، كرّرت الدول الافريقية مواقفها السابقة في الامم المتحدة عند التصويت على القرار الافرو ـ آسيوي، وانقسمت بين مؤيد للموقف العربي وممتنع عن التصويت. وبعد عرض تقرير «لجنة الحكماء» على الجمعية العامة توقفت اللجنة عن العمل[٢٧].

وتجدر الاشارة، هنا، الى ان قرار القمة الثامنة أكد المحاور الثلاثة لدبلوماسية مصر تجاه النزاع، وهي: (أ) قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، بكل بنوده، هو أساس التسوية السلمية للقضية برمّتها؛ (ب) الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على كل الاراضي العربية التي احتلتها نتيجة لعدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هو الشرط الاساس للتسوية السلمية؛ (ج) مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام للامم المتحدة، السفير يارنغ، هي الاطار الثابت للمباحثات غير المباشرة مع اسرائيل، بغية التوصّل الى تسوية سلمية[٢٨].

وباتخاذها لقرار التوسّط من اجل تسوية نزاع الشرق الاوسط، سلكت منظمة الوحدة الافريقية مساراً، أكدته وكرّرته فيما بعد، ويتلخّص في ان المنظمة تتخذ قراراً يخصّ الشرق الاوسط يقترب من المطالب العربية، اذا كان لدى العرب تصور موحّد من القضية المعنيّة، وشريطة ان لا يمسّ

القرار المذكور وجود اسرائيل؛ امّا اذا كان الموقف العربي غير موحّد، فان القرار الافريقي لا يتخطى أكثر المواقف العربية مرونة.

والملاحظة الأخيرة التي يجب الاشارة اليها حول هذا القرار هي ان مبدأ الانسحاب من على الأراضي العربية المحتلة لعب دوراً خطيراً في دبلوماسية منظمة الوحدة الافريقية تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي في ناحيتين؛ أولاهما، تحويل موقف المنظمة ازاء النزاع من موقف التعاطف مع عضو من أعضائها الى موقف تفاعل مع الدبلوماسية للنزاع؛ وثانيتهما، توحيد مواقف كل أعضاء المنظمة عند عنصر أساسي من عناصر النزاع، على الرغم من الاختلاف في اتجاهات بعض الأعضاء ازاء تفاصيل المشكلة(٢٩).

استضافت الرباط جلسات الدورة التاسعة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية. واستمع المؤتمر الى تقرير عن أعمال «لجنة الحكماء» و«لجنة العشرة» القاهما الرئيسان سنغور ومختار ولد داده. وسادت، في المؤتمر، أجواء الامتعاض من رفض اسرائيل لجهود منظمة الوحدة الافريقية عبر لجنة العشرة. وجاءت قرارات المؤتمر معبّرة عن ذلك؛ اذ أشادت «بتعاون مصر وسعيها الى استعادة السلام في المنطقة»، وشجبت موقف اسرائيل السلبي، ودعتها الى التصريح، علناً، بمبدأ عدم ضمّ الاراضي باستخدام القوة. وكرّرت القرارات تضامن دول القارة مع جمهورية مصر العربية «في نضالها لاستعادة وحدة أراضيها بكافة السبل»، ودعت الدول الافريقية الى تعزيز عملها في المحافل الدولية، لتأمين انسحاب اسرائيل من على الاراضي العربية المحتلة، وطالبت الدول الافريقية «بأن تمتنع عن امداد اسرائيل بأية أسلحة وعتاد حربي، وعن تقديم أي تأييد معنوي يجعلها قادرة على دعم قوتها العسكرية، واستمرار احتلالها لأراضٍ عربية وافريقية»(٣٠).

شكّلت قرارات القمة التاسعة الخطوة الأخيرة في مسيرة منظمة الوحدة الافريقية نحو استعادة الاهتمام بالقضية الفلسطينية، جوهر الصراع في الشرق الاوسط. ولم يكن ممكناً لافريقيا ان تمنح تأييدها لقضية الشعب الفلسطيني، طالما ظلت علاقاتها وطيدة مع اسرائيل. ولهذا، فان بدء التردي في العلاقات الافريقية ـ الاسرائيلية يمثّل بداية الدخول الفلسطيني الى الاهتمام الرسمي الافريقي. وقد شهد العام ١٩٧٢ أول دلائل انحسار النفوذ الاسرائيلي الرسمي عن افريقيا، عندما قطعت اوغندا علاقاتها مع اسرائيل، في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٢؛ ثمّ تلتها تشاد والكونغو برازافيل؛ بينما سحبت افريقيا الوسطى سفيرها من اسرائيل؛ وترافق ذلك مع قيام الجمهورية العربية الليبية بنشاط دبلوماسي في العديد من دول القارّة، مصحوباً بتقديم المساعدات المالية وبالتنسيق مع الدبلوماسية المصرية في احدى فترات الودّ المصري ـ الليبي.

ووسط هذه الظروف، جاءت القمة العاشرة لمنظمة الوحدة الافريقية، في أديس ابابا، في أيار (مايو)، حيث كرّر الرئيس الليبي دعوات وزير اعلامه في مؤتمر وزراء الخارجية الى ضرورة قطع اثيوبيا علاقاتها مع اسرائيل، أو نقل مقر منظمة الوحدة الافريقية من أديس ابابا الى القاهرة. وتلاه الرئيس الجزائري، هواري بومدين، مطالباً افريقيا بموقف موحّد من الاستعمار في جنوب وشمال القارّة. وكان واضحاً انه، بعد ستة أعوام من البرود الافريقي تجاه العدوان الاسرائيلي، أصبحت الدعوات العربية تلقى آذاناً أكثر اصغاء.

وعبّر البيان الختامي عن التحوّل الجديد، عندما تضمّن، ولأول مرة منذ مؤتمر دول ميثاق الدار البيضاء، فقرة تخصّ الشعب الفلسطيني. نصّت الفقرة على ان «احترام الحقوق الثابتة

للشعب العربي الفلسطيني عنصر حيوي في أي حل منصف، وعادل، بالاضافة الى انه عامل أساسي، لا غنى عنه، لاقامة سلام دائم في المنطقة». وبينما أشاد المؤتمر بمصر، التي «لم توفّر جهداً الّا بذلته للوصول الى حل عادل، ودائم، للمشكلة»، فانه «استنكر عرقلة اسرائيل لكل جهود احلال السلام». وأُضيف، في البيـان، ان عناد اسرائيل، ورفضها المستمر للالتزام بارادة الاسرة الدولية «يشكّلان تهديداً لأمن القارة»، ممّا «قد» يحمل الدول الافريقية الى اتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية ضدها[٣١].

وبعد هذه القمّة، بدأ بعض الدول الافريقية، فعلاً، في اتخاذ «اجراءات سياسية» ضد اسرائيل، حيث قطعت بوروندي، في ١٦/٥/١٩٧٣، علاقاتها مع اسرائيل؛ ولحقت بها توغو، في ٢١/٩/١٩٧٣؛ ثمّ كينيا، في ١/١٠/١٩٧٣؛ وزائير، في ٤/١٠/١٩٧٣، أي قبل حرب تشرين الاول (اكتوبر) بيومين فقط.

مواقف الدول الافريقية، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣

في الفترة بين التاسع من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ والثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) من العام عينه، قطعت سبع عشرة دولة افريقية علاقاتها مع اسرائيل؛ ولم يعد لاسرائيل سفارات الّا في خمس دول، من بينها جنوب افريقيا وبعض الدول المتأثرة بنفوذها. وكانت الدول الافريقية، التي قطعت العلاقات، هي الدول التي تساند، فعلاً، الموقف العربي، والدول التي أرادت التقرّب من القوة العربية المالية، والسياسية، الناشئة، ودول أخرى لحقت بالركب.

وكان أوضح مؤشر على قوة تأثير العرب في الموقف الافريقي الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية، التي عقدت في أديس ابابا، من ١٩ ـ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، بناء على طلب الجزائر. ولا يسع المرء الّا ان يستعيد فشل الصومال في الدعوة الى عقد اجتماع مماثل، في أعقاب عدوان العام ١٩٦٧.

اصدرت الدورة الاستثنائية قراراً بشأن «أزمة الشرق الاوسط» تضمّن نصاً خاصاً بفلسطين على النحو التالي: «يؤكد المؤتمر، من جديد، حقوق الشعب الفلسطيني القومية الثابتة، وشرعية نضاله ضد الاستعمار، بالاضافة الى حقه في تقرير مصيره، وفقاً لميثاق الامم المتحدة وقراراتها في هذا الشأن؛ ويرى ان تسوية المشكلة الفلسطينية تعتبر شرطاً أساسياً لقيام سلام عادل، ودائم»[٣٢].

ونلاحظ، في هذه الفقرة، اللهجة الدبلوماسية الافريقية التقليدية متجلّية في تأييد شرعية النضال الفلسطيني ضد «الاستعمار». فالدول الافريقية قبلت اعتبار اسرائيل قوة محتلة في ما يخص نزاع الشرق الاوسط، الّا انها لم تقبل الفهم العربي لقضية فلسطين، ولا تحديد أطراف الصراع في هذه القضية. ولعل من المفيد، هنا، ان نشير الى ان التطوّرات الهامّة في الموقف الافريقي، بعد العام ١٩٦٧، لم تمسّ جوهر النزاع؛ وقبول الدول الافريقية بشرعية الوجود الاسرائيلي لم يصبه أي تعديل.

تضمّنت قرارات المؤتمر، أيضاً، فقرة خاصة بالتحالف الاسرائيلي ـ البرتغالي ـ الجنوب افريقي، في ضوء حرب تشرين الاول (اكتـوبر)، حيث اعتبر المؤتمر ان هذا التحالف يشكل تهديداً لأمن القـارّة، والأمن الدولي. والفقـرة الهامّة الأخرى تضمّنت دعوة السكرتير العام للمنظمة الى متابعة تطوّرات الموقف في الشرق الاوسط، وعرض تقرير عن ذلك على الدورة المقبلة للمجلس الوزاري. وقرّر المـؤتمر ابقاء الوضع في المنطقة العربية على جدول أعمال اجتماعات المنظمة كافة، بوصفها بنداً أساسياً؛ كما اتخذ المؤتمر توصية بالابقاء على قطع العلاقات مع اسرائيل، الى حين انسحابها من

على الأراضي العربية المحتلة كافة، والى حين استعادة الشعب العربي الفلسطيني حقوقه المشروعة كافة(٣٣).

عقدت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الافريقي في العاصمة الصومالية، مقديشو، في الفترة بين ١٢ ـ ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٧٤. وهي أول دورة تعقد بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) التي أحدثت تعديلاً للخلل في ميزان القوى السياسي، والعسكري ، العربي ـ الاسرائيلي؛ وجاءت اجتماعات الدورة في ظل فترة التضامن العربي التي سبقت حرب تشرين الاول (اكتوبر)، ودامت، بعدها، لفترة وجيزة؛ كما جاء عقد القمة وسط تنامي القوة المالية، وبالتالي النفوذ السياسي، للدول العربية النفطية الآسيوية في معظمها، ممّا فرض تواجداً ونفوذاً فعلياً لهذه الدول في اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية، وذلك عبر الدور المأمول لهذه الدول في عملية التنمية الافريقية، وكان لذلك تأثيره الكبير في صياغة قرارات منظمة الوحدة الافريقية. وكما هي العادة، سبق القمة الحادية عشرة عقد المجلس الوزاري، في الفترة من ٦ ـ ٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٤، الذي اتخذ قراراً تضمّن اعتراف الدول الافريقية بالحقوق غير المنقوصة للشعب الفلسطيني، وبيّن ان أسس السلام العادل، والدائم، في الشرق الاوسط تقوم على ثلاثة مبادىء، هي: انسحاب اسرائيل من على جميع الاراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧، وتحرير مدينة القدس العربية، وممارسة الشعب العربي الفلسطيني حقه في تقرير المصير(٣٤).

وقد أقرّت القمة الافريقية هذه المبادىء، وأضافت اليها توصية بأن تقدّم الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية مساندتها، ودعمها، لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في نضالها من أجل الوجود الفلسطيني. وتمثّلت أهمية هذه التوصية بالذات في كون منظمة الوحدة الافريقية قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، قبل ان تنال المنظمة اعترافاً عربياً مماثلاً. فالدول العربية لم تعط الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الاّ في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، في قمة الرباط. ودلّت قرارات القمة الافريقية الى ان الطريق أصبح ممهّداً، الآن، لجهود دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى حضور مناقشات الجمعية العامة، بعد ان ضمنت الاصوات الافريقية. وعند التصويت على القرار، لم تعترض أي دولة افريقية.

منظمة التحرير الفلسطينية في افريقيا

في المرحلة التالية لحرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، حُدّدت الاهداف الافريقية للسياسة العربية، والفلسطينية، على النحو التالي:

- تأمين الاعتراف الافريقي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب العربي الفلسطيني، وتبنّي التصوّر العربي المعلن للحل القائم على ضرورة التوصل الى تسوية سلمية عبر المؤتمر الدولي، وبمفاوضات غير مباشرة تقود الى الانسحاب من على كامل الاراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧، واقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس.
- ضمان تأييد الدول الافريقية للموقف العربي في المحافل الدولية.
- منع عودة اسرائيل الى افريقيا، بعد ان طُردت منها في أعقاب حرب العام ١٩٧٣.

وبالتوافق مع هذه الاهداف، شارك جمال الصوراني في اجتماعات المجلس الوزاري، التي

عقدت في أديس ابابا، في ١٨/٢/١٩٧٥، ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وألقى كلمة، دعا فيها الى توثيق العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والشعوب الافريقية. وقال ان من بين وسائل تحقيق هذا الهدف تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في العواصم الافريقية. وقد أصدر المجلس الوزاري قراراً تحت عنوان «القضية الفلسطينية في الشرق الاوسط» تضمّن ١١ بنداً. حمّل القرار اسرائيل مسؤولية تدهور الموقف المتفجّر في الشرق الاوسط وتأخير احراز أي تقدّم على طريق التوصل الى تسوية عادلة للأزمة، ودعا جميع الدول الى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال العون العسكري الى اسرائيل. وأكد القرار بنود قرار الجمعية العامة الرقم ٣٢٣٦، في دورتها التاسعة والعشرين، وبصفة أساسية حق الفلسطينيين، الذي لا يقبل التنازل، في العودة الى ديارهم، وحقهم في الاستقلال والسيادة، وان يكون الشعب الفلسطيني طرفاً رئيساً في اقرار سلام عادل، ودائم، في الشرق الاوسط. وأعلن القرار ان منظمة الوحدة الافريقية ترى انه من المستحسن، لنجاح منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها من اجل اقامة دولة، في المستقبل، للشعب الفلسطيني، ان تتاح لها الفرصة للاحتفاظ باتصالات دائمة مع حكومات الدول الاعضاء، وان يتخذ ذلك شكل تمثيل في عواصم هذه الدول. وأكد المؤتمر تعهّد الدول الافريقية مواصلة تأييدها التامّ، وغير المشروط، للقضية العربية ضد مخططات الصهيونية، التي تلحق الضرر بقضية السلام (٣٥). ووجّه المؤتمر الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمال الدورة الخامسة والعشرين للمجلس الوزاري؛ كما وجّهت الدعوة الى رئيس المنظمة، للمشاركة في أعمال القمة الافريقية الثانية عشرة، وهما الدورتان اللتان ستعقدان في كمبالا، العاصمة الاوغندية.

استناداً الى قرارات مؤتمر القمة العربي السابع، التي تضمّنت السعي الى المطالبة بطرد اسرائيل من الأمم المتحدة، تحركت منظمة التحرير الفلسطينية في حملتها الدبلوماسية الاولى في افريقيا، محاولة الحصول على تأييد منظمة الوحدة الافريقية لقرار طرد اسرائيل من الامم المتحدة، بعد ان تبنّى مؤتمر وزراء خارجيات الدول الاسلامية قراراً يطالب بالعمل على حرمان اسرائيل من عضوية الامم المتحدة.

تقدّم الوفد الفلسطيني بمشروع قرار الى المجلس الوزاري الخامس والعشرين، في كمبالا، اشتمل على فقرة تدعو الى طرد اسرائيل من الأمم المتحدة. وقد لاقت هذه الفقرة تحفّظ السنغال، ومعارضة زائير ونيجيريا التي أعلن مندوبها «ان افريقيا تسير باتجاه تحمّل مسؤولية تحرير فلسطين، وهذا أمر لا تضطلع به افريقيا». وتمّ تشكيل لجنة صياغة ضمّت ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، اضافة الى خمس عشرة دولة، لتعديل الفقرة الحادية عشرة من المشروع الفلسطيني التي تدعو الى طرد اسرائيل. الّا ان لجنة الصياغة فشلت في التوصل الى اتفاق موحّد، نظراً الى اعتراض السنغال؛ كذلك فشل المجلس الوزاري في التوصّل الى اتفاق، حيث وقفت السنغال ونيجيريا وزائير وغانا وليبيريا ضد القرار، وقد استقوت بتصريح الرئيس المصري، أنور السادات، في الخرطوم، عن انه يعارض طرد اسرائيل من الامم المتحدة. وتقرّر رفع مشروع القرار الى اجتماع الرؤساء، الذي أصدر، في ختام اجتماعاته، قراراً يطالب الدول الاعضاء بممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط على اسرائيل في اطار الامم المتحدة، الى الحدّ الذي قد يهدّد اسرائيل بفقدان عضويتها في الأمم المتحدة. ودعا المؤتمر الى العمل فيما بين لجنة التحرير في منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة التحرير الفلسطينية على وضع استراتيجية لتحرير فلسطين؛ وكرر تأكيده، من جديد، وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني؛ ودعا الى تنفيذ قرارات القمم السابقة حول قضية فلسطين. وجدّد القرار ادانته الدول التي تدعم اسرائيل، واعتبر

جميع الاجراءات الاسرائيلية، الهادفة الى تغيير معالم الاراضي المحتلة، والقدس، باطلة وغير شرعية. وختم المؤتمر باعلان ادراج قضية فلسطين على جدول أعمال المجلس الوزاري ومؤتمر القمة المقبلين(٣٦).

أوضحت النقاشات التي رافقت مناقشة قرار طرد اسرائيل من الامم المتحدة في منظمة الوحدة الافريقية حدود تطوّر الموقف الافريقي. وكان واضحاً من مواقف الدول الافريقية ان ذروة تطوّر العلاقات العربية ـ الافريقية، أي قيام معظم الدول الافريقية بقطع علاقاته مع اسرائيل، كانت، بالنسبة الى بعض الدول الافريقية، لفتة «مجاملة» لا يمكن تخطيها الى اجراء أعمق. والكلام عينه ينطبق على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في مناقشات مؤتمرات القمم الافريقية. وقد تجلّت الملاحظة السابقة، بوضوح، لدى تصويت الامم المتحدة على قرار «الصهيونية عقيدة عنصرية»؛ كما تجلّت، في وقت لاحق، في مؤتمر اليونسكو، الذي عقد في العاصمة الكينية، نيروبي.

عند التصويت على قرار «الصهيونية عقيدة عنصرية»، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، أي بعد ثلاثة شهور تقريباً من قمة كمبالا، كررت الدول الافريقية انقسامها التقليدي لدى التصويت على أي قرار يمسّ اسرائيل، حيث أيّدت القرار عشرون دولة، وعارضته خمس دول، وامتنعت اثنتا عشرة دولة افريقية عن التصويت. والملاحظ، ان نسبة من الدول المعارضة للقرار، مثل ليبيريا وساحل العاج وافريقيا الوسطى، هي من الدول التي قطعت علاقاتها مع اسرائيل(٣٧).

ولدى عقد المؤتمر العام لليونسكو، العام ١٩٧٦، في العاصمة الكينيّة، لم تفلح الدول العربية حتى في مجرّد الاشارة الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية عقيدة عنصرية؛ كما لم يشر قرار المؤتمر بكلمة الى فلسطين، او الى الاراضي العربية المحتلة، أو الى منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الدول العربية تقدّمت بمشروع قرار ربط بين جنوب افريقيا واسرائيل، واستنكر احتلال الاراضي في جنوب افريقيا، وفي فلسطين والاراضي العربية الاخرى، وذكّر بقرار الجمعية ٣٣٧٩ (د ـ ٣٠)؛ لكن هذا المشروع سحب، وتمّ التصويت على مشروع آخر، مختلف تماماً. وكانت الحجّة ان المطلوب قرار يخص افريقيا بمناسبة انعقاد المؤتمر العام، لأول مرة، في عاصمة افريقية(٣٨).

ومن ناحية أخرى، فان ظاهرة مخالفة قرارات القمم الافريقية من قبل بعض الدول، على الرغم من موافقتها عليها، وهي الظاهرة التي عرفتها سنوات ما قبل ١٩٧٣ في مواقف الدول الافريقية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، امتدت الى المواقف من منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من تأكيد المجلس الوزاري الرابع والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية ان الشعب الفلسطيني يجب ان يكون طرفاً رئيساً في اقرار سلام عادل، ودائم، وان منظمة التحرير هي ممثل هذا الشعب، فان بعض الدول، مثل ساحل العاج، سرعان ما تنصّل من هذا الموقف، وظهر ذلك في البيان المشترك عن مباحثات رئيس الوزراء الاسرائيلي، آنذاك، اسحق رابين، ورئيس ساحل العاج. وذكر البيان «ان الدولتين لا تريان ثمّة ضرورة لتمثيل م.ت.ف. في مؤتمر جنيف»(٣٩).

في القمة الثالثة عشرة، العام ١٩٧٦، أعادت منظمة الوحدة الافريقية تأكيد قرارات دوراتها السابقة. فقد اتخذ المؤتمر قراراً حول الشرق الاوسط، وآخر حول القضية الفلسطينية. وتضمّن قرار فلسطين، اضافة الى الديباجة المعهودة عن الاعتراف بوحدانية المنظمة وتأييد نضال الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، فقرة جديدة تعتبر اجراءات اسرائيل في تهويد الاراضي المحتلة، وطمس معالمها الحضارية، بمثابة جرائم حرب، وتدين انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان. ولم يحدث تطوّر يذكر في الموقف الافريقي، بسبب الانقسامات في المعسكر العربي حول الحرب

اللبنـانيـة، والخلافات المصرية ـ السورية حول اتفاقية سيناء، وكذلك الخلافات الليبية ـ المصرية والسودانية ـ الليبية. كل هذه الخلافات، وان كانت لم تجد طريقها الى القمّة، فانها، بدون شك، شكّلت خلفية للمواقف الافريقية.

في تمـوز (يوليـو) ١٩٧٧، عقدت منظمة الوحدة الافريقية دورتها الرابعة عشرة في ليبرفيل، عاصمة الغابون، وهي آخر دورة قبل زيارة انور السادات للقدس. وتضمّنت القرارات تأكيد مساندة القارة للنضال العادل للشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من اجل تحرير وطنه واقامة دولته المستقلة. وطالب المؤتمر الدول الافريقية بزيادة مقاطعتها الاقتصادية، والدبلوماسية، والعسكـرية، لاسرائيل. ودان بيان القمة خطط اسرائيل العدوانية، وسياسة الضمّ التي تتبعها في الاراضي المحتلة. واعتبر البيان ان النظام العنصري غير الشرعي في جنوب افريقيا يشكّل خطراً على السلام العالمي، مثل اسرائيل[٤٠].

لم يسبق ان شهـدت مؤتمـرات القمة الافريقية انقساماً مماثلاً للذي شهدته جلسات القمة الخامسة عشرة، في الخرطوم. فبالاضافة الى خلاف مصر مع دول «جبهة الصمود والتصدي»، الممثلة في القمـة بدولتي ليبيا والجزائر، حول زيارة القدس، كانت هناك خلافات ليبية ـ تشادية، وليبية ـ سودانيـة، واثيوبية ـ سودانية، وكانت هناك قضية الصحراء الغربية، وهي القضية التي قسمت القارّة الى اتجاهين. ومن الطبيعي ان ليبيا والجزائر حاولتا الحصول على تأييد الدول الافريقية، أو قسم منها، لقضية تشاد والجمهورية الصحراوية. وشهدت مناقشات القمة خلافاً حادّاً حول الوجود العسكري الاجنبي في القارّة، ونتج عن ذلك ظهور ثلاثة تيارات في القمة: احدها يدافع عن الوجود الغربي، والآخر يدافع عن الوجود العسكري الشرقي، والاخير يرفض وجود كل الجيوش الغربية.

وفي ظل هذا الانقسام، وتراجع القضية الفلسطينية عن مكانة القضية العربية الاولى، لم يكن مفاجئاً ان تجيء قرارات هذه القمة تكراراً للمواقف الافريقية منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر)، على الرغم من ان المراقبين سجّلوا ان المواقف العربية، المتصلة بقضية فلسطين، نُسّقت[٤١]. وقد أكدت القرارات، مرة أخرى، ان قضية الشرق الاوسط والمسألة الفلسطينية قضية عربية وافريقية، ودانت اسرائيـل لسياستها التوسعية والاستيطانية، ودعا المؤتمر المجتمع الدولي الى عزلها. ونصّ البيان الختامي على اتخاذ الترتيبات المشتركة بين الأمانة العامة لكل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية للنظر في مسألة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية. كما نصّت القرارات على انشاء جهـاز موحّـد للأمـانتين. والجديد الذي تميّز به بيان هذه القمّة هو اعلان يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام يوماً للتضامن الافريقي مع شعب فلسطين.

تضمّنت قرارات مجلس جامعـة الدول العربية لاجتماعات وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب، في العام ١٩٧٨، العمل على تعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز، وفي منظمة المؤتمر الاسلامي، وفي منظمة الوحدة الافريقية، بسبب انتهاكها قرارات تلك المنظمات، في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعندما عقدت القمة الافريقية السادسة عشر في منروفيا، عاصمة ليبيريا، العام ١٩٧٩، أُجريت اتصالات بين ممثلي دول «جبهة الصمود والتصدي» في منظمة الوحدة الافريقية، ليبيا والجزائر، وممثلي بقية الدول الافريقية، بيّنت صعوبة محاولة طرد مصر من المنظمة. وعبّر ممثلو الدول عن رغبتهم في عدم تحويل منظمة الوحدة الافريقية الى ساحة للصراع العربي ـ العربي.

وجـاءت القـرارات النهـائيـة حلّاً وسـطاً بين اتجاهين: الاول دعا الى ادانة اتفاقيتي كامب

ديفيد؛ والآخر اعتبر ان اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية هي مسألة تخصّ مصر، وتتصل بالسيادة المصرية. وتضمّنت القرارات فقرة تنص على «استنكار المؤتمر للاحتلال الصهيوني للاراضي العربية وتؤكد دعم منظمة الوحدة الافريقية غير المشروط للحقوق الفلسطينية، انطلاقاً من ان أي حل لمشكلة الشرق الاوسط لا يأخذ بالاعتبار القضية الفلسطينية محكوم عليه بالاخفاق والفشل»؛ كما دان المؤتمر الحلول الجزئية، دون ذكر اتفاقيتي كامب ديفيد بالاسم[٤٢].

والملاحظ ان بيانات القمم الافريقية، اعتباراً من أواسط السبعينات، بدأت، تدريجياً، باعتماد الفهم الفلسطيني لحل قضية الشرق الاوسط. وتجلّى ذلك في دخول «التعابير الفلسطينية» الى البيانات الختامية. فعلى سبيل المثال، تضمّنت قرارات القمة السابعة عشرة، في فريتاون، عاصمة سيراليون، ادانة اتفاقيتي كامب ديفيد لأنهما تجاهلتا حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة. وبالاضافة الى ذلك، شدّدت قرارات القمة على انه لا يحق للنظام المصري التحدث باسم الفلسطينيين، وهو موقف يطابق موقف منظمة التحرير الفلسطينية من محادثات «الحكم الذاتي» بين حكومة السادات والحكومة الاسرائيلية. ولوحظ ان قضية الشرق الاوسط كانت احدى القضايا القليلة التي جمعت افريقيا على موقف موحّد[٤٣].

امّا القمة الثامنة عشرة، في العاصمة الكينية، نيروبي، في حزيران (يونيو) ١٩٨١، فقد دانت الاتفاقيات المنفردة. ويجدر بنا ان نذكر ان هذه القمة عقدت وسط حملة معادية للعرب في الصحف الكينية، التي رفعت شعار «لنهتمّ بالمشكلات الافريقية فقط»[٤٤]. وكانت هناك دعوات الى اعادة العلاقات مع اسرائيل، الّا ان المؤتمر ضمّن قراراته النهائية دعوة الى الدول الافريقية للاستمرار في قطع علاقاتها مع اسرائيل، وناشد الدول الافريقية تأكيد التزامها قرارات القمم السابقة.

وحدث الاجتياح الاسرائيلي للأراضي اللبنانية، ثمّ حصار بيروت، في وقت كانت النيّة تتجه الى عقد القمة التاسعة عشرة في العاصمة الليبية طرابلس. لكن قضية قبول الحكومة الصحراوية، وحضورها المؤتمر، فجّرت القمة، ولم يتوفّر النصاب اللازم لعقد المؤتمر. وأصدر رؤساء الدول المشاركة، وعددها ثلاثون دولة، بياناً دعا المجتمع الدولي الى فرض عقوبات اقتصادية، ونفطية، ضد الكيان الصهيوني، ودان المؤتمرون الغزو الصهيوني الوحشي للبنان، وطالبوا بانسحاب القوات الغازية فوراً[٤٥]. وبعد محاولة أخرى فاشلة لعقد القمة في طرابلس، اجتمعت القمة الافريقية في أديس ابابا، العام ١٩٨٣، حيث طالب بيانها الختامي بانسحاب قوات الاحتلال، فوراً، دون قيد أو شرط، وناشد المجتمع الدولي «ممارسة الضغط على اسرائيل، واجبارها على انهاء احتلالها للبنان». ووجهت القمة بياناً الى الدول العربية «لدعم وحدتها وتضامن عملها لتحقيق اهداف قمة فاس»[٤٦].

تضمّنت بيانات القمم، العشرين والحادية والعشرين والثانية والعشرين، والمجالس الوزارية التي سبقتها، دعوات الى المجتمع الدولي لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه، اضافة الى المطالبة بوضع جدول زمني للانسحاب من على الاراضي العربية المحتلة؛ كما تضمّنت تأكيد ان القرار الرقم ٢٤٢ لا يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة، ولا يشكّل اساساً لحل عادل للقضية الفلسطينية؛ وأيّدت البيانات عقد مؤتمر دولي من اجل السلام في الشرق الاوسط، وهو تصوّر منظمة التحرير الفلسطينية عينه للحل في تلك المرحلة. وشملت بيانات المجالس الوزارية ادانة الصيغ والاتفاقيات التي تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية، وهي اشارة الى «الخيار الاردني».

التحرك الدبلوماسي الفلسطيني في افريقيا

بدأ النشاط السياسي الفلسطيني في افريقيا بافتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة الصومالية، مقديشو، في ٤/٧/١٩٧٠؛ تلاه افتتاح مكتب مماثل في تشاد بمساعٍ ليبية؛ اذ أعلن عن افتتاح المكتب في اثناء زيارة الرئيس التشادي الاسبق، فرانسوا تومبلباي، لطرابلس الغرب؛ ثمّ افتتح مكتب آخر للمنظمة في العاصمة الاوغندية، في ٢١/٦/١٩٧٢، وشغل مكتب المنظمة المقرّ السابق للسفارة الاسرائيلية في اوغندا. وكانت حركات التحرير الافريقية، مثل حركة تحرير انغولا وحزب شعب زمبابوي «زابو» ومنظمة «سوابو»، قد أقامت علاقات نضالية وثيقة مع منظمات المقاومة الفلسطينية، بفضل تواجد ممثلي حركات التحرر في العواصم الثلاث، القاهرة والجزائر ودمشق(٤٧). وشكّلت هذه العلاقات استثماراً مستقبلياً، لأن معظم حركات التحرير تمكّن من الوصول الى سدّة الحكم في بلاده، ووظّف بعض علاقاته الافريقية لصالح القضية الفلسطينية.

وفي وقت مبكر، أدركت منظمة التحرير الفلسطينية اهمية الصلات الشخصية في صوغ المواقف السياسية الافريقية. وضمن هذا الفهم، جاءت الجولة الافريقية الاولى التي قام بها رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، العام ١٩٧٤. بدأت الجولة باثيوبيا، التي أسقطت هيلاسيلاسي لتوّها؛ ومنها انتقل الوفد الفلسطيني الى تنزانيا؛ ومنها الى زامبيا وزنجبار؛ واختتمت الجولة باوغندا. ولم تتكرر هذه الجولات في سنوات السبعينات، بسبب اعطاء الاهتمام الفلسطيني لتأمين الاعتراف الاوروبي، والغربي، وقصر الجهود الدبلوماسية الموجهة الى دول العالم الثالث على العمل من خلال المنظمات الاقليمية، والقارّية، مثل منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي.

وبعد زيارة السادات للقدس واتفاقيتي كامب ديفيد وما ألحقته من أضرار واضحة بالموقف العربي وجهود محاصرة اسرائيل في المحافل الدولية، اتضح للمنظمة ان المشاركة في المحافل، برعاية الدول العربية، قد حانت نهايتها. وفي افريقيا بالذات، كان واضحاً ان على المنظمة ان تزيد اعتمادها على نفسها في المؤتمرات الافريقية، في ظل الانقطاع المؤقت في العلاقات المصرية ـ الفلسطينية، وتراجع الاهتمام الجزائري، والليبي، بالقضية الفلسطينية لحساب القضايا الاقليمية التي تهمّ البلدين؛ وأضافت حرب الخليج عبئاً اضافياً الى ما سبق، عندما تراجع الاهتمام الخليجي، والعربي عموماً، بالقضية الفلسطينية لحساب الاهتمام بالتطورات الاقليمية في الخليج. وكان على منظمة التحرير الفلسطينية، بفعل الهزّات المتعاقبة التي تعرّضت لها، بدءاً بالاجتياح الاسرائيلي صيف العام ١٩٨٢، مروراً بالتردي في العلاقات الفلسطينية ـ السورية، وخروج قوات منظمة التحرير من بيروت، ثمّ من طرابلس، ان تؤجل، مضطرة، تحركها الافريقي، الى أواسط الثمانينات.

في أواسط الثمانينات، وبعد ان تجاوزت منظمة التحرير الفلسطينية ذيول الانشقاق داخل «فتح» وخروج قوات الثورة من طرابلس، عادت الدبلوماسية الفلسطينية الى التحرك النشط، لكسب التأييد للشرعية الفلسطينية ولقضية فلسطين. وقد اكتسب التحرّك الفلسطيني الملامح التالية:

١ ـ تكثيف النشاط السياسي، عبر تنشيط مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية القائمة، وبذل الجهود لاكسابها الصفة الدبلوماسية، ومحاولة توسيع هذا النشاط باقامة قاعدة شعبية له، تتمثل في اقامة جمعيات صداقة فلسطينية ـ افريقية، كما هو الحال في الكونغو برازافيل، حيث أُنشئت، في ١٢/٥/١٩٨٥، لجنة صداقة فلسطينية ـ كونغولية.

٢ ـ متابعة الشؤون الافريقية. وفي هذا المجال، لا بدّ من الاشارة الى الجولتين الافريقيتين لرئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، العام ١٩٨٤ والعام ١٩٨٦.

بدأت الجولة الاولى في ١٩٨٤/١/٢٣، أي بعد فترة وجيزة من الخروج من طرابلس وزيارة القاهرة، وشملت السنغال وغينيا، الاّ ان عرفات اضطر الى قطعها والعودة الى الشرق الاوسط.

أمّا جولة عرفات، العام ١٩٨٦، فانها كانت أهمّ وأشمل. فقد امتدت لتشمل عشر دول افريقية، رافق عرفات فيها وفد فلسطيني هام.

كان هدف عرفات من هذه الجولة تنشيط العلاقات العربية ـ الافريقية التي تعاني من الركود منذ بضع سنوات؛ وهو الركود الذي لاحظناه في عدم تطوّر المواقف الافريقية، كما عبّرت عنها بيانات القمم المتتالية من أواسط السبعينات. وقد أكد عرفات هذا الهدف في القمة الثالثة والعشرين، بعد مرور ما يقارب السنة على هذه الجولة، عندما طالب بعقد قمة عربية ـ افريقية.

واعتبر رئيس قسم افريقيا في الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. سلمان الهرفي، ان الجولة حققت اهدافها. ولاحظ انه على الرغم من الجفاف والمجاعة والمشكلات الاقتصادية، فان الدول الافريقية لم تتخل عن مساندتها لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وان على العرب ان يدركوا ان مساعدتهم الاقتصادية لقارة افريقيا ليست شرطاً كافياً لمنع أي تسلّل اسرائيلي(٤٨).

اضافة الى تنشيط العلاقات الافريقية ـ العربية، حققت جولة عرفات مجموعة من النتائج الهامّة:

- في دول الغابون والكاميرون وتوغو، وبدلاً من افتتاح سفارات اسرائيلية، تمّ تحويل أربعة من مكاتب المنظمة الى سفارات، ليرتفع عدد سفارات فلسطين في افريقيا الى ٣٥ سفارة.
- أبرمت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية عسكرية، وأخرى اقتصادية، مع الكونغو برازافيل.
- منعت بنين الاسرائيليين من دخول أراضيها، وألغت تأشيرات الزيارة الممنوحة لهم سابقاً.
- أُصدرت عشرة بيانات سياسية أكدت أهمية دور ووجود المنظمة، وان القضية الفلسطينية ليست قضية عربية، بل قضية افريقية.

ورافق الزيارة التي امتدت الى بلدان لم يزرها رئيس عربي من قبل مظاهر احتفالية، مثل اطلاق اسم عرفات على دورة عسكرية في بوركينا فاسو (فولتا العليا)، وتسمية أحد الشوارع باسم فلسطين؛ كما أطلقت الكونغو اسم ياسر عرفات على احدى غاباتها؛ وأعلنت الغابون توأمة عاصمتها مع القدس؛ واعتبرت توغو يوم الزيارة عطلة رسمية(٤٩).

٣ ـ دعم العلاقات الاقتصادية، والصحية، والثقافية. فعلى الرغم من الظروف المالية التي مرّت بها المنظمة، اثر ضرب بنيتها التحتية في لبنان في اثناء الاجتياح، والخسائر الفادحة التي لحقت بالمخيمات الفلسطينية في لبنان في جولات الحروب المتعاقبة، حرصت منظمة التحرير الفلسطينية على تقديم المساعدات الى افريقيا، حسب امكاناتها المتاحة. ولعبت مؤسسة «صامد» دوراً أساسياً في ذلك، حيث أقامت مجموعة من المشاريع الاقتصادية في افريقيا، شملت: انشاء مزارع نموذجية في غينيا وغينيا بيساو والصومال وسيراليون والغابون والكونغو ومالي واوغندا؛ اقامة اسواق حرة في تنزانيا وزنجبار؛ تقديم الخبراء في المجالات المختلفة، وفي الوقت الحالي يعمل أكثر من مئتي خبير من المنظمة في الدول الافريقية المختلفة؛ وفي الوقت عينه، تقوم المنظمة بانشاء مراكز تقديم الخدمات الطبية في بعض الدول الافريقية، مثل سيراليون، التي وصلها فريق فلسطيني لادارة

مستشفى عاصمتها فريتاون[٥٠]؛ ويعمل في تنزانيا عدد من الاطباء والمهندسين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية، بموجب اتفاقية وُقّعت العام ١٩٨٤[٥١].

أدّت هذه النشاطات، مجتمعة، الى تبنّي منظمة الوحدة الافريقية للمفهوم الفلسطيني للتسوية. وتجلّى ذلك في قرارات الدورتين، الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين. فقد أيّدت القرارات الختامية عقد المؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الاوسط، وجوهرها قضية فلسطين، تحت اشراف الامم المتحدة، وبمشاركة جميع الاطراف، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع الاطراف المعنيّة والدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وعلى أساس قرارات الامم المتحدة[٥٢].

---

(١) أمين اسبر، **افريقيا والعرب**، بيروت: دار الحقائق، ١٩٨٠، ص ٤٦.

(٢) اسماعيل سرور شلش، «العلاقات العربية ـ الافريقية المعاصرة في ظل الوجود الاسرائيلي في القارة الافريقية»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٣٢، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣، ص ٥٣.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) احمد يوسف القرعي، «التحرّك الدبلوماسي المصري في افريقيا»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٣١، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، ص ١٦٧.

(٥) محمد محمد فايق، **عبدالناصر والثورة الافريقية**، بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠، ص ٥١.

(٦) القرعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨.

(٧) فايق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.

(٨) جلنار النمس، «منظمة الوحدة الافريقية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٠٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٠، ص ٩٥.

(٩) مجدي حماد، **اسرائيل وافريقيا: دراسة في ادارة الصراع الدولي**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(١٠) **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر**، القسم الثالث، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، بلا تاريخ نشر، ص ٤٦ و٣٦١.

(١١) فايق، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٤.

(١٢) اسعد عبدالرحمن (اشراف)، **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٧، ص ١٢٤.

(١٣) اسبر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤.

(١٤) د. ك. بونامارِيوف، **سياسة اسرائيل في افريقيا الاستوائية، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٣** (ترجمة عبدالكريم البنّي)، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٥، ص ٢٢٠.

(١٥) بطرس غالي، «افريقيا وفلسطين»، **السياسة الدولية**، العدد ١٤، تشرين الاول / تشرين الثاني / كانون الاول (اكتوبر / نوفمبر / ديسمبر) ١٩٦٨، ص ٣.

(١٦) احمد يوسف القرعي، «أزمة الشرق الاوسط في المؤتمرات الدولية»، **السياسة الدولية**، العدد ١٨، تشرين الاول / تشرين الثاني / كانون الاول (اكتوبر / نوفمبر / ديسمبر) ١٩٦٩، ص ١٥٨.

(١٧) حماد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦.

(١٨) انظر مداخلة د. علي مزروعي في «ندوة العلاقات بين الدول الافريقية المستقلة»، **السياسة الدولية**، العدد ٢١، تموز / آب / أيلول (يوليو / اغسطس / سبتمبر) ١٩٧٠، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(١٩) حماد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤.

(٢٠) غالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤.

(٢١) القرعي، «التحرك الدبلوماسي المصري...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٢.

(٢٢) القرعي، «أزمة الشرق الاوسط...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٨.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) **المصدر نفسه.**

(٢٥) **السياسة الدولية**، العدد ٢٢، تشرين الاول / تشرين الثاني / كانون الاول (اكتوبر / نوفمبر / ديسمبر) ١٩٧٠، ص ٥.

(٢٦) توجّه يارنغ الى مصر واسرائيل بمذكّرتين يطلب فيهما الاجابة عن الاستعداد لابرام اتفاقية سلام، في حال انسحاب اسرائيل الى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين. وفي حين أعربت مصر عن موافقتها، رفضت اسرائيل هذه المبادرة.

(٢٧) حماد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦.

(٢٨) ياسين العيوطي، «افريقيا ومواجهة العدوان الاسرائيلي»، **السياسة الدولية**، العدد ٢٩، تموز / آب / أيلول (يوليو / اغسطس / سبتمبر) ١٩٧٢، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٧٨.

(٣٠) انظر «شهريات»، **السياسة الدولية**، العدد ٣٠، تشرين الاول / تشرين الثاني / كانون الاول (اكتوبر / نوفمبر / ديسمبر) ١٩٧٢، ص ٢٢٢.

(٣١) انظر نص البيان في **السياسة الدولية**، العدد ٣٣، تموز / آب / أيلول (يوليو / اغسطس / سبتمبر) ١٩٧٣، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٣٢) مجدي حماد، «دور الجامعة العربية في التعاون العربي ـ الافريقي»، **جامعة الدول العربية بين الواقع والطموح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ٥٢٢.

(٣٣) **المصدر نفسه.**

(٣٤) **السياسة الدولية**، العدد ٣٨، تشرين الاول / تشرين الثاني / كانون الاول (اكتوبر / نوفمبر / ديسمبر) ١٩٧٤، ص ٢٤٢.

(٣٥) **الجمهورية** (القاهرة)، ١٩/٢/١٩٧٥.

(٣٦) بخصوص نص البيان الختامي ونقاشات المؤتمر واجوائه، انظر نبيل الرملاوي، «فلسطين في القمة الافريقية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، ص ١١ ـ ١٦.

(٣٧) انظر التحليل المعمّق لسلوك التصويت الافريقي على هذا القرار، في حماد، «اسرائيل وافريقيا...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧ وما بعد.

(٣٨) حسن نافعة، «اليونسكو والصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٧٨.

(٣٩) حماد، «اسرائيل وافريقيا...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨.

(٤٠) **المحرر** (بيروت)، ٧/٧/١٩٧٧.

(٤١) سلوى محمد لبيب، «مؤتمر القمة الافريقي في الخرطوم»، **السياسة الدولية**، العدد ٥٤، تشرين الاول / تشرين الثاني / كانون الاول (اكتوبر / نوفمبر / ديسمبر) ١٩٧٨.

(٤٢) اسبر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٦.

(٤٣) **الانوار** (بيروت)، ٢٤/٧/١٩٨٠.

(٤٤) حماد، «اسرائيل وافريقيا...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٩.

(٤٥) **الثورة** (دمشق)، ١١/٨/١٩٨٢.

(٤٦) **النداء** (بيروت)، ١٢/٦/١٩٨٣.

(٤٧) اسبر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤.

(٤٨) الن جورج، «وجود منظمة التحرير في افريقيا السوداء لا يزال قوياً»، **القبس** (الكويت)، ٩/٧/١٩٨٧؛ **نقلاً عن ميدل ايست**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٤٩) **النهار** (بيروت)، ٣/٥/١٩٨٦؛ **والرأي العام** (الكويت)، ٥ و٦ و٢١/٥/١٩٨٦؛ **والبيان** (دبي)، ٢٥/٥/١٩٨٦.

(٥٠) **الرأي** (عمّان)، ١٥/٦/١٩٨٧.

(٥١) جورج، **مصدر سبق ذكره.**

(٥٢) **الاهرام** (القاهرة)، ٢٨/٥/١٩٨٨.

ابعاد مشاركة اسرائيل في برنامج «حرب النجوم»

د. جمال مظلوم

تميّزت العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، منذ نهاية السبعينات وطوال الثمانينات، بالعلانية والتقنين، من خلال عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي خوّلت اسرائيل القدرات والامكانيات عينها التي تتمتّع بها دول حلف شمال الاطلسي في نقل التكنولوجيا الاميركية، والاشتراك في البحوث والبرامج العسكرية المتقدّمة. بل امتد هذا التعاون الى مجالات كثيرة، ومتنوّعة، هدفه الاساس دعم مصالح الطرفين معاً. وقد واكب الاعلان عن اشتراك اسرائيل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي («حرب النجوم») اهتمام عالمي بمستقبل القوة التقليدية في الشرق الاوسط. نتيجة لذلك، ظهر العديد من العقائد القتالية التي واكبها فكر جديد في استخدام القوات.

واذا كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي يمثّل مكاناً بارزاً في تاريخ الحروب التقليدية، لاشتعاله خمس مرات في صورة حرب شاملة، خلال حقبة تاريخية هامة، استخدمت فيها، بشكل مكثّف، الاسلحة الحديثة المستقدمة من الشرق والغرب، فان اسرائيل لم تدخّر جهداً في تطوير قوّاتها التقليدية، لمواجهة تنامي القوات العربية، خاصة في مجال تطوير الاستراتيجية العسكرية، وتأثيرها في مجريات الصراع الدائر في المنطقة، وفي التوازنات المختلفة. ان هذه المبادرة ستمكن اسرائيل من تحقيق تطوير العقيدة العسكرية الاسرائيلية، والتي تهدف، في الأساس، تحقيق المفاجأة التكنولوجية، بعد ان ثبت انه من الصعوبة تحقيق أي نوع آخر من المفاجأة، خاصة مع تطوّر أنظمة التسلّح في المنطقة.

وفي هذه الدراسة، سنتعرض الى نقطتين رئيستين، هما الابعاد التكنولوجية والسياسية ـ الاستراتيجية لمبادرة الدفاع الاستراتيجي الاميركية بصفة اساسية، ثمّ ابعاد الاشتراك الاسرائيلي في هذا البرنامج، وأثر ذلك في التوازنات والصراع في منطقة الشرق الاوسط.

الابعاد التكنولوجية والسياسية ـ الاستراتيجية

عندما دعا الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٣، الى بناء نظام دفاعي للحماية من الصواريخ النووية، والذي عُرف، فيما بعد، بمبادرة الدفاع الاستراتيجي («حرب النجوم»)، وجّه حديثه مباشرة الى المجتمع العلمي في الولايات المتحدة الاميركية لانجاز تلك المهمة. وهذا يوضح لنا الأهمية العلمية لبناء الاستراتيجية، خاصة العسكرية.

وعندما نشير الى التقدّم التكنولوجي، ودوره في خدمة الفكر العسكري، من الضروري التمييز

بين التقدّم في مجالات العلوم والتكنولوجيا الاساسية وبين عملية توظيف هذه اللبنات الاساسية في بناء نظم عسكرية متقدّمة، وهو ما يستلزم ملاحظة الآتي[١]:

١ ـ ضرورة وعي القادة واستجابتهم للتقدّم التكنولوجي.

٢ ـ العلاقة بين التكنولوجيا والفكر العسكري، وهو ما يتمثّل في مسألة الامكانية الفنية والجدوى الاقتصادية لترجمة الفكر العسكري الى نظم الاستخدام الفعلي في ميدان القتال.

٣ ـ ضرورة التقدّم المتوازن بين فروع التكنولوجيا المختلفة، حتى يؤدي ذلك الى انتاج نظم أسلحة متكاملة.

ان القوتين العظميين لم تتوقفا عن تطوير ترساناتهما الاستراتيجية، على الرغم من محادثات الحدّ من التسلّح التي فشلت في ادارة السيطرة على استقرار التوازن الاستراتيجي، لأن العديد من العوامل السياسية، والتكنولوجية، جعلت من المستحيل تحقيق الاستقرار المطلق على هذا الصعيد. فلقد اعتقدت القوتان العظميان في ان الأمن يتحقق بتراكم التسلّح. ولقد تبنّى العسكريون، على الجانبين، مبدأين أساسيين، هما: عدم التفاوض من وضع الضعف، وعدم قبول التفاوض في حالة التفوّق[٢].

وقد انعكس التطوّر التكنولوجي لدى القوتين العظميين على تطوير، وتحديث، نظم التسلّح العربية، والاسرائيلية. فهما المصدّران الاساسيان للسلاح الى طرفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولأن التفوّق الكيفي، والكمّي، لأحد الطرفين، الاسرائيلي والعربي، اقترن، دائماً، بالارتباط باحدى هاتين القوتين، خاصة وان تسليح طرفي الصراع ما هو الاّ مرآة عاكسة للعلاقة السياسية بينهما وبين الدول المصدرة للسلاح. وينعكس ذلك، أيضاً، على القدرات الذاتية للطرفين، العربي والاسرائيلي، في مجال صنع السلاح، حيث ان التطوير والتحديث لا يقتصران على مجال الاستيراد والشراء فقط، وانما يرتبطان، أيضاً، بقدرات الانتاج المحلي لاستيعاب وانتاج التكنولوجيا المتطوّرة، وحيث ان القدرات العلمية والتكنولوجية المتوفّرة تؤثر في قدرة ما يتمّ استيراده من نظم تسلّح، زيادة أو ضعفاً، حسب مستوى هذه القدرة[٣]. وهذا يوضح لنا بالتالي دور التكنولوجيا في تطوير القوات المسلّحة لدى الدول المتصارعة.

مبادرة الدفاع الاستراتيجي[٤]

الهدف من مبادرة الدفاع الاستراتيجي هو تطوير ونشر نظم دفاعية قادرة على تدمير الصواريخ التسيارية العابرة للقارات، بعد اطلاقها وفي اثناء تحليقها في اتجاه الهدف. والذي يميّز النظم الدفاعية للمبادرة الجديدة عن النظم الدفاعية المضادة للصواريخ ABM ، التي تمّ تطويرها في الستينات والسبعينات، هو اعتمادها، في الاساس، على قواعد فضائية قادرة على اعتراض الصواريخ التسيارية على مدى مسارها كله، في حين ان الأنظمة القديمة كانت قادرة، فقط، على اعتراض الصواريخ في مرحلة مسارها النهائي (terminal phase defense).

ولفهم الجوانب التكنولوجية المختلفة المتصلة بالنظام الجديد المقترح للدفاع ضد الصواريخ التسيارية، سوف نتعرّض، باختصار، الى المراحل المختلفة التي تميّز مسار التحليق للصواريخ التسيارية:

١ ـ مرحلة الدفع (boost phase): في هذه المرحلة، تقوم محرّكات الدفع الصاروخي

بتعجيل الصاروخ الى سرعته المطلوبة، للوصول الى الهدف، والتي قد تصل الى ٦ ـ ٧ كم / ث.

٢ ـ مرحلة ما بعد الدفع (post - boost phase): وتلي مرحلة الدفع، ويتمّ فيها فتح مقدم الصاروخ واطلاق الرؤوس الحربية المتعددة، والرؤوس الخداعية (decoys) ، ووسائل الاختراق (penetration phase).

٣ ـ مرحلة المسار الاوسط (المسار التسياري) (midocourse or ballistic phase): وفي هذه المرحلة، تتحرّك كل الأجسام في المسار التسياري تحت تأثير الجاذبية الأرضية.

٤ ـ المرحلة النهائية (terminal phase): حيث تعود الرؤوس الحربية والرؤوس الخداعية الى دخول الغلاف الجوي، فتختلف الرؤوس الخداعية خفيفة الوزن عن الرؤوس الحقيقية، نتيجة مقاومة الهواء الموجود في الغلاف الجوي.

وتقوم مبادرة الدفاع على نظام لاعتراض الصواريخ التسيارية منذ مرحلة الدفع الأولى، للاسباب الآتية:

١ ـ عدد الأهداف المطلوب اعتراضها صغير قبل نثر الرؤوس الحربية المتعددة والاجسام الخداعية.

٢ ـ سهولة كشف الصاروخ وتتبّعه، نتيجة خروج الغازات الملتهبة الناتجة من المحرّك الصاروخي.

٣ ـ سهولة الاصابة لكبر حجم الصاروخ ووجود مستودعات للوقود ومحرّك للدفع.

والأجيال الحالية للصواريخ التسيارية يصل فيها زمن مرحلة الدفع الى ٢٠٠ ثانية وأقصى ارتفاع ٢٠٠ ـ ٣٥٠ كيلومتراً. ونتيجة لانحناء الارض، فان ملاحظة الصواريخ وكشفها، في اثناء مرحلة الدفع، لا يمكن ان يتمّ الاّ من الفضاء، من طريق محطات قتال فضائية (battle stations) يتحدّد عددها بمدى الاعتراض، وعدد، ونوع، ما فيها من وسائل للاطلاق، وكذلك خصائص الصواريخ التسيارية المعادية، المطلوب اعتراضها.

وفي اثناء مرحلة ما بعد الدفع، ثمّة بعض الملامح المشتركة مع مرحلة الدفع، حيث ان فصل الرؤوس الحربية يتمّ بواسطة بعض وسائل الدفع الخاصة، ممّا يساعد على كشف الرؤوس المنفصلة، وتتبعها؛ لكن تعرّض الأهداف، في هذه المرحلة، للاصابة أقل، نتيجة عدم وجود خزّانات للوقود وغرف الاحتراق الخاصة بالمحرّكات.

وتتميّز مرحلة المسار الاوسط بوجود عدد كبير من الرؤوس والاجسام الخداعية. كذلك تتميّز بطول زمن الطيران الذي يصل، في حالة الصواريخ عابرة القارات، حوالى ٢٠ ـ ٢٥ دقيقة؛ ويصل فيها الارتفاع الى حوالى ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ كيلومتر. ويمكن للصواريخ التسيارية حمل حتى عشرة رؤوس حربية، كل منها يتجه الى هدف مستقل، ومثل هذا العدد من الرؤوس الخداعية التي تماثل الرؤوس الاصلية في الشكل، بالاضافة الى حوالى مئة من الاجسام البسيطة (تكون عادة في شكل بالونات من الأغشية المعدنية) لارباك واشباع أي نظام دفاعي في اثناء مرحلة المسار الاوسط. وفي هذه المرحلة، يواجه النظام الدفاعي مهمة التمييز بين الرؤوس الحقيقية والأجسام الخداعية؛ ومن الأفضل اعتراض الصواريخ التسيارية، في هذه المرحلة، من محطات قتال فضائية. في المرحلة النهائية

من المسار، تتخلّف الاجسام الهيكلية عن الرؤوس الخداعية، نتيجة مقاومة الهواء؛ وتخترق الرؤوس الغلاف الجوي بسرعة كبيرة في زمن قصير (حوالى دقيقة)؛ كما ان هذه الرؤوس يمكنها امتلاك قدرات على المناورة يجعل تتبعها باستمرار ضرورياً.

وحيث ان المهاجم يمكنه برمجة هذه الرؤوس للانفجار في حالة الاعتراض، لذلك يجب اعتراضها على ارتفاع كبير نسبياً (٤٠ ـ ٥٠ كيلومتراً)، باستخدام أسلحة للاعتراض خارج الغلاف الجوي (Exoatmospheric) يتمّ اطلاقها من قواعد أرضية، أو جوية.

المرحلة	الفترة الزمنية (ث)	الفترة الزمنية داخل الغلاف الجوي (ث)	عدد الاهداف	نوع الأهداف	نوع القواعد
الدفع	٢٠٠	١٠٠ ـ ١٥٠	أقل ما يمكن	خزانات وقود + محرّكات	فضائية
المسار الاوسط	١٠٠٠	ـ	اكثر ما يمكن	رؤوس حقيقية أجسام خداعية	فضائية
النهائي	١٠٠	١٠٠	عدد الرؤوس الحربية	الرؤوس الحربية	أرضية + جوية

وتحمل محطات القتال الفضائية الاسلحة الآتية:

١ ـ أسلحة اشعة الليزر: وتستطيع، من طريق التأثير الحراري، التأثير في اجسام الصواريخ والاشتباك من الفضاء مع بعض الاهداف الارضية. ويوجد، حالياً، أربعة انواع من أشعة الليزر تحت البحث، لمعرفة مدى جدوى استخدامها في الاسلحة المضادة للصواريخ: (أ) أشعة الليزر الكيميائية (هايدروجين فلورايد)، وتنتج عن التفاعل الكيميائي للهايدروجين والفلورايد؛ (ب) اكسيمر ليزر، وتنتج عن مكوّن كيميائي لغاز خامل في حالة غير مستقرة؛ (ج) أشعة الليزر السينية، ويمكن ان تنتج من انفجار محدود لقنبلة نووية؛ (د) أشعة الليزر الالكترونية، وتنتج عن مرور شعاع من الالكترونيات في مجال مغناطيسي معيّن.

٢ ـ أسلحة اشعة الجزئيات: مثل أشعة الالكترونيات، أو البروتونات ذات الطاقة العالية، والتي يمكن ان تحدث تأثيراً عميقاً داخل أجسام الصواريخ، وخصوصاً في المكوّنات الالكترونية والكهربية.

٣ ـ أسلحة اشعة الميكروويف الكهرو ـ مغناطيسية: يصاحب عادة الانفجار النووي نبضات عالية الطاقة من الاشعة الكهرو ـ مغناطيسية. وهذه الاشعة قادرة على شلّ، وتدمير، المكوّنات الالكترونية للصواريخ.

٤ ـ أسلحة طاقة الحركة: (أ) وتعتبر أسلحة طاقة الحركة الاسلحة الاساسية لاعتراض الصواريخ في المرحلة النهائية للمسار. وتنقسم هذه الاسلحة الى ثلاثة أنواع: مقذوفات تسيارية غير موجّهة فائقة السرعة؛ ومقذوفات اقترابية فيها رؤوس متفجّرة تقليدية، أو نووية؛ ومقذوفات اقترابية (homing interseptors)، للاصطدام المباشر مع الهدف.

(ب) ويمكن استخدام اسلحة طاقة الحركة في اعتراض الصواريخ التسيارية، في اثناء مرحلة الدفع والمسار الاوسط، خصوصاً النوع الثالث.

(ج) بشكل عام، فان أسلحة طاقة الحركة يجب ان تطلق قذائف بسرعة تصل ١٠ كم / ث. وهناك أكثر من طريقة للوصول بالاجسام الى سرعة عالية، منها: المدافع التقليدية المطوّرة (من ٢ ـ ٣ كيلومترات / ث)؛ والمحركات الصاروخية (٥ ـ ١٠ كيلومترات / ث)؛ والمدافع الكهرو ـ مغناطيسية (٨ ـ ٢٠ كيلومتراً / ث).

(د) ومن أمثلة النوع الثالث مدافع القضبان (rail gun) والتي تستخدم مجالاً كهرو ـ مغناطيسياً قوياً في تعجيل القذيفة الى سرعات فائقة. ويعيب هذا النوع من الاسلحة الحجم والوزن الكبيران، والاحتياج الى مصدر طاقة ضخم، بالاضافة الى مشاكل كثيرة، ميكانيكية وكهربية وحرارية، لم تحل بصورة كاملة، بعد.

التكنولوجيا الجديدة في مبادرة الدفاع الاستراتيجي

يجمع المؤيدون، والمعارضون، لمبادرة الدفاع الاستراتيجي على انها تمثّل تحدياً تكنولوجياً صعباً في كثير من المجالات. واذا كنّا في سبيل البحث في ما يمكن ان تجنيه اسرائيل من الاشتراك في هذه المبادرة، فيجب ان نتعرّف على الابعاد التكنولوجية الجديدة التي نشأت من طبيعة المهمة الخاصة التي سوف تواجه نظام دفاعي شامل ضد الصواريخ التسيارية. وسوف نجمل ذلك في الآتي:

١ ـ تطوير نظم اطلاق فضائية جديدة لحمل مكوّنات النظام الدفاعي متعدد الطبقة الى الفضاء، حتى يمكن الوصول الى تكلفة مناسبة لنقل الكيلوغرام الواحد الى مدار فضائي قريب (يجب ان تنخفض الى ٣٠٠ دولار فقط). ومن اجل ذلك الهدف، سوف يتمّ البحث في افكار ثورية جديدة لتطوير الوقود الصاروخي الحالي، والوصول الى مستويات جديدة من الطاقة المأخوذة منه، باستخدام البلازما والاجسام المضادة.

٢ ـ تصميم نظم لكشف الاهداف، والتعرّف عليها، وتمييزها، وتحديد أماكنها بدقة، للتصويب عليها بدقّة، وكفاءة، واعتمادية عالية. وتعتمد هذه النظم على نوعية من المستشعرات الضوئية، او الحرارية، او الرادارية، قادرة على كشف الاهداف، وتمييزها، في ظروف خلفيات معقدة للغلاف الجوي والفضاء، وفي وجود دورات حرارية، وضوئية، ومناخية، غاية في الصعوبة[٥].

٣ ـ نظم ادارة المعركة (battle management) : هذه النظم سوف تمثّل المركز العصبي للنظام الدفاعي كله، وسوف تعتمد على حاسبات عملاقة لجمع المعلومات، وبناء نموذج للموقف الاستراتيجي العام، بجوانبه العسكرية والسياسية، وحساب مسارات الصواريخ والرؤوس المعادية، ثمّ تنظيم الاشتباك مع هذه الاهداف، حسب قواعد الاشتباك الخاصة بكل نوع من أنواع الاسلحة. هذه المهمة، في الحقيقة، سوف تتطلب التغلّب على صعوبات كبيرة في بناء تلك الحاسبات العملاقة، وأماكن اقامتها، وحمايتها من الاجراءات المضادة؛ كذلك الاحتياج الى سرعات هائلة في تشغيل المعلومة، وتحليلها. ومن أهمّ التحديات التي تواجه برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي بناء برامج معقّدة للحاسب (software). وهذه البرامج سوف تتكوّن من عشرات الملايين من الأوامر والمتغيّرات، والمطلوب خلوها، بشكل كامل، من الاخطاء (error free)؛ كما يتطلب الأمر التفكير في طريقة اختبار تلك البرامج، في كل السيناريوهات المحتملة.

٤ ـ مصادر الطاقة: تمثّل مصادر الطاقة عنصراً أساسياً لعمل كل النظام الدفاعي بشكل عام، ومحطات القتال الفضائية بشكل خاص، خصوصاً أسلحة الطاقة الموجّهة، والتي سوف تحتاج الى مصادر ضخمة للطاقة الناتجة من مفاعلات نووية محمولة في المدار، بالاضافة الى انجازات جديدة في مجالات التحكّم في الطاقة، وتوزيعها، وتخزينها.

٥ ـ الاجراءات المضادة (countermeasures): صاحب التفكير في بناء النظام الدفاعي المضاد للصواريخ التسيارية تفكير موازٍ للاجراءات المضادة، المحتمل التوصّل اليها لاعاقة هذا النظام او الاقلال من كفاءته. وارتبط بذلك عدد من التكنولوجيا الجديدة، مثل: الالغام الفضائية؛ ومحطات الليزر الارضية ذات الطاقة العالية؛ والشظايا الفضائية (space shrapnel) لضرب المرايا العاكسة والاقمار الاصطناعية؛ والمحركات الصاروخية سريعة الاختراق؛ وتقليل درجة اضاءة تيار الغازات للمحرّك الصاروخي؛ والتداخل والتشويش الالكتروني؛ وحماية هياكل الصواريخ ضد أشعة الليزر؛ والرؤوس الحربية ذات القدرة العالية على المناورة؛ وتطوير تقنيات جديدة في سيناريوهات الهجوم بالصواريخ التسيارية[٦].

الابعاد السياسية ـ الاستراتيجية للمبادرة

أثارت مبادرة الدفاع الاستراتيجي جدلاً كبيراً داخل، وخارج، الولايات المتحدة الاميركية بين المؤيدين والمعارضين. ودار هذا الجدل حول أبعاد متعددة، منها الاهداف الحقيقية للمبادرة، وتأثيرها في التوازن النووي الشامل، وعواقبها بالنسبة الى الاستقرار والأمن العالميين، والصعوبات الفنية، والاقتصادية، والسياسية، التي تواجه تحقيق أهدافها الكبرى، وسبل، ومستويات، تطبيقها من برامج الدفاع المحدود الى برامج الدفاع الشامل، وردود الفعل السوفياتية القائمة، والمحتملة، وردود فعل حلفاء الولايات المتحدة الاميركية، من الاوروبيين الغربيين بصفة خاصة، وصعوبات المرحلة الانتقالية، أي حتى ينتهي التحوّل الدفاعي الذي يحقق المناعة المطلوبة، ومدى استمرار التأييد لها بعد انتهاء فترة ادارة ريغان، والامور التي يتوقف عليها مستقبلها. أي: ١ ـ التأثير المحتمل لتطبيق المبادرة على التوازن النووي الشامل بين القوتين العظميين؛ ٢ ـ مدلول هذا التأثير، بالنسبة الى المواجهة الاميركية ـ السوفياتية في مناطق دول العالم الثالث.

أمّا عن التأثيرات المحتملة في التوازن النووي الشامل، وتوازن القوى العالمية، فممّا لا شك فيه ان ذلك سيؤثر لصالح الولايات المتحدة الاميركية؛ هذا بافتراض ان الاتحاد السوفياتي لن يطوّر بدائله المضادة. وعلى هذا، فانه، منذ بداية الثمانينات، فان التسابق قد اكتسب مذاقاً خاصاً، لأنه حمل طفرة جديدة في التسلّح، ومن ثمّ خلق ثورة جديدة في الاستراتيجية العسكرية تهدّد أسس استقرار الردع المتبادل منذ بداية فترة ادارة الرئيس الاميركي ريغان.

وعلى هذا، تعنى المبادرة تغيير العقيدة العسكرية من مبدأ التدمير المؤكد المتبادل الى مبدأ البقاء المؤكد المتبادل. فكأن سعي الرئيس ريغان الى توفير دفاع مؤكد، وشامل، يعني السعي الى سلب الاتحاد السوفياتي، كلّية، القدرة على توجيه الضربة الثانية، أو الانتقامية. وهو ما يجعله، فعلاً، تحت رحمة الولايات المتحدة الاميركية. بعبارة أخرى، فقد ارادت الولايات المتحدة الاميركية الخروج، كلّية، من نظام الردع النووي المتبادل، الذي هو أساس التوازن والاستقرار، وذلك بتكوين قدرة اميركية على القيام بضربة نووية أولى، وفي الوقت عينه، انشاء نظام موازٍ للدفاع الاستراتيجي في الفضاء

الخارجي يحول دون قابلية الولايات المتحدة الاميركية للاختراق. ومن المؤكد ان ذلك سيدفع الاتحاد السوفياتي الى التسابق، أيضاً، في مجال التطوير والتطوّر العسكري، ممّا يؤدي الى زعزعة الاستقرار والأمن المتبادل.

واذا نظرنا الى مدلول هذا التأثير على دول العالم الثالث، سنجد الآتي:

١ ـ ان تلك الميزة ستتيح للولايات المتحدة الاميركية قدراً كبيراً من حرية الحركة في أقاليم العالم الثالث المختلفة، وسوف يقضي ذلك على ميزة التفوّق السوفياتي الذي تمتّع به منذ السبعينات.

٢ ـ كما ان هذه المبادرة ستحقق جزءاً هامّاً من أهداف الادارة الاميركية، ألا وهو نشر نظام دفاعي فعّال، يحدث خللاً جذرياً في التوازن لصالح الولايات المتحدة الاميركية، وكذلك بالنسبة الى مناطق العالم الثالث، من ضمنها منطقة الشرق الاوسط، وذلك في ظل تأثير تطوّر التوازن العسكري الشامل بين القوتين العظميين في مناخ، وشكل، المواجهة فيما بينهما في منطقة الشرق الاوسط عامة، خلال الفترة المقبلة.

٣ ـ ويتطابق هذا مع المفهوم الاميركي الجديد، بالنسبة الى مناطق الصراع في العالم الثالث، ألا وهو: (أ) لا يجب مشاركة القوات الاميركية في مناطق الصراعات في أي قتال؛ (ب) ضرورة التعاون بين الولايات المتحدة الاميركية والدول الصديقة لتشكيل قوات مشتركة تتعاون في مواجهة الأزمات؛ (ج) اللجوء الى استخدام أحدث الاجهزة والمعدات لمساعدة دول العالم الثالث؛ (د) ضرورة قيام الولايات المتحدة الاميركية بالبحث عن بدائل لقواعدها العسكرية في العالم الثالث، بعد ان اصبح استمرار وجود هذه القواعد يشكّل مشكلة مع الدول المنتشرة فيها.

ابعاد الاشتراك الاسرائيلي في برنامج «حرب النجوم»

اعتمدت اسرائيل، بشكل أساسي، في حروبها ضد العرب، على الاسلحة الغربية، من أوروبا والولايات المتحدة الاميركية، فكانت تلك الحروب مجالاً جيداً لاختبار كفاءة ذلك السلاح في مواجهة السلاح المستورد من الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي في أيدي القوات العربية. ولا شك في ان التعاون بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل في مجال التسليح ونقل التكنولوجيا قد تأثر كثيراً بحقيقة امتلاك اسرائيل لقدر هامّ من الدروس المستفادة، والمعلومات الهامّة عن الاداء الميداني لأسلحة الكتلة الشرقية، فكان على الولايات المتحدة الاميركية ان تقدم الى اسرائيل التكنولوجيا المتقدمة، في مقابل المعلومات الهامّة عن السلاح السوفياتي.

وبشكل عام، اتّسم الموقف الاسرائيلي تجاه السلاح والتكنولوجيا الاميركية بقدر كبير من الايجابية. فمنذ الستينات، قامت اسرائيل بتعديلات كثيرة في المعدات الغربية، مثل زيادة كفاءة محركات الدبابات ودروعها، واضافة خزانات وقود الى الطائرات، وتطوير وسائل الرؤية والتسلّح بها، وتطوير ذخائر المدفعية؛ كل ذلك بما يناسب التطوّر في السلاح السوفياتي الذي تواجهه في حروبها المتتالية. ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، تميّزت علاقة التعاون بالعلانية والتقنين، من خلال عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تعطي اسرائيل الوضع ذاته الذي تتمتّع به دول حلف شمال الاطلسي في نقل التكنولوجيا الاميركية والاشتراك في البحوث والبرامج العسكرية المتقدمة (وقّعت اسرائيل اتفاقيات للتعاون العسكري والاستراتيجي مع الولايات المتحدة الاميركية في الأعوام ١٩٧٩ و١٩٨١ و١٩٨٧).

وبصفة عامة، فان التعاون الاسرائيلي ـ الاميركي عملية متّصلة، ومتصاعدة، وتزايدت فيها عملية الأخذ والعطاء بين الجانبين. ومن ثمّ، فاذا كان الاشتراك الاسرائيلي في بحوث المبادرة هو قمّة التعبير المعاصر عن هذا التعاون، فهو ليس أمراً مفاجئاً، أو غير متوقع(٧).

التطور في الفكر العسكري والتخطيط الاسرائيلي للمواجهة

تضع اسرائيل في حسبانها طبيعة التطور في القوة العربية، والتغيرات الهائلة التي تمرّ بها، وخصوصاً(٨):

١ ـ انتشار الصواريخ أرض ـ أرض قصيرة، ومتوسطة، المدى، واستخدامها على نطاق واسع، حيث تتوفر هذه الصواريخ لدى كل من مصر وسوريا ودولتي العمق، العراق التي استخدمتها بغزارة في حربها مع ايران، والمملكة العربية السعودية، حيث حصلت، مؤخراً، على الصواريخ الصينية CSS-2.

ويقع انتشار الصواريخ التسيارية في المنطقة العربية حول اسرائيل في رأس قائمة الاسباب التي يسجّلها المؤيدون لاشتراك اسرائيل في مبادرة الدفاع، على أمل تمكينها من بناء شبكة دفاعية للدفاع ضد الصواريخ. ويرى الاسرائيليون ان الصواريخ العربية يمكن ان تحدث أثراً كبيراً في شبكات الاتصال والطرق، بالاضافة الى الأثر النفسي الهائل، والخسائر الجسيمة، في حالة استخدام الرؤوس الحاملة للرؤوس الكيميائية والبيولوجية، طبقاً لادعاءاتهم.

٢ ـ حصول العرب على أجيال جديدة من الطائرات التكتيكية المتقدمة (سوريا والعراق: ميغ ـ ٢٩؛ مصر: ميراج ٢٠٠٠؛ السعودية: تورنادو).

٣ ـ نمو القوة البحرية العربية.

لذلك، يرى الاسرائيليون ان الحاجة ستكون ماسّة، في حالة نشوب صراع مسلّح مع العرب، الى توجيه ضربة جوية لمواقع الصواريخ العربية، أو تدميرها بواسطة الصواريخ بعيدة المدى أرض ـ أرض. وأكد رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، أهمية توفر «نظام متقدّم للاستشعار» (أقمار اصطناعية RPV وغيرها)، والاهتمام بالصواريخ جو ـ جو بعيدة المدى، وكذلك وسائل الحرب الليلية(٩).

اشتراك اسرائيل في المبادرة

دعا وزير الدفاع الاميركي الاسبق، كاسبار واينبرغر، اسرائيل الى الانضمام الى البرنامج الاميركي الخاص بمبادرة الدفاع الاستراتيجي، في اثناء انعقاد مؤتمر حلف شمال الاطلسي، في بروكسل (آذار ـ مارس ١٩٨٥). وفي أعقاب ذلك، بدأ المسؤولون، لدى الجانبين، سلسلة من الزيارات المتبادلة، للبحث في أبعاد التعاون المنتظر.

في ١٨/٣/١٩٨٦، وصل اسرائيل رئيس هيئة مبادرة الدفاع الاستراتيجي، الجنرال جيمس ابراهامسون، للبحث في امكانية اشتراك اسرائيل في المبادرة، وقام بزيارة المؤسسات والمعاهد التكنولوجية، وأعلن ان الانجازات العلمية، في المجالات المختلفة، في اسرائيل، تسبق، في كثير من الحالات، الجدول الزمني المتوقع لها.

وقامت اسرائيل بتكوين فريق من «شعبة البحوث والتطوير» لدراسة الموضوع، واستعراض مشاريع البحوث والتطوير العسكرية التي يمكن لاسرائيل الاشتراك فيها. ثمّ زار وفد اسرائيلي الولايات المتحدة الاميركية، ضمّ ممثلين عن وزارة الدفاع والصناعات الحربية ومراكز البحوث والجامعات. وفي النهاية، كانت اسرائيل هي الدولة الثالثة التي أعلنت موافقتها على الانضمام الى برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي، بعد المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة، وتمّ توقيع مذكرة تفاهم بهذا الشأن، في واشنطن، في حزيران (يونيو) ١٩٨٧.

أُثير في اسرائيل، جدل واسع، في أعقاب دعوتها الى الاشتراك في المبادرة. وامتد ذلك الجدل الى مناقشة العديد من الآراء التي تحبّذ، أو تعارض، تلك الدعوة، كما سنرى فيما بعد.

وبشكل عام، قدّمت المؤسسات الصناعية، والعلمية، في اسرائيل ٢٩ اقتراحاً لموضوعات بحثية مختلفة الى هيئة الدفاع الاستراتيجي، منها جهاز ليزر طوّره فريق من الباحثين، برئاسة البروفيسور شاؤول ياتسيف، من معهد روكاح للفيزياء، يمكن استخدامه لاغراض عسكرية في مجال المتابعة والقياس الدقيق. وكان من أبرز المشروعات بناء شبكة مضادة للصواريخ التسيارية متوسطة، وقصيرة، المدى. وقامت اسرائيل بعمل دراسات مبدئية، انتهت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، وتكلّفت تلك المرحلة خمسة ملايين دولار. وشملت الدراسة هيكل النظام، وعناصره الاساسية، والتكنولوجية الجديدة اللازمة له[١٠].

وبدأت المرحلة الثانية في جنيف، في العام ١٩٨٨، ولمدة عام كامل، بتكلفة ٢٥ مليون دولار، شملت تدقيق المواصفات ومستويات الاداء. وفي اطار الدراسة المشار اليها، تحقق البحث في نظم الانذار المبكر، ونظم الاعتراض المتتالي (layered defense)، ونظم القيادة والسيطرة، وادارة المعركة (BM/C31). وصرّح المندوب الاسرائيلي في الولايات المتحدة لمشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجي بأن نظام الانذار المبكر سوف يتكوّن من رادار أرضي، ومستشعرات محمولة بالبالونات، وطائرات موجّهة بدون طيّار (RPVS)، والاستعانة بالاقمار الاميركية لتحديد مواقع الصواريخ المهاجمة. أمّا نظام التسليح، فسوف يتكوّن من الصاروخ «حيتس» (السهم) لاعتراض الاهداف على ارتفاع عال ومتوسط (حوالى ٤٠ كيلومتراً)، كذلك تطوير الصاروخ AB - 10 الاسرائيلي، لاعتراض الاهداف على المدى القصير ١٠ ـ ٢٠ كيلومتراً؛ كما تعمل اسرائيل لتطوير مدافع الذخيرة فائقة السرعة، للدفاع عن النقاط الهامّة.

ومن الطبيعي ان الطريق الاسرائيلي الى الفضاء يمر بالمبادرة. فقد تمّ انشاء وكالة الفضاء الاسرائيلية في سنة ١٩٨٣ (عام الاعلان عن المبادرة). ومن الواضح، ان اشتراك اسرائيل فيها سوف يعطيها دفعة هائلة في نظم الاطلاق المتقدمة وتكنولوجيا الاقمار الاصطناعية. وتلقي اسرائيل بكل ثقلها في هذا المجال، لمعرفتها بالعائد السياسي، والاقتصادي، والعسكري، الضخم الذي تجنيه منه. فالذي يستطيع اطلاق قمر اصطناعي (كما فعلت اسرائيل مؤخراً) يمتلك، في الحقيقة، صاروخاً يمكنه الوصول الى معظم الاهداف على سطح الارض، على حدّ تعبير البروفيسور الاسرائيلي درور سادیه. والرهان الاسرائيلي على هذا النوع من التكنولوجيا يعود، في الحقيقة، الى زمن بعيد، منذ احضر دافيد بن ـ غوريون، في سنة ١٩٥٨، سيدني غولدستين من بريطانيا، ليبدأ، مع ١٢ طالباً، قسماً للطيران في معهد التخنيون في حيفا.

وتخطط اسرائيل، بشكل واسع، للاستفادة من تكنولوجيا الفضاء بشكل تجاري. فبعد

اطلاقها لقمرها الاصطناعي الاول «افق ـ ١»، لن يمضي وقت طويل حتى تقوم بتنفيذ خدمات لاطلاق الاقمار الاصطناعية، على مستوى العالم، بأسعار منافسة لباقي الدول الموجودة على الساحة الآن. والصناعات الجوية الاسرائيلية (التي قامت ببناء القمر الاصطناعي أفق ـ ١) تطوّر، حالياً، القمر الاصطناعي الاسرائيلي الاول للاتصالات «عاموس»، والذي سوف تدخل به سوق الاقمار الاصطناعية، بالاضافة الى اقتحام مجال الطلب الهائل المتوقع لهوائيات الاستقبال التلفزيوني المباشر من الفضاء.

وتعرض الصناعات الجوية الاسرائيلية، حالياً، جهازاً نمطياً يمكن ان يستخدمه من يريد لوضع تجربته العلمية على متن مكوك الفضاء الاميركي لاجرائها في ظروف انعدام الجاذبية[١١].

كما دُعيت اسرائيل، مؤخراً، الى الاشتراك، في «عام الفضاء الدولي» سنة ١٩٩٢، بمناسبة مرور ٥٠٠ عام على اكتشاف اميركا. ومن المتوقع ان تطلق اسرائيل الى الفضاء، بهذه المناسبة، قمراً اصطناعياً يحمل تلسكوباً يعمل بالاشعة تحت الحمراء، لمتابعة اسراب السمك في المحيط الهادىء، وتقديم خدمات لنشاط الصيد على المستوى الدولي، بشكل عام. واسرائيل، الآن، على الرغم من توقف مشروع الطائرة «لافي»، ترصد مئة مليون دولار لدراسة كيفية استغلال التكنولوجيا الجديدة التي اكتسبتها من طريق ذلك المشروع في مجالات أخرى. وتطرح اسرائيل، حالياً، في الاسواق أجهزة متقدمة للمحاكاة الآلية للطيران (simulators) وحاسبات آلية وبرامج متقدّمة للحاسب في تطبيقات مختلفة. وتعطينا زيارة أدوارد تيلر لاسرائيل، في أعقاب الاعلان عن المبادرة، وهو أبو القنبلة الهايدروجينية والمهندس الاول لمبادرة الدفاع والمشرف على بحوث أشعة الليزر السينية المنبعثة من خلال تفجير نووي، القناعة الكافية بأن اسرائيل سوف تحصل على ما تريد من تكنولوجيا لتطوير ترساناتها النووية، وبحوثها في الطاقة الذرية، تحت المظلة الواسعة لمبادرة الدفاع الاستراتيجي.

الابعاد السياسية الاستراتيجية الاسرائيلية ـ الاميركية

تهدف اسرائيل، جرّاء اشتراكها مع الولايات المتحدة الاميركية في البحوث الهامّة التي تجريها من خلال المبادرة، الحصول على سلاح جديد يضاف الى ترساناتها الحربية، ليحافظ على ضوابط أمنية في اطار استراتيجيتها لامتلاك أسلحة تحقق مقوّمات «الردع المتميّز» في المنطقة العربية. فلم يعد هدف اسرائيل، فقط، التفوّق، بل تسعى الى الانفراد والتميّز، أي الى أعلى مستوى يمكن ان يصل اليه الردع. لهذا، فهي تنظر الى حصول الدول العربية على صواريخ أرض ـ أرض بقلق بالغ، ويجعلها تتحرّك بسرعة لتواجه هذا الواقع، وتبذل جهودها للسيطرة، وامتلاك قوة ردع ودفاع. وكما يتردد الحديث عن امتلاكها اسلحة نووية ووسائل اطلاقها، كذلك لديها اسلحة كيميائية ووسائل اطلاقها. فنظرية الامن الاسرائيلي ترتكز على الردع بجميع مقوّماته، والتفوّق في الردع بمجالاته كافة، التقليدية، وفوق التقليدية، والنووية[١٢].

الخيارات المتاحة للردع الاستراتيجي الاسرائيلي

كما اتضح لنا، ان الواقع المحيط باسرائيل تغيّر بامتلاك الدول العربية للصواريخ. فلقد كانت اسرائيل غير معرّضة لأي تهديد عربي من قبل. فمنذ حرب العام ١٩٤٨، لم يكن باستطاعة أي سلاح جوّ عربي اختراق المجال الجوي الاسرائيلي وجعل اعداد من القاذفات العربية تتسلل عبر اجواء اسرائيل دون ان تلتقطها محطات الانذار، ودون ان تعترضها الطائرات الاسرائيلية

(المقـاتلات الاعتراضية). فلم يكن من المستطاع ان تصل هذه القاذفات الى عمق اسرائيل وتلقي قنابلها وسط تجمّعات سكانية داخلها. ولكن هذا الواقع قد تغيّر، وأصبح من الممكن لصواريخ سكود السوفياتية، التي لدى سوريا، ان تنصب على مواقع اطلاق في هضبة الجولان، لضرب أي تجمّعات سكانية، أو منشآت عسكرية هامّة. وهذا يبرز اصرار اسرائيل على عدم اعادة هضبة الجولان الى سوريا، أو على الاقل الاجزاء المرتفعة منها، التي يمكن ان يكون وضع مثل هذه الصواريخ على أراض مرتفعـة، تهديداً أمنياً لأهداف مدنية وعسكرية اسرائيلية. فاسرائيل، نظراً الى عدم امتلاكها عمقاً استراتيجياً، تأخذ بنظرية طبوغرافية تمثّلها أهمية ان تظل اسرائيل محتفظة بالمرتفعات التي تمثل حلاً لمشكلة العمق الاستراتيجي، واستبداله بالارتفاع الاستراتيجي، وضرورة حرمان دول الجوار العـربي من الاستفادة من هذا الارتفاع الاستراتيجي. وهذا ما يمثّله اهتمام اسرائيل بالاحتفاظ بمرتفعات الجولان السورية، أي بالمرتفعات المتحكّمة بالمنطقة.

بتعبير آخر، لقد جاءت الصواريخ أرض ـ أرض العربية لتقوّض الكثير من النظريات الاسرائيلية، التي ظلت، لفترة طويلة، نقطة لصالح أمن اسرائيل. ومن أهمّ هذه العواقب، التي أدركها المحلّلون الاستـراتيجيـون الاسرائيليون، أمثال درور ساديه، بالنسبة الى قضية العمق الاستراتيجي، ان الصواريخ أرض ـ أرض هدمت بعض المفاهيم المعروفة عن «نظرية الامن»، من حيث ان ميدان المعركة العميقة، وفقاً للادبيات العالمية، تصل فيه نقطة التماس الى ٤٠ كيلومتراً، مقابل عمق تماس يصل الى عشرة كيلومترات في ميدان المعركة التقليدي. وعلّق العميد (احتياط) اهارون لين، الذي يعمل في مركز يافيه للبحوث الاستراتيجية، في جامعة تل ـ أبيب، بأن الارض والمسافات تكتسب أهمية من اجل تقليل فعالية الصواريخ. فالارض والعمق الاستراتيجي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة يعتبران أمراً حيوياً من اجل تقليل الاغراء العربي على توجيه ضربات تصفية لاسرائيل بشكل جوهري. من ناحية أخرى، فان العمق الاستراتيجي يقلّل من الخطر العسكري الذي قد تتعرّض له اسرائيل، ومن شأنه، أيضاً، ان يبعد الخيار العسكري، ويزيد قدرة الردع الاستراتيجي. وتحتاج اسرائيل الى العمق الاستراتيجي بغرض كسب الوقت لتعبئة الاحتياط، ولنشر أجهزة الاستطلاع والمخابرات في المقدمة؛ كما انها لا يمكن ان تسمح لنفسها بالمخاطرة بخوض قتال في المرحلة الاولى، على أراضيها، في منطقة السهـل الساحلي. ورأى الوف هار ـ ايفن ان اسرائيل في حاجة الى عمق استراتيجي على الجبهة الشرقيـة، وان الضفـة لا توفّـر هذا العمق؛ بل على العكس، فانهـا، دائمـاً، تمثل اغراء لتحالف استراتيجي عربي بين مصر والعراق والاردن وسوريا، لشنّ حرب ضد اسرائيل، ممّا يستوجب ان تحصل اسرائيل على عمق استراتيجي، لا غرب نهر الاردن، بل شرقه، وليس من طريق السيطرة على هذه المنطقة، بل من طريق اخلاء هذه المنطقة من أي جيوش عربية. لذا، فليس الخط الاحمر هو نهر الاردن، بل الحدود العراقية ـ الاردنية (يمثّل هذا الرأي تهديداً قوياً للاردن ويلقي أهمية كبرى على العراق والحدود الامنية لاسرائيل). وذهب نائب وزير الدفاع، في حينه، ميخائيل ديكل، الى القول انه من الممكن الاكتفاء بالعمق الاستراتيجي الذي توفّره اراضي الضفة الفلسطينية، ممّا يستوجب اقامة مواقع استطلاع وانذار فوق قمم الجبال في هذه الاراضي، بما يمثّل الاهتمام بنظرية الارتفاع الاستراتيجي(١٣).

وكانت جميع هذه الابعاد تفرض على اسرائيل ان تتحرك لتعيد الى نفسها ضوابط نظرية أمنها، والّا انهارت. وكان أفضل ردّ هو الصواريخ المضادة للصواريخ. وهنا، يبرز مغزى نتائج الاشتراك في أبحـاث مبـادرة الدفـاع الاستـراتيجي. فصـواريـخ «حيتس» التي تقـوم اسرائيـل بتطويرها مع

الولايات المتحدة الاميركية، من خلال برامج التعاون الاستراتيجي المشترك، تستطيع ليس فقط تدمير الصاروخ العربي وهو لا يزال في مسار تحليقه، وانما بامكانها، أيضاً، اعتراضه في اثناء دخوله المرحلة السابقة للهبوط، أي الدخول في الغلاف الجوي قبل الهبوط الى الهدف. ويتمّ ذلك بواسطة صاروخ متطوّر مضاد للطائرات. ويعتبر الصاروخ بترويت مناسباً لهذه المهمة أيضاً، ولكن له قيود متعددة، كما انه باهظ الثمن جداً.

كذلك كان على اسرائيل الاعتماد على الردع الهجومي، أي الذراع الاستراتيجية الطويلة لاسرائيل، والتي سبق نجاحها مرات عدة. وتتألف هذه الذراع من قدرة سلاح الجو الاستراتيجي على الاختراق الى عمق مناطق الدول العربية لضرب الصواريخ العربية، وامكانية تدميرها قبل ان تطلق من على منصّاتها. على كل، لقد نشر في دورية عسكرية، تصدر في سويسرا، تقرير حول طراز جديد من صواريخ اريحا، هو «اريحا ـ ٢»، الذي لديه القدرة على الوصول الى مدى يصل ٨٢٠ كيلومتراً. ويدور الحديث، أيضاً، حول طراز اكثر تطوّراً، لديه القدرة على حمل رأس تبلغ زنته مئات عدة من الكيلوغرامات، ومداه يصل ١٥٦٠ كيلومتراً[١٤].

من هذا المنطلق، يمكن ان نقول ان اسرائيل تتحرك، بسرعة، في اتجاهات عدّة. ففي الوقت الذي تشنّ حملة اعلانية ـ سياسية ضد الصواريخ أرض ـ أرض العربية، تتجه الى تحقيق ضوابط أمنية جديدة، تتمثّل في امتلاك الصواريخ أرض ـ أرض وتطويرها، بما يحقق وصولها الى أهدافها، كـ «ردع هجومي» تدعمه قدرة اسرائيل الجوّية على اختراق الاجواء العربية، والوصول الى العمق لضرب قواعد الصواريخ العربية قبل اطلاقها، أي السبق في تدمير الصواريخ، بما يؤكد مقاييس الردع الهجومي، في الوقت الذي تسعى اسرائيل، في اطار مبادرة الدفاع الاستراتيجي، الى امتلاك الصاروخ المضاد للصواريخ العربية، لتدميرها في الجو، قبل وصولها الهدف، وما يمثل ذلك من مقاييس وضوابط لتغذية وتدعيم «الردع الاستراتيجي». وتهدف اسرائيل، من ذلك، الى تحقيق توازن واضح في نظم الدفاع والهجوم الاستراتيجي. هذا هو خيارها لمواجهة الصواريخ أرض ـ أرض العربية، والذي، من اجله، تتحرك الى احباط القدرة العربية الفعّالة، المتمثلة في امتلاك صواريخ أرض ـ أرض؛ وتتحرك، أيضاً، الى ممارسة ضغوط اميركية ـ اسرائيلية على الدول العربية، لايقاف انتاج الاسلحة الكيميائية التي يمكن ان تُزوَّد بها الرؤوس الحربية للصواريخ أرض ـ أرض العربية. ويتضح ذلك من الاتهامات التي وجّهت الى العراق في حربها مع ايران، ثمّ تهديد اميركي الى ليبيا لوجود مصنع لانتاج الاسلحة الكيميائية فيها. بل لقد وصل التهديد الاميركي لليبيا الى حد افتعال موقف أمني يهدّد الوجود الاميركي في البحر المتوسط واسقاط طائرتين ليبيتين تحلّقان في سماء البحر المتوسط، بواسطة مقاتلتين اميركيتين، ليؤكد هذا قدرة اميركا ورغبتها في التدخل لتدمير المصنع الليبي، الذي أعلنت ليبيا انه ينتج أدوية وليس غازات حربية. وهذا كله من اجل أمن اسرائيل وأولويته المتقدّمة في الاستراتيجية الاميركية. وهذا يفسّر، أيضاً، افتعال الولايات المتحدة الاميركية أزمة أمنية مع مصر عند شرائها مواد استراتيجية يمكن استخدامها في صناعة صواريخ أرض ـ أرض، كمحاولة لعرقلة الجهود المصرية، واتهام مصر، أيضاً، بانتاج أسلحة كيميائية من قبل. هذا كله، بلا شك، بايعاز واضح تحرّك خيوطه اسرائيل من خلف الستار[١٥].

في الوقت الذي تحاول اسرائيل اكساب ما تقوم به الدول العربية من تصنيع وانتاج وتطوير لصواريخها أرض ـ أرض من عدم شرعية، وان هذا يتعارض مع أمن اسرائيل واستقرار الامن في المنطقة، تكتسب اسرائيل شرعية ذلك الحق من خلال اشتراكها في مبادرة الدفاع

الاستراتيجي الاميركية «في اطار» اتفاقية تفاهم استراتيجي اميركية ـ اسرائيلية، ودعوة واضحة من الولايات المتحدة الاميركية الى اشتراك اسرائيل في بحوث «حرب النجوم»، وتمكّنها من اطلاق قمر اصطناعي اسرائيلي ليكون جاسوساً على الدول العربية، ومراقباً لأي سلاح عربي يتحرك في المنطقة، وهي ثلاثية استراتيجية لامتلاك اسرائيل كل مقوّمات استراتيجية الردع المتميّز. هذا مع احتفاظها بحق شنّ حرب جديدة تحت دعاوى أمنية ـ دفاعية تدّعي، فيها، بخطورة الاوضاع وتزايد التهديدات نحوها(١٦).

يقودنا هذا الى القول، ان مشكلة الصواريخ أرض ـ أرض وانعكاساتها على الامن الاسرائيلي قد أثارت كثيراً من الافكار الاستراتيجية التي تهدف الى مواجهة تأثير الصواريخ العربية، من خلال ان تستعيد اسرائيل مقوّمات الردع الدفاعي والاستراتيجي، اعتماداً على ركائز، ومبادىء، استراتيجية تتمثّل في توفير وسائل استراتيجية جديدة، منها الصواريخ أرض ـ أرض بمدى، وسرعة، ودقة، أفضل، كعنصر هجومي، وامتلاك الصواريخ المضادة للصواريخ، كعنصر دفاعي، وامتلاك أسلحة الجو القادرة على تحقيق استراتيجية الذراع الطويلة، كعنصر هجومي، مع الاستفادة بمزايا طبوغرافية، تتمثّل في الموازنة بين تقصير العمق الاستراتيجي واستغلال الارتفاع الاستراتيجي، بما يحقق مزايا استراتيجية لأمن اسرائيل.

ولا ينفصل عن جميع هذه الابعاد مخرج هام من مخرجات، ونتائج، اشتراك اسرائيل في بحوث المبادرة، ألا وهو اطلاق الاقمار الاصطناعية الاسرائيلية ذات الاستخدامات العسكرية. فاذا كان اطلاق قمر اصطناعي دليلاً على قدرة متطورة جداً في مجالات تكنولوجية وعلمية كثيرة، فان اطلاق قمر اصطناعي عسكري اسرائيلي يرتبط بموضوع الرد على الصواريخ العربية. ذلك لأن شبكات هذه الصواريخ القائمة فعلاً، واحتمالات تطويرها المستمرة، تحتّم على اسرائيل ان تعزّز قدرتها في مجال الانذار المبكر. فمن السهل، في ظل وجود قمر اصطناعي، تحديد مكان الصواريخ، ورؤيتها قبل الاطلاق وفي اللحظة التي تطلق فيها. ذلك لأنه يمكن للقمر أن يمنح اسرائيل قدرة كبيرة جداً في مجالات المراقبة والمتابعة والانذار المبكر. وهي المسائل التي أضحت تحتل اهتماماً كبيراً في النظام العسكري الاستراتيجي الاسرائيلي، في أعقاب دخول شبكات أسلحة متطوّرة الخدمة في جيوش الدول العربية، وهي الاسلحة التي ستلعب دوراً أساسياً في استراتيجية الردع العربية. بتعبير آخر، يصبح هذا القمر احدى الوسائل الهامة جداً لمنع وقوع هجوم مفاجيء على اسرائيل؛ ومن ثمّ، فهو يمثل وسيلة دفاعية، ويضاعف من قدراتها على الردع في مواجهة العرب؛ فضلاً عن انه يدخلها عالم الفضاء، حيث اصبحت الدولة الثامنة في العالم التي تمتلك تكنولوجيا الاقمار الاصطناعية، أي اصبحت جزءاً من معادلة الفضاء العالمية، بعد ان ادرك علماؤها ان الاسباب التي تدعو الى جدوى الاستثمار في الفضاء من جانب الدول الكبرى ينطبق عليها ايضاً؛ ومن ثمّ تدرجت خطوات التحرّك على هذا الصعيد، مدنياً وعسكرياً، وحتى تمّ اطلاق القمر الاصطناعي الاسرائيلي(١٧).

مزايا عسكرية متنوّعة

ان تناول هذه المزايا انما ينقل التحليل من المستوى الجزئي الذي تعرّض الى الصواريخ والصواريخ المضادة والاقمار الاصطناعية بصفة خاصة، الى مستوى شامل متعدد البعد، يعكس تطوّرات، وقدرات، عسكرية اسرائيلية جديدة، ناجمة عن تقدير الاسرائيليين لما أضحت عليه أوضاعهم العسكرية، منذ بداية الثمانينات. فعديد من الكتّاب والمفكّرين الاستراتيجيين في اسرائيل

يخشون تآكل تفوّقهم التقليدي على الدول العربية، وهم يتوقّعون نمواً كمّياً، وكيفياً، للجيوش العربية المواجهة لاسرائيل؛ ومن ثمّ يستنتجون ان اسرائيل لا بدّ وان تحصل على هيكل جديد للمزايا العسكرية المقارنة بالجيوش، والقدرات العسكرية العربية ذات التسلّح التقليدي، من طريق تطبيق الطفرات العلمية والتكنولوجية المرتبطة ببرنامج «حرب النجوم»، والتي يمكن ان توفّر لاسرائيل نظاماً دفاعياً فعّالاً ضد الطائرات والصواريخ العربية، ويمكن، أيضاً، استخدامه لتدمير الدبابات والطائرات المروحية والاهداف العسكرية الاخرى. وتزداد جاذبية، بل واحياناً حتمية، الاعتماد على هذه التحديثات التكنولوجية المرتبطة بـ «حرب النجوم»، نظراً الى الرأي القائل ان البديل منها ـ أي توجيه ضربة اجهاضية لضرب قواعد الصواريخ العربية على الارض ـ قد اصبح صعباً، خاصة في الحالة السورية، نتيجة الدفاع الصاروخي السوري، الذي اصبح اكثر كثافة واتساعاً منذ حرب لبنان[١٨].

ومن هذا الاطار العام انطلق العديد من وجهات النظر المؤيدة لاشتراك اسرائيل في المبادرة، استناداً الى المبررات التالية:

١ ـ ان الاشتراك في المبادرة سوف يعطي اسرائيل فرصة ذهبية لنقلة تكنولوجية هائلة في كثير من المجالات الحيوية (الالكترونية، والحاسبات، والاتصالات، والليزر، والطاقة، والمواد، والصواريخ، الخ)، من خلال أكبر برنامج تقني لهذا القرن سوف ينفق أكثر من ٢٦ مليار دولار حتى بداية التسعينات، وربما أكثر من ألف مليار دولار حتى نهاية البرنامج.

٢ ـ يمكن لاسرائيل بناء شبكة دفاعية دقيقة، وبسيطة، وأقل تكلفة من الشبكة المزمع بناؤها في الولايات المتحدة الاميركية، وذلك لمواجهة الصواريخ العربية، التي يمكن ان تطلق في هجوم مفاجىء على اسرائيل.

٣ ـ الاسلحة الاشعاعية التي لم تصل، بعد، الى كفاءتها الكاملة، بالنسبة الى المدى البعيد في حالة الولايات المتحدة الاميركية، قد تكون مناسبة لوضع اسرائيل في مواجهة الصواريخ العربية التكتيكية المتوسطة، والقصيرة، المدى.

٤ ـ الخوف من تسرّب التكنولوجيا الدفاعية المتقدمة من الاتحاد السوفياتي الى العرب.

٥ ـ الحاجة الى نظام دفاعي، وهجومي، حديث يناسب التعاظم النوعي، والكمّي، للقوة العربية. فالاشتراك في المبادرة سوف ينعكس على: (أ) تكنولوجيا بناء الصواريخ الهجومية وشبكات الصواريخ الدفاعية؛ (ب) اجهزة الاتصالات والرادار؛ (ج) اجهزة الاستشعار الحرارية، والبصرية، والرادارية؛ (د) اجهزة وبرامج الادارة الآلية للمعركة.

٦ ـ وجود نظم دفاع كونية للولايات المتحدة الاميركية في الفضاء الخارجي سوف تمكّنها من احباط أي هجوم سوفياتي (أو غير سوفياتي) على اسرائيل، خصوصاً مع ازدياد صعوبة تحريك القوات التقليدية.

٧ ـ مبادرة الدفاع تعتمد، أساساً، على الاقمار الاصطناعية، وأهمية ذلك بالنسبة الى امكانيات اسرائيل في الانذار المبكر والاستطلاع والتجسّس والتنصّت على الاتصالات.

٨ ـ دخول اسرائيل نادي الدول المتقدمة، وأثر ذلك في الصناعة والاقتصاد وتوفير فرص عمل هائلة للعلماء والفنيين.

٩ ـ تعميق عنصر المفاجأة، في المواجهة، بتطوير اسلحة جديدة.

١٠ ـ ان اتجاه اسرائيل الى الاشتراك في بحوث مبادرة حرب النجوم، تحقيقاً للمكاسب السابقة، انما هو تطبيق لبعض الاعتبارات الاساسية التي يركّز المفكرون الاستراتيجيون الاسرائيليون عليها عند تخطيط احتياجات «الأمن القومي». وهي الاعتبارات المتصلة بالعنصر العلمي والتكنولوجي للقوة الأمنية الشاملة، والتي تفرض على اسرائيل ان تضمن تطوير بنية أساسية للبحث والتطوير والانتاج العسكري، حتى تكتسب اسرائيل القدرة على الاستمرار في الاحتفاظ بتفوّق نوعي في نظم الاسلحة والمعدات التي تحقق النصر في الحرب، وتسمح للجيش الاسرائيلي بالدفاع عن اسرائيل في ظروف انقطاع المصادر الخارجية. ومن هنا يبرز، من جديد، مغزى الفجوة النوعية بين القدرات العربية والاسرائيلية في هذه المرحلة من التسابق الى التسلّح، في ظل معطيات علمية وتكنولوجية جديدة.

المصلحة الاميركية من اشراك اسرائيل

١ ـ رغبة الولايات المتحدة الاميركية من الاستفادة من الكفاءات التكنولوجية والعلمية الاسرائيلية في معالجة بعض المشاكل التي تواجهها برامج بحوث المبادرة. ومن أهمّ هذه المشاكل، على سبيل المثال، مشاكل تطوير الصواريخ قصيرة المدى، الى حين التوصل الى الغاية النهائية من المشروع، وهو اعتراض الصواريخ عابرة القارات.

٢ ـ اصدار التشريعات اللازمة، من اجل اجراء التعديلات التي وفّرت الدعم المالي، من أجل تعاون مشترك بين الولايات المتحدة الاميركية وأطراف أخرى في مجال تطوير برامج الصواريخ المضادة للصواريخ التسيارية (ATBM) ، في اطار مبادرة الدفاع الاستراتيجي، التي تعتبر اسرائيل رائدة في مجالها، خاصة وانه تعدّدت المجالات التي قدّمت فيها الخبرة الاسرائيلية التكنولوجية، والعلمية، اسهاماتها في مجال تطوير، وتعديل، بعض الاسلحة الاميركية المستخدمة لدى القوات الاميركية.

٣ ـ الدور الهامّ الذي تلعبه اسرائيل كمجال لاختبار مدى فعالية السلاح الاميركي، من ناحية، والحصول على السلاح السوفياتي لدراسته وتقويمه، من ناحية أخرى، وذلك خلال الحروب العربية ـ الاسرائيلية المتتالية، يمكّن من فهم احد اسباب اهتمام الولايات المتحدة الاميركية باشتراك اسرائيل في مشروع «حرب النجوم». ومن هنا يتأكد، مرة أخرى، مدلول كون ان حروب اسرائيل ليست الاّ ساحة اختبار للأسلحة الاميركية.

٤ ـ تدعيم المكانة الخاصة لاسرائيل في الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط.

٥ ـ حماية أمن وجود اسرائيل بالحفاظ على تفوّقها العسكري[١٩].

أمّا المعارضة للاشتراك الاسرائيلي في المبادرة، فهي تتمثّل في ما يلي:

١ ـ التشكيك في جدوى اشتراك اسرائيل في هذا البرنامج، على أساس ان نجاح اسرائيل في بناء نظام دفاعي كامل ضد الصواريخ أرض ـ أرض هو احتمال ضعيف. كما ان حماية اسرائيل، بأسرها، من مغبّة هجوم بالصواريخ، سوف يكلف الدولة مليارات الدولارات.

٢ ـ سيضع هذا الاشتراك اسرائيل في مواجهة مع الاتحاد السوفياتي، بما قد يترتب على ذلك من أضرار، أقلها سيكون التشدّد في مسألة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل.

أمّا تأثير اشتراك اسرائيل في المبادرة في الاستخدام العسكري الاستراتيجي للقوات المسلّحة الاسرائيلية، فيتمثّل في:

١ ـ تطوير نظرية الأمن الاسرائيلية، والتي تحوّلت الى ما يسمّى بسياسة «الدفاع الهجومي»، بمعنى عمل الاستعدادات الدفاعية تحسّباً لأي هجوم مفاجىء، مع الاستعداد للقيام بالهجوم الفعّال في الحالات التي يتعدّى فيها الخطر ما هو معروف لدى اسرائيل بـ «الخطوط الحمر» للأمن الاسرائيلي، والتي تقدم مبرّرات معلنة لشنّ الحرب. ولقد أوجدت حالات الاستعداد العسكري العربي، طوال الثمانينات، مصدراً متجدداً للتهديد في الادراك الاسرائيلي، خلقت، بدورها، مطالب عسكرية جديدة في الفكر العسكري الاسرائيلي، وكانت المشاركة الاسرائيلية في المبادرة من اجل استيفائها.

٢ ـ تطوير القدرات التسليحية الاسرائيلية، سواء في مجال القوة النووية، التي تتكوّن من الرؤوس النووية المتطوّرة والمركبات الحاملة من الطائرات والصواريخ التسيارية، وكذلك القوة التقليدية الحديثة والمتطورة بالاستفادة من التكنولوجيا المتقدّمة من بحوث مبادرة الدفاع[٢٠].

أمّا التأثير في الاستخدام السياسي للقوة المسلّحة الاسرائيلية، فقد تعدّدت الآراء الاسرائيلية المعارضة للاشتراك الاسرائيلي في المبادرة، وأوضحت معارضتها على أساس التأثير السلبي لنتائج الاشتراك في عملية السلام في الشرق الاوسط . الاّ ان الآراء المؤيدة أوضحت ان انعكاسات التطوّر في موازين القوى العسكرية، ونتائج الجولات العسكرية بين العرب واسرائيل، ايجابية على الأبعاد السياسية المختلفة لهذا الصراع، والتي أوضحت آثار القوة العسكرية وتأثيرها في الاستخدام السياسي، سواء في فترات سابقة أو مراحل مستقبلية، مثل:

١ ـ درجة الاستعداد العربي لقبول اسرائيل.

٢ ـ درجة الاستعداد العربي لقبول تسوية تفاوضية.

٣ ـ مضمون هذه التسوية.

٤ ـ وضع هذا المضمون بين المنظور الاسرائيلي والمنظور العربي للسلام مع اسرائيل؛ أي ما يمكن ان نطلق عليه التحدث من مركز القوة، وليس من مركز الضعف.

هذا بخلاف التأثيرات الأخرى في العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي التي لا يتسع المجال للبحث فيها تفصيلاً.

خاتمة

ان لاعلان انضمام اسرائيل، رسمياً، الى هذا المشروع، لتكون بذلك الطرف الثالث الذي ينضمّ الى هذا البرنامج بعد بريطانيا والمانيا الاتحادية، متخطية بذلك حلفاء اميركا في الناتو، مغزى صارخاً وتحدياً خطيراً للارادة العربية، لأنه يعلن، صراحة، مدى عمق التحالف الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي، والالتزامات الاميركية الجديدة تجاه اسرائيل، وبالتالي ضد العرب. هذا بالاضافة الى انه يعتبر الخلل الثالث في موازين القوى بين العرب واسرائيل، بعد الخلل في ميزان القوى التقليدية الذي سمح لاسرائيل بشنّ العدوان اثر العدوان على ساحة تمتد من بغداد الى تونس، والخلل في ميزان القوى النووية، الذي تسبق فيه اسرائيل الدول العربية، بما لا يقل عن ربع قرن.

من هذا المنطلق، ومع تزايد المخاطر والتهديدات المحدقة بالوطن العربي، نجد ان البديل الوحيد المتوفّر للدول العربية هو في احياء اتفاقية الدفاع المشترك، حيث يتمّ تدعيم اجهزة الجامعة

العربية في مجال الدفاع والأمن، واحياء القيادة العربية الموحّدة، لتكون قادرة على وضع سياسات واستراتيجيات موحّدة للوطن العربي.

---

(١) د. محمد قدري سعيد، «مستقبل القوة التقليدية؛ التكنولوجيا وفن الحرب»، **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨**، القاهرة: مؤسسة «الأهرام»، ١٩٨٩.

(٢) Velikhov, Yevgeni and Andrei Kokoshin; *Weaponry in Space; The Dilemma of Security*, Moscow: Mir Publishers, 1986, p. 114.

(٣) د. نادية مصطفى، «القوتان الاعظم والعالم الثالث، من الحرب الباردة الى الحرب الباردة»، **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، ص ١٨٠ ـ ١٨٢، ١٩٦ ـ ١٩٨.

(٤) د. محمد قدري سعيد، «حرب النجوم والعودة الى استراتيجيات الدفاع»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٨٨، نيسان (ابريل) ١٩٨٧، ص ٣٦.

(٥) احمد محمود عبدالحليم، **بعد خمس سنوات من مبادرة الدفاع الاستراتيجي**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلّحة المصرية، ١٩٨٨، ص ٤ ـ ٥.

(٦) د. محمد السيد السعيد، **حرب النجوم بين امريكا واسرائيل**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٧) د. اسماعيل صبري مقلد، **الصراع الاميركي ـ السوفياتي حول الشرق الاوسط**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٦، ص ٤٩٠ ـ ٤٩٦.

(٨) د. عمر الخطيب، «العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية في ظل التعاون الاستراتيجي»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٣٦، شباط (فبراير) ١٩٨٤، ص ١٠٢ ـ ١٢٨.

(٩) «اشتراك اسرائيل في مشروع حرب النجوم مفيد لها»، **هآرتس**، ١٩٨٥/٨/١٦.

(١٠) «جهاز ليزر اسرائيلي لمشروع 'حرب النجوم'»، **هآرتس**، ١٩٨٥/٥/١٦.

(١١) دان اركين، «البرنامج الذرّي؛ الدور الاسرائيلي في 'حرب النجوم'»، **معاريف**، ١٩٨٧/٣/٢٠.

(١٢) «اسرائيل ومشروع الدفاع الاستراتيجي الاميركي»، **هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٢٩.

(١٣) رون بن ـ يشاي، «صواريخ أرض ـ أرض؛ خياراتنا»، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٦/١٧.

(١٤) **دافار**، ١٩٨٨/١/٢.

(١٥) **هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢٢ و١٩٨٨/٧/٥.

(١٦) زئيف شيف، «عن الاقمار الاصطناعية والصواريخ»، **هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٢١.

(١٧) درور ساديه، «اسرائيل وعصر الفضاء»، **هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/٢٣.

(١٨) سلامة احمد سلامة، «من الطائرة لافي الى الصاروخ اريحا ـ ٢»، **الدفاع** (القاهرة)، العدد ٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧.

(١٩) عوديد ليفشيتش، «دراسة عن 'حرب النجوم'» (مترجمة)، **المجلة العسكرية الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد الثاني، نيسان (ابريل) ١٩٨٧، ص ٤ ـ ١١.

(٢٠) بشير سعيد ابو القرايا، «الجذور العميقة للعلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية»، **المجلة العسكرية الفلسطينية**، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٩٤ ـ ٩٥.

عامان من الانتفاضة
التأثير والتأثُّر

بدخولها عامها الثالث، أنهت الانتفاضة الشعبية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، مراحل هامّة من تجربة عامين، خاضت، خلالهما، معارك عديدة، اكتملت صورتها النهائية مع انتهاء العام الثاني، وظهرت، بصورة أوضح، الابعاد السلبية والايجابية لعدد من المواقف، والخطوات التكتيكية، التي اعتمدتها القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة خلال صراع امتد عامين، تكثّف خلالهما الصراع في صورة مواجهات جماهيرية واسعة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، ودخلت عمليات عصيان مدني ومقاطعة للبضائع والمنتجات الاسرائيلية، فيما أُجريت مساعٍ كثيرة لتوقيف العمّال الفلسطينيين، في فترات متقطعة، عن العمل في اسرائيل، وأخرى لتقويض أجهزة الاحتلال الاسرائيلية، العسكرية والادارية، واستبدالها بأجهزة ومؤسسات وطنية فلسطينية. وظهرت ملامح التجارب هذه، كلها، في صورة الاوضاع التي انتهت اليها الانتفاضة مع بداية عامها الثالث؛ كما ظهر، الى جانبها، مدى التأثير الذي أحدثته الانتفاضة الفلسطينية في الاوضاع الاسرائيلية عموماً، والاقتصادية منها خصوصاً؛ كذلك تأثير الانتفاضة في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، التي كان جنودها، وضباطها، أداة الصدام الرئيسة ضد المنتفضين الفلسطينيين في كل المعارك التي خاضوها ضد الاحتلال.

لئن مثّلت السنة الاولى من عمر الانتفاضة سنة اظهار التحدي الفلسطيني للاحتلال الاسرائيلي، بكل صوره وأشكاله، ودفع المعركة ضده نحو حدودها القصوى، باستخدام المنتفضين الفلسطينيين جميع أساليب النضال وأشكاله المتوفّرة لديهم، لاضعاف سلطة الاحتلال الاسرائيلية، تمهيداً لتفكيكها والتخلّص منها نهائياً، فقد جاءت السنة الثانية بصعوبات أكبر، في ظل استمرار الهجوم الاسرائيلي المعاكس، تحت مظلة ارهابية قمعية أكبر، ممّا رفع مستوى الخسائر من الشهداء والجرحى بين الفلسطينيين، وترك آثاراً سلبية في عدد من المواقف والخطوات التي اتخذوها، والتي لم تخل من بعض اشكال القصور الذاتي. وطبقاً لمصادر الجيش الاسرائيلي، بلغ عدد الشهداء من الفلسطينيين، خلال عامين من الانتفاضة، ٥٣٥ شهيداً، بينهم ١٦٩ مواطناً فوق سنّ الرابعة عشرة، ومئة وخمسون فارقوا الحياة نتيجة اصابتهم بعيارات بلاستيكية، في مقابل ثمانية قتلى من الجنود الاسرائيليين، وأحد عشر قتيلاً اسرائيلياً في صفوف المدنيين. أمّا عدد الجرحى، فقد بلغ ٨٩٣٨ فلسطينياً، في مقابل ١٦٣٧ جريحاً بين الجنود الاسرائيليين، و٨٠٣ جرحى من المدنيين الاسرائيليين. وتمّ، خلال عامين، اعدام ١٣٦ فلسطينياً تعاونوا مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية، بينهم ١١٨ أعدموا خلال السنة الاولى للانتفاضة. كما احتجزت سلطات الاحتلال قرابة خمسين ألف فلسطيني، واعتقلت تسعة آلاف وضعوا رهن الحجز الاداري، وأبعدت ٥٨ شخصية فلسطينية، وهدمت ٢٤٨ منزلاً، ونسفت ١١٨ منزلاً آخر (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/١٢/٨). ودخل ما يزيد على مئة الف عامل فلسطيني، وعائلاتهم، مرحلة تميّزت بالمعاناة الشديدة في سبل تأمين لقمة عيشهم. من جهة أخرى، وبعد التقدّم الكبير الذي عرفته السنة الأولى من عمر الانتفاضة مع اعلان الاستقلال الفلسطيني، في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، وفتح باب الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، بدا الطقس، في السنة الثانية من عمر الانتفاضة، اكثر تلبّداً بالغيوم. فدخل الصراع السياسي، والدبلوماسي، مرحلة أكثر تعقّداً، ولم تثمر الجهود السياسية الاّ قليلاً على هذا الصعيد (داود كتاب، «عامان من الانتفاضة»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٦٥، ١٥ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٨٩). وبدا لبعض المراقبين كأن الانتفاضة دارت دورة كاملة حول نفسها، «اذ لم يتبع منجزات السنة الاولى مكاسب ملموسة في السنة

الثـانية» (جويل غرينبرغ، «سنة انكفاء الانتفاضة على ذاتها»، **جيروزاليم بوست**، ٨/١٢/١٩٨٩). وهكذا، انتهى الوضع، في الضفة والقطاع، الى تشكّل «وضع راهن جديد، بات الفلسطينيون والاسرائيليون يواجهون تكاليفه الضخمة» (**المصدر نفسه**).

سمات جديدة

تميّز واقع الانتفاضة الفلسطينية، في عامها الثاني، بتغيّر شكل العنف والتظاهرات الجماعية، وانتقالها نحو مصـادمـات اصغـر وأقـل حجمـاً، وانْ كانت أشد عنفاً ممّا كانت عليه من قبل (هيو كارنجي، «الانتفاضة الفلسطينية: لا تراجع»، **القبس**، الكويت، ١٦/١/١٩٨٩)؛ نقلاً عن **فايننشال تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). فقد اختفت التظاهرات الجماهيرية الكثيفة، وحلّت محلها الهجمات بالحجارة والقنابل الحارقة التي قامت بها القوات الضاربة الفلسطينية ضد المستوطنين اليهود ودوريات الجيش الاسرائيلي في ما يمكن تعريفه بالعمل وفق استراتيجية كفاح مسلّح بدون اطلاق نار (الن فراشون وايفز هيلر، «الانتفاضة اصبحت نمط حياة»، **الغارديان**، ١٧/١٢/١٩٨٩، ص ١٣). وهكذا بدا الجانبان، الفلسطيني والاسرائيلي، وقد دخلا، معاً، مرحلة من صراع طويل، حاول، ويحاول، كل منهما التكيّف معه، في ظل تحوّل الانتفاضة الى وضع روتيني (**المصدر نفسه**).

جاءت هذه المتغيّرات على خلفية خفوت العمل على محاور الصدام مع سلطات الاحتلال على جبهات المقاطعة والعصيان المدني والضرائب ووضع اللجان الشعبية وأسلوب عمل القوات الضاربة في المراحل الاخيرة.

تعتقد مصادر اسرائيلية بأن وراء خفوت حملة العصيان المدني «الاعتماد الكبير لسكان المناطق [المحتلة] على العمـل في تخـوم الخط الاخضر، حيث لم يكن ارباب الاسر الفلسطينية قادرين على التخلّي عن العمل في اسرائيل، والذي قدّر حجمه بـ ٧٠٠ مليون شيكل سنوياً»، الأمر الذي دفع قيادة الانتفاضة الى اعتماد صيغة العصيان المدني الجزئي، وهو نمط محدود ومتقطع (افي بنيهو، «حجارة تبرد»، **الملف**، نيقوسيا، العدد ٨/٦٨، تشرين الثـاني ـ نوفمبـر ١٩٨٩، ص ٧٣٢؛ نقـلاً عن **عل همشمـار**، ١٦/١١/١٩٨٩)؛ بينما تعتقد أوساط فلسطينية ان سوء تقدير وقع عندما بوشر بتنفيذ سياسة مقاطعة أجهزة الاحتلال الاسرائيلية، كشكل من أشكال العصيان المدني، اذ «طرحت [المقاطعة] بشكل [كامل] من دون دراسة عميقة لمدى امكانية تحقيقها. فظهرت جماهير الانتفاضة، بعد فترة [زمنية]، وكأنها لم تستجب لنداءات القيادة الوطنية الموحّدة»، التي أوردت عوامل عدة ذكرت انه كان لا بدّ من اخذها بعين الاعتبار لانجاح حملة المقاطعة، منها ان العصيان، في ظل الحصار الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال الاسرائيلي منذ عشرين عاماً، كان يستوجب، اولاً، الخروج من حالة الحصار عينها؛ كما ان الاعتماد على الذات، وحده، لم يكن كافياً، في ظل غياب العوامل الموضوعية المساعدة، التي توفّرت في ظروف كالتي عرفتها بلدة بيت ساحور، حيث نجحت فيها تجربة العصيان المدني، وتمكّنت، في الربع الاخير من العام الماضي، من رفض دفع الضرائب لسلطات الاحتلال الاسرائيلي (ربى الحصري، «عامان من الانتفاضة: مراجعة الاساليب وثبات الاهداف»، **الحياة**، لندن، ٨/١٢/١٩٨٩). ومن العوامل الاخرى التي ساهمت في خفوت بعض أشكال عمل الانتفاضة ما ذكره رئيس جمعية الدراسات العربية، في القدس، فيصل الحسيني، الذي رأى «ان القيادة الوطنية الموحّدة [طالبت] بأمرين متناقضين في آن. فمن جهة، [طالبت] بمقاطعة الدوائر الضريبية، ومن جهة أخرى، [طالبت] بالعمل على بناء صناعة وطنية فلسطينية مستقلة؛ علماً بأن المواد الخام غير متوفّرة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وان المعنيين بالامر مجبرون على الحصول عليها من اسرائيل، الامر الذي لا يمكن ان يتمّ من دون تسديد الضرائب؛ [كذلك]، لا يمكن الحصول على رخصة الاستيراد اصلاً. وكـان التغلّب على هذه المسـائل يقتضي، اولاً، استكمال بناء البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني» (**المصدر نفسـه**). الى ذلك، تسببت الاضرابـات المتكـررة، وساعات العمل المحدودة، وحظر التجول، في خلق مصاعب اقتصادية كبيرة. وزاد انخفاض قيمة الدينار الاردني، خلال العام الماضي، ١٩٨٩، الامور سوءاً. كما تراجعت الاستـراتيجية الخاصة بحثّ الفلسطينيين على التوقف، نهائياً، عن العمل في اسرائيل («الانتفاضة مرشّحة للاستمـرار أعـوامـاً أخـرى»، **القبس**، ٤/١٢/١٩٨٩؛ نقلاً عن **الايكونوميست**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وفهمت القيادة الموحّدة «انه ليس بامكانها [دفع] العمّال للامتناع عن العمل في اسرائيل، لأن الصناعة الوطنية لا تؤمّن لهم اعمالاً بديلة» (سليم تماري، «دور التجّار واصحاب الحوانيت في الانتفاضة»، **الفكر الديمقراطي**، نيقوسيا، العددان ٩ و١٠، ١٩٨٩، ص ٨١). ولوحظ، خلال العامين الماضيين، تدنّي مدخول الفرد من مواطني الضفة والقطاع بنسبة ٣٠ ـ ٥٠ بالمئة في الضفة و٥٠ ـ ٦٠ بالمئة في القطاع. وكان مدخول الفرد بلغ، خلال العام ١٩٨٧، ألف وخمسمئة دولار وألف دولار سنوياً في الضفة وغزة، على التوالي. اضافة الى اضطرار سكان المنطقتين الى دفع مئتي ألف دولار، شهرياً، غرامات، بسبب الانتفاضة (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٣٤٠/١٤١٥، ١٧ ـ ٢٣/١٢/١٩٨٩، ص ١٨).

منذ آب (اغسطس) ١٩٨٨، دخلت الانتفاضة أزمة تنظيمية. فبينما كانت المواجهات على الارض مع الجيش الاسرائيلي لا تنقطع، وبينما اعطت الاضرابات التجارية طابعاً روتينياً للانتفاضة، لم يتمحور تطوّر الانتفاضة المؤسساتي في اللجان الشعبية، كما توقّعت القيادة الوطنية الموحّدة. وظهرت، في هذه الفترة، مخاطر فقدان الانتفاضة عناصرها المميّزة، وبالذات طابعها الجماهيري، والعودة بها الى أيام ما قبلها (تماري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨). وظهر، هنا، أمران بيّنان، تمثّلا في عدم قدرة لجان التعليم الشعبي على خلق شبكة بديلة ثابتة للتعليم الرسمي والمحافظة عليها في ظل الغلق المستمر للمدارس والجامعات، وعدم قدرة اللجان الزراعية ولجان الانتاج المحلي في خلق نظام رائد للانتاج المنزلي قائم على المنشأة البيتية. وهكذا باتت القيادة الوطنية للانتفاضة قلقة من محدودية الاعتماد، وبشكل كبير، على تظاهرات الشوارع الطيّارة، وعلى رشق الحجارة، كوسائل لتحقيق اهدافها السياسية (**المصدر نفسه**). ولعلّ لجان القوة الضاربة هي أكثر اللجان تأثراً بتطورات العامين الماضيين، حيث شهدت تغيّرات ملموسة في وظائفها، وأساليب عملها. فقد «كانت القوة الضاربة تضطلع، في بدايات عملها، بمهام مهاجمة الجيش الاسرائيلي والمستوطنين، ليس فقط خلال المواجهات العنيفة [في] اثناء التظاهرات الحاشدة، وانما [أيضاً] في شكل مجموعات صغيرة عملت، في أغلب الاحيان، ليلاً، ونصبت الكمائن على طريق الجيش والمستوطنين. وخلال العام الثاني للانتفاضة، تحوّلت القوة الضاربة من واحدة الى قوى عدة، وباسماء مختلفة، الامر الذي أدّى الى تعددها، حتى في المنطقة الواحدة، فتضاربت مخططاتها وتحركاتها و[اختلف] نمط عملها. وأوجد هذا نوعاً من ' البلبلة' ، على حدّ تعبير فيصل الحسيني، انعكس على علاقة هذه القوى ببعضها البعض، وعلى علاقاتها بالجماهير الفلسطينية. ومع [مرور] الوقت، أخذت تسلّح نفسها بالفؤوس والبلطات والجنازير. وقد اعترف مسؤولون فلسطينيون بأن هذه الظاهرة طبيعية، اذ انها تجتذب حماس الشباب في أي مكان من العالم، مع علمهم بأن الفؤوس والبلطات ليست وسائل يمكن بها التحرّر من الاحتلال» (الحصري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤).

محاولة للتقدّم

على الرغم من عدد من السلبيات التي ظهرت خلال تجربة العامين الماضيين، فقد عكست جوانب كثيرة معيّنة القوة الكامنة في الانتفاضة، والتي من شأنها احداث تغييرات متوقعة في مراحل لاحقة. فقد «ظل المجتمع الفلسطيني متماسكاً وصامداً، بشكل لافت للنظر، تحت ضغط أطول كفاح مستمر له منذ حرب العام ١٩٤٨» («الانتفاضة مرشحة للاستمرار...»، «القبس»، **مصدر سبق ذكره**). وفي ظل هذا المعطى الهام، حاول الفلسطينيون، في الضفة والقطاع، تقوية أوضاعهم الاقتصادية الخاصة، والتخلّص من اعتمادهم على اسرائيل؛ فشهدت السنة الثانية من عمر الانتفاضة محاولات لدفع عملية الانفصال عن الاقتصاد الاسرائيلي قدماً وأصبحت مقاطعة البضائع أكثر تأثيراً، نتيجة لنمو الوعي السياسي لدى السكان، وانتشار لجان التجّار. ولعبت المقاطعة دوراً في تشجيع تطوير الصناعة المحلية، مع تضييق حيّز المنافسة. وانتشرت، بسرعة، محلات بيع الاغذية، ومعامل الملابس، وزاد الانتاج الزراعي، بفضل توسيع حجم الصادرات الى دول اوروبا الغربية، وتطوير الاسواق المحلية، وشركات التعليب (داود كتاب، «الصعود والهبوط في السنة الثانية»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٦٥، ١٥/١٢/١٩٨٩، ص ١٥). كذلك، اختفت تجارة الكماليات من الاسواق

(«الحرية»، **مصدر سبق ذكره**). وتطوّرت محاولات تشجيع الاعتماد على النفس، ممّا أدّى الى انخفاض حجم استيراد المناطق المحتلة من اسرائيل من البيض والخضراوات، على سبيل المثال، الى أقل من عشرة بالمئة من احتياجاتها (شيام باتيا، «حفلة شاي بيت ساحور»، **مصدر سبق ذكره**).

على أية حال، اذا كانت سلطات الاحتلال ركّزت على تغيّر الوجه العلني للانتفاضة، والذي ميّزته التظاهرات الحاشدة وعمليات القاء الحجارة والزجاجات الحارقة، وهو ما يؤكده، بدرجة ما، مسؤولون فلسطينيون، فقد خلقت الانتفاضة تأثيرات «خفية، وعميقة، قد تجبر اسرائيل، في نهاية الأمر، على الاختيار بين المطالب الاقليمية لزعمائها وبين وجودها بحد ذاته» (جون هول، «الانتفاضة لا تزال تعيش مرحلة الحجر»، **القبس**، ١٩٨٩/١٢/٧؛ نقلاً عن **تايم**، بدون ذكر تاريخ النشر). وهي قد غيّرت من **تكتيكاتها** وأساليبها تبعاً لتطوّر الاحداث. و«أجبر الفلسطينيون خلالها [سلطات الاحتلال الاسرائيلي] على اقتسام الادارة في المناطق المحتلة معها. ولا تستطيع [هذه السلطات] الغاء هذه الازدواجية بسهولة» (ايهود يعري، «نداء للتدخل»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/١٢/١٣، من ندوة حول عامين على الانتفاضة أُجريت في تل ـ أبيب). وأكد فلسطينيون بناء مثل هذا النظام المزدوج. «فهناك ادارة مدنية [اسرائيلية] عندما يفرضها الجيش [الاسرائيلي]، وهناك ادارة لجان [شعبية فلسطينية] عندما ينسحب الجنود» (فراشون وهيلر، **مصدر سبق ذكره**). لقد انتقلت الانتفاضة، خلال مسيرة عامين، من الشعارات السياسية الى الوقائع. وأعطت المعاناة للناس القوة الروحية على الاستمرار (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/١٢/٨). وتعلّم الفلسطينيون عبور حقول المصاعب والتكيّف، نسبياً، مع الاوضاع المتطورة والمستجدة. ونشأ بين المواطنين، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، مستوى متقدم من وعي ضرورة التعاطي مع أكثر الظروف قساوة لمواجهة الواقع وتحقيق الاهداف. فلم تقع حالات تردّد ملموسة باتجاه الخروج على الانتفاضة، أو الابتعاد من مسيرتها التي جرفت المجتمع الفلسطيني بكل فئاته وقطاعاته التي ظلت أمينة للانتفاضة، باعتبارها معركتها التي لم تستطع اسرائيل تحقيق نصر عليها. وجاءت تجربة بيت ساحور، في النصف الثاني من العام الثاني للانتفاضة، لتعيد تقويم الوضع، وأعطت نموذجاً متقدّماً لعملية المقاطعة، وشكلاً ناجحاً من العصيان، أفاد في اعادة رسم خطوط التجربة التي سبقتها، وتحديد دروسها على قاعدة تطوّر وعي السكان وادراكهم لمستوى التحوّلات في الانتفاضة في مراحلها المختلفة.

الثمن الآخر

أمّا على الجبهة الاسرائيلية، فقد أدّت الانتفاضة الفلسطينية الى تأثيرات كبيرة، وعميقة، في أكبر قطاعين اسرائيليين، هما الاقتصاد والمؤسسة العسكرية. فقد اندلعت الانتفاضة في وقت بدأ الاقتصاد الاسرائيلي يستعيد بعض عافيته، في أعقاب الأزمة التي عانى منها منذ العام ١٩٨٤. فبدأت تشكّل له استنزافاً أعاق تنفيذ الخطط الاقتصادية الاسرائيلية ومحاولات تحقيق استقرار اقتصادي. وأدّت الانتفاضة الى تعميق الأزمة وأحداث ركود اقتصادي، حيث انخفض حجم الاستثمارات ومعدّل النمو الاقتصادي، وارتفعت نسبة البطالة، ومنيت قطاعات وفروع اقتصادية بخسائر كبيرة، وهبطت الصادرات، وازدادت نفقات الامن والشرطة. ونجحت الانتفاضة في خلق جو من عدم الاستقرار العام، الذي أدى الى جمود، وتوقف، نمو حركة الاستيطان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (د. عبدالفتاح ابو شكر، «آثار الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي»، **الكاتب**، حيفا، العدد ١١٥، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٩، ص ٣٣). وقدّر الوزير الاسرائيلي، غاد يعقوبي، الذي أبدى شكوكه في امكان دفع الاقتصاد الاسرائيلي الى مرحلة التطوّر والنمو في ظروف ما بعد الانتفاضة، تأثير الانتفاضة في الناتج القومي بتراجع نسبته اثنان بالمئة، أي ما يعادل مليارى شيكل سنوياً؛ وبالتالي، تكون الانتفاضة قد أوقعت خسارة مباشرة في الناتج القومي بلغت أربعة مليارات شيكل خلال عامين. أمّا نائب وزير المالية، يوسي بايلين، فحدّد الخسارة بـ ١,٥ بالمئة، أي ما يعادل ١,٥ مليار شيكل في السنة. لكنه تحدث عن تأثيرات غير مباشرة قال انه «لا يمكن تحديدها الاّ بعد مرور وقت طويل على الاحداث» (د. احمد سعد، «ما هي تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي»، **الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٩/١٢/١٠، ص ٣).

وحسب معطيات أوردها الاقتصادي، سيفر ملوسكر، فان اندلاع الانتفاضة أدّى الى الحؤول دون زيادة في الناتج القومي بنسبة خمسة بالمئة. وتبعاً لذلك، يمكن احتساب خسارة سنوية مقدارها خمسة مليارات شيكل خلال عام، وعشرة مليارات خلال عامين. ويفعل الانتفاضة، كأحد العوامل المسبّبة لحالة الجمود الاقتصادي، فقد بلغت زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، العام ١٩٨٨، صفراً. ولأول مرة في تاريخ اسرائيل، بلغت الزيادة في الناتج القومي ٠,٨ بالمئة في العام عينه. ولا يزال الركود الاقتصادي يشكل الظاهرة الابرز للتطوّر الاقتصادي في اسرائيل (**المصدر نفسه**). وانعكس هذا في ارتفاع معدّل البطالة، الذي بلغ ٩,٥ بالمئة من اجمالي قوة العمل الاسرائيلية، أي حوالى ١٥٠ ألف عاطل عن العمل. وأصاب هذا الخمول الاجباري، بقوة أكبر، مدن التطوير الواقعة على اطراف الجليل والنقب، والاحياء الشعبية في المدن الكبيرة (الان ديكوف، «الانتفاضة تهز اسرائيل»، **لوموند ديبلوماتيك** (الاصدار العربي)، تشرين الثاني ـ نوفمبر / كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٩).

الى ذلك تأتي التأثيرات المباشرة على زيادة أزمة فروع الانتاج، خصوصاً تلك التي اعتمد نشاطها الاقتصادي، بالاساس، على نهب ارباح طائلة من مستودع «التكامل الاقتصادي» الاستعماري مع المناطق المحتلة. ونجد مثل هذا التأثير واضحاً في فروع البناء والزراعة والصناعة والخدمات. ففي فرع البناء، انخفضت الاستثمارات بنسبة ١٤ بالمئة سنوياً خلال عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩. وقدّرت خسائر هذا الفرع، خلال العامين الماضيين، بـ ٣٠٠ مليون دولار. أمّا في الزراعة، فقد انخفضت صادرات اسرائيل الزراعية الى المناطق المحتلة بحوالى ٤٥ الى ٥٠ بالمئة. وانخفضت المداخيل الزراعية لاسرائيل، خلال الـ ٢٢ شهراً الاولى للانتفاضة، بنسبة ٣٠ بالمئة. أمّا على صعيد الصناعة، فقد انخفض الانتاج الصناعي، العام ١٩٨٨، بنسبة ثلاثة بالمئة، و١٢ بالمئة العام ١٩٨٩. وقدّرت الخسارة من السياحة، سنوياً، بـ ١٢٠ مليون دولار. وخسر قطاع الفنادق أكثر من ٣٢٠ مليون دولار. الى هذا، أدّى انقطاع العمّال العرب عن العمل، في فترات مختلفة، الى خسارة أرباب العمل الاسرائيليين حوالى ١٨٠٠ الى ١٩٠٠ مليون شيكل خلال عامين. واعترف وزير المالية، شمعون بيرس، بأن الانتفاضة مثّلت أحد الاسباب الرئيسة لتفاقم العجز في الميزان العام، بسبب الانفاق العسكري الهائل في سبيل تمويل نفقات قمع الانتفاضة، التي بلغت أكثر من مليار شيكل (د. سعد، **مصدر سبق ذكره**). وذهبت مصادر الى القول «ان حجم الاستنزاف الذي أوقعته الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي يتعادل مع حجم الفوائد السنوية التي تجنيها اسرائيل من الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة، ويزيد على حجم الفوائد، اذا استثنينا فائض الصادرات والتحويلات النقدية ومقداره ٥٣٩,٧ مليون دولار (د. ابو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤). وبالنتيجة، تكون الانتفاضة قد حوّلت الاحتلال الاسرائيلي «من مصدر متجدد للمال والعملات الصعبة والعمل الرخيص، وسوق للبضاعة، الى عبء عسكري واقتصادي ومالي... واعادت الاراضي المحتلة الى الوضع الطبيعي، [أي الى] كونها رهينة [في يد الاحتلال] عالية التكاليف» (فهد الفانك، «انجازات الانتفاضة والمهمات الباقية عليها»، **المنتدى**، عمّان، العدد ٥١، كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٩، ص ٢٨).

الجيش يدفع الثمن

على صعيد المؤسسة العسكرية في اسرائيل، جاءت تأثيرات الانتفاضة ذات طابع اخلاقي ومعنوي، اضافة الى التكاليف المادية ممّا سبقت الاشارة اليه. فقد أدّى صراع الجيش ضد قوى الانتفاضة، خلال عامين، الى ضعضعة مكانته، واصابته بجو من الاحباط، ناتج عن ادراك أوساطه القيادية بعدم قدرتها على تجسيد قوة وامكانات الجيش في حربه الجديدة ضد انتفاضة، طابعها العام مدني. وقد أدرك قادة الجيش مدى، وحدود، استخدامهم للقوة العسكرية المتوفرة («ماذا جرى للجيش الاسرائيلي في الانتفاضة»، **القضية الفلسطينية في شهر**، تونس: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٦، أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٩، ص ٢٣). وأدّت سنتان من الانتفاضة الى «تحويل الجيش الاسرائيلي المقاتل، وحسن التدريب والتزوّد، والذي كان يحمل عقيدة قتالية محدّدة المعالم، ويحظى باعجاب اوساط عالمية عدة، الى قوات شرطة وقمع لمواطنين عزّل من السلاح، الأمر الذي مرّغ كرامته العسكرية» (الفانك، **مصدر سبق ذكره**).

أخذ الجيش الاسرائيلي يتصرّف، منذ بدء الانتفاضة، ببطء وتثاقل، وكأنه يستخدم وحدات عسكرية بكامل عتادها. ولهذا، لم يأخذ زمام المبادرة الاّ في حالات نادرة («القضية الفلسطينية في شهر»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١). وقد خسر، خلال الانتفاضة، ملايين ساعات التدريب العسكري. واذا ما استمر الحال على ما هو عليه حالياً، فسوف يلحق ضرراً متزايداً بقوة الجيش الاسرائيلي ولياقته الكاملة، بما في ذلك وحداته الاحتياطية. فقد برز تأثير ملموس، على هذا الصعيد، تمثّل في تضرّر التشكيلات الميدانية والجيش النظامي، لا سيما وحدات المشاة والمدفعية والمدرّعات حيث «تحوّل الجيش، بأسره، الى قوة للحفاظ على الأمن لفترات طويلة... وباتت هناك وحدات [عسكرية] لم تشاهد مدافعها ومدرعاتها منذ زمن بعيد» (**المصدر نفسه**، ص ٢٧).

على صعيد آخر، طاولت احداث الانتفاضة، بتأثيراتها، المستوى الاخلاقي للجيش الاسرائيلي، الذي دفعت ممارسته للقتل اليومي الى توحّش جيل بأكمله من جنوده في مواجهة المدنيين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، «قُدِّم الى المحاكمة أمام محاكم عسكرية سبعون جندياً وضابطاً بتهم البدء بعمليات القتل، أو التسبب في القتل والموت والتنكيل بالمواطنين [العرب] والمعتقلين [والقيام] بالسرقة. كما قُدِّم الى المحاكمة أمام محاكم انضباطية ٥٠٠ ضابط وجندي، بسبب مخالفات أقل خطورة مارسوها. ولا يزال لدى الشرطة العسكرية حوالى ٦٥٠ قضية أخرى في مراحل التحقيق المختلفة؛ كما أغلق المدعي العام العسكري، لأسباب مختلفة، [ملفات] ٣٠٠ قضية أخرى، منها قضايا غير بسيطة، كمحاولة القتل» (**المصدر نفسه**، ص ٢٨ ـ ٢٩).

الى ذلك، أثار استمرار الانتفاضة «حالة من الاستياء العام داخل الجيش الاسرائيلي، الذي يعكس، ككل الجيوش القائمة على التجنيد العام، الوان القلق التي تهز المجتمع المدني. وعلى الرغم من قلّة حالات العصيان، داخل صفوف الجيش، أو لجهة رفض اداء الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة [حوالى خمسين حالة]، فان لكل من حالات الرفض، هذه، دلالة رمزية كبيرة في مجتمع تمثل فيه اولوية الامن اجماعاً مطلقاً. وقد بدأت السلطات العسكرية، مؤخراً، تحاكم، بقسوة، الجنود الذين لم يوافقوا على الالتحاق بوحداتهم العسكرية في المناطق المحتلة» (ديكوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤). كذلك أدّت الانتفاضة الى ظهور حالات قلق وتوتّر نفسي بلغ حدّ اقدام جنود على الانتحار. فخلال العام ١٩٨٨، انتحر، من أفراد الجيش الاسرائيلي، ٣٢ جندياً. وفي الفترة الممتدة منذ الاول من نيسان (ابريل) ١٩٨٩ وحتى التاسع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، انتحر ٢٤ جندياً اسرائيلياً. وكانت معطيات نشرتها أوساط الجيش الاسرائيلي أشارت الى ان متوسط عدد المنتحرين، من الجنود الاسرائيليين، سنوياً، بلغ، منذ العام ١٩٨٢، ٢٧ جندياً، بينما وصل اجمالي المنتحرين، خلال العامين الماضيين، ثلاثين جندياً. ورأت احدى العاملات في منظمة «امهات الجنود ضد القمع» ان الانتحار «هو نتيجة لتوتّر عام يسود في اسرائيل منذ بدء الانتفاضة» (**الحياة**، ٢٥/١١/١٩٨٩، و**هآرتس**، ٢١/١١/١٩٨٩).

على الرغم من هذه المعطيات، فقد اعتبر رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، التأثيرات التي سبقت اليها الاشارة «مبالغاً فيها». غير انه اعترف بوجود تأثيرات كبيرة في مستوى اخلاقيات الجيش الاسرائيلي ومعنوياته، خصوصاً بين أفراد القوات النظامية ما بين سن ١٨ و٢٠ عاماً، ممّن دفعوا الى الخدمة في المناطق المحتلة (يوسف غوئيل، «تسييس المناطق»، **جيروزاليم بوست**، ١٣/١٢/١٩٨٩).

ربعي المدهون

الشؤون العسكريـة الاسرائيليـة

تعاون اسرائيل وجنوب افريقيا

احتلت الانبـاء والتقـاريـر عن الجهـود الاسرائيليـة في مجـالات الاسلحة النووية والفضاء والصواريخ الباليستيكية حيّزاً هامّاً من الاهتمامات الغربية، والاسرائيلية، والعربية، في الآونة الاخيرة، بالاضافة الى الاخبار عن تعميق التعـاون الاستراتيجي بين اسرائيل ودولة جنوب افريقيا العنصرية. وقد رافق ذلك تجدّد الحديث الاميركي عن الحدّ من انتشار الصواريخ الباليستيكية في العالم الثالث، وعن احتمال استلام سوريا لصواريخ صينية، فضـلاً عن اعلان العراق عن اطلاق صواريخ عدّة متوسطة المدى من تطويره، احدها قادر على نقل الاقمار الاصطناعية الى الفضاء.

اسرائيل وجنوب افريقيا

عرضت شركة التلفزة الاميركية «ن.ب.سي.»، في أواخر تشرين الاول (اكتوبر)، تقريراً تفصيلياً عن التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في مجالي البحث النووي والصواريخ الباليستيكية. ومن أهمّ ما أكده التقرير حقيقة قيام اسرائيل بتزويد الدولة العنصرية بالتكنولوجيا اللازمة لبناء صواريخ باليستيكية متوسطة المدى، وربما بعيدة المدى، أيضاً (**ازرايلي فورين افيرز**، ٧ و٨/ ١٩٨٩). وكانت جنوب افريقيا أعلنت عن اطلاق صاروخ تجريبي، في الخامس من تموز (**يوليو**)، وهو الاول ضمن سلسلة من التجارب المتوقعة لصاروخ يشبه الطراز الاسرائيلي «اريحا ـ ٢ ب»، علماً بأن الحكومة العنصرية أكدت ان الاختبار تمّ لصاروخ «دافع» فحسب، أي ليس صاروخاً قتالياً كاملاً يحمل رأساً حربياً (**نيويورك تايمز**، ٢٧/ ١٠/ ١٩٨٩).

هذا، وقد أكدت شركة «ن.ب.سي» للتلفزة وجود تعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في تطوير ذلك الصاروخ، وطرازات عدة أخرى، يمكن تسليح بعضها بالرؤوس النووية، وصاروخ آخر مضاد للاهداف الجوية. وأوضح التقرير ان عملية الاطلاق، في الخامس من تموز (يوليو)، تمّت من موقع أرنيستون قرب مدينة كيب تاون، وان الصاروخ وصل مسافة ١٤٤٠ كيلومتراً حتى جزر الامير ادوارد باتجاه القطب الجنوبي. وممّا يذكر، في هذا المجال، وجود العديد من المهندسين والفنيين الاسرائيليين في موقع اختبار ارنيستون منذ بضع سنوات، وان المنشآت تشبه حقل الاختبار الاسرائيلي الكائن خلف شاطىء بَلْماحيم جنوب تل ـ أبيب (**ازرايلي فورين افيرز**، ١١/ ١٩٨٩). ويحتمل ان يمتد التعاون، في هذا الاطار، الى توحيد البحوث الفضائية، حيث قد تستفيد جنوب افريقيا من المعلومات الاستطلاعية التي ربما تقدر اسرائيل على تقديمها من خلال أقمارها الاصطناعية من فئة «افق»، والتي تغطي قارة افريقيا في اثناء دورانها حول الكرة الارضية. وقد يتجه الجانبان الى الاشتراك بانتاج الاقمار الاصطناعية، لأن جنوب افريقيا تعتبر ان الثمن باهظ بالنسبة اليها وحدها (**المصدر نفسه**). والمعروف ان الجانبين العنصريين قد اشتركا، في العام ١٩٧٩، في تفجير نووي تجريبي، ربما لقذيفة مدفعية بقوة تفجيرية تبلغ ٢ كيلوطن (أي ما يوازي قوة الفي طن من مادة ت.ن.ت.). وتقوم شركة «اوردان» الاسرائيلية، وهي جزء من مجموعة «كلال» الصناعية، بتولّي نقل التكنولوجيا العسكرية الى مؤسسة «ارمزكور» الجنوب افريقية، على الرغم من نفيها لذلك (**جيروزاليم بوست**، ٢٧/ ١٠/ ١٩٨٩).

وعـلى الرغم من أهميـة التقـرير التلفزيوني، الاّ انه لم يثر رداً شديداً وواضحاً لدى الدوائر الحكومية الامـيركيـة، علمـاً بأن اسرائيـل نفت، رسميـاً، التفـاصيـل الواردة ضمنـه (**انترناشونال هيرالد تربيون**،

٢٧/١٠/١٩٨٩). الاّ ان الناطق الاسرائيلي رفض التعليق على البند الذي أكد حصول اسرائيل على مادة اليورانيوم المخصّبة، والتي يتمّ استخراج البلوتونيوم منها لانتاج الاسلحة النووية (**نيويورك تايمز**، ٢٧/١٠/١٩٨٩). وفي المقابل، عبّر مسؤولون اميركيون عن ثقتهم بصحة تقرير شركة «ن.ب.سي»، بخطوطه العريضة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٧/١٠/١٩٨٩). وعلى أية حال، لقد امتنع مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد كلارك، كلياً، عن الاشارة الى تقرير «ن.ب.سي»، أو البرامج الاسرائيلية، في اثناء افادته التي أدلى بها الى لجنة الشؤون الخارجية التابعة للكونغرس، والتي كانت تناقش القيود والعقوبات اللازمة لمنع انتشار التكنولوجيا الخاصة بالصواريخ الباليستيكية (**الحياة**، لندن، ١/١١/١٩٨٩). كما قلّل وزير الخارجية، جيمس بيكر، من شأن الانباء، واعتبرها «مبالغاً بها»، في حديث الى الاذاعة الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ٢/١١/١٩٨٩). وقد ادّت المواقف هذه الى عدم تناول الموضوع، كلياً، من قبل الكونغرس، ولجانه المختصة. ولكن الموضوع خلق التباساً ما، حيث اضطر الرئيس جورج بوش الى معارضة تشريع، اراد الكونغرس اقراره، يتعلق بفرض العقوبات على الدول التي تنقل تكنولوجيا الصواريخ الباليستيكية، او تطويرها محلياً. وبرّر بوش موقفه بأن العقوبات، التي تشمل منع تقديم المعونة الفنية، أو العقود، أو الترخيص للصادرات المتخصصة من قبل الولايات المتحدة الاميركية، سوف تضطر ادارته الى الغاء بعض اتفاقيات التعاون مع اسرائيل، لا سيما بخصوص تطوير الصاروخ المضاد للصواريخ الباليستيكية «حيتس» (السهم) (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١/١١/١٩٨٩).

سباق التسلّح بالصواريخ الباليستيكية

بعد صدور تقارير واخبار عديدة، بعضها شبه رسمي، حول القوة النووية العسكرية الاسرائيلية خلال السنوات الماضية، أعلنت احدى الهيئات غير الحكومية الاميركية نجاحها في الحصول على دراسة خاصة، اعدّتها وكالة الاستخبارات للدفاع (DIA)، وهي كبرى وأقوى الاجهزة الاستخباراتية الاميركية. وقد ورد في تلك الدراسة تأكيد رسمي اميركي، للمرة الاولى وخلافاً لتسريبات وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) الماضية، لامتلاك اسرائيل مئتي رأس نووي، وخمسين صاروخاً من طراز «اريحا ـ ١»، الذي يبلغ مداه ٦٥٠ كيلومتراً، ومئة صاروخ «اريحا ـ ٢»، الذي يبلغ مداه ١٥٠٠ كيلومتر (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٥/١١/١٩٨٩).

وتأتي هذه الانباء وسط أخبار أخرى حول قيام الهيئات المتخصصة الاسرائيلية بمواصلة البحث لتطوير نماذج جديدة من الصواريخ الباليستيكية، ومنها الصاروخ الدافع «شافيت» الذي يعتقد بأن مداه الاقصى يبلغ ٣٢٠٠ كيلومتر. كما تعتقد مصادر غربية مطلعة بأن اسرائيل ربما تعمل على تطوير «شافيت» كأساس لصاروخ «اريحا ـ ٣» متعدد المراحل، الذي قد يصل مداه الى سبعة آلاف كيلومتر، ممّا يجعله عابراً للقارات، وقادراً على اصابة الاهداف ليس في كل المنطقة العربية فحسب، بل وجنوب آسيا وانحاء الاتحاد السوفياتي، بما فيها موسكو (**المعهد العربي للدراسات الاستراتيجية، الميزان العسكري، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠**). وعلى أية حال، فان برنامج الصواريخ هذا يخدم اغراض البرنامج الفضائي الاسرائيلي؛ اذ جاء تأكيد شبه رسمي، في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر)، مفاده ان اسرائيل سوف تطلق قمراً اصطناعياً خلال الشهرين التاليين، وهو القمر «افق ـ ٢»، وقد يليه قمر ثالث، هو «افق ـ ٣»، في العام ١٩٩٣ (**الحياة**، ٢٦/١١/١٩٨٩). ويعتقد بأن القمر الجديد سوف يدخل المدار الفلكي الذي اعلاه الف كيلومتر وادناه ٢٥٠ كيلومتراً، عن سطح الارض، وان اطلاقه قد يتمّ من على منصة ما في غرب حوض البحر الابيض المتوسط، وليس من ميدان بلماحيم داخل اسرائيل، خلافاً للعادة. وفيما تصرّ الاوساط الاسرائيلية على ان غرض أقمار سلسلة «افق» هو سلمي، أكدت المصادر الاميركية العليمة عكس ذلك، دون توضيح المهام العسكرية الفعلية، او الممكنة (**المصدر نفسه**).

في هذه الاثناء، تحوّلت الانظار، مجدداً، نحو الجهود العربية لشراء، أو تطوير، القدرات المماثلة لاسرائيل، فأكدت الولايات المتحدة الاميركية معلوماتها عن احتمال قيام سوريا بشراء صواريخ باليستيكية متوسطة المدى من طراز «م ـ ٩» من الصين الشعبية خلال العام ١٩٩٠، علماً بأن اسرائيل قد كشفت عن مثل ذلك

الاحتمـال قبل سنة تقريباً، ممّا دفع الادارة الاميركية الى ممارسة الضغوط على الحكومة الصينية، في حينه (**المصدر نفسه**، ٢٣/١١/١٩٨٩). والمعروف ان مدى «م ـ ٩» يبلغ حوالى ٦٠٠ كيلومتر، وينطلق من على ناقلة / منصة متحركة، وان سوريا تملك، اصلاً، حوالى ٢٠٠ ـ ٢٥٠ صاروخاً من نوعي «س.س ـ ١ سكود» (المدى ٣٠٠ كيلومتـر) و«س.س ـ ٢١ سكـاراب» (المدى ١٢٠ كيلومتراً)، دقة بعضها تصل الى ٥٠ ـ ١٠٠ متر. وتحسب الاوساط الاسرائيلية ان مدة انطلاق وتحليق الصواريخ السورية حتى اصابة اهدافها تستغرق ٣ ـ ٤,٥ دقائق فحسب، وانها قادرة، نظرياً، على ايقاع ألفي قتيل وحوالى عشرة آلاف جريح اسرائيلي (**ملحق دافار**، ١٣/١٠/١٩٨٩).

أمّا الحدث الابرز والاخطر، في نظر اسرائيل، فهو اعلان العراق، في كانون الاول (ديسمبر)، عن اطلاق صاروخ «تموز» بنجاح، وهو مؤلف من ثلاث مراحل، ويزن ٤٨ طناً، ويبلغ طوله ٢٥ متراً. ويعني وصوله الى المدار الفلكي، واحتمال التفافه حول الكرة الارضية مرات عدة قبل عودته الى الارض، انه بات لدى العراق القدرة الذاتية على تطوير الصواريخ الباليستيكية عابرة القارّات (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٦/١٢/١٩٨٩). كما أكد وزير الصناعة العراقية، في الوقت عينه، اختبار صاروخين من طراز «عابد» الجديد، وهو صاروخ ارض ـ أرض يبلغ مداه ألفي كيلومتر. وعدا المخاوف التي تثيرها هذه التطورات لدى اسرائيل، فانها تثير، أيضاً، احتمال لجوء تلك الدولة الى عمليات خاصة، أو ضربات استباقية، ضد العراق ومنشآته النووية والصاروخية والعلمية ـ الصناعية (**المصدر نفسه**، ٢٣/١٢/١٩٨٩).

الجهود النووية الاسرائيلية

على الرغم من عدم نجاح التقرير التلفزيوني لشركة «ن.ب.سي» باثارة التحقيقات والردود الرسمية الاميركية، الاّ انه عزّز العراقيل التي تواجه اسرائيل في مساعيها الى الحصول على حاسبات كومبيوتر متقدّمة جداً من الولايات المتحدة الاميركية. حيث كان شُكّل فريق اميركي لدرس طلبات الدول الأخرى، ومنها طلب اسرائيلي منذ سنتين، لشراء أجهزة «سوبر كومبيوتر» للاستخدامات الصناعية ـ العسكرية والاغراض العلمية المرتبطة بها. وفي الواقع، تشمل الطلبات الاسرائيلية ثلاثة، أو أربعة، أجهزة منفصلة، احدها من نوع «آي.بي.م ـ ٣٠٩٠» الذي تريده شركة «الصناعة العسكرية الاسرائيلية»، وقد يزوَّد بقطعة خاصة تتيح اجراء الحسابات العلمية الرياضية والهندسية المعقّدة جداً لمحاكاة (تمثيل) الانفجارات النووية ومسار تحقيق الصواريخ الباليستيكية (**ازرايلي فورين افيرز**، ١١/١٩٨٩). أمّا الحاسبان الآخران، فهما من نوع «كراي»، طلبهما معهد التخنيون، في حيفا، ومركز البحوث النووية، في ناحال سوريك، علماً بأن الجامعة العبرية ربما طلبت جهازاً رابعاً. وتكمن أهميـة الامر في قدرة ذلك الكومبيوتر على تطوير الشيفرات الالكترونية اللازمة لانتاج القنابل الهايدروجينية المتطورة؛ اذ ان القدرة الاسرائيلية، في هذا المجال، لا تزال عند مرحلة الاعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠، مقارنة بتاريخ البـرنـامـج النـووي الاميركي، حسب رأي الخبراء الاميركيين (**الحياة**، ٣/١١/١٩٨٩). وقد أوضح معهد التخنيون ان في مقدور الحاسب «كراي» ان يختزل ابحاث تستغرق ثماني سنوات الى شهر واحد فحسب.

هذا، وكانت الادارة الاميركية تميل الى منح رخص تصدير الحاسبات قبل نشر تقرير «ن.ب.سي»؛ وليس واضحـاً، الآن، ماذا سيكـون مصـير الصفقة؛ والمعروف ان الجهاز الواحد يكلف حوالى عشرة ملايين دولار (**المصـدر نفسه**، ٣/١١/١٩٨٩). كما كانت وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) على وشك الموافقة على بيع حاسب «آي.ب.م»، حين تراجعت شركـة «آي.ب.م» ذاتهـا عن الصفقـة، بل وعن كافـة الحاسبات الرئيسة (mainframe) الى اسرائيل، بسبب الانباء عن نقل تكنولوجيا الحاسبات والصواريخ الباليستيكية الى جنوب افريقيا (**جيروزاليم بوست**، ٢٩/١١/١٩٨٩).

وفي هذا الاطار، كشف خبير كومبيوتر، عمل، سابقاً، لدى القطاع الالكتروني في جنوب افريقيا، عن ان حوالى مئة مهندس كومبيوتر اسرائيلي يعملون هناك، وانهم يشكلون خُمس الموظفين لدى بعض شركات الكومبيوتر، بما فيهـا تلك المتخصصـة بتنـظيم شبكـة معلومـات الشرطة والاستخبـارات العنصريـة (**ازرايلي فورين افيرز**، ١١/١٩٨٩). ويستخـدم جيش جنـوب افـريقيـا، كذلك، حاسب «آي.ب.م ـ ٣٠٩٠» الذي تريده اسرائيل،

ولكنه ليس مزوّداً بالقطعة الخاصة التي تجعله «سوبر كومبيوتر»، وقد اشتراه الجيش بحجة وهمية هي انه للاغراض غير العسكرية. وتمّ كشف هذه الحقائق في الوقت الذي تأكد عمق الاواصر العسكرية بين اسرائيل وجنوب افريقيا، والتي تشمل، كذلك، نقل التكنولوجيا المنبثقة من مشروع طائرة «لافي» الملغى؛ اذ تستفيد جنوب افريقيا منها، ومن المهندسين الاسرائيليين، في تحديث طائرة «تشيتاه» (المستندة الى طراز «ميراج») بمعاونة شركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية»، وكذلك في تطوير طراز جديد يطلق عليه لقب «كافا» او «اريا» للعمل محل «تشيتاه» خلال عقد التسعينات (**المصدر نفسه**؛ **وجينز ديفينس ويكلي**، ٢٥/١١/١٩٨٩). ويجدر الذكر، اخيراً، ان ادارة الجمارك الاميركية قد احبطت، مؤخراً، جهداً اسرائيلياً آخر لمعاونة جنوب افريقيا، وذلك من خلال قيام شركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية» بالادعاء بأنها تريد شراء اجهزة تصويب وتوجيه خاصة بالصواريخ من شركة «نورثروب» الاميركية (**الحياة**، ١٧/١١/١٩٨٩). واتضح ان العملية تتمّ، في الواقع، لصالح مؤسسة «ارمزكور» الجنوب افريقية، التي تحتاج الى اجهزة حفظ التوازن («غايروسكوب»)، ربما لانتاج الصواريخ المضادة للدبابات، ولكن، ربما، ايضاً، للصواريخ الباليستيكية (**نيويورك تايمز**، ١٦/١١/١٩٨٩).

في الوقت الذي دارت مختلف هذه الصراعات وعمليات الجذب، اتجهت الحكومة الاسرائيلية، أيضاً، الى زيادة طاقتها النووية في مجالات أخرى. فقد التقى وزير الطاقة الاسرائيلية، موشي شاحال، بنظيره الكندي، في تشرين الاول (اكتوبر)، وأثار معه احتمال بيع مفاعل نووي من نوع «كاندو» لاسرائيل، لتوليد الطاقة الكهربائية بعد العام ٢٠٠٠؛ ويبلغ ثمن المفاعل ١,١ مليار دولار. غير ان المصادر الكندية لم ترجّح تنفيذ ذلك، بسبب امتناع اسرائيل عن التوقيع على معاهدة الحدّ من انتشار الاسلحة النووية، المبرمة العام ١٩٦٩، ولم تكتف بالعرض الاسرائيلي باتاحة المجال لمراقبة، واستكشاف، نشاط المفاعل الجديد دون سواه من المفاعلات الاسرائيلية (**الحياة**، ٢/١١/١٩٨٩). غير ان كندا ليست الدولة الوحيدة غير المرتاحة للجهود النووية الاسرائيلية. فقد تزامن مع مختلف التساؤلات التي أثيرت، مؤخراً، تجديد الطلب الحكومي النرويجي لدى الحكومة الاسرائيلية بتقديم كشف كامل، وواضح، عن أماكن وجود، ووجهات استخدام، كمية «الماء الثقيل» الذي تمّ تصديره الى اسرائيل في عقدي الخمسينات والستينات، وهو مسعى تلاحقه النرويج منذ بضع سنوات (**المصدر نفسه**، ٢/١١/١٩٨٩).

د. يزيد صايغ

وثائق غنيزه القاهرة

الدراسة التاريخية، أو الاجتماعية، أو اللغوية، لعصر ما، لا بدّ من ان تعتمد على المخطوطات والوثائق. فهي أصدق تعبير عن العصر الذي كتبت فيه. ولذا، فالى جانب الأهمية البالغة لوثائق الغنيزه، بالنسبة الى تاريخ يهود العالم العربي، فانها تشكّل دوراً هامّاً، أيضاً، في دراسة التاريخ الاسلامي عامّة، وفي مصر بشكل خاص.

والغنيزه مصطلح حديث اطلق على الوثائق والمخطوطات التي كنزها اليهود في العصور الوسطى، في معبد «بن عزرا» بالفسطاط، الخاص بطائفة اليهود الربانيين، ومقابر اليهود في حي البساتين. ولهذا أطلق على هذه المجموعة اسم «غنيزه القاهرة».

وتعني الغنيـزه، لغوياً، المخبأ، أو مكان الدفن. فهي قريبة من الكلمة العربية التي تعني المركب المشيع للميت. أمّا في تقاليد اليهودية، فيطلق اسم الغنيزه على مستودع الاوراق البالية من الكتابات اليهودية المقدسة، التي لا يجوز ابادتها، حتى وان لم تعد تستعمل؛ وذلك لما يفترض من ورود اسم الله في ثناياها. وعليه، فقد جرت العادة على خزن هذه الكتب البالية وقصاصات الورق، «مؤقتاً»، في مكان محدّد في المعبد؛ ثمّ يتمّ، من حين الى آخر، تفريغ هذا المكان من محتوياته، لتنقل، عادة، الى المقبرة، حيث تدفن نهائياً. ويطلق اسم «غرفة الغنيزه» على المستودع المؤقت في المعبد؛ وكذلك على المدفن الدائم في المقبرة (Cohen, Mark R.; *Jewish life in Medieval Egypt, 641 - 1382*, Tel - Aviv: Tel - Aviv University, 1987, p. 91).

ومعبد «بن عزرا»، الذي اكتشفت فيه مخطوطات الغنيزه، كان يعرف باسم معبد الياهو ويعرف، أيضاً، بقصر الشمع. ويزعم بعض الروايات اليهودية ان النبي الياهو (ايليا) قد تجلّى ذات مرة للمتعبدين هناك. ويعتبر اليهود المصريون موقع ذلك المعبد مكاناً مقدساً، حيث يزعمون ان النبي موسى صلى الى الله في هذا المكان، ودعاه ان يرفع عن المصريين الطاعون الذي ابتلاهم به.

وتعتبر محتويات غرفة الغنيزه في معبد «بن عزرا»، أخطر، وأهمّ، مخطوطات الغنيزه على الاطلاق؛ وهي ملحقة بأعلى المعبد (في نهاية بهو النساء)، وتبلغ قياساتها ٥ × ٢ × ٥ × ٢,٥ م؛ وليس لها مدخل سوى نافذة عالية يمكن الوصول اليها من على السلم فقط، حيث كان على يهود ذلك العصر الصعود لالقاء اوراقهم من تلك النافذة الى داخل الغرفة.

وأول من علم بوجود الغنيزه في الفسطاط، كان الرحالة اليهودي سيمون فون غلورن الذي زار المعبد (وكان ما زال يدعى كنيس، أو معبد، الياهو) في سنة ١٧٥٢، والقى نظرة على الغنيزه، كما ذكر في يومياته (**المصدر نفسه**).

ثمّ تمكّن اليهودي الروسي ابراهام فيركوفتش (١٧٨٦ ـ ١٨٧٤) من الحصول على بضعة آلاف من تلك المخطوطات، التي استقرت في المكتبة العامة في سانت بطرسبرغ (لينغراد حالياً).

وفي العام ١٨٨٨، قام اليهودي البريطاني الكان ادلر بزيادة المعبد، ولكنه لم يتمكّن من اكتشاف حجرة الغنيزه. غير انه عاد، مرة أخرى، في العام ١٨٩٦، حيث قاده الحاخام الاكبر للقاهرة الى حجرة الغنيزه ذاتها، فكـان أول اوروبي يمنح هذا الامتياز، حيث سمح له بالدخول عبر النافذة، ليقضي نحو أربع ساعات داخل الحجـرة، ثمّ يخرج ببضعة آلاف أخرى من وثائق الغنيزه، لتكوّن مجموعات تحمل اسمه في مكتبة السمنار الثيولوجي اليهودي في نيويورك (Cassuto, David; "A Selection of Synagogues in Old Cairo", *B.L.A.C.C.*, No. 10, 1988, p. 9).

بعد شهور قليلة من زيارة ادلر الثانية، والناجحة، عرضت على استاذ العلوم اليهودية، في جامعة كمبريدج، سالومون شختر، بعض المخطوطات العبرية، التي حصلت عليها شقيقتان مسيحيتان من اسكتلندا، ابتاعتاها من تاجر عاديات بالقاهرة؛ وسرعان ما اكتشف شيختر ان تلك المخطوطات تحتوي على جزء من النسخة الاصلية لكتاب «حكمة ابن سيرا» الذي يضمّ شروحاً للتوراة، وكان معروفاً من خلال ترجمته اليونانية فقط. فقرّر الرحيل الى القاهرة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٨٩٦، مزوّداً بالدعم المالي من صديقه مدير كلية القديس جون، في كمبريدج، تشارلز تايلور، وبرسائل توصية الى زعماء الطائفة اليهودية في القاهرة من الحاخام الاكبر في انكلترا. وتمكّن شختر من استخلاص مئة وأربعين ألف ورقة، وضعت في صناديق، وأرسلت الى بريطانيا، لتكون أكبر وأهمّ مجموعة غنيزه في العالم، تحت اسم «Taylor - Schechter» في مكتبة جامعة كمبريدج. وباقي مجموعات وثائق الغنيزه موزّع على مكتبات: نيويورك، وواشنطن، وفيلادلفيا، واكسفورد، ولندن، ومانشستر، وباريس، وميونيخ، وفيينا، وبودابست، ولينينغراد، والقدس (Cohen, Mark R.; "The Geniza Documents of Cairo a Source for Egyption History", *B.L.A.C.C.*, No. 2, 1983, p. 5).

وفي مقابر البساتين، اكتشفت مجموعة أخرى بلغت نحو أربعة آلاف مخطوطة، العام ١٩١١ ـ ١٩١٢، بفضل جهود اليهودي المصري، جاك موصيري، ودعمه لبعض الباحثين الاوروبيين؛ وهي مستقرة، الآن، في الجامعة العبرية، في القدس، تحت اسم «مجموعة موصيري».

وممّا لا شك فيه، ان دراسة التاريخ اليهودي قد افادت كثيراً من وثائق الغنيزه، التي ترجع الى الفترة الممتدة من عصر الدولة الفاطمية حتى عصر الدولة الايوبية، اي من نهايات القرن العاشر الميلادي حتى أواسط القرن الثالث عشر؛ وتوجد وثائق، أيضاً، من العصرين، المملوكي والعثماني؛ بل ان هناك، أيضاً، بعض الرسائل، والوثائق، يرجع تاريخها الى منتصف القرن التاسع عشر.

وتؤكد وثائق الغنيزه ان اليهود لم يختلفوا كثيراً في مصر والدول المجاورة لها، في العصور الوسطى، عن جيرانهم المسلمين في انشطتهم الاقتصادية، وعاداتهم الاجتماعية. ولذا، فهي تعدّ مصدراً ممتازاً لتاريخ العالم الاسلامي الاقتصادي، والاجتماعي، في تلك الحقبة (Norman, Golb; *Sixty Years of Geniza Research*, 1957, p. 16)، حيث نتعرّف منها على نظم التجارة وأحوالها بين دول البحر المتوسط الاسلامية والهند، بجانب الموارد المالية، والصناعية، والبضائع، والاسعار، والرحلات البحرية.

وتنقسم وثائق الغنيزه الى ثلاثة أقسام لغوية: الاول بالعبرية، والثاني بالعربية المكتوبة بالعبرية، والثالث بالآرامية. وتنقسم، من حيث الموضوعات، الى نوعين: المصادر الادبية، والمصادر الوثائقية. المصادر الادبية تشكّل الجزء الاكبر من هذه المخطوطات، وتشمل: الصلوات والشعر الديني وصفحات من التوراة على لفائف الورق، أو البردي، وترجمات للتوراة الى اليونانية، وقصص نثرية، والمشناه، والتلمود، ومؤلفات في التنجيم والفلسفة والطب، وتعاويذ، ونصوص سحرية، ورسائل اخوانية. أمّا النوع الثاني، الوثائقي، فقد توسّع يهود مصر كثيراً في تفسيرهم لتحريم ابادة الاوراق المكتوبة، حيث اختزنوا أوراقاً كثيرة، لا تحمل شيئاً من التقديس، فتضمّنت مذكرات للمفكرين والتجّار اليهود، حوت معلومات عن الاوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، عن المجتمع الاسلامي؛ كما تضمّنت ملفات المحاكم: عقود الزواج، وثائق الطلاق، الوصايا، صفقات بيع وشراء، وفواتير حساب، وتعهدات عتق عبيد واماء، وابراء، وخطابات رسمية الى السلطات، وتقارير، وشكاوى، والتماسات، ورسائل خاصة بجمع تبرّعات من اليهود لاعمال الخير، كعتق جارية يهودية، أو تقديم فدية ليهود تعرّضوا للأسر في اثناء السفر في البحر.

وتشمل غنيزه القاهرة، أيضاً، ما يسمّى بـ «البيوط». ويعني هذا المصطلح الشعر الديني، أو تلاوة التوراة باسلوب شعري. وقد ارتبط هذا الشعر، أو البيوط، بيوم التاسع من آب (اغسطس)، الذي يصوم فيه اليهود. وتتحدث هذه الاشعار الدينية عن كائنات تشبه الملائكة تتدخل وتشنّ حرباً شعواء لا تبقي ولا تذر احداً من اعداء الرب. وهذه الملائكة تظهر حينما يعلن شالتئيل عن قدرته على تحقيق الخلاص، واعادة بناء

الهيكل، فيثيرون القلاقل في جميع الامم، وتحلّ المجاعات، وتهبّ العواصف والاعاصير، ويسيل دم الاعداء كجداول الانهار، ويلقى الآلاف حتفهم من هول نايرون.

هذه المخططات، او التصوّرات، اليهودية القديمة ليوم الخلاص وتدخّل الرب وملائكته ضد الأمم المجاورة من اعداء الرب واعادة بناء هيكل سليمان وقيام مملكة لليهود، يعطينا تصوّراً وتحليلاً لما تقوم به، حالياً، الدولة الصهيونية، واستشرافاً لما تنوي القيام به مستقبلاً.

وترجع أهمية هذه المخطوطات الى أمرين أساسيين:

الاول تلك السماحة الاسلامية العظيمة التي تمتع بها الذمّيون عامة، واليهود منهم في العالم الاسلامي، الامر الذي فتح لهم الابواب للاشتغال بالاعمال الثقافية، والمهن العلمية، كالطب والصيدلة، والاقتراب، من طريق ذلك، من دوائر الحكام المسلمين، على غرار الحاخام موسى بن ميمون، الذي كان طبيباً ومستشاراً خاصاً لصلاح الدين الايوبي ابّان الحروب الصليبية، ممّا يعني انه قد شاهد اموراً كثيرة تتصل بتاريخ تلك الحروب من داخل خيمة البطل الاسلامي صلاح الدين. ومن هنا تبدو أهمية المخطوطات في الكشف عن التاريخ الاجتماعي، والسياسي، للعالم العربي، والاسلامي. فقد عثر في غنيزه القاهرة على أوراق عديدة بقلم موسى بن ميمون، نشر بعضها، وما زال البعض الآخر طي الكتمان في جامعة كمبريدج*.

الثاني الذي يجعل لهذه الوثائق أهمية تاريخية، هو ان طريق التجارة عبر شبه الجزيرة العربية الى الهند، سواء بالبحر أو بالبر، كان هو الطريق الذي يسلكه التجّار اليهود ضمن قوافل التجارة الكبيرة. ومن هنا، فان سجلاتهم التجارية، ومذكراتهم حول مشاهداتهم عن حياة شبه الجزيرة ومنطقة الخليج، تمثل سجلاً تاريخياً تلقائياً للاوضاع العامة في تلك المناطق. واذا اضفنا الى ذلك ان هؤلاء التجار، حين عودتهم الى مصر، قاموا بنقل البضائع الى المغرب وفي نطاق حوض البحر المتوسط، فانه يمكننا ان نتصوّر المدى الجغرافي الذي تغطيه هذه الوثائق، وتكشف عن طبيعة الحياة فيه**.

كما ان هذه الوثائق تكشف عن جوانب التأثير التي احدثها الفقه الاسلامي والفكر الاسلامي في الديانة اليهودية، الى حدّ ظهور فرقة يهودية جديدة تحمل اسم «اليهود القرائين»، تأثّرت، في نشأتها وافكارها، بفكر المعتزلة، بدأت في العراق، ثمّ انتقل مركزها الى مصر.

ونظراً الى أهمية هذه الوثائق، فقد أولاها العلماء اليهود اهتماماً خاصاً، وكان على رأسهم العالم الاميركي، صاموئيل د. غويتين، الذي كتب سلسلة طويلة من الدراسات الخاصة بتلك الوثائق، ضمّنها في مؤلف ضخم تحت عنوان «مجتمع البحر المتوسط، الطوائف اليهودية كما تبدو من خلال وثائق غنيزه القاهرة» (Goitein, S.D.; *A Mediterranean Society; The Jewish Communities as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza*, California: University of California Press, 1983, Vol. 4.).

وقد سبقتها الدراسة التي أعدّها يعقوب مان تحت عنوان «اليهود في مصر وفلسطين تحت حكم الخلفاء الفاطميين»، ثمّ دراستان لموشي جيل عن «الاوقاف اليهودية والمؤسسات الخيرية اليهودية»، ودراسة حاييم شاكد تحت عنوان «بيبليوغرافية مقترحة عن وثائق الغنيزه» (Shaked, H.; *A Tentative Bibliography of the Geniza Documents*, Paris: 1964). كما قدّم العالم اليهودي الاميركي مارك كوهين محاضرة في المركز الاكاديمي الاسرائيلي، في القاهرة، العام ١٩٨٢، بعنوان «وثائق غنيزه القاهرة مصدر للتاريخ المصري». وقد نشر المركز، في مجلته الدورية، ملخصاً وافياً لهذه المحاضرة بالعنوان ذاته (*Bulletin of the Israeli Academic Center in Cairo*, No. 3, 1983/1984).

---

* د. ابراهيم البحراوي، «استراتيجية الاختراق الفكري الصهيوني في اطار المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية»، شؤون فلسطينية، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٤٧ ـ ٤٨.

** المصدر نفسه.

بعد معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، لوحظ ان الوفود الاسرائيلية، التي تدافعت الى القاهرة، بدأت مواصلة عمليات النهب لما تبقى من وثائق الغنيزه في معبد «بن عزرا» ومقابر اليهود في حي البساتين، وهي التي منحها لهم مؤسس الدولة الطولونية، احمد بن طولون، في القرن التاسع الميلادي. ومنذ ذلك العصر وهي تستخدم لدفن وثائق الغنيزه في احواشها.

وفي العام ١٩٨١، تقدّمت وحدة البحوث الاسرائيلية، في جامعة عين شمس، برئاسة د. ابراهيم البحراوي، ببحث تحت عنوان «حماية المخطوطات اليهودية المصرية من النهب والتهريب». وقد تضمّنت مقدمة مشروع البحث ملاحظات عدة حول عمليات النهب الجارية، وأوصت بتكوين فريق بحث يتولّى استخدام هذه الوثائق، وحفظها، وفهرستها علمياً، لتحقيق هدفين:

١ ـ منع احتمالات تزييف التاريخ من جانب المستشرقين والباحثين اليهود، الذين يخضعون كل ما يتعلق بتاريخهم وثقافتهم للتوظيف السياسي، الذي لا تخفى مآربه؛ بالاضافة الى انهم اذا ما امتلكوا الوثائق حجبوا ما هو حجة عليهم، وروّجوا لما يناسبهم، بالتغيير والتبديل في حقائق التاريخ.

٢ ـ المحافظة على المخطوطات المدفونة في مقابر البساتين، قبل ان تمتد اليها يد العبث والنهب، وحتى لا يكون مصيرها التهريب الى خارج مصر، كما حدث لمجموعتي كمبريدج وفيينا. غير ان اسرائيل ادركت ان المشروع المصري يقطع الطريق على عمليات النهب والتهريب الجارية لوثائق الغنيزه، فسارع مدير المركز الاكاديمي الاسرائيلي، آنذاك، في القاهرة، السفير الاسرائيلي الحالي في القاهرة، د. شيمون شامير، الى صوغ مشروع بحث مماثل قام بتقديمه الى هيئة الآثار المصرية باسم مارك كوهين، الاستاذ في جامعة برنستون الاميركية. وبعد ان أُصدر قرار اللجنة الدائمة للآثار بمنح امتياز المشروع لجامعة عين شمس، لجأ الجانب الاسرائيلي الى سلاح الضغط بالطوائف اليهودية الاميركية ومراوغات مجلس الطائفة اليهودية في القاهرة، وتدخّلات الحاخام الاكبر الاسرائيلي، الذي جاء في فتواه: «... ممنوع اخراج أي سفر، أو شيء غنزي، وفقاً للشريعة، الّا اذا كان هناك سبب معقول»!

وعليه، ظل المشروع مجمّداً، ليصبح مثلاً صارخاً لمحاولات التدخّل الاسرائيلي في بحوث جامعات مصر، على الرغم من الجهود التي بذلت لوضعه في حيّز التنفيذ، للحفاظ على الثروة المصرية من النهب، وحفظ حقوق الاختيار السياسي للباحث المصري.

عرفة عبده علي

مراجعات

اصول الهوية الفلسطينية

Muslih, Muhammad Y.; *The Origins of Palestinian Nationalism*, New York: Columbia University Press, 1988, 277 p.

كثيراً ما تُهاجَم الدراسات التاريخية لتخلّف مناهجها في دراسة الظواهر السياسية والايديولوجية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بتاريخ فلسطين الحديث. فهذا التاريخ، بالنسبة الى الجيل القديم من الدراسات، لم يكن سوى سلسلة من الاحداث السياسية التي يمكن ان تشرح ضمن منطق محض سببي، امّا بالاشارة الى التراث والدين، وامّا الى سيرورة التدخّل الاجنبي، من دون تلمّس فعلي، وحقيقي، للجذور المغروسة في تربة هذه الاحداث. من هنا، ظلّت الدراسات السوسيولوجية، المعنيّة بتاريخ فلسطين الحديث، معدودة من جانب، ومحدودة في طموحها، من جانب آخر، اضافة الى حداثة عهدها.

وفي سياق التطرّق الى الدراسات السوسيولوجية لهذا التاريخ، فان المرء يمكن ان يعثر، في هذا الشأن، على مراجع يتيمة، لا تتعدى، على الارجح، اصابع اليد الواحدة؛ وبالتالي، فانه لا يجد بدّاً من الترحيب الحار بصدور كتاب شامل عن تلك الحقبة، بقلم مؤرخ فلسطيني، متميّز، بحيث غدا عمله ضمن ما يطلق عليه، عادة، «بالمصوَّبات القيمية الناجعة»، وجعل منه مرجعاً من الدرجة الممتازة لأي باحث في موضوع نشوء الهوية الوطنية الفلسطينية، واستطراداً الكيانية الفلسطينية؛ ومصدراً، لا غنى عنه، لمن يريد فهم سيرورة هذا النشوء. وإنْ كان لنا من ملاحظات، في سياق هذه المراجعة، فهي لن تؤثر، بأي حال من الاحوال، في هذا التقويم الاولي للكتاب.

يضمّ كتاب محمد مصلح «اصول الوطنية الفلسطينية» مدخلاً وتسعة فصول، اعتمد فيها المؤلف على طائفة واسعة، ووافرة، ومتنوّعة، من المصادر التي ضمّت مواد غير منشورة (كالاوراق الخاصة، والوثائق الرسمية الحكومية، والرسائل المنسوخة)؛ كما عمل، بشكل متوسّع ونقدي، في آن، على الوثائق الموجودة في الارشيف الاسرائيلي، وارشيف المركز الصهيوني؛ ونقّب، بجهد، في ارشيف مركز الأبحاث الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وارشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية. وهو لم يهمل، طبعاً، الكتابات المنشورة على صعيد واسع. فقد عزز مُؤلّفه بعدد ضخم من الكتب والمقالات، باللغتين العربية والانكليزية، يزيد على المئتي مرجع، الّا انه ركّز عمله، في هذا المجال، على ما يبدو، على الشهادات التي استخلصها من مقابلات عديدة، اجراها مع عدد من الفاعلين الفلسطينيين الاحياء، الذين عاصروا انهيار حلم الاستقلال العام ١٩٢٠.

وككل الدراسات التاريخية الهامّة، يشكّل كتاب مصلح، مورداً خصباً لباحثي اليوم، اقتصاداً وسياسة واجتماعاً. غير اننا نرى له فضلاً اساسياً في مجالين محدّدين، هما السوسيولوجيا السياسية وتاريخ العلاقات الدولية.

في المجال الاول، يشكّل الكتاب مونوغرافيا موثّقة حول موضوع لم يزل رئيس الاهمية، وهو نشأة الهوية الوطنية الفلسطينية. هذه المسألة شديدة الحضور في ذهن من يريد ان يدرس العلاقة التي كانت قائمة في فلسطين بين استيعاب البنى السياسية الحديثة والتجمّعات ذات الاصول التقليدية.

كيف تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية؟ قرّر مصلح، في مقدمة الكتاب، ان تبلور هذه الهوية لم يكن بالامر المفاجىء، على كل حال، وأنما سبقته، وتداخلت فيه، مراحل ثلاث مهّدت لترسيخه، هي على التوالي:

العثمانية (١٨٥٦ ـ ١٩١٨)، والعروبية (١٩٠٨ ـ ١٩١٤)، والقومية العربية (١٩١٨ ـ ١٩٢٠). وخلص، في الجزء الاخير من الكتاب، الذي خصّص، اصلاً، لرصد نمو وتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية، الى انه، بعد العام ١٩٢٠، اصبحت هذه الهوية هي السمة الجامعة لعموم عرب فلسطين، خصوصاً بعدما عقدت المؤتمرات الفلسطينية الثلاثة الاولى (ص ٢٠٤ ـ ٢١٠).

هل كانت هناك نواة جغرافية لهذا الكيان؟ خصّص المؤلف الفصل الاول للاجابة عن هذا السؤال، فخلص الى انه، قبل نهاية الحرب العالمية الاولى، كانت فلسطين جزءاً من الامبراطورية العثمانية. وتحت هيمنة السلطنة (١٥١٧ ـ ١٩١٨)، لم تكن هناك وحدة سياسية تسمّى فلسطين. وفي الحقيقة، فان هذا البلد كان يعرف باسم «الارض المقدّسة». وكانت فلسطين تنسب، أيضاً، الى سوريا الجنوبية، تلك الارض التي انبثقت منها (سوريا ولبنان وشرق الاردن، اضافة الى فلسطين). وذكّرنا المؤلف بقانون الولايات العثماني، الصادر في العام ١٨٦٤، الذي تمّ الاستناد اليه في تقسيم ممتلكات الامبراطورية العثمانية، ادارياً، الى ولايات، قُسمت، بدورها، أيضاً، الى سناجق، والاخيرة الى اقضية. وكل وحدة، من هذه الوحدات، كان يرأسها موظف رسمي مرتبط بالحكومة المركزية في اسطنبول (ص ١١).

في هذا الاطار، لخّص الكاتب ان العثمانيين انشأوا سنجقاً مستقلاً عاصمته القدس، أُلحق، مباشرة، بالباب العالي، كان يضمّ، فعلاً، الجزء الاكبر من اراضي فلسطين (شمل القدس ذاتها، اضافة الى يافا وغزة والخليل وبئر السبع)، وحوالى ثلاثة أرباع شعبها (ص ١٢). وعلى الرغم من تميّز القدس والخليل، من وجهة نظر دينية، فان ثمّة شعوراً يصاحب القارىء بغياب اشكالية، ولو خافتة، تتعدى مستوى العرض المجرّد الذي تعامل معه الكاتب، تتعلق، أساساً، بأن هذا السنجق لم يكن يحمل، يوماً، طموحات استقلال تاريخية، كما حصل للامارة الدرزية ـ الشهابية في جبل لبنان، ولا للمتصرفية القائمة على أساس هيمنة مارونية شاملة، وكان تمايزه عن نابلس والشمال الفلسطيني اصطناعياً نوعاً ما، وكان يسمّى «مستقلاً» فقط لانه كان ملحقاً مباشرة باسطنبول، اضافة الى ان شمال فلسطين (خصوصاً مدينتا عكا ونابلس) قد فصل عن ولاية دمشق وأُلحق بولاية بيروت، ذات الشأن المتعاظم.

الّا ان المؤلف رأى، بحق، انه على الرغم من التقسيمات الادارية، فان فلسطين ارتبطت، بصورة أو بأخرى، ببقية سوريا، التي قدّمت قناة هامّة لمرور مختلف الايديولوجيات، وبضمنها الايديولوجيا العروبية. كما طوّر الفلسطينيون والسوريون روابط سياسية محلية، من خلال وجودهم المشترك في البرلمان العثماني، حين كانت الوفود السورية في اسطنبول تنظّم حملات قوية لمناصرة الفلسطينيين ضد الهجرة الصهيونية الى فلسطين، ومن خلال الجمعيات السياسية العربية التي انبثقت في الاعوام الاخيرة من عهد السلطنة العثمانية (ص ١٣).

ما هي البنى الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقوم عليها سطوة النخبة الفلسطينية؟ المورد الاقتصادي هو، اجمالاً، كان بمثابة تحصيل الحاصل للمكانة الاجتماعية لهذه النخبة التي اهّلها، في فترة لاحقة، لمراكمة الملكية والثروة. ومن حسنات التحليل الواضحة، برأينا، تفسير الكاتب لهذه البنى، من خلال اصولها المحلية، لا باللجوء السطحي الى مفاهيم شكلية تطبّق، اصطناعياً، على الواقع (انظر، مثلاً، ص ٢٤ ـ ٤١).

في الفصل الثاني، حاول المؤلف تسليط الضوء على طبيعة العلاقة المعقّدة التي حكمت نمو التيار العروبي في فلسطين في مواجهة سياسة «التتريك»، التي اتبعت قبل الحرب العالمية الاولى. وعلى الرغم من ان هذا الامر لم يسفر عن «طلاق سياسي» بين المجموعتين، العربية والتركية، فانه أدّى الى تباعد الخيارات السياسية بينهما، وسرّع، بالتالي، عملية الانفصال، وانْ كانت محدودة (ص ٥٦ ـ ٦٨).

وبالطبع، لم يساهم عنصر في تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية، ما بين العامين ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، بقدر ما ساهم فيها تعاظم الخطر الصهيوني (الفصل الثالث). فالهجرة اليهودية المكثّفة التي افصحت، الى حدّ بعيد، حدود المشروع الصهيوني، جعلت من ضحايا هذا المشروع مجموعة فلسطينية محدّدة الملامح، واضحة القسمات، يلفّها خطر خارجي واحد، وتجمعها، بالتالي، ارادة، ولو غير متساوية من فئة أخرى، برفع هذا

التحدي وبمواجهته، خصوصاً بين العامين ١٩٠٩ و١٩١٤. هكذا تطوّر الشعور الوطني الفلسطيني من خلال مواجهة خطر صهيوني خارجي ميّز البقعة الجغرافية الفلسطينية، تمييزاً واضحاً، عمّا حولها من المناطق. وعلى الرغم من ان قلّة من خارج فلسطين كانت، فعلاً، تعتبر هذه البقعة الجغرافية جزءاً لا يتجزأ من هويتها الاولى، لاعتبارات قومية، أو دينية، الاّ انها بقيت، على وجه العموم، في مستوى التضامن الخارجي مع غير قريب، ولكنه منفصل، هو الفلسطيني (ص ٨٦ ـ ٨٧).

في هذا السياق، محّص المؤلف، في الفصل الرابع، مشاركة الفلسطينيين في مختلف الحركات السياسية التي انطلقت في العقود الاخيرة من المرحلة العثمانية؛ فشكّلت مجموعة محلية نادت باللامركزية، اشترك فيها حسن حمّاد (نابلس)، وسالم احمد عبدالهادي (جنين)، ومحمد الشنطي (قلقيلية)، وحافظ السعيد (يافا) (ص ٩٩). واشتركت جماعة نابلسية معروفة في جمعية الفتاة، التي أنشئت في باريس العام ١٩٠٩، ومنها عوني عبدالهادي ورفيق التميمي وابراهيم هاشم (ص ٩٣). لكن النخبة الفلسطينية التقليدية، كما رأى المؤلف، كانت، في الاجمال، كمثيلها في دمشق وحلب وبغداد، ما زالت مقتنعة بالرابط العثماني، وكانت تميل، بالتالي، الى تطويره، بدلاً من البحث المضني عن كسره، لا سيما وان الخطر الصهيوني بدأ يتضح، ومعه الحاجة الى دعم الباب العالي في مواجهته، انْ لم يكن القضاء عليه (ص ١٠٣ ـ ١٠٦).

لقد طرح الخطر الصهيوني على الفلسطينيين خيارين، سعى المؤلف، في الفصل الخامس، الى شرحهما باسهاب. اولهما، خيار الالتحاق بحكومة دمشق العربية؛ وثانيهما، السعي نحو تأكيد هوية وطنية فلسطينية باتت لها شرعية تاريخية، كرد فعل على المشروع الصهيوني. ازاء هذين الخيارين، انقسم الفلسطينيون، لفترة قصيرة جداً؛ فمنهم من تحمّس للامير فيصل بن الحسين، وانضمّ اليه، من أمثال محمد عزة دروزة ورفيق التميمي (ص ١٢٧)؛ ومنهم من كان متلكئاً في الانضمام الى فيصل من دون ان يحمل مشروعاً بديلاً. لكن معظم الوجهاء الفلسطينيين، في تلك الحقبة، كان ميّالاً، في الاجمال، الى «الخيار السوري»، خصوصاً وان فيصلاً كان ممثل سكان «سوريا الطبيعية» الوحيد في مؤتمر السلام، المنعقد في باريس، مطلع العام ١٩١٩ (ص ١٢٣ ـ ١٢٥).

غير ان التقسيم الاستعماري وواقع الخطر الصهيوني كانا أشد تأثيراً ووطأة من مشاريع الوحدة السورية، لا سيما بعد سقوط حكومة فيصل العربية في دمشق، بعد عمر قصيرة للغاية. وفي هذا السياق، رصد المؤلف، في الفصل السادس، بعمق يحسد عليه، تطوّر الكيانية الفلسطينية، خصوصاً بعد شعور الفلسطينيين، في مواجهة الحركة الصهيونية وتراجع المشروع العروبي، بنوع من الوحدة الوطنية. هكذا، تبلورت فكرة الوطنية الفلسطينية، بأجلى صورها، في مؤتمر عقد في حيفا، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، حيث قبلت القيادات الفلسطينية، بصورة اجماعية، فكرة الكيانية الفلسطينية، وانتفت من البيان الختامي أية اشارة الى فلسطين كـ «جنوب سوريا». الاّ ان المؤلف لم ينبّهنا الى حقيقة ان «التأرجح» بين هوية وطنية فلسطينية مميّزة، وهوية سورية جامعة، كان دليلاً على «ذبذبة» الولاء لجغرافيا واضحة. وهذا «التأرجح» قاد الى خلافات حادة في أوساط النخبة الفلسطينية، وأخّر، بلا شك، مسار تفكيرها بنوع السلطة السياسية الموحّدة، شبه ـ الدولة، لمواجهة الانتداب البريطاني والخطر الصهيوني في آن.

وفيما كانت الكيانية الفلسطينية تقوى وتتعضد تدريجياً بفعل مشاريع الانتداب البريطاني والتحدّي الصهيوني، من دون ان تجد هذه الكيانية بنية تحتضنها، برزت التنظيمات السياسية، باعتبارها «حاضنة» مؤقتة لها. واستطرد المؤلف، في الفصل السابع، في تبيان هذه التنظيمات؛ وأول ما لفت نظرنا اليه ولادة الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية في يافا، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، التي حدّدت اسباب قيامها، فيما بعد، «بأنها تسعى الى الاستقلال، والاتحاد العربي، والدفاع عن حقوق العرب وأماكنهم المقدسة، من الوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبذل الجهود لسلامة العرب، بطرق سلمية مشروعة، والعمل على انهاض العرب من وجهة معنوية ومادية» (ص ١٥٨ ـ ١٦٣). وفي موازاتها، تأسست، في القدس، منظمتان، هما النادي العربي والمنتدى الادبي، وكان معظم الاعضاء من الشبان، من أمثال فخري النشاشيبي، وحسن صدقي

الدجاني، وبولص شحادة، ويوسف الخطيب، وصليبا الجوزي، وآخرون. وقد اشتركت المنظمتان في هدف الوحدة مع سوريا، ومكافحة الخطر الصهيوني.

انّ في الاستخلاصات التي أوردها الكاتب معلومات مفيدة جداً لفهم خصوصية تشكّل الهوية الوطنية الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، فان دراسة هذه المسألة ما زالت في طورها الجنيني، وتراوحت، حتى اليوم، بين حدّين أقصيين، هما الكلام الدعاوي المؤيد أو المضاد، من جانب، والدراسات ذات الصبغة القانونية. ان دراسة كتلك التي نراها في هذه المراجعة مفيدة للغاية لمن يعتقد، مثلنا، بأن المناهج السوسيولوجية هي الادوات الانجع لمقاربة تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية، وان التاريخ المنفتح على تقصي البنى الاجتماعية التقليدية في علاقاتها الداخلية، وفي تعاملها مع الخارج، مدخل ثمين الى هذا الفهم.

من هنا، فان المجال الثاني الذي تبرز فيه اهمية الكتاب هو تاريخ العلاقات الدولية، وتحديداً تاريخ السياسة البريطانية ازاء فلسطين، في الفترة المحصورة ما بين العامين ١٩١٤ و١٩٢٠، ومدى استجابة النخبة الفلسطينية لهذه السياسة.

في هذا الشأن، رأى المؤلف انه، في ظل تصاعد حركة الهجرة اليهودية، وعدم وضوح المستقبل السياسي الفلسطيني، استدعى الأمر عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الاول، الذي التأم في القدس، بتاريخ ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩. الاّ انه، في ختام المؤتمر، أقرت مذكرة سياسية، أكدت المطالب الوطنية في الاستقلال والوحدة العربية، وطرحت الموقف السياسي والعلاقة مع الحلفاء، فأعلنت رفضها للمطامع الفرنسية، وحدّدت العلاقة مع بريطانيا على أساس التعاون فقط.

وأورد مصلح، في الفصل الثامن، نصّ القرارات الخمسة لهذه المذكرة (ص ١٨١ ـ ١٨٢). ولكن ما هو المدى الذي كانت القيادات الفلسطينية ترغب في الوصول اليه في الاتكاء على الكتف البريطاني؟ هناك اطروحة أقلية تقول، ان دعاة الكيانية الاوائل (بمواجهة الوحدة السورية) كانوا من انصار البريطانيين، لا سيما عارف الدجاني. وثانية، أكثرية، تقول ان نمو الهوية الوطنية الفلسطينية، خصوصاً لدى النخبة الجديدة من القيادات الفلسطينية، لم يكن قد ترسّخ بهذا الوضوح القاطع، من دون الخلافات التي عصفت بحكومة دمشق العربية، وهي خلافات ذات جذر بريطاني ـ فرنسي، اصلاً.

اشار المؤلف، في الفصل التاسع، الى ان الامر لم يكن بهذه البساطة. ورأى، بحق، ان «منطق الدولة» الذي كان مسيطراً على السياسات السورية، والعراقية، بتأثير بريطاني، كانت له الاولوية على ما عداه من قضايا، بما فيها القضية الفلسطينية، بل حتى الامير فيصل نفسه توصّل الى اتفاق مع حاييم وايزمان لحماية عرشه. وترسّخت هذه القناعة، بصورة اكيدة، عندما احتل الفرنسيون دمشق، وعندما توضّحت الحدود بين الكيانات القطرية الاخرى، اكثر فأكثر.

وبعد، فنحن تجاه دراسة، الى حدّ بعيد، مثالية في وضوحها، وفي تعاملها مع الوثائق، وفي استخدامها لها. من هنا، فان الدراسة تشكّل مورداً تصحّ العودة اليه باستمرار.

د. نبيل حيدري

الرواية الاسرائيلية لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩

غياب المنطق الرسمي والموضوعية

الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩؛ الرواية الاسرائيلية الرسمية (ترجمة احمد خليفة ومراجعة سمير جبّور)، بيروت والكويت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، الطبعة الاولى، ١٩٨٩.

يقع كتاب «الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩...» في ٥٨٣ صفحة من القطع الكبير، اضافة الى ١٩ صفحة مرقّمة ابجدياً تضمّنت مقدمة وضعتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية للكتاب، الذي استهدفت من نشره «ان تضع بين يدي الباحثين والدارسين العرب معلومات لا تتوفّر الاّ باللغة العبرية، لتعينهم على تدارك النقص المشار اليه، وتضعهم في موقع أفضل لفهم ما جرى وما يجب استخلاصه منه» (ص XX). وورد في المقدمة «ان الكتاب ترجمة دقيقة عن اللغة العبرية للنص الكامل لما يمكن اعتباره الرواية الاسرائيلية الرسمية لاحداث الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وهي مأخوذة من كتاب ' تاريخ الهاغاناه ' الذي يقع في ثمانية مجلّدات (المجلّد الثاني، الكتاب الخامس والكتاب السادس من القسم السادس الصادر سنة ١٩٦٤» (ص XIX). وحرصت المؤسسة على ترجمة الرواية الاسرائيلية بدقة وأمانة علمية؛ وأكدت، في مقدمتها، انها احتفظت «بالتسميات والمصطلحات والتعبيرات، اياها، التي استخدمها المؤلف نفسه، باعتبارها تعكس، جزئياً، التكوين اللغوي والايديولوجي للعقل الصهيوني. ولقد فضّلنا ان يصطدم القارىء بعبارات نابية، مثل ' قطاع طرق ' ، ' عصابات ' ، ' رعاع ' ، ' لصوص ' ، وغيرها ، تصف الرواية الاسرائيلية بها ثوار العرب، على ان نستبدلها بمرادفها الطبيعي بالنسبة الينا: الثوار؛ لأننا اعتبرنا ذلك جزءاً من الأمانة العلمية في نقل النص الحرفي، وتصويراً دقيقاً لطريقة التفكير والتعبير، وبالتالي طريقة اداء العقل العنصري الصهيوني الذي لا يزال يصف الثوار العرب بهذه الصفات حتى اليوم» (ص XXI).

كذلك تصدّر الكتاب تعريف بمؤسسات، وتنظيمات، ومصطلحات سياسية ـ عسكرية صهيونية، مثل «اغودات يسرائيل»، «اتسل»، «بيتار»، «بلماح»، «تساهل»، «بلوغوت هلايل هميوحدوت»، «بيشوف». ويرد ذكرها في متن الكتاب، وهي مستقاة، في الاساس، من موسوعات سياسية، وعسكرية، اسرائيلية؛ وقائمة أسماء المؤسسات، والتنظيمات، والمصطلحات السياسية، والعسكرية، الصهيونية، بحسب الابجدية العربية، وصنفت تسهيلاً للرجوع اليها. وأُلحق بالكتاب ثلاثة فهارس: فهرست أعلام، وفهرست مؤسسات وهيئات، وفهرست أماكن وبلدان.

ينقسم الكتاب الى قسمين رئيسين. القسم الاول هو عبارة عن ترجمة الكتاب الخامس من تاريخ الهاغاناه «سيفر تولدوت هها غاناه»، ويتطرق الى احداث ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ عبر ستة فصول، هي، وفقاً لورودها في الكتاب، الفصل الخامس والثلاثون: «احداث سنة ١٩٣٦»؛ الفصل السادس والثلاثون: «الهاغاناه ونشاطاتها خلال احداث سنة ١٩٣٦»؛ الفصل السابع والثلاثون: «النضال السياسي خلال ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧»؛ الفصل الثامن والثلاثون: «التوحيد»؛ الفصل التاسع والثلاثون: «الهاغاناه خلال الهدنة ١٩٣٧»؛ الفصل الاربعون: «الثورة العربية، ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩»؛ الفصل الحادي والاربعون: «ولادة الكتاب الابيض، سنة ١٩٣٩». أمّا

القسم الثاني، فهو عبارة عن ترجمة للكتاب السادس من تاريخ الهاغاناه، وعنوانه «الهاغاناه في اختبار الاحداث»، ويتضمّن الفصول التالية، وفقاً لورودها في الكتاب: الفصل الثاني والاربعون: «الهاغاناه في اختبار احداث ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩»؛ الفصل الثالث والاربعون: «النضال ضد الارهاب العربي»؛ الفصل الرابع والاربعون: «ضبط النفس»؛ الفصل الخامس والاربعون: «السور والبرج»؛ الفصل السادس والاربعون: «الخفارة»؛ الفصل السابع والاربعون: «الوحدات الليلية الخاصة»؛ الفصل الثامن والاربعون: «سرايا الميدان»؛ الفصل التاسع والاربعون: «شراء الاسلحة والصناعة العسكرية في فترة الاحداث»؛ الفصل الخمسون: «فروع خاصة في الهاغاناه»؛ الفصل الحادي والخمسون: «صندوق فدية البيشوف»؛ الفصل الثاني والخمسون: «التطوّر التنظيمي للهاغاناه خلال الاحداث»؛ الفصل الثالث والخمسون: «بداية الهجرة غير الشرعية المنظمة»؛ الفصل الرابع والخمسون: «المنظمة العسكرية القومية (اتسل) ـ المنظمة ب»؛ الفصل الخامس والخمسون: «في نهاية فترة».

احداث ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧

يعتبر الكتاب احداث سنة ١٩٣٦، التي بدأت في ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، واستمرت حتى نهاية الاضراب العام، في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) من العام عينه، «مقدمة دامية للمعركة الحاسمة التي شنّها العرب من اجل تحديد صورة ' أرض ـ اسرائيل ' ؛ معركة مادية وسياسية استمرت ثلاثة أعوام، وانتهت، الى حدّ كبير، بانتصار سياسي للعرب، هو صدور ' الكتاب الابيض ' ، لماكدونالد، في ١٧ أيار (مايو) ١٩٣٩» (ص ٣). أمّا الشرارة الاولى لاندلاع الاحداث، وفقاً للرواية الاسرائيلية، فكانت تتمثّل في مصرع احد الاشخاص اليهود، ويدعى حزّان، وكان ذلك مساء ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، وذلك بعد ان قام عدد من العرب باغلاق الطرق المؤدية الى قرية عنبتا، وأوقفوا عشرين سيارة، تقريباً، وصادف وجود ثلاثة يهود في احدى السيارات، وهم تسفي ديزغ، ويسرائيل حزّان، وهو عجوز يبلغ من العمر زهاء سبعين عاماً، وشبخص آخر ألماني من شارونا: «انزل ' قطاع الطرق ' اليهود الثلاثة، واطلقوا النار عليهم، فقتل حزان على الفور، وأصيب الآخران بجروح» (ص ٤). وأقيمت جنازة يسرائيل حزان في يوم الجمعة، الموافق ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، في تل ـ أبيب، وتعرّض العرب في المدينة للضرب والاهانات. وسرعان ما جاء الرد العربي على ذلك في مدينة يافا؛ اذ شهدت، بتاريخ ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، اضطرابات دامية، كانت حصيلتها تسعة قتلى من اليهود و٦٠ جريحاً. بعدها، أعلنت حالة الطوارىء في انحاء البلد كافة. «وسارع العاملون في الاحزاب [الفلسطينية] جميعها الى المشاركة في ' اللجان القومية ' لئلا يتخلفوا عن روح العصر، وتناقشوا في الطرق، كي ينالوا رضى ' الشباب' . ودعت اللجان الى اضراب عام حتى تتحقق مطالب العرب الاساسية. ووضعت نصب أعينها الاضراب العام في سوريا، في شتاء ١٩٣٦، الذي حطّم، بعد ٤٥ يوماً، معارضة الحكومة الفرنسية العنيدة، وفتح الباب أمام المفاوضات من اجل استقلال سوريا» (ص ١٠). وكانت اللجنة العربية العليا أعلنت انها مصمّمة على مواصلة الاضراب الى ان تستجيب الحكومة للمطالب العربية الثلاثة، وهي: منع الهجرة، ومنع انتقال الاراضي الى اليهود، وتأليف حكومة مسؤولة تجاه مجلس منتخب من الشعب. وترافق الاضراب مع «مقاطعة العرب لليهود». وأورد الكتاب أمثلة عديدة عن «الارهاب العربي ضد اليهود» مركّزاً على حوادث اتلاف الاشجار. «فخلال الاسابيع الاولى للاحداث، وقع ٢٤ حريقاً، بالاضافة الى حوادث قطع الاشجار وتسريح قطعان المواشي في الحقول. في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، قطعت ٦٠٠ شجرة كريب فروت مثمرة في تل يوسف» (ص ١٧)، اضافة الى مهاجمة قوافل السيارات، وقتل افراد، واطلاق النار على المستعمرات.

واعتبر الكتاب شهر آب (اغسطس) ١٩٣٦ أكثر الشهور دموية. ففيه «حاصر صيادو البشر جميع الطرق المؤدية الى المستعمرات والاحياء اليهودية» (ص ١٢). وساعدت تلك الاجواء بروز «العصابات العربية»، ونشط داخل هذه «العصابات» ثلاثة عناصر وفقاً للرواية الاسرائيلية، هي: «المتديّنون المتعصبّون، والقوميون المتحمسون، و ' قطاع الطرق ' » (ص ٢٩). وأضافت الرواية «ان معظم ' العصابات ' كانت مؤلفة

من 'قطاع الطرق'، و'مجرمين' من المتبطلين والطائشين الموجودين في كل قرية، وأيضاً من العاطلين عن العمل، الذين فقدوا مصادر رزقهم بسبب الاضراب والشلل العام الذي أصاب الحياة الاقتصادية العربية» (ص ٢٩).

وأشارت الرواية الى «بروز ظاهرة الارهاب الداخلي، الفلسطيني ـ الفلسطيني»، وتوجيهه ضد الاثرياء، بهدف «حملهم على دفع مبالغ للثوار». وفي الجانب العربي، تعرّضت الرواية الاسرائيلية الى نشاطات فوزي القاوقجي في فلسطين، بدءاً من ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٣٦، ومقاومة بريطانيا لنشاطاته المنظمة، ونجاحها في دفعه الى الخروج من فلسطين.

دور الهاغاناه، سنة ١٩٣٦

اذا كانت السمة العامة لبدايات الاحداث، سنة ١٩٣٦ ـ حسب الرواية الاسرائيلية ـ «هجومية بالنسبة الى العرب»، فقد «كانت دفاعية بالنسبة الى الجانب الصهيوني»؛ اذ «لم تكن منظمة الهاغاناه، في الأيام الاولى للهجمات العربية، مستعدة لمواجهة تطورات كهذه. وأصبح هناك ضرورة لاتباع أساليب عمل جديدة، ولأطر جديدة، ولخطط أكثر شمولاً. وفي هذه المرة، أكثر من أي وقت مضى، كان في الامكان ان تقرر أعمال الهاغاناه مصير البيشوف السياسي» (ص ٤١). ولجأت الهاغاناه الى سياسة اعادة ترتيب قواعدها في المدن، «منتهجة، في ذلك، سياسة ضبط النفس». وتعرّض الكتاب الى مشاغبات المنظمة ـ ب (المنشقين) في تشويش نظام الدفاع عن المدن، ولجوئهم الى سياسة ردّ الفعل (ص ٤٧). فخلال السنوات السبع، ١٩٢٩ ـ ١٩٣٦، «اتسعت صفوف المنظمة، وتراكمت الاسلحة لديها، وأنشئت في المدن أطر دفاع عادية، تستطيع، خلال فترة وجيزة جداً، اقامة سلسلة مواقع دفاعية قوية حول المناطق اليهودية في كل مدينة. وفي القرى، كانت حماية الممتلكات والارواح ملقاة على عاتق الحراس الدائمين، وعلى حرس مدني ضعيف» (ص ٥٥). وبرز، خلال الفترة الاولى، مدى مساعدة الشرطة البريطانية للمستعمرات اليهودية، خاصة النائية منها. وفي هذا السياق، ثبّتت الرواية الاسرائيلية انه «سيكون من نكران الجميل عدم التنويه بالدور المهم الذي قامت به الشرطة البريطانية في الدفاع عن المستعمرات اليهودية أيام الارتباك، تلك» (ص ٦٠). وأوردت الرواية الربط ما بين الهجمات العربية وتطوّر وسائل الدفاع اليهودي. فقد أدّت تلك «الهجمات الى حثّ المستعمرات على تعزيز تحصيناتها، واقامة سياجات عسكرية، ووضع أنوار كاشفة، والحصول على أسلحة مرخّصة، وغير مرخّصة، وتعزيز الحراسة» (ص ٩٤).

وبدأت منظمة الهاغاناه في تكييف أوضاعها، كافة، بخطى بطيئة، لتتناسب والاوضاع المتغيّرة، والمشكلات المستجدة، التي وجدت نفسها في مواجهتها، و«لم يحدث التغيير بصورة انقلابية، بل تطوّر بصورة موجّهة؛ ولم تكن سرعة التطوّر واحدة في انحاء البلد كافة». وخلال فترة وجيزة، خرجت الهاغاناه «الى ما وراء السياج»، لتنتقل من تاكتيك الدفاع الى تاكتيك الدفاع والهجوم، في آن. وكانت القوى الجوّالة أولى تلك القوى، وأبرزها، في مجال الدفاع عن المستعمرات. وتعرّض الكتاب الى مدى استفادة الهاغاناه من حالات الهدنة، خاصة هدنة ما بعد ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦.

ترافق النشاط السياسي الصهيوني مع نمو النشاطات العسكرية، وقام، في أساسه، على تعزيز التنسيق والتعاون مع سلطات الانتداب. ومنذ بداية الاحداث، كان «افتتاح ميناء تل ـ أبيب مظاهرة سياسية بالغة الاهمية» (ص ٨٢). الاّ ان ذلك لم يمنع من نمو شكاوى الحركة الصهيونية من جهاز الموظفين البريطاني، خاصة من تنسيق هذا الجهاز مع اللجنة العربية العليا (ص ٩٤). ومن هنا، وجدت الحركة الصهيونية في وقف الاضراب «انقاذاً للجنة العربية العليا»؛ كما وانها وجدت في تقرير اللجنة الملكية، سنة ١٩٣٧، «شيئاً من التفريط بجزء من الوطن اليهودي» (ص ١٠٧).

ومن الجدير ذكره، في سياق الاحداث الاولى، سنة ١٩٣٦، التنظيم الذي شهدته الحركة الصهيونية في ما يتعلق بالتوحيد الداخلي. فغداة الاضطرابات عاد ابراهام تهومي وزملاؤه الى صفوف الهاغاناه. الاّ ان عملية التوحيد لم تكن كاملة. فقد كان زئيف جابوتينسكي والتصحيحيون معنيّين باستمرار الانشقاق؛ الاّ ان

جهود التوحيد أفلحت، في منتصف سنة ١٩٣٧، في توحيد الهاغاناه والمنظمة العسكرية القومية. وشهدت أوضاع الهاغاناه، خلال فترة الهدنة، نشاطاً محموماً في اعادة ترتيب اوضاعها الداخلية، وتمّ وضع مسألة «الأمن» في مقدّم الشؤون العامة في كل مدينة وموشاف وقرية (ص ١٢٥). وغدا السلاح جزءاً من الواقع اليومي، وأُنشىء نظام «السور والبرج» للدفاع عن المستعمرات ذاتياً، وافتتحت، كذلك، سلسلة من الدورات المركزية والدورات القطرية القصيرة، ووضعت خطط تعبوية، وخطط تشتمل الدفاع والسيطرة على مناطق المستوطنات.

الثورة العربية، ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩

جاء نشر تقرير «لجنة بيل» طعنة نجلاء لأماني العرب في فلسطين؛ اذ لم يتحقق أي من مطالبهم الثلاثة (منع الهجرة، ومنع نقل ملكية الاراضي الى اليهود، وتأليف حكومة مسؤولة تجاه ممثلين منتخبين من الشعب). كما تضمّن تقرير لجنة بيل تأييداً لفكرة التقسيم، الامر الذي هدّد ـ حسب الرواية ـ زعامة المفتي. ومع سقوط الرهان الفلسطيني على سياسة بريطانيا، بدأت خطوط الاحداث تتلاشى فيما بينها، لتندلع الثورة من جديد.

«ان الفارق بين الثورة العربية سنة ١٩٣٦، وبين تلك الاحداث التي بدأت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٨، وانتهت تقريباً في أيار (مايو) ١٩٣٩، لا يتمثّل في المدة الزمنية وحجم العمليات فحسب، بل في طابعها المختلف أيضاً. ففي احداث سنة ١٩٣٦، كان الاضراب العام، والمقاطعة، ومحاولات العصيان المدني، و' الارهاب ' ضد اليهود، محاور رئيسة في مركز نشاط الثورة الوطنية، وكانت أعمال ' العصابات ' احد مظاهرها فقط. أمّا في احداث ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩، فقد تركّز النشاط الاساسي في أعمال ' العصابات ' ، ومحاولاتها السيطرة على البلد» (ص ١٥١). وقدّرت الرواية الاسرائيلية الرسمية عدد المقاتلين العرب، في نهاية ١٩٣٩، بـ «١٥٠٠٠ شخص تقريباً، عُشرهم منظّم في كتائب صغيرة، تنتقل من قرية الى أخرى، والباقون أقاموا في منازلهم، وكانوا يشتركون في العمليات، كلّما تطلّب الامر ذلك» (ص ١٥٤).

وتناولت الرواية قادة «العصابات» بالتشهير والقدح المليء بالحقد. فهؤلاء القادة هم، «بصورة رئيسة، من الطبقات الشعبية في المجتمع العربي. امّا المثقفون والافندية العرب، الذين عملوا أعواماً عديدة في التحريض واشعال فتيل الثورة، فقد انكشفوا بكل عارهم وعجزهم عندما حان وقت العمل... واحد من أبناء الوجهاء فقط، هو عبدالقادر الحسيني، قام، شخصياً، بواجب الجهاد. وحتى هذا الواحد كان يعتبر، في عائلته، متهوّراً وغير قادر على تحمّل المسؤولية، وتميّز بقسوته ' السادية ' حتى بين زعماء ' العصابات ' القساة» (ص ١٥٤).

وفي تطرّقها الى قادة الفصائل، وصفت الروايةُ الاسرائيليةُ عارف عبدالرّازق، بأنه «برز منذ جاء كلص وقاطع طريق. كان عميلاً للشرطة، وسمساراً لبيع الاراضي لليهود. علا شأنه في الاحداث، وتميّز بقسوته وحبّه للكسب، وكان على استعداد لقتل كل من لا يدفع له لقاء خدماته» (ص ١٥٥). وتعرّض الكتاب الى نقاط الضعف في بنية «العصابات العربية»، والتي تتمثّل في وسائل دخلها، وتمويلها، وتسليحها، والأخطر من ذلك تنظيمها، الأمر الذي سهّل مهام الجيش البريطاني في مقاومتها، والحاق هزائم متتالية بها. و«برهنت هذه الهزائم ' للعصابات ' ان لا أمل لها بالصمود في معارك مكشوفة مع قوات الجيش، فعادت الى اسلوب ' الحرب الصغيرة ' الكلاسيكي، وانقسمت الى وحدات صغيرة» (ص ١٦١).

وأشار الكتاب الى احداث شهر آب (اغسطس) ١٩٣٨، كذروة للثورة العربية. ففيه «أُحرقت محطات القطار بين القدس واللد... وكذلك معظم المحطات الواقعة بين اللد والحدود المصرية. ووقعت غارات على بئر السبع، والخليل، وبيت لحم، وأريحا، ورام الله، أُحرقت، خلالها، مكاتب البريد والبلديات ومراكز الشرطة، وما شابه ذلك. وهوجم، بصورة خاصة، مركز الشرطة في هذه المنطقة، ووقعت كمية كبيرة من الاسلحة والذخيرة في أيدي الثوار» (ص ١٦٣).

الّا ان نشاط المقاومة أخذ ينخفض بالتدريج، بعدما أخضعت بريطانيا الطرق كافة لمراقبتها، من جهة، وبعدما رأس «عصابات السلام» فخري عبدالهادي، حيث «أُلبس ' الارهابيون' الذين تركوا ' العصابات'

بزّات عسكرية، ورافقوا الجنود الى الجبال لارشادهم الى أوكار ' قطاع الطرق ' » (ص ١٧٠). «وردّ أفراد ' عصابات السلام ' على ارهاب رجال المفتي بارهاب مضاد. واغتنمت عائلات كثيرة، كان لها ثأر عند زعماء ' العصابات ' القدامى، الفرصة لتصفية حساباتها، ونهشت حرب أهلية ضروس قوة الثورة العربية من الداخل» (ص ١٧١). وبقدوم شتاء ١٩٣٩، كانت الثورة العربية تحتضر. ولعل الاعلان عن الكتاب الابيض سنة ١٩٣٩ جاء تتويجاً سياسياً لمرحلة ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وتصوّراً بريطانياً جدياً لتقسيم البلد، وانهاء حالة القتال داخلها. الّا انه لم يلق قبولاً، لا من الحركة الصهيونية، ولا من ممثلي الشعب الفلسطيني.

دور الهاغاناه، ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩

تعرّض الفصل الثاني والاربعون الى دور الهاغاناه في احداث ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩، معتبراً فترة أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨، انعطافاً كبيراً في تاريخ الهاغاناه. «وقد لاحت بواكير هذا الانعطاف في نهاية احداث سنة ١٩٣٦؛ لكنها ما كانت لتتطور بهذه السرعة لو لم تتجدّد الاحداث، بعنف أكثر، في بداية سنة ١٩٣٨» (ص ١٩١). ونتيجة لضغط الاحداث، وكبرها، نمت الهاغاناه؛ اذ أصبحت مطلباً أساسياً في حياة الييشوف، «فالخطر الداهم فتح عيون اوساط الييشوف كلها، وجعلها تعي حتمية انشاء قوة دفاعية كبيرة قدر الامكان. وازدادت روح التطوّع والتبرّع بالاموال» (ص ١٩١). وفي سنة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨، استمر الاستيطان اليهودي في التغلغل الى مناطق جديدة. فقد أنشئت في سهل بيسان، وفي بحيرة طبريا، وفي الجليل الغربي، وفي شمال سهل الحولة، وفي أماكن أخرى، مستعمرات يهودية كثيرة وسّعت حدود الييشوف وعمّقت جذوره. «وخلّصت مساحات جديدة من أرض الوطن، واحتلت، عملياً، وتغيّرت المعطيات الواقعية لمشكلة أرض ـ اسرائيل الى مصلحة الييشوف والحركة الصهيونية. لقد كان الاستيطان اليهودي، في مناطق جديدة، القاعدة الاساسية لكل النشاطات السياسية والأمنية» (ص ١٩٢). وعلى قاعدة الاستيطان، بالذات، ونموّه، وتسليحه، وتطوير دفاعاته، قامت الهاغاناه بمختلف نشاطاتها في فترة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩، بدءاً «من النضال ضد ' الارهاب العربي ' » (ص ١٩٥) الى ما تعلق بها «من مشكلات ضبط النفس والرد»، وكذلك ما ينبثق منها من أشكال تنظيمية جديدة نشأت من خلال القتال، كالخفارة، والوحدات الليلية الخاصة، وسرايا الميدان، وكذلك مشكلة الهاغاناه في توسيع الاستيطان اليهودي، والسور والبرج، وفي الهجرة غير الشرعية، والتطور التنظيمي للهاغاناه بفروعها المختلفة (شراء الاسلحة، والصناعة العسكرية، والاتصالات، وصندوق قدية الييشوف).

وعلى الرغم من ان الكتاب غاص في الاحداث الجزئية، خاصة في ما يتعلق بعمليات الوحدات الليلية والخفارة، الّا انه حافظ على الامساك بالخط العام للرواية، ليرسم، من خلال التفاصيل، دور الهاغاناه في الحفاظ على الاستيطان الصهيوني في فلسطين، من جهة، وتعاظمه وعسكرته، من جهة أخرى. وعدّد الكتاب، في استخلاصاته، سبعة انجازات للهاغاناه بعد انتهاء الثورة العربية، يمكن اختصارها، بالتالي: «ادراك أهمية الهاغاناه لدى أوساط الاستيطان الصهيوني في فلسطين، خاصة بين الفتية والشباب؛ وانشاء قوة الخفارة التي مكّنت المستوطنات من الدفاع عن نفسها ذاتياً؛ وخروج الهاغاناه من نطاق الشؤون المحلية للمستعمرات في اتجاه انشاء هيئة اركان عامة لتديرها كمنظمة عسكرية قطرية؛ والتقدم في مجال تدريب رجال الهاغاناه، بفضل الخبرة التي اكتسبت من العمل المشترك مع قوات الامن البريطانية، من ناحية، والتعلّم والتدرّب الذاتي، من ناحية أخرى» (ص ٥٣٢)؛ و«توثيق الصلات بأوساط الحكم البولندي، التي كانت ثمرتها شراء اسلحة جيدة وحديثة للهاغاناه، وبكميات لم تكن مألوفة سابقاً؛ اضافة الى دخول الهاغاناه قوة فعّالة الى ميدان النضال السياسي في مجالي الاستيطان والهجرة، واكتساب المزيد من الخبرة القتالية التي نالتها وحدات الهاغاناه خلال عملها العسكري». وذهب الكتاب الى اعتبار خبرات الهاغاناه، خلال الثورة العربية، «بروفة عامة للمعارك الحاسمة التي دارت سنة ١٩٤٨»، ذلك ان تفحّصاً سريعاً «لأسماء القادة الذين قادوا جيش الدفاع الاسرائيلي الى انتصاراته في حرب ' الاستقلال ' كفيل باظهار ان أكثريتهم الساحقة تلقّت تدريبها، واكتسبت خبراتها الأولى، وتعمّدت بالنار أول مرة، في سنوات الاحداث هذه، ومن المشكوك فيه ان الهاغاناه كانت ستقدر

على الصمود في الاختبار الصعب الذي واجهته في حربها ضد سبع دول عربية، لولا الخبرة المريرة الدامية التي اكتسبتها في معارك السنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وصمودها فيها» (ص ٥٣٤).

منهج الكتاب ومدلولات الرواية

تثير قراءة هذا الكتاب نقطة هامّة هي المنهج المستخدم في تناول الاحداث. فالكتاب، بكل فصوله، مكرّس لرواية الاحداث من منظور صهيوني، واستناداً الى تقارير ومعلومات ومقابلات مع مسؤولين في الهاغاناه، أو مع ضباط بريطانيين تعاونوا ونسّقوا معهم. وعليه، فان الكتاب لا يتبع منهجاً معيّناً في التحليل، أو الاستنتاج، بل يلجأ الى أسلوب السرد، وايراد قصص، واحداث، تترابط فيما بينها، وغالباً ما يكون لها بطلها المميّز.

وفي هذا السياق، تمّ ربط المزيد من الظواهر، والاحداث، بأسماء أشخاص. بل ان بعض الروايات جاء معنوناً باسم بطل بذاته. كذلك بُذل في السرد جهد واضح لاستدرار العواطف وايراد احداث من شأنها التدليل على «انسانية» الاستيطان و«همجية العرب وعدوانيتهم».

وتأسيساً على هذا الاسلوب في الرواية وكتابة التاريخ، اسقطت الرواية الاسرائيلية الرسمية حق العرب الفلسطينيين في بلادهم، وحقهم في الدفاع عنها، وقامت بتصوير الامور وكأنها حرب بين «تخلّف وبداوة عربية»، و«تقدّم وبناء اسرائيلي». ولم تتورع تلك الرواية من تصوير العرب وثوراهم بأنهم «مجموعات همجية عدوانية»، وعدّدت مثالب ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وشهّرت بقادتها. وفي المقابل، تمّ تضخيم دور الهاغاناه، خاصة في السنة الاولى من الثورة، وتقليص دور مساعدة الانتداب البريطاني لها، وبالشكل الذي يتناسب مع أهداف الهاغاناه وسياساتها، دونما النظر الى أي اعتبار آخر.

وعليه، افتقدت الرواية الاسرائيلية الرسمية لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ المنهج المنطقي، والموضوعي، لتناول الاحداث، واعتمدت على عنصر «التشويق» في رسم حدود الرؤية الاسرائيلية.

سميح شبيب

اشتراطات على «خطة بيكر»

مع دخول الانتفاضة عامها الثالث تزاحمت مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية في دائرتين: الاولى يطرحها الجانب الفلسطيني، وتقوم على أساس مبادىء الشرعية الدولية، بقراراتها ٢٤٢ و٣٣٨ و١٨١، والموافقة على مبدأ الدولتين في ظل مبدأ «الارض مقابل السلام»؛ والثانية الطرح الاسرائيلي ـ الاميركي الذي يقوم على أساس مبادىء كامب ديفيد، أو مشروع شامير الخاص بالحكم الذاتي.

والواضح، من خلال سياق الحركة السياسية الفلسطينية، خلال العام المنصرم، ان م.ت.ف. تعاملت بشكل ايجابي مع الافكار والمبادرات كافة التي طرحت، انطلاقاً من فهمها لعملية السلام ودعمها لها. ولكن، على الرغم من «الايجابية الفلسطينية المتعاظمة في خدمة عملية السلام المستندة الى الشرعية والارادة الدولية، فان الولايات المتحدة، وحدها من بين كل دول العالم، تواصل انحيازها الى جانب اسرائيل، حتى عندما تواصل اسرائيل اصرارها على رفض الاعتراف بالحقائق، وبمعطيات الواقع، والتعامل مع م.ت.ف. وكذلك حتى عندما تعتبر اسرائيل موافقتها على تشكيل الوفد الفلسطيني الى الحوار شرطاً اساسياً للمفاوضات» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٠/١٢/١٩٨٩).

وحسب تعبير الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، فقد تجاهلت الادارة الاميركية مبادرة السلام الفلسطينية، وتجاهلت مبادرة السلام العربية، وتجاهلت مبادرة سلام دول عدم الانحياز، وتجاهلت مبادرات السلام التي اطلقتها الدول الاشتراكية، واوروبا الغربية، والامم المتحدة، وتبنّت، مقابل كل ذلك، خطة شامير الاسرائيلية. وقال عرفات ان «هنالك في الادارة الاميركية تلاميذ كيسنجر يسيطرون على مفاتيح الامور» (من مقابلة مع الرئيس ياسر عرفات، **اليوم السابع**، باريس، ١١/١٢/١٩٨٩).

«خطة بيكر»

وفي مجال دراسة التطورات السياسية، وخاصة المتعلق منها بمبادرة بيكر، عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. دورة اجتماعات، في الفترة الواقعة ما بين ١٥ ـ ١٧/١٢/١٩٨٩، وناقشت الامور السياسية. وأكدت، على هذا الصعيد، ما أعلنه المجلس المركزي، في دورته الاخيرة، عن الاستعداد لبدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي وفق أسس محدّدة، في مقدمها حق م.ت.ف. بشكل مطلق، في تشكيل الوفد الفلسطيني، واعلانه، وان يشكّل هذا الحوار خطوة تمهيدية لعقد المؤتمر الدولي، تحت اشراف دولي، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، بالاضافة الى مصر والسويد، طبقاً للقرارات الوطنية. وأكدت اللجنة التنفيذية انها ليست معنيّة بأية خطوات تتعارض مع هذه المبادىء والأسس (**وفا**، تونس، ١٨/١٢/١٩٨٩).

لقد قبلت م.ت.ف. اقتراحات بيكر على أساس الافتراضات الثلاثة الآتية: ١ ـ ان الاقتراح لا يتعارض، ويجب الاّ يتعارض، مع حقها في تأليف الوفد الفلسطيني الى «الحوار التمهيدي» مع اسرائيل في القاهرة؛ ٢ ـ ان الاقتراح لا يدعو الى جدول أعمال للحوار يقتصر على تنظيم الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين؛ ٣ ـ ان الاقتراح يتصور حواراً يكمن في أساسه مبدأ «الارض في مقابل السلام» (جلال الأحمد، **الافق**، نيقوسيا، ٣٠/١١/١٩٨٩). الاّ ان موافقة م.ت.ف. على المبادرة لم تعط دفعاً جديداً لها، وبقيت الادارة الاميركية على سابق طروحاتها وانحيازها الى الجانب الاسرائيلي.

وفي هذا السياق، رأت أوساط فلسطينية ان المسألة الفلسطينية وقضايا الصراع العربي - الاسرائيلي، «ليست، في نظر الاميركيين، مسألة ملتهبة الى الحدّ الذي يقتضي استعجالاً غير عادي في معالجتها. فالادارة الاميركية تعمل على مهلها، ولكن بالمقدار الذي يعطل كل الخيارات الاخرى والاقتراحات الاخرى لمعالجة الوضع في منطقتنا... كل ذلك كان واضحاً خلال محادثات غورباتشيوف - بوش في قمّة مالطا، وفي التصريحات اللاحقة للمسؤولين الاميركيين. ففي قمّة مالطا، تجنّب الاميركيون، في حديثهم عن مشكلة «الشرق الأوسط»، أية اشارة الى موضوع المؤتمر الدولي للسلام، حتى كاحتمال مستقبلي، وركّزوا على مبدأ الخطوات الصغيرة» (داود تلحمي، **الحرية**، نيقوسيا، ١٧/١٢/١٩٨٩).

من جهة أخرى، رأى الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، في الحركة السياسية الاميركية ازاء القضية الفلسطينية، حركة تأتي في سياق تصفية الانتفاضة، فالادارة الاميركية تقوم بطرح المبادرات «أملاً بزرع أوهام حول الرغبة الاسرائيلية في تحقيق حلول عادلة، وأملاً بتحقيق ارباك [على] الساحة الفلسطينية، وان أمكن احداث شرخ في الصفوف الفلسطينية، وانقسام بين فلسطيني ' الداخل ' وفلسطيني ' الخارج ' » (نايف حواتمة، **لوموند دبلوماتيك**، الطبعة العربية، باريس، كانون الاول - ديسمبر ١٩٨٩).

وفي سياق متابعة تطوّرات خطة بيكر، قام الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بزيارة القاهرة، والتقى مع الرئيس المصري، حسني مبارك، بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨٩. وتناولت مباحثاته تطورات خطة وزير الخارجية الاميركية، بيكر (**السفير**، بيروت، ٢٥/١٢/١٩٨٩). واثر اللقاء، صرّح عرفات بأنه غير معنيّ بمسألة اللقاء الثلاثي الاسرائيلي - الفلسطيني - المصري، وذلك لأنه لم يبلغ بشأنه بأي شيء (**اذاعة مونتي كارلو**، نشرة الساعة ٧ صباحاً، ٢٥/١٢/١٩٨٩).

الانتفاضة

انبرت صحف الفصائل الفلسطينية، كافة، للتمجيد بالانتفاضة الفلسطينية في الداخل، معتبرة صمودها لمدة عامين متواليين حدثاً بارزاً وفريداً في تاريخ الشعب الفلسطيني. وتفاوتت وسائل الاعلام الفلسطينية في تقويم تلك الانجازات، الاّ انها أجمعت على استحالة عودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الانتفاضة، من جهة، وان ما تمّ انجازه، لغاية الآن، يشكّل المقدّمات الضرورية للاستقلال الوطني.

وفقاً للفهم الفلسطيني، عموماً، كان للانتفاضة الفضل الاكبر في اكساب الفكر السياسي الفلسطيني واقعية جديدة. لقد فرضت الانتفاضة الشعبية درجة أرقى من الوحدة الائتلافية على الحركة الوطنية، داخل الوطن المحتل، عبر استنفارها الطبقات والفئات الرئيسة للدفاع عن مصالحها وانتزاع حقوقها الوطنية، التي يشكّل دحر الاحتلال والاستقلال هدفها الرئيس؛ وبتعزيزها للوحدة الوطنية، والاستقلالية الحرة الوطنية الفلسطينية، عزّزت الانتفاضة مكانة م.ت.ف. السياسية، ودورها التمثيلي على الصعد المختلفة، وأعطت، ولا تزال تعطي، لتحركها الدبلوماسي القائم على أساس مبادرتها السياسية، بعداً مؤثراً (جميل هلال، **الفكر الديمقراطي**، نيقوسيا، العدد ٩ - ١٠/١٩٨٩، ص ٥).

وفي رسالته بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الثالث، أكد الرئيس الفلسطيني، عرفات، ان الانتفاضة انتقلت بقضية الشعب الفلسطيني الى حالة الهجوم الاستراتيجي، وفرضت على المحتلين شكل المواجهة الاكثر ملاءمة لـ م.ت.ف. والأشدّ ارباكاً للعدو (**فلسطين الثورة**، ١٧/١٢/١٩٨٩).

ورأى الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، ان الانتفاضة تمكّنت من اعادة الموضوع الفلسطيني الى أرضه، وأعطت للصراع العربي - الاسرائيلي وجهه الفلسطيني الواضح، «وخلّصت نضالنا في الخارج من عوامل الضغط ومحاولات الالحاق والمصادرة المفروضة عليه». كما وأطاحت، الانتفاضة، بكل الاوهام التي صنعتها اسرائيل عن نفسها، فانهارت «واحة الديمقراطية». وفلسطينياً، ولأول مرة منذ العام ١٩٤٨، نقلت الانتفاضة «هدف اقامة الدولة الفلسطينية من حيّز الامكانية التاريخية الى حيّز

الامكانية الواقعية القابلة للتحقيق في المدى المنظور» (د. جورج حبش، «لوموند دبلوماتيك»، **مصدر سبق ذكره**). واستطاعت الانتفاضة ان تنقل مركز الثقل في الصراع مع الكيان الصهيوني الى داخل الوطن المحتل، وباتت تهدّد وحدة، وتماسك، هذا الكيان، «وهي، بهذا المعنى، حطمت جملة من المفاهيم التي حاول الاحتلال ترسيخها كمسلّمات، من نمط أبدية الاحتلال وسياسة التعايش معه. بالاضافة الى ذلك، كشفت الانتفاضة، بشكل حاسم، جوهر ولبّ الصراع في المنطقة كصراع فلسطيني - اسرائيلي، وبالطبع ضمن الاطار الأشمل للصراع العربي - الصهيوني» (د. جورج حبش، **الهدف**، دمشق، ١٩٨٩/١٢/٢٤).

الى ذلك، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان الانتفاضة خلقت علاقات جديدة داخل المجتمع الفلسطيني، اتصفت بمزيد من التضامن بين مختلف فئات الشعب. كما لعبت دوراً اساسياً في تجذير الوحدة الوطنية في داخل الارض المحتلة، وخارجها، تحت قيادة م.ت.ف. كذلك كان للانتفاضة دورها البارز في خلق الظروف الملائمة لطرح مبادرة السلام الفلسطينية. امّا على الصعيد الدولي، فقد غيّرت الانتفاضة، بشكل كبير، الموقف الاوروبي من القضية الفلسطينية. فبعد ان كان هذا الموقف، بشكله العام، يتذبذب بين التردّد والتأييد لوجهة النظر الصهيونية، أصبح، الآن، يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحق منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل الشعب الفلسطيني، علاوة على اقراره بوجوب عقد مؤتمر دولي فاعل لتحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط. امّا على الصعيد الفلسطيني، فقد رأى خلف ان الانتفاضة تمكّنت من ابراز اتجاهات كبيرة تنادي بسلام حقيقي، وعادل، وتدعو الى اقامة دولتين متجاورتين: دولة اسرائيلية ودولة فلسطينية (صلاح خلف، «لوموند دبلوماتيك»، **مصدر سبق ذكره**).

تصعيد الانتفاضة

الى جانب ابراز الجوانب الايجابية، وتعداد مآثر الانتفاضة، والتنديد بالموقفين، الاميركي والاسرائيلي، ازاء جهود السلام الفلسطينية، بدأت لهجة التهديد الفلسطيني تتصاعد. ولعلّ اكثرها وضوحاً، هو ما جاء في رسالة الرئيس عرفات في «يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني»، حيث أكد «ان شعبنا التزم المقاومة السلمية حتى هذه اللحظات، وخلال سنتين من انتفاضته الشعبية؛ لكننا وأمام تزايد التطرّف والقمع الاسرائيلي، واعتداءات المستوطنين وممارساتهم العنصرية، نتوقع حدوث مزيد من المجازر، الأمر الذي يضع المنطقة، بكاملها، على حافة الانفجار، الذي لا يستطيع احد تقدير نتائجه وأبعاده» (رسالة الرئيس عرفات في «يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني»، **فلسطين الثورة**، ١٩٨٩/١٢/٣).

وبتحديد أدق، صرّح عرفات بأن ثمّة مرحلتين نضاليتين لتصعيد الانتفاضة: الاضراب الشامل في المرحلة الخامسة، والعصيان المدني الشامل في المرحلة السادسة. وما حدث في بيت ساحور هو عبارة عن تجربة. ورداً على سؤال حول امكان استخدام العنف المسلّح في الانتفاضة، أجاب عرفات: «نعم. وأنا أقول، دائماً، ان للصبر حدوداً. وأنا أواجه، الآن، ضغطاً شديداً جداً من جماهير الانتفاضة. ضغط من الداخل، وضغط من الخارج، والكل يطالب باستخدام السلاح» (من مقابلة مع الرئيس عرفات، **اليوم السابع**، ١٩٨٩/١٢/١١).

الدور العربي

تساءلت أوساط فلسطينية عن قصور الدور العربي في دعم الانتفاضة الفلسطينية، بعد عامين من مسارها. وطالب صلاح خلف (ابو اياد) العالم العربي بتقديم الدعم الى الانتفاضة، «حيث هنالك الآلاف من العمّال الفلسطينيين توقفوا عن العمل في المصانع والمزارع الاسرائيلية وبحاجة الى دعم مادي». وأضاف: «نحن تحمّلنا العبء الاكبر في عملية الدعم، وسحبنا من الاحتياطي. ان لدينا أعباء اضافية. نحن ندفع مبلغ أربعة ملايين ونصف المليون دولار شهرياً لأسر الشهداء» (**القبس**، الكويت، ١٩٨٩/١٢/١٢).

وطالبت أوساط سياسية أخرى بتأمين الحماية السياسية للانتفاضة، ووضعها في مقدّم أولويات العمل، من حيث الوقت والجهد، وتعزيز الوحدة الوطنية، والالتزام بقرارات الاجماع

الوطني...» (بيان المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **الهدف**، ١٠/١٢/١٩٨٩).

وفي مجال تنشيط الدور العربي، قام الرئيس عرفات بجولة عربية واسعة، اجتمع خلالها مع حاكم الشارقة، الشيخ سلطان بن حمد القاسمي، في ٥/١٢/١٩٨٩ (**وفا**، ٦/١٢/١٩٨٩). وفي اليوم التالي، عقد عرفات جلسة مباحثات مع رئيس دولة الامارات العربية، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (**المصدر نفسه**، ١٢/١٢/١٩٨٩). كذلك قام بزيارة خاصة لبغداد، في ١٢/١٢/١٩٨٩، التقى خلالها بالرئيس العراقي، صدام حسين، وبحث في الأوضاع والمستجدات العربية والدولية. كما أجرى عرفات مباحثات في عدن مع الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، علي سالم البيض، ورئيس هيئة الرئاسة، حيدر ابو بكر العطاس، بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٩ (**المصدر نفسه**، ١٢/١٢/١٩٨٩). وبتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٩، اجتمع عرفات بالرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، ليطلعه على آخر التطوّرات داخل الوطن المحتل، وخاصة الانتفاضة، وأهمية استمرارها، ودعمها بكل الوسائل، انطلاقاً من قرارات قمتي الجزائر والدار البيضاء، ثمّ أهمية تحرك اللجنة السباعية الخاصة بالانتفاضة التي سبق ان شُكلت في قمة الجزائر (**المصدر نفسه**، ١٨/١٢/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، قام عرفات بزيارة هامة للاردن استمرت يومين، واجتمع خلالها مع الملك حسين، ورئيس الوزراء، مضر بدران، وكبار المسؤولين في الحكومة الاردنية، وبحث معهم في مسألة دعم الانتفاضة، والعلاقات الأخوية الثنائية، والجهود الدبلوماسية لحل القضية الفلسطينية (**الرأي**، عمّان، ٢٢/١٢/١٩٨٩).

س. ش.

الشأن الفلسطيني في محاور ثلاثة

بدت أحداث الشهر الاخير من العام ١٩٨٩ وكأن العالم، بأكمله، يُعد للرحيل نحو العقد الاخير من القرن العشرين، في محاولة لاستدراك ما فاته القيام به في عقد الثمانينات. وعلى الرغم من كثافة الاحداث العالمية، التي ميّزت هذا الشهر، فان القضية الفلسطينية لم تغب عن جدول أعمال العالم، وذلك كونها ما زالت محور قضية منطقة الشرق الاوسط، فكانت الاساس في بعض احداث كانون الاول (ديسمبر)، وكانت في سياق بعضها الآخر. وما يعنينا، هنا، حضورها في السياق العربي؛ وقد شهد الشهر اياه ثلاث وقائع رئيسة ترتبط بالموضوع الفلسطيني، او يرتبط الموضوع الفلسطيني بها، هي: قبول منظمة التحرير الفلسطينية المشروط لخطة بيكر؛ ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في جلسة الحوار الاوروبي ـ العربي كدولة؛ واعادة العلاقات الدبلوماسية بين سوريا ومصر.

قبول مشروط لخطة بيكر

بتاريخ ٣/١٢/١٩٨٩، سلّمت مصر الى الولايات المتحدة الاميركية الردّ الفلسطيني على المقترحات الخمسة، التي حملت اسم «خطة بيكر». وقد ابلغ وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، الى السفير الاميركي في القاهرة، فرانك ويزنر، هذا الردّ (**الاهرام**، القاهرة، ٥/١٢/١٩٨٩). وأفادت مصادر فلسطينية مطلعة بأن الرد الفلسطيني تضمّن ما يلي: «انطلاقاً من رد المنظمة الاول على خطة بيكر، فان منظمة التحرير [الفلسطينية] تستطيع القبول بالتعامل مع خطة بيكر كما قدّمت في ٦/١٠/١٩٨٩ فقط، وفقاً لمقررات المجلس المركزي الفلسطيني، وذلك على النحو الآتي: اولاً، يقوم الحوار بين وفد من منظمة التحرير [الفلسطينية] ووفد يمثّل الحكومة الاسرائيلية؛ ثانياً، يكون جدول الأعمال مفتوحاً؛ ثالثاً، يعقد الحوار تحت اشراف دولي؛ رابعاً، يكون الحوار خطوة تمهيدية لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط» (**الحياة**، لندن، ٤/١٢/١٩٨٩). وقد أكد البيان الصادر عن دورة اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي عقدت فيما بين ١٥ ـ ١٧/١٢/١٩٨٩، على «الحق المطلق للمنظمة في تشكيل وفدها الفلسطيني واعلانه... [الى أي] حوار اسرائيلي ـ فلسطيني... [بحيث] يشكّل [الحوار] خطوة تمهيدية لعقد المؤتمر الدولي تحت اشراف دولي، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، اضافة الى مصر والسويد، وطبقاً للقرارات الوطنية التي حدّدها المجلس المركزي، وفي مقدمها حق المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني في جميع مراحل التسوية، وصولاً للحل العادل الشامل... [وهي] ليست معنيّة بأية خطوات تتعارض مع هذه المبادىء والأسس» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٧٨، ٢٤/١٢/١٩٨٩، ص ٥).

وأوضح مسؤول فلسطيني «ان ذلك لا يعني ان الوفد الفلسطيني سيقتصر على أعضاء المنظمة، كشرط من شروط الحوار، وانما يعني ان أي وفد تشكّله المنظمة، سواء من داخل صفوفها أو [من] خارجها، سيكون ممثلاً رسمياً في الحوار؛ أمّا النقطة الثانية المهمة، في الرد، فتتمثل في الاصرار الفلسطيني على ضرورة الرعاية الدولية لمراحل عملية السلام، بحيث لا تنفرد الولايات المتحدة بالوصاية على الحوار؛ كما ركّزت المنظمة، في ردّها، على رفض أي تدخل في تشكيل الوفد الفلسطيني، مستبعدة بذلك قبولها أي دور اميركي، او غيره، في قرار تشكيل الوفد» (**الحياة**، ٤/١٢/١٩٨٩)؛ وأكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، تمسّك المنظمة بحقها المطلق في تسمية وفدها، في تصريح له، في عمّان، جاء فيه: «ان المنظمة طُلب منها تسليم مصر قائمة بأعضاء الوفد الفلسطيني

للحوار، لنقلها الى واشنطن... لكن منظمة التحرير [الفلسطينية] لن تقدّم قائمة بالاسماء الى مصر، ولا الى أي طرف ثالث؛ وفي حالة اجراء أي حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، ستعلن المنظمة أعضاء الوفد بنفسها» (**السفير**، بيروت، ٢٥/١٢/١٩٨٩).

وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان «الرد الفلسطيني جاء في منتهى المرونة» (**الاهرام**، ٥/١٢/١٩٨٩). وهو «ردها النهائي على مبادرة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، تحت شعار ' المرونة بلا تفريط ' ... [حيث] سجّلنا ما علينا، وسجّلنا ما لنا، وقلنا للعالم: ان هذا ما نستطيع القبول به أمام مبادرة غامضة ضبابية غير واضحة... [و] الرد الفلسطيني يمثّل الحدّ الادنى لما تستطيع المنظمة القبول به... [فـ] الموافقة على الطلب الاميركي قبول دور هامشي يكون بمثابة القبول باستبعادنا من عملية السلام، أي انهم يطلبون منّا استبعاد أنفسنا» (**الحياة**، ٤/١٢/١٩٨٩).

وفي تعليقها على الرد الفلسطيني، كتبت صحيفة «الاهرام» القاهرية، ان الرد جاء «بعد دراسة للردود الاميركية على استفسارات المنظمة... [و] التقويم الموضوعي الفلسطيني لهذه الردود يكمن في انها جاءت صريحة ازاء الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، في حين جاءت مبهمة في مسألة التمثيل الفلسطيني، ولو انها أعطت دوراً غير مباشر لقيادة الثورة الفلسطينية؛ كما ان الجانب الفلسطيني رأى، أيضاً، ان هناك تصوّراً لوضع المنظمة واسرائيل على أساس التكافؤ» (**الاهرام**، ٥/١٢/١٩٨٩). وذكرت مصادر اعلامية ان مصر، قبل تسليم الرد الفلسطيني للادارة الاميركية، اقترحت التخلّي عن المقدّمة، وشطب كلمة «فقط» من الرد الرسمي، «لازالة الصفة ' الشرطية ' عن الرد الفلسطيني، خشية اتهام الجانب الفلسطيني باحباط الخطة الاميركية؛ لكن القيادة الفلسطينية أصرّت... على هذه الصيغة، بحيث لا يكون هناك مساس بالصفة التمثيلية... [اذ] ان الادارة الاميركية تصرّ على ان يقتصر دور المنظمة على الجانب ' الاستشاري ' ؛ لكن قيادة منظمة التحرير [الفلسطينية] ترى في الموافقة على ذلك تجاوزاً للخطوط الحمر، يفسد ما انجزته المنظمة خلال الأعوام الماضية، على صعيد تكريس استقلالية القرار الفلسطيني» (**الحياة**، ٤/١٢/١٩٨٩). وأشارت وسائل اعلامية الى «ان صبر مصر قد نفد بشأن عدم رغبة منظمة التحرير [الفلسطينية] في قبول مقترحات اميركية من اجل السلام مع اسرائيل» (**القبس**، الكويت، ٥/١٢/١٩٨٩)؛ في حين رأى مسؤولون فلسطينيون «ان مصر تتعرّض لضغط من جانب واشنطن، لاقناع منظمة التحرير [الفلسطينية] بتقديم مزيد من التنازلات لاسرائيل». وعلّق مسؤول في حركة «فتح» على ذلك بالقول: «لا يمكن تصديق ان مصر ستنضمّ الى اولئك الذين يمارسون ضغطاً على منظمة التحرير الفلسطينية... [فنحن] نعوّل كثيراً على الوساطة المصرية؛ ونحن مفعمون بالأمل؛ ولكنها ـ القاهرة ـ عاجزة عن اتمام المهمة» (**المصدر نفسه**). لكن المصادر الرسمية، من كلا الجانبين، نفت وجود خلافات، وأصرّت على وجود تنسيق كامل بين الطرفين. فقد قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد: «ان ثمّة تنسيقاً بيننا وبين منظمة التحرير [الفلسطينية]؛ ونحن لا نضغط عليها؛ فهي صاحبة الرأي في قراراتها، [و] هناك تفاهم، وتعاون، في هذا الصدد؛ والمنظمة اتخذت مواقف شجاعة، وايجابية، منذ اجتماع المجلس الوطني في الجزائر... وان اجتماع وزراء خارجية مصر واسرائيل والولايات المتحدة، الذي ينصّ عليه اقتراح بيكر، يعتبر مقدّمة للحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي في القاهرة» (من مقابلة مع د. عصمت عبدالمجيد، **الحياة**، ٢١/١٢/١٩٨٩، ص ٤). وأكد ذلك، أيضاً، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. جمال الصوراني، حيث قال ان «مصر تقبل ما يقبله الشعب الفلسطيني... [و] مصر ترفض، وليس نحن فقط، ان تكون واسطة لأنها صاحبة مصلحة... [وقد] نقلت الرؤية الفلسطينية الى بيكر، وكان الرئيس مبارك واضحاً جداً في تأكيد حق المنظمة في القبول والرفض، والاّ اصبحت مصر بديلاً [من] المنظمة، ولم يعد هناك منظمة ولا شعب فلسطيني؛ وهذا ما تريده اسرائيل» (من مقابلة مع جمال الصوراني، **الحياة**، ٢٨/١٢/١٩٨٩، ص ٣). وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد، ان «هناك تنسيقاً مصرياً ـ فلسطينياً... واميركا، الآن، تحاور المنظمة من خلال مصر. لذلك، فنحن نتعاون مع المسؤولين المصريين للتوصل

الى مواقف موحّدة، للاستفادة من ثقل مصر، ووزنها، في هذا الميدان، سياسياً ومعنوياً» (من مقابلة مع هايل عبدالحميد، **المصدر نفسه**، ٦/١٢/١٩٨٩، ص ٣).

ونفى مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الاعلامية، بسام ابو شريف «ان تكون العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير [الفلسطينية] آخذة في التدهور... [و] المباحثات التي أجراها عرفات، اخيراً، في القاهرة بدّدت كل الاشاعات عن فتور العلاقة بين مصر والمنظمة... [حيث] ان الجانبين مصمّمان على السير قدماً [و] تسريع خطى الحوار وجهود احلال السلام في الشرق الاوسط» (**السفير**، ٢٨/١٢/١٩٨٩). وقد وصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى القاهرة، في ٢٤/١٢/١٩٨٩، وتناولت مباحثاته مع المسؤولين المصريين «سبل دفع عملية السلام بالمنطقة، والسعي الى اجراء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي» (**الاهرام**، ٢٥/١٢/١٩٨٩). وقال الرئيس المصري، حسني مبارك: «نحن ما زلنا نتكلم عن القضية الفلسطينية؛ وما زلنا نعمل من اجل عقد الاجتماع الثلاثي؛ ونحاول ان نقيم حواراً بين الفلسطينيين والاسرائيليين... ولقد قلتها أكثر من مرة: ' نحن لا نمثّل الفلسطينيين، ولكننا فقط نساعد ' » (**المصدر نفسه**، ٢٧/١٢/١٩٨٩). وذكر مصدر في وزارة الخارجية المصرية «ان المحادثات بين مبارك وعرفات تمهّد للخطوة المقبلة... [اذ] ان اسرائيل ومصر كانتا على اتصال بواشنطن... للاعداد لاجتماع واشنطن والقضايا التي ستتمّ مناقشتها» (**السفير**، ٢٥/١٢/١٩٨٩). وقالت مصادر سياسية فلسطينية، ومصرية، «ان منظمة التحرير [الفلسطينية] ومصر ليستا متفقتين تماماً بشأن تفاصيل المحادثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية التي يحتمل اجراؤها، ولكنها [المصادر] امتنعت عن الخوض في التفاصيل» (**المصدر نفسه**). وكان مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، قال، في مؤتمر صحافي عقده في القاهرة، في ختام زيارته لمصر واسرائيل، في بداية كانون الاول (ديسمبر): «نحن نعمل مع مصر منذ شهور في تجانس؛ وننظر، باحترام، الى مساهمتها في عملية السلام؛ ونعتقد بأن هذا الدور المساعد، والذي ننظر اليه باعجاب، سيستمر» (**الاهرام**، ٦/١٢/١٩٨٩).

وفي ضوء قبول منظمة التحرير الفلسطينية المشروط بخطة بيكر، وقبول الادارة الاميركية برد مصر المتضمّن الرد الفلسطيني، قال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية المصرية: «ان البرنامج المعدّ، الآن، لدفع جهود السلام في الشرق الاوسط ينحصر بثلاث خطوات: الاولى، عقد لقاء ثلاثي في واشنطن بين وزراء خارجيات مصر والولايات المتحدة الاميركية واسرائيل خلال شهر كانون الثاني (يناير) [١٩٩٠]؛ الثانية، بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي؛ والثالثة اجراء الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة... [و] الدبلوماسية المصرية على وعي تام بأن الطريق الى تحقيق هذه الخطوات شاق وطويل... [لكن] مع وجود رغبة حقيقية لدى الاطراف المعنيّة في اقرار السلام في المنطقة يمكن الوصول الى نتائج محدّدة تؤدي الى تحقيق الاستقرار والامن لكل شعوب المنطقة» (**الحياة**، ١٢/١٢/١٩٨٩).

الحوار الاوروبي ـ العربي

دعا الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، الى احياء الحوار الاوروبي ـ العربي الذي قام بين الجانبين في العام ١٩٧٣، بعد «الصدمة النفطية»، وتحدّد موعداً لاجتماع وزراء خارجية الدول العربية ودول مجموعة السوق الاوروبية المشتركة يوما ٢١ و٢٢/١٢/١٩٨٩، وكانت جلسات الحوار بين الجانبين توقفت منذ العام ١٩٨٣. ومن بين أسباب توقفها، كما قال احد الدبلوماسيين الاوروبيين، «تناقض الأولويات بين الجانبين... [فـ] الطرف العربي حرص على ضرورة تحقيق اتفاق في شأن النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بينما حظيت المشاريع الاقتصادية، بعد ' الصدمة النفطية ' ، بالأولوية لدى الطرف الاوروبي» (**الحياة**، ٤/١٢/١٩٨٩). فمنذ اللحظة الاولى لولادة ما سمّي بالحوار العربي ـ الاوروبي، حسب احد المراقبين العرب، «كان احد الطرفين، وهو الغرب، يتطلع الى دور سياسي لاوروبا يدعم وجهة النظر العربية دولياً، سواء بالنسبة الى قضية فلسطين، ومن ثمّ قضية حرب الخليج، وصولاً الى أزمة لبنان؛ وكان العربي مسكوناً بانطباع... هو ان مقايضة العقود التجارية بالمواقف السياسية

أمر ممكن. على الرغم من ذلك، أمكن الوصول الى بعض النتائج... واصبحت لأوروبا سياسة متمايزة عن السياسة الاميركية حيال الشرق الاوسط. لكن القارة القديمة لم تكن تملك وسائل تنفيذ سياستها، وهي لا تزال تبحث عن تلك الوسائل... وكثيرون - وفي طليعتهم ميتران - يعتقدون بأنه سيكون لاوروبا دور أكبر، بدءاً من التسعينات، في ظل ما يحصل في شرق اوروبا. لذلك، ربما كان مؤتمر باريس العربي - الاوروبي جاء في وقته» (عبدالوهاب بدرخان، **الحياة**، ١٩٨٩/١٢/٢٢، ص ٩). ورأى وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، «ان مصر ترى ان الحوار يكتسب أهمية خاصة، حيث انه يهدف الى تطوير، ودعم، التعاون العربي - الاوروبي في المجالات المختلفة، بعد ان كان الحوار... توقف منذ عشر سنوات؛ كما انه يهدف الى تنمية التفاهم المشترك [في] ضوء التطورات التي تشهدها اوروبا حالياً، ومع دخول المجموعة الاوروبية مرحلة التمهيد لقيام السوق الاوروبية الموحّدة العام ١٩٩٢... [و] الجانب العربي سيحرص على عرض قضاياه، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، والوضع في لبنان، والموقف في الخليج، لتكون محل اهتمام المجموعة الاوروبية، في اطار الانفراج، والوفاق الذي يشهده العالم، وانعكاساته على المنطقة العربية، والترابط بين مصالح وأمن المنطقتين، العربية والاوروبية، وبصفة خاصة دول البحر المتوسط» (**الاهرام**، ١٩٨٩/١٢/١٥).

وقد حمل الملف العربي الى مؤتمر الحوار الاوروبي - العربي خمس قضايا سياسية، هي: «القضية الفلسطينية وتطورات نزاع الشرق الاوسط؛ تطوّر جهود السلام بين العراق وايران؛ الاجراءات الاوروبية ضد بعض الدول العربية؛ الوضع في لبنان؛ وأوضاع الجاليات العربية في اوروبا» (**الحياة**، ١٦ - ١٩٨٩/١٢/١٧). وقد عمل الوزراء العرب، المشاركون في جلسة الحوار، على توحيد مواقفهم، حيث عقدوا اجتماعاً خاصاً، برئاسة ملك المغرب، الحسن الثاني، الذي ترأس الوفد العربي، بصفته رئيساً للقمّة، بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١، وذلك من اجل التفاهم على المسائل الرئيسة التي سيناقشونها مع الوزراء الاوروبيين. وبالنسبة الى القضية الفلسطينية، موضوع اهتمامنا هنا، اقترح الملف العربي «العمل داخل مؤتمر باريس على تطوير الموقف الاوروبي من مفهوم تسوية المشكلة الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي، من خلال حمل الدول الاوروبية على الاعتراف بحق الدولة الفلسطينية في الوجود، والقيام بعمل ملموس للاسراع في عقد مؤتمر سلام دولي حول النزاع العربي - الاسرائيلي، وحضّ المجموعة الاوروبية على الانتقال من مرحلة البيانات الى مرحلة ممارسة ضغوط مختلفة على اسرائيل، لايجاد حل سلمي للنزاع يتضمّن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (**القبس**، ٢٣ - ١٩٨٩/١٢/٢٤).

وقد شارك الوفد الفلسطيني الى ذلك الاجتماع بالمستوى عينه لنظرائه العرب والاوروبيين، حيث ترأس الوفد الفلسطيني «وزير الخارجية»، فاروق القدومي. وقد قبلت الدول الاوروبية ذلك على أساس «ان الدول الغربية التي لا تقيم علاقات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية قبلت مشاركة وزير الخارجية الفلسطيني، السيد فاروق القدومي، في الجانب العربي، على ان تكون هذه المشاركة غير ملزمة للدول الاوروبية المعنيّة في علاقاتها الثنائية مع المنظمة، لأنها تتمّ في اطار جماعي» (**الحياة**، ١٦ - ١٩٨٩/١٢/١٧). وكانت منظمة التحرير الفلسطينية أوْلت اهتمامها لهذا الموضوع. ففي البيان عن دورة اجتماعاتها (١٥ - ١٩٨٩/١٢/١٧) «أكدت اللجنة التنفيذية الأهمية الخاصة للحوار العربي - الاوروبي... آخذة بعين الاعتبار أهمية التحرك العربي - الاوروبي المشترك، على قاعدة [الجوامع] المشتركة بين اعلان مدريد... وبين قرارات الدار البيضاء، في دفع عملية السلام الجادة، من خلال المؤتمر الدولي» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٧٨، ١٩٨٩/١٢/٢٤، ص ٥). وكان المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، قال: «ان التحرك الفلسطيني الراهن يسير في خطين: الاول يتمثّل في تصعيد الانتفاضة؛ والثاني بناء موقف عربي - اوروبي ضاغط يتبنّى وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية، التي تقوم على اسقاط أي اتجاه للحل غير المؤثر... [اذ] بالرغم من أهمية الموقف الاميركي من جهود الحل في الشرق

الاوسط، فان الموقف الاوروبي يعتبر في غاية الاهمية لمساعدة اميركا في الضغط على اسرائيل للاستجابة لمساعي السلام» (الاهرام، ١٩٨٩/١٢/٢٥).

استدراك سوري

في ١٩٨٩/١٢/٢٧، زار رئيس الحكومة المصرية، د. عاطف صدقي، العاصمة السورية، دمشق. وفي ختام مباحثاته مع المسؤولين السوريين، أُصدر بيان مشترك حول اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين؛ وممّا جاء فيه: «ادراكاً من مصر وسوريا لتبعات التطورات الدولية المعاصرة وآثارها المتوقعة على العالم العربي، وايماناً منهما بضرورة تحقيق الوفاق العربي الشامل، الذي يشكّل القاعدة السليمة للعمل العربي المشترك، صيانة لمصالح الأمة العربية... [و] تعبيراً عن العزم الأكيد لشعبي البلدين الشقيقين على دعم العلاقات الأخوية بينهما في كافة المجالات، فقد اتفقت حكومتا الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية على استئناف العلاقات الدبلوماسية كاملة بينهما، اعتباراً من اليوم، الاربعاء، الواقع في ٢٧ كانون الاول الجاري [١٩٨٩]» (السفير، ١٩٨٩/١٢/٢٨). وعلّق رئيس الحكومة السورية، محمود الزعبي، على ذلك بالقول: «ما التقت سوريا ومصر الاّ وكان في ذلك قوة للعرب؛ وما افترقت سوريا ومصر الاّ وكان في ذلك ضعف للعرب؛ وان الاحداث المحيطة بالامة العربية والظروف التي تسود [في] العالم تتطلب، بصورة ملحّة، من مصر وسوريا ان تعودا الى بعضهما في سياق علاقات مبنيّة على التفاهم والتآزر وما تتطلبه المصلحة القومية العليا للأمة العربية» (المصدر نفسه).

وقد بدأت الخطوات تتسارع نحو الوصول الى اعادة العلاقات الدبلوماسية بين سوريا ومصر، منذ تحدث الرئيس السوري، حافظ الاسد، في مقابلة مع صحيفة «القبس» الكويتية، فيما يشبه المونولوج، عن مصر، حيث قال: «بالنسبة لسوريا، لا توجد قوة عربية أخرى يمكن ان تكون مساوية لها [مصر] في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي... [وأنور] السادات هو المسؤول الاساسي عن كامب ديفيد؛ وحسني مبارك، مهما يكن الامر... فهو شخص آخر غير السادات، ثمّ ان الامر يتعلق بمصر ككل... [فـ] هل نستمر، الى الأبد، في قطع العلاقات مع مصر. هذا قد لا يكون في مصلحتنا نحن العرب، بل في مصلحة اسرائيل. لكن هذا لا يعني اننا أصبحنا نريد كامب ديفيد... [لكنني]، كمواطن عربي وكمسؤول عربي، لا أقبل ان تبقى القطيعة بيننا... الى الأبد، من اجل أية وثيقة، خاصة واننا جميعاً نلمس، بشكل علني وغير علني، ان شعب مصر لا يختلف في نظرته الى الخطر الذي تجسّده اسرائيل وتطلعاتها نحو التوسّع، لا يختلف عن الشعب السوري، وعن الشعب الكويتي، وعن أي شعب عربي آخر... فالمرء لا يبيع أخاه لسبب بسيط؛ فاذا استطاع العدو واجتهادات القائد المصري في ذلك الوقت ان يوقّع الاتفاقية، فالخطأ خطأ؛ ولكن التعاون بيننا قد يخفف من تأثير هذا الخطأ... وفي تقديري، وفي قرارة نفسي، فان الرئيس مبارك ليس بعيداً مني، ومنك، ومن أي مواطن آخر... توجّهاته جيدة. وعلى كل حال، نحن نكمل بعضنا بعضاً، ويجب ان نتعاون؛ وحتى لو بقيت اختلافات بيننا نحلّها معاً، سواء كانت صواباً أو خطأ» (من مقابلة مع الاسد، القبس، ٩ ـ ١٩٨٩/١٢/١٠).

وبعد تلك المقابلة ـ الرسالة، كرّت السبحة. ففي ١٩٨٩/١٢/١٢، أعلنت الدولتان عن العودة الى تسيير خطوط الطيران بين البلدين. وفي ١٩٨٩/١٢/١٧، وصل دمشق وزير الاعلام المصري، د. صفوت الشريف، موفداً من الرئيس مبارك الى الرئيس الاسد. وقال الشريف: «كان لي شرف ان احمل رسالة من الرئيس مبارك الى أخيه الرئيس الاسد، وان أنقل... وجهة النظر الخاصة بالرئيس مبارك في شأن عدد من المواضيع التي تهمّ المنطقة... [و] حمّلني الرئيس الاسد رسالة جوابية على المستوى ذاته من الاهمية» (الحياة، ١٩٨٩/١٢/١٨). وفي ١٩٨٩/١٢/٢٣، وصل القاهرة نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، حاملاً رسالة من الاسد الى مبارك. وصرّح خدام، بعد لقائه مبارك، بأن الحديث دار «حول أوجه العلاقات الثنائية بين سوريا ومصر، وسبل تصحيح مسارها، وتطويرها، لما فيه مصلحة الشعب في القطرين الشقيقين، ومصلحة الأمة العربية... [حيث]، دائماً، عندما يتمّ تقارب وتلاحم بين مصر وسوريا، ينعكس [ذلك] خيراً على الأمة

العربية، في مشرقها وفي مغربها» (**السفير**، ١٩٨٩/١٢/٢٥). وبعد ذلك، كان ما أسلفناه عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وقد فسّر مراقبون، في دمشق، التحرك السوري هذا بأنه «مؤشر... [الى] تحوّلات كبيرة في التوجّه العام للسياسة السورية والتحالفات في الشرق الاوسط» (**الحياة**، ١٩٨٩/١٢/١٤)؛ حيث أكدت مصادر سورية «ان التوجهات الجديدة لسياسة دمشق تركّز على ضرورة التعامل مع المعطيات الطارئة في الاقتصاد المحلي، والعربي، والعلاقات السياسية الدولية» (**المصدر نفسه**). وأشارت المصادر، تلك، الى افتتاحية صحيفة «تشرين» الحكومية، في ١٩٨٩/١٢/١٣، حيث ركّزت على أهمية التضامن العربي، «لأسباب اقتصادية، وسياسية، وأمنية، ملحّة». ولفتت المصادر نفسها الى تركيز «تشرين» على قضية المياه، و«الامن المائي»، والتي «لا يستطيع أي قطر عربي حلّها بمفرده». وتزامن هذا التركيز مع تفجّر قضية مياه الفرات مع تركيا، واعتبرته «اشارة واضحة الى العراق، لاتخاذ مواقف عملية تحفظ مصالح البلدين في مياه الفرات ضد الضغوط التركية» (**المصدر نفسه**). اضافة الى ذلك، نُقل عن مصادر سورية مطلعة «أن دمشق ترى ان المحادثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية باتت وشيكة؛ وبالتالي، فان سوريا، على الرغم من معارضتها المبدئية لها، تفضل ان تؤثر في مسيرة هذه المفاوضات، للحفاظ على الحد الادنى من المطالب العربية فيها، وان الاقتراب من القاهرة يسمح لها بالتأثير في جدول أعمال مساعي السلام الحالية، وتعطي مصر والفلسطينيين ورقة ضاغطة وخيارات أوسع في وجه الضغوط الاسرائيلية والاميركية... [فـ] سوريا تدرك ان الخيارات الاستراتيجية لمصر، في هذه المرحلة، وتركيزها على موضوع السلام، تتطلب من القاهرة تقارباً مع دمشق، لا يقلّ أهمية عن تقاربها مع بغداد» (**الحياة**، ١٩٨٩/١٢/١٣).

وقد لقيت عودة العلاقات المصرية ـ السورية ترحيباً لدى معظم الدول العربية والعالمية؛ اذ أعربت حكومة الاردن، على سبيل المثال، «عن ارتياحها البالغ لقرار مصر وسوريا باستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما» (**الاهرام**، ١٩٨٩/١٢/٢٩). وعلّق ناطق باسم السفارة السوفياتية، في دمشق، على الحدث بقوله: «ان موسكو ترحّب... بالتقارب بين سوريا ومصر... [و] هذا التقارب ' لا يعني تنازلاً سورياً، أو عربياً، أمام اسرائيل، بل يدخل في نطاق الضغط على تل ـ أبيب، من خلال موقف عربي منسّق من قضية السلام في المنطقة ' » (**الحياة**، ١٩٨٩/١٢/٢٠)؛ في حين اعتبرته ادارة الرئيس الاميركي، جورج بوش، «تطوراً ايجابياً سيقوّي الجهود المبذولة في عملية السلام الراهنة، ويدعم الاستقرار الاقليمي» (**المصدر نفسه**، ٣٠ ـ ١٩٨٩/١٢/٣١). ولاحظ المسؤولون الاميركيون «ان استئناف العلاقات المصرية مع الدول العربية لم يتمّ على حساب ' تقديم القاهرة لأي تنازلات، سواء في ما يتعلق بمواقفها بالنسبة الى المعاهدة المعقودة بينها وبين اسرائيل، او بالنسبة الى علاقاتها القوية، والمتينة، مع الولايات المتحدة ' » (**المصدر نفسه**). وحول مدى تأثير عودة العلاقات المصرية ـ السورية، ليس واضحاً للمسؤولين الاميركيين «مدى تأثيرها [في] عملية السلام والمساعي الجارية حالياً من اجل قيام حوار فلسطيني ـ اسرائيلي... [و] يأملون [في] ان يساعد تجدّد العلاقات على تقوية الجهود الراهنة، أو على الأقل عدم وضع العراقيل أمامها» (**المصدر نفسه**). وكان الرئيس السوري قال: «ان الاخوان الفلسطينيين يمارسون تجربتهم السياسية؛ ونحن لم نعرقل هذه المحاولة؛ ولم نعلّق عليها أبداً؛ ولا نتوقع ان تحقق أية نتيجة؛ ولسنا معها بكل تأكيد؛ ومع ذلك، لم نقم بعرقلتها... لأننا نتوقع ألّا تنتهي الى النهايات السعيدة التي يتوقعها هذا الطرف أو ذاك» (من مقابلة مع الاسد، **القبس**، ١٩٨٩/١٢/١٠، ص ٦).

وذهب معظم تحليلات المراقبين العرب لعودة العلاقات السورية ـ المصرية مذهب ربطها بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، اذ «من الواضح ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي كان، ولا يزال، محور الحركة العربية؛ محور الجذب نحو التنسيق والتوحّد العربيين، مثلما هو محور الطرد نحو الخلاف والتباعد العربيين... [و] اليوم، ثمّة تحركات سياسية متعددة [الطرف] تجرى تطلعاً الى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي،

[و] مصر، في هذه التحركات، تلعب دوراً نشطاً في عملية التفاوض الاولية... [و] سوريا تكاد تكون غائبة... بينما دورها رئيس...ولكي يتأكد هذا الدور، فهي تحتاج الى الاتصال المباشر عبر خط موثوق به، وقوي، مثل مصر، مثلما تحتاج الى ضرورة تسوية خلافاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، اللاعب الرئيس في كل هذه التحرّكات، على الرغم من انكار اسرائيل ومراوغة اميركا» (صلاح الدين حافظ، **الحياة**، ٢٨/١٢/١٩٨٩، ص ٩). ورأى آخر ان التقارب المصري ـ السوري، «في هذه الفترة بالذات، يبدو بمثابة اشارة خجولة الى نيّة دمشق اعادة حساباتها في ضوء المتغيّرات التي تشهدها المنطقة والعالم... [اذ] كيف يمكن، اذاً، تفسير التحرّك السوري في اتجاه مصر، في وقت أكدت القاهرة انها ملتزمة سياسة فلسطينية تقوم على ركيزتين: الاولى، قدرتها على لعب [دور] الوسيط بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ـ اذا شاءت المنظمة ذلك ـ والثانية، التزام استقلالية القرار الفلسطيني؛ في حين ان ليس هناك ما يشير الى ان دمشق غيّرت سياستها الفلسطينية؛ اذ لا تزال تعتبر القرار الفلسطيني المستقل مجرّد ' بدعة' » (خيرالله خيرالله، **الحياة**، ١٢/١٢/١٩٨٩). وفي رأي الكاتب المصري، عبدالستار الطويلة، ان منظمة التحرير الفلسطينية تشكّل «واحدة من أهمّ نقاط الخلاف بين مصر وسوريا. فمصر تؤيد قيادة السيد ياسر عرفات للمنظمة، وتدعم الخط السياسي لـ ' فتح ' ... في حين تؤيد سوريا الاتجاهات المعادية لخط ' فتح' داخل المنظمة. وتبرّر القيادة السورية موقفها، دائماً، بالاشارة الى اتجاه ' فتح ' وعرفات السلمي والاعتراف بوجود اسرائيل. وفي حقيقة الامر، فان دمشق نفسها اعترفت بوجود اسرائيل، عندما وافقت على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، واتجهت نحو الحل السلمي، بسعيها الى عقد المؤتمر الدولي لحل النزاع في الشرق الاوسط...» (استطلاع آراء ستة مفكّرين، **الحياة**، ١٣/١٢/١٩٨٩، ص ٥). ورأى احمد حمروش «ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهاز التنظيمي الذي يقود نضال الشعب الفلسطيني... [و] يجب على جميع القادة العرب ان يتعاملوا معها، من دون أي نزعات للوصاية» (**المصدر نفسه**).

والتقارب السوري ـ المصري، حسب احد المراقبين، يخلط «الكثير من الاوراق في المنطقة، ويفرض اعادة نظر شاملة في أسس معظم المحاور والكتل العربية، وفي ضمانات حل الأزمة اللبنانية، وخلفية الجهود المبذولة لتسوية القضية الفلسطينية... [فـ] لتقاربهما أثره... [في] مساعي تسوية القضية الفلسطينية... وقد تكون الخطوة الاولى، في هذا المجال، هي تقليل الهامش الفاصل بين موقفي البلدين، فلا يبقى الأول [مصر] شريكاً، أو وسيطاً، يمكن ان يضعف دوره الموقف العربي برمّته، ولا يظل الثاني [سوريا] رافضاً للحدود التي يتفق عليها بقية العرب. ولعلّ التقارب بين الموقفين، السوري والمصري، في هذا الشأن، هو جوهر التحوّل الذي يمكن ان يترك أثره البالغ... [في] تحالفات المنطقة وتوازناتها، ويفرض على العالم الخارجي ان يعيد قراءة الموقف العربي بأسلوب مختلف عن الأسلوب الذي ساد في أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد المصرية ـ الاسرائيلية» (ساطع نورالدين، **السفير**، ٢٥/١٢/١٩٨٩).

نحو مصالحة سورية ـ فلسطينية

قال د. سعدالدين ابراهيم، ان «المصالحة المصرية ـ السورية ليست سوى نقطة البداية [على] طريق العمل العربي المشترك، من اجل الحل العادل للقضية الفلسطينية... الذي يتطلب تحقيقه ادارة مشتركة بين القاهرة ودمشق للصراع السياسي مع اسرائيل... [اذ] تشكّل مصر وسوريا... رأس الحربة لضغط عربي شامل على كل الأطراف المؤثرة، من اجل حل المشكلة الفلسطينية، حلاً عادلاً، ومشرّفاً، يضمن الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (استطلاع آراء ستة مفكّرين، **مصدر سبق ذكره**)؛ فـ «عودة العلاقات بين سوريا ومصر سيعطي الفرصة لهما لاستخدام جيد للطاقات السياسية، ووضعها... [على] الطريق الصحيح... [وهي] اشارة الى جدية، وجوهرية، الحلول، ونهاية لعصر ' البازار ' الدبلوماسي والتسويق» (مازن مصطفى، **الحوادث**، العدد ١٧٢٩، ٢٢/١٢/١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٢٩).

وقد رحّبت القيادات الفلسطينية بعودة العلاقات بين مصر وسوريا، حيث قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه: «ان

تطوّر العلاقات المصرية ـ السورية من شأنه ان يعزّز النضال الفلسطيني، من اجل عقد المؤتمر الدولي... [و] نأمل في ان يزيل هذا التطوّر عقبة كانت قائمة أمام التنسيق السياسي العربي، خاصة بالنسبة الى عقد اللقاء بين دول المواجهة العربية المعنيّة بالمؤتمر الدولي لتحقيق السلام في الشرق الاوسط» (**الاهرام**، ١٢/٢٥/١٩٨٩). ووصف نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، سليم الزعنون (ابو الاديب)، عودة العلاقات الدبلوماسية المصرية ـ السورية «بأنها هدية عيد الميلاد للأمة العربية» (**المصدر نفسه**، ١٢/٢٩/١٩٨٩).

ورأى احد المراقبين «ان المصالحة المصرية ـ السورية... هي بوّابة المصالحات الأخرى، مثل المصالحة السورية ـ العراقية، والسورية ـ الفلسطينية... [اذ تحتاج] كل الاطراف العربية لمصالحة عربية عامّة تعيد ترتيب البيت العربي... فالرياح العاصفة تصفع أبوابنا بعنف. رياح الانتفاضة الفلسطينية الجسورة ألقت علينا دثاراً بارداً لم يقابله العرب كما يجب حتى الآن... رياح المتغيّرات الدولية المتسارعة تملي على العرب اعادة التفكير والتدبير، بعمق، وأناة، وصدق... [فـ] هذا عالم مختلف يصوغ العلاقات الدولية بمنطق جديد، قوامه المصالح المشتركة، والاعتماد المتبادل، واحترام القوة» (صلاح الدين حافظ، **الحياة**، ١٢/٢٨/١٩٨٩، ص ٩). وفي الاتجاه عينه، قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه: «ان تطبيع العلاقات السورية ـ المصرية يجب ان يعقبه تطبيع سوري ـ فلسطيني وسوري ـ عراقي... [فـ] تطبيع العلاقات بين مختلف الدول العربية يشجّع على اجتماع الدول العربية الخمس المجاورة لاسرائيل، الذي اقترحته منظمة التحرير [الفلسطينية] منذ بضعة شهور... هذا الاجتماع... يهدف الى الاعداد لعقد مؤتمر دولي للسلام في شأن الشرق الاوسط، وتنسيق المواقف، تمهيداً لمثل هذا المؤتمر» (**الحياة**، ٣٠ ـ ١٢/٣١/١٩٨٩). وقد وجّه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مؤخراً، رسائل «الى الدول العربية الخمس المواجهة لاسرائيل، يدعوها الى اجتماع قريب للبحث [في] اتخاذ موقف موحّد تجاه جهود عملية بناء السلام في المنطقة» (**الحياة**، ١٢/٢٩/١٩٨٩).

وقالت مصادر دبلوماسية مصرية مطلعة «ان مصر بدأت تحركاً سياسياً للوساطة بين قيادتي سوريا ومنظمة التحرير [الفلسطينية]، اثر التحسّن الذي طرأ على العلاقات بين القاهرة ودمشق... [اذ قد] تؤتي الوساطة المصرية ثمارها بشكل تدريجي، نظراً الى تعدّد المشاكل، وتعقّدها، بين القيادتين، السورية والفلسطينية... [وقالت ان] قضية العلاقات مع سوريا احدى القضايا التي بحث... [فيها] الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مع المسؤولين المصريين خلال زيارته الاخيرة للقاهرة [١٢/٢٤/١٩٨٩]... وعلى الرغم [من] ان عرفات لم يعلّق، علناً، على عودة العلاقات المصرية ـ السورية، الّا ان مصادر فلسطينية، في القاهرة، رحّبت بهذا التطور، وأشارت الى ان كل تحسين في العلاقات العربية يمكن ان يدعم الموقف الفلسطيني، ويقوّي الوضع التفاوضي العربي في هذه الفترة الحاسمة من جهود تحريك عملية التسوية السلمية. ونفت هذه المصادر ما أشار اليه بعض وسائل الاعلام الاجنبية عن احتمال ان يكون التقارب المصري ـ السوري على حساب منظمة التحرير [الفلسطينية]... [حيث] مستوى العلاقات بين مصر والمنظمة، وبين مبارك وعرفات خصوصاً، لا يترك مجالاً لمثل هذا الاحتمال» (**الحياة**، ١٢/٢٩/١٩٨٩). وكان الرئيس المصري، مبارك، صرّح: «اننا، بطبيعتنا، لا نحبّ ان نرى دولتين عربيتين متناحرتين... ونسعى، دائماً، لتنقية الاجواء والمصالحات العربية؛ وليس من مبدئنا، ابداً، ان نصالح دولة عربية على حساب دولة أخرى؛ ومصلحة الأمة العربية تقتضي ان تكون الاجواء، جميعها، نقيّة؛ ومصر لا تعمل الّا على تنقية الأجواء في كل الظروف... لسنا دولة تقيم علاقات مع دولة حتى تضرب دولة أخرى» (**الاهرام**، ١٢/٢٨/١٩٨٩).

أحمد شاهين

دبلوماسية «الغموض البنّاء»

ثمّة دلائل عدة أشارت الى ان خطة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ذات النقاط الخمس، احرزت، خلال الشهر الماضي، تقدّماً ملموساً على الساحتين، الفلسطينية والاسرائيلية، الامر الذي مهّد للدبلوماسية الاميركية للاعلان عن استعدادها للاجتماع بوزيري الخارجية، المصري عصمت عبدالمجيد ونظيره الاسرائيلي موشي ارنس، في واشنطن، للبحث في شأن الخطوات المقبلة، المطلوبة لتأمين نجاح الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، الذي سيمهّد لعملية الانتخابات في الارض المحتلة.

وبات من المؤكد، ان الاجتماع الثلاثي الذي يرجّح ان يعقد في العاصمة الاميركية في غضون الفترة القريبة المقبلة، سوف يركّز على قضيتين أساسيتين ستقرران، الى حد بعيد، مصير الحوار، وهما تشكيل الوفد الفلسطيني ودور منظمة التحرير الفلسطينية فيه، وجدول اعمال جلسات الحوار. وهاتان القضيتان هما في أساس «الشروط» و«التوضيحات» الاسرائيلية والمصرية والفلسطينية التي فضّلت دبلوماسية واشنطن، في البداية، تسميتها بـ «الفرضيات» ثمّ بدّلتها بـ «الآراء والمواقف» لقبول خطة بيكر، وذلك في اطار ما بات يسمّى بـ «الغموض البنّاء»، وهو مصطلح ذو دلالة يتعدّى التعبير اللغوي ليرسم توجّهات رئيسة في أذهان الاطراف المعنيّة بالامر.

لعبة واشنطن المزدوجة

وقد شكّل هذا الاطار القاعدة الرئيسة للدبلوماسية الاميركية باتجاه القاهرة وتل ـ أبيب، وكذلك في الحوار عبر القنوات الدبلوماسية مع م.ت.ف. ولكن من دون ان تتبنّى، بالضرورة، ممارسة ضغط على اسرائيل، للقبول بدور المنظمة والاعتراف بها، أو التأثير على المنظمة لتسمح للفلسطينيين مستقلين عنها بالجلوس الى طاولة المفاوضات (**الواشنطن بوست**، ١٥/١٢/١٩٨٩).

بيد ان المشكلة المباشرة في هذه المعادلة تتعلق بامكان ان تواصل واشنطن لعبتها المزدوجة مع اسرائيل والمنظمة لحملهما على تبنّي مواقف وسطية تسمح بابقاء الابواب مفتوحة لاعطاء المنظمة رأي في تسمية اعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض، و«تتفهّم»، في الوقت عينه، «قلق» اسرائيل من قيام دولة فلسطينية مستقلة (**المصدر نفسه**).

في هذا الخصوص، اعربت مصادر دبلوماسية في واشنطن، ان نائب وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، اعاد عرض التصوّر الاميركي الذي يتبنّى صيغة وسطية بين استبعاد م.ت.ف. كلية، كما يريد رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، وبين مشاركتها الكاملة كما تريد قيادتها. وتتمثّل هذه الصيغة في ان تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدور أساس، لكن من طريق غير مباشر، أو من وراء ستار. ورأت تلك المصادر ان هذه الصيغة ما زالت غامضة وتفتقر الى تحديد واضح لآلياتها ولدى هذا الدور غير المباشر؛ فهل يعني قيام المنظمة بتحديد اعضاء الوفد الفلسطيني من غير كوادرها القيادية، ومن دون تدخل من طرف آخر، في مقابل عدم الاعلان عن مسؤوليتها المباشرة في الحوار؟ أم يظل لاسرائيل حق الاعتراض على أعضاء الوفد الفلسطيني؟ (**الحياة**، لندن، ٨/١٢/١٩٨٩).

حسب تقويم بعض المراقبين، فان من الصعب اقناع منظمة التحرير الفلسطينية بأن تقف وراء ستار، وان تقبل بأن يشطب شامير بقلمه مَنْ لا يروق له من اعضاء الوفد، في آن. ويعتقد هذا البعض بأن المنظمة يمكن ان تقبل الوقوف وراء ستار، اذا كان الوفد الذي ستحدده لن يخضع لأي تعديل على أساس ان العالم كله يعرف ان الوفد الفلسطيني هو وفد م.ت.ف. ورتّب المراقبون على ذلك ان العقدة

في مسألة الوفد الفلسطيني لم تزل تتمثّل في اصرار اسرائيل على حق الاعتراض على اعضاء هذا الوفد. واذا ما تمكّنت واشنطن من حل هذه العقدة المستعصية، يمكن ان تجد الحكومة المصرية مبرراً لاقناع المنظمة بالمشاركة غير المباشرة في المرحلة الاولى للحوار (**المصدر نفسه**).

لكن الى أي مدى يمكن التحدث عن امكان حقيقي لحل هذه العقدة؟

رأى بعض المراقبين المطلعين عن كثب على تطورات الاتصالات الاخيرة، ان الامر ليس سهلاً، لكنه يظل ممكناً في مدى زمني يصعب التنبؤ به مسبقاً. واستند هذا الاتجاه، الذي يتسم بالتفاؤل الحذر، الى عدد من الاعتبارات، لعل اهمها: اولاً، ما يدل عليه استعداد جزء من الحكومات الاسرائيلية للبحث في مشاركة بعض المبعدين في الوفد الفلسطيني ومشاركة سكان القدس الشرقية في عملية الانتخابات؛ فالمغزى الهام لهذا التطور ان استمرار التحرك الاميركي يتيح محاصرة التشدد الاسرائيلي تدريجاً. واذا ما كان ذلك يتمّ ببطء شديد، فمن طبيعة العملية الجارية انها تقوم على الخطوات الصغيرة المحدّدة. ثانياً، الموقف الايجابي لـ م.ت.ف. وحرصها على استمرار العملية، وسعيها الى اتاحة كل الفرص للجهود المبذولة. وظهر ذلك بأجلى صوره من خلال المرونة التي اتسم بها ردها على خطة بيكر، ومن قبولها ارجاء التصويت على تغيير وضع التمثيل الفلسطيني في هيئة الامم المتحدة من «منظمة مراقب» الى «دولة مراقب» لا تتمتع بحق التصويت. واخيراً، مناخ التفاهم المتزايد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية الذي يمهّد لدور سوفياتي أكبر في عملية التسوية. فعلى الرغم من عدم الاتفاق الكامل في قمّة مالطا على خطوات محدّدة، فقد تأكد من خلال هذه القمّة ان واشنطن لم تعد تسعى الى استبعاد موسكو من العملية. ان هذا التطور يمكن ان يسهّل ايجاد اطار دولي للحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي لا يصل الى مستوى المؤتمر الدولي الذي تطالب به منظمة التحرير الفلسطينية، لكنه يتجاوز وضع المفاوضات الثنائية الذي تسعى اليه اسرائيل. ويتمثّل هذا الاطار في نوع من الرعاية الاميركية ـ السوفياتية لهذا الحوار (**المصدر نفسه**).

وبالطبع، لم يفصح المسؤولون الاميركيون عن شيء في ما يتعلق بالجهود والمشاورات المبذولة، سواء في ما يتعلق بالاجتماع الثلاثي، أو اسماء الوفد الفلسطيني، أو حتى عملية الاعداد للحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي؛ ولكنهم، في المقابل، تمسّكوا بالكلام العام، وهو ان العملية معقّدة، وصعبة، وشاقّة، وطريقها طويل، وانهم سيستمرون في العمل لحل العقد، وتذليل العقبات، التي تعترض مسيرة التسوية، وسيواصلون الجهود، في المجالات كافة، للوصول الى السلام الحقيقي في المنطقة (انظر، على سبيل المثال، تصريحات بيكر في **انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢/١٢/١٩٨٩).

عربة الحل

في موازاة هذا الكلام العام، رأى معظم الدوائر المعنيّة بجهود السلام في المنطقة، ان اسرائيل، بمواقفها الرافضة لأي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية التسوية، ورفضها لمبدأ الارض في مقابل السلام، هي التي تشكّل العقبة الوحيدة، وتحول دون التقدّم في هذا المضمار (**المصدر نفسه**، ٢٠/١٢/١٩٨٩). وتعترف الادارة الاميركية بهذه الحقيقة وانْ مداورة، مؤكدة انه لا بدّ للاطراف المعنيّة من تقديم التنازلات لتقريب المواقف، قاصدة بذلك اسرائيل، لأنها تدرك ان الطرف الفلسطيني قدّم اقصى ما يقدر عليه ويمكنه تقديمه، والّا لما كان الحوار الفلسطيني ـ الاميركي الذي بدأ منذ اكثر من عام، ولما كانت الرسالة التي بعث بها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى الرئيس الاميركي، وهي الاولى من نوعها، والتي قال مسؤولون اميركيون انها كانت ايجابية، وأوجدت ارتياحاً في أوساط الادارة الاميركية (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٥/١٢/١٩٨٩).

ولتذليل العقبة الاسرائيلية، اعترف المعنيّون بجهود السلام بأنه ما من جهة تقدر على ذلك الّا الولايات المتحدة الاميركية، التي يقول المسؤولون في حكومتها، علناً، انهم لن يمارسوا ضغوطاً على اسرائيل لاجبارها على اتخاذ مواقف لا تريدها. وفي هذا الصدد، لفت المعنيون النظر الى تصريح الرئيس الاميركي نفسه، الذي قال فيه ان بلاده لن تجبر اسرائيل على التفاوض مع م.ت.ف.

(انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٣/١٢/١٩٨٩)، في حين أكد بعضهم ان واشنطن تمارس، وتستخدم، نفوذها للتأثير على اسرائيل، بغرض تغيير موقفها المتشدد حيال عدد غير قليل من القضايا. وأشاروا، في هذا المجال، الى طلب بيكر من الحكومة الاسرائيلية ان يأتي وفدها الى الاجتماع الثلاثي وهو يحمل موقفاً يعبّر عن رأيها وليس موقف قسم منها؛ وكذلك اشاروا الى ما أبلغه الرئيس بوش الى شامير في اثناء زيارته الاخيرة لواشنطن، وهو ان على اسرائيل ان تلتزم مشروعها للانتخابات، وعليها ان تقوم بالدور المطلوب منها لدفع عملية السلام، لا سيما ان الطرف الآخر أقدم على خطوات ايجابية عدة، وتأكيد الرئيس الاميركي ان ذلك لا يعني تدخل واشنطن في شؤون اسرائيل الداخلية (نيويورك تايمز، ٢٨/١٢/١٩٨٩).

لكن على الرغم من ذلك، فان اسرائيل لم تبد أي مرونة في مواقفها، أو رغبة جادة في حل العقبات التي أوجدتها، والتي أكثرها صعوبة، في هذه المرحلة، التمهيد للاجتماع الثلاثي الهادف الى بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، هي مسألة الجهة التي لها حق تسمية، وتقرير، مَنْ يمثّل الفلسطينيين في الحوار. وفي ما يتعلق بهذه العقدة، قدّمت الحكومة الاسرائيلية نقاطاً ثلاثاً، تنصّ، صراحة، على: اولاً، ان الوفد الفلسطيني سوف يضمّ، اساساً، سكان الارض المحتلة المقبولين من اسرائيل. وثانياً، ان اسرائيل لن تفاوض م.ت.ف. وان القضية الاساسية للحوار سوف تكون عملية الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وثالثاً، ان الولايات المتحدة لا بدّ ان تدعم المواقف الاسرائيلية، وان على القاهرة وواشنطن ان تعيدا التأكيد، مرة أخرى، على التزامهما الجدي باتفاقيتي كامب ديفيد (جيروزاليم بوست ويكلي، ٢٣/١٢/١٩٨٩).

في مقابل ذلك، تحدث بعض الاوساط السياسية العليمة في واشنطن عن التوصل الى تسوية تهدف الى دفع المفاوضات بحيث لا تستثنى م.ت.ف. نهائياً من اعطاء رأيها في الشخصيات الفلسطينية وموافقتها على تسميتهم في المرحلة الاولى، شرط ان تبقى في الصورة الخلفية، حتى يحين موعد دخولها العلني في المفاوضات مع اسرائيل. وهذا الامر يعني، أيضاً، ان واشنطن اعتبرت، أخيراً، ان دور منظمة التحرير الفلسطينية في تأليف الوفد الفلسطيني «ضرورة واقعية». وأشارت تلك الاوساط الى ان الادارة الاميركية أبلغت الى المنظمة التالي:

«اولاً: لم تعط واشنطن أية ضمانات سرية لاسرائيل.

«ثانياً: ليست لدى الولايات المتحدة الاميركية النيّة لانشاء ادارة فلسطينية في الارض المحتلة مناوئة للمنظمة.

«ثالثاً: لا ترغب الولايات المتحدة الاميركية في ان تضطلع م.ت.ف. بدور رسمي في المراحل التمهيدية للحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي.

«رابعاً: تعتبر الولايات المتحدة الاميركية انه لن يكون هناك وفد فلسطيني من دون موافقة م.ت.ف.

«خامساً: تعتقد الولايات المتحدة الاميركية بأن عقد مؤتمر دولي يمكن ان يكون مفيداً، شرط ان يشكّل، ويعقد، في الوقت الملائم، ووفقاً للاصول» (جيروزاليم بوست، ٣/١٢/١٩٨٩).

الاطر الرئيسة لهذه النقاط، من وجهة النظر الاميركية، تقوم على ايجاد وسيلة ما لبدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، في اطار لعبة مزدوجة بين المنظمة واسرائيل. في هذا الصدد، أعلن الرئيس الاميركي ان ادارته تسعى الى ان يكون للفلسطينيين «صوت» في المحادثات الرامية الى التوصل الى حل سلمي لأزمة الشرق الاوسط. ووصف العملية الجارية، التي يقوم بها بيكر، بأنها «عملية صعبة». وقال: «اعتقد بأن ما يحاول بيكر القيام به هو ان يكون للفلسطينيين صوت في المحادثات، والعملية صعبة جداً، واعتقد بأن [الرئيس المصري حسني] مبارك يحاول ان يفعل الشيء نفسه». وسئل عن اسباب صعوبة العملية، فأجاب: «لأنها صعبة؛ والحديث عن اجبار اسرائيل على التفاوض مع كيان فلسطيني محدّد مستحيل». وأوضح ان ما تسعى اليه حكومته هو «ايجاد وسيلة لبدء المحادثات» (الحياة، ٢٠/١٢/١٩٨٩).

ولا ريب في ان الدبلوماسية الاميركية باتت تعلّق اهمية خاصة على مساهمة مصر في اقناع م.ت.ف. ودعم خطواتها في اعتماد الصيغ المناسبة لبدء الحوار مع اسرائيل. وفي هذا الخصوص، قالت

مصادر دبلوماسية، ان الاتصالات التي أُجريت في واشنطن، خلال الشهر الماضي، شملت التداول في عدد من الصيغ، للتغلّب على مشكلة تشكيل الوفد الفلسطيني، واهمّها صيغتان: الاولى، ان يتمّ تحديد هذا التشكيل بالتنسيق بين مصر وم.ت.ف. وفي صورة أساسية، بحيث يكون دور الاجتماع الثلاثي في واشنطن هو مجرد التصديق على هذا التشكيل؛ والصيغة الثانية، ان تقوم «القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة» في الارض المحتلة بتشكيل هذا الوفد واعلانه في احد النداءات التي تصدرها. لكن المشكلة التي تواجه تشكيل الوفد لا تتعلق بالاشخاص، وانما بأسلوب اختيارهم، واعلانهم، ودور منظمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية، والذي تسعى اسرائيل الى استبعاده كلياً (**المصدر نفسه**، ١٢/٢٧/١٩٨٩).

وأكدت المصادر نفسها ان الصيغتين المذكورتين آنفاً سيبحث فيهما مساعد وزير الخارجية الاميركية، جون كيلي، في جولته المقبلة على المنطقة، كونهما آخر الافكار المطروحة للتغلّب على هذه المشكلة. ورأت تلك المصادر، ان المنظمة لن ترفض أياً من الصيغتين، لأن كلاً منهما تتيح مشاركتها الفعلية في اختيار الوفد بالمشاركة مع مصر، أو من خلال «القيادة الموحّدة» التي تعتبر الذراع الفعلي للمنظمة في الداخل. وبالتالي، يصبح الامر متوقفاً على مدى امكان قبول اسرائيل بأي من الصيغتين، الامر الذي يثير، من جديد، قضية الدور الاميركي، وقدرته على التأثير في الموقف الاسرائيلي (**المصدر نفسه**).

المهم لدى الدبلوماسية الاميركية ان توضع عربة الحل على السكة، وان تتخطى العراقيل وتذلل العقبات. من هنا، أفادت مصادر مطلعة بأن كبار المسؤولين في البيت الابيض ووزارة الخارجية اظهروا «ارتياحهم» بعد موقف المنظمة في الجمعية العامة للامم المتحدة، الذي ساهم في تفادي مواجهة عربية ـ اميركية محتملة، بسبب مشروع قرار يرفع درجة التمثيل الفلسطيني في المنظمة الدولية. وقد أُرجيء التصويت الى أجل غير مسمّى. كذلك ظهر الارتياح، وانْ بشكل غير مباشر، من خلال تصريحات الناطق باسم الخارجية، ريتشارد باوتشر، عندما أجاب عن سؤالين: الاول ينصبّ، في اعتقاد واشنطن، على ما اذا كان ثمّة مستقبل لـ م.ت.ف. في عملية السلام بعد تلقيها رد مصر على النقاط الخمس؛ والآخر يتعلق بالحوار الفلسطيني ـ الاميركي؛ فأجاب باوتشر، في اشارة غير مباشرة الى دور المنظمة، ان واشنطن تنوي «الاستمرار في الحوار في تونس... وكما تعرفون ان الحوار يهدف الى بذل جهود للتوصل الى اتفاق على عملية لتشجيع البحث عن سلام دائم». وأضاف، ان ادارة بوش تعتقد «بأن العملية التي تشارك فيها هي الطريق الواقعي للترويج للسلام، وسنتابع ذلك مع كل الاطراف، وهذا يشمل، بالضرورة، الحوار مع م.ت.ف.» (**نيويورك تايمز**، ٩ ـ ١٠/١٢/١٩٨٩).

متغيّرات سوفياتية

ليس من باب المجازفة القول، ان احد الاطراف التي تحرّكت الدبلوماسية الاميركية لاشراكها في عملية السلام في الشرق الاوسط هو الاتحاد السوفياتي. وبالفعل، فقد انتهت قمة مالطا، التي عقدت، في مطلع الشهر الماضي، بين الرئيسين، الاميركي جورج بوش ونظيره السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، الى الاعتراف السوفياتي الضمني بأرجحية الدور الاميركي في المنطقة، في مقابل الاعتراف الاميركي بدور ما للاتحاد السوفياتي في اطار الارجحية المشار اليها. وترجمة هذا الكلام جاءت على لسان الرئيس الاميركي، في مؤتمره الصحافي المشترك مع غورباتشيوف، حيث شدّد على وجود «ارضية مشتركة» في موقفي موسكو وواشنطن من أزمة الشرق الاوسط. ووجود «أرضية مشتركة» بين موقفي أي دولتين من قضية ما، يعني انهما نجحتا في تضييق فجوة خلافاتهما على تلك القضية، وان احداهما قطعت خطوات نحو موقف الاخرى، أو ان كلتيهما سعتا الى حل وسط (**المصدر نفسه**، ١٢/٤/١٩٨٩).

وبما ان أزمة الشرق الاوسط باتت تقع في منطقة رمادية، لا هي منطقة الاتفاق الكامل ولا الخلاف الذي يعرقل تقدّم المحادثات في القضايا الجوهرية، فقد تردّدت انباء صحافية عن ان الزعيمين اتفقا على «رزمة» من النقاط بشأن القضية الفلسطينية، لعل اهمها:

«اولاً: اعطاء الاولوية، في المرحلة المقبلة،

لبدء مفاوضات رسمية مباشرة فلسطينية ـ اسرائيلية، تتناول مسألة اجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد تخلّى الجانب السوفياتي عن اصراره على ضرورة ان تبدأ مفاوضات سلام في اطار مؤتمر دولي، وانْ كان ظل متمسكاً بضرورة ان تمهّد المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية لعقد مؤتمر دولي في مرحلة لاحقة.

«ثانياً: طرح الجانب السوفياتي فكرة عقد المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية باشراف اميركي ـ سوفياتي مشترك، وليس فقط باشراف اميركي. وقد أبدى بوش استعداده، للمرة الاولى، بقبول هذا الاقتراح السوفياتي، لكنه طلب امرين من غورباتشيوف في مقابل ذلك: الاول، ان تستأنف موسكو علاقاتها الدبلوماسية مع تل ـ أبيب قبل اجراء الحوار، والامر الثاني، ان تتولّى القيادة السوفياتية اقناع م.ت.ف. بتليين مواقفها لتسهيل بدء هذا الحوار.

«ثالثاً: في انتظار استئناف العلاقات الدبلوماسية ما بين موسكو وتل ـ أبيب، اتفق الزعيمان على ان تتحرك واشنطن، من جانبها، في اتجاه اسرائيل، وان يتحرّك السوفيات، من جانبهم، في اتجاه م.ت.ف. لتذليل العقبات امام بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وان يتمّ تبادل الرأي والمعلومات بهذا الشأن الى ان تتوفر الظروف الملائمة لعقد الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي باشراف اميركي ـ سوفياتي.

«رابعاً: شدّد الجانب السوفياتي، في هذه المحادثات، على ضرورة اشراك منظمة التحرير [الفلسطينية]، بصورة او بأخرى، في مختلف مراحل تسوية المشكلة الفلسطينية، بدءاً باختيار الوفد الفلسطيني، الذي سيتولى التباحث مع الوفد الاسرائيلي حول موضوع الانتخابات في الارض المحتلة.

«خامساً: تمّ التفاهم بين الزعيمين، الاميركي والسوفياتي، على عدم التفكير بحلول وخيارات أخرى لحل المشكلة خارج اطار المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية التي تدعو واشنطن اليها، الاّ بعد ان يتأكد الجانبان من استحالة بدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي» (**القبس**، الكويت، ١٩٨٩/١٢/٥).

وما يدعم هذه النقاط، التي قد تصلح لـ«ارضية مشتركة» بين واشنطن وموسكو، ما ذكره رئيس دائرة التسوية في الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، روبرت توردييف، حين اعتبر ان اهمّ موضوع ناقشه العملاقان هو بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي «كخطوة تمهيدية» لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، مؤكداً ان المسألة الهامّة في الحوار هي ان يكون هنالك ممثلون لـ م.ت.ف. «لأن ليس من الممكن تحقيق اي خطوة ايجابية للتوصل الى تسوية شاملة في المنطقة من دون مشاركة منظمة التحرير [الفلسطينية] الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»، معرباً عن تأييد فكرة المنظمة القائلة بضرورة «ان يكون جدول الاعمال مفتوحاً»، مضيفاً، ان «ثمّة ضرورة لنوع من الحضور الدولي» في هذا الحوار، ومنوّهاً، اخيراً، بأن غورباتشيوف خاطب ياسر عرفات، في رسالته اليه، في مناسبة «يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني»، بعبارة «رئيس دولة فلسطين» (**الحياة**، ١٩٨٩/١٢/٥).

هذا المتغيّر السوفياتي باتجاه م.ت.ف. برز في صورة متوازية مع انتهاج موسكو سياسة التقرّب من اسرائيل. وبات يتردد، على نطاق واسع، ان معاودة العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل ـ أبيب غير بعيدة (**لوموند**، ١٩٨٩/١٢/٨). ولفت المراقبون الانتباه، على هذا الصعيد، الى ما نوّه اليه النائب الاول لوزير الخارجية السوفياتية، يولي فورنتسوف، في صحيفة «ازفستيا» الحكومية، من احتمال استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وقال ان غيابها «نشاز بحدّ ذاته»، ولكن قطعها، في العام ١٩٦٧، «كانت له مبرّرات سياسية جدية، ما دامت اسرائيل ترفض المساهمة في التسوية والقيام بخطوات جدية في اتجاه عقد المؤتمر الدولي» (**الحياة**، ١٩٨٩/١٢/١).

وفيما وصل الى موسكو عضوا اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن) وياسر عبدربه لتمثيل الجانب الفلسطيني في اجتماع اللجنة المشتركة الفلسطينية ـ السوفياتية، أفادت مصادر مطلعة بأن موسكو باتت تدعم، في هذه الظروف، اجراء حوار سياسي مع اسرائيل على المستويات

المختلفة؛ كما انها ستستمر في العمل على حل المشاكل «التقنية» على مستوى البعثتين القنصليتين. وترى موسكو ان الصلات يجب ان تستمر وتتعزّز على مستوى تبادل الزيارات بين الشخصيات الاجتماعية والصحافية والفنية بين البلدين. وتفيد بأن هذه الصلات ليست ممكنة فحسب، بل هي ضرورية، وان استمرارها لا يخدم العلاقات بين البلدين فقط، بل التسوية في الشرق الاوسط. امّا قضية اعادة العلاقات الدبلوماسية، فتدخل في اطار ما يسمّى بـ «السياسة الكبيرة»؛ والمبدأ هو ان يتمّ حلها في صورة متوازية مع السير نحو التسوية السلمية والمؤتمر الدولي (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٥/١٢/١٩٨٩، ص ٤).

وخلال الشهر الجاري، سيتضح المزيد من المواقف في معادلة «الأخذ والعطاء» للاطراف الاقليمية والدولية؛ ولكنها، هذه المرّة، مبنية على المصطلحات الجديدة التي باتت تتبنّاها ادارة بوش في هذا المنعطف. فواشنطن ناشطة رغم أنفها في موضوع الشرق الاوسط ، انما باللغة التي تختارها.

ن. ح.

تصاعد المقاومة الشعبية

ممّا لا شك فيه ان العلامة الفارقة التي ميّزت الفترة الممتدة بين ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) و١٥ كانون الاول (ديسمبر) هي حلول الذكرى الثانية لاندلاع الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. اذ كانت المناسبة، تلك، حافزاً جديداً لاحياء التظاهرات الشعبية، وتوسيع المقاومة المدنية، باشكالها المتنوّعة. وقد أصدرت اطراف عديدة تقديراتها لمحصلة الخسائر البشرية، والمادية، لدى الطرفين، منذ بدء الانتفاضة، فيما واصل القادة الاسرائيليون البحث في السبل الفاعلة لقمع تلك المسيرة، علماً بأن بعضهم، بدءاً بوزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان العامة للجيش، توقّع، أيضاً، استمرار الانتفاضة، وتخوّف من الآثار بعيدة المدى المترتبة على بقاء الاحتلال في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. الى جانب ذلك، تكثّفت الاجراءات القمعية الاسرائيلية، مقابل استمرار عمل «القوات الضاربة» الفلسطينية ولجان العمل والشبيبة على التكيّف ومواصلة المقاومة. وعلى صعيد آخر، تكثّفت الغارات الجوية الاسرائيلية على القواعد العسكرية الفلسطينية في جنوب لبنان.

الانتفاضة في عامين

أصدرت أطراف عديدة تقديراتها لمجمل الخسائر البشرية، والمادية، الفلسطينية والاسرائيلية، بمناسبة حلول الذكرى الثانية لانطلاقة الانتفاضة الشعبية. وما يبرز عبر الاحصاءات هو انه، على الرغم من التباين في بعض المجالات، يوجد اتفاق لافت فيما بين غالبية المصادر. ويشير ذلك، من جهة، الى ارتفاع درجة المصداقية الفلسطينية، الرسمية والخاصة، ومن جهة أخرى، الى تأكيد الحجم الكبير للتضحية التي يقدّمها اهل الارض المحتلة.

فقد أوردت مؤسسة «الحق» في القدس ان ٧٩٥ مواطناً سقطوا شهداء خلال العامين الاولين للانتفاضة، علاوة على ٤٥ ألف جريح (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٥/١٢/١٩٨٩). ولم يختلف ذلك كثيراً عن الاحصاء شبه الرسمي الصادر عن م.ت.ف. استناداً الى الاستبيانات الشخصية، والذي أكد سقوط ٨١٩ مواطناً شهداء، منهم ٥٧٩ بالرصاص، و٨٢ خنقاً بالغاز، و٥٤ ضرباً أو صعقاً بالتيار الكهربائي، و٨٦ في ظروف غامضة، كاعتداءات المستوطنين أو الجنود المتنكرين باللباس المدني (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٧/١٢/١٩٨٩). أمّا عدد الجرحى، فقد أكدت مصادر خاصة أخرى انه بلغ ٤٨ ألفاً، منهم ستة آلاف معاق (**الحياة**، لندن، ٧/١٢/١٩٨٩). والملحوظ، هنا، ان ذلك فاق تقدير الجيش الاسرائيلي بقتل ٥٣٣ وجرح ٨٩٢٦ برصاصه، علاوة على اصابة ١٥ ـ ٢٠ ألف شخص بجروح؛ او تقدير الامم المتحدة بسقوط ٣٧ ألف جريح على الاقل. الاّ ان هذين المصدرين لم يسجّلا سوى الحالات الواردة رسمياً لدى المستشفيات، أو الاصابات البليغة (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٥ و٨/١٢/١٩٨٩).

غير ان الجيش الاسرائيلي قدّم توثيقاً للاحصاءات الفلسطينية بخصوص المعتقلين، بل وزاد عليها، حيث أوضح ان جنوده قاموا باعتقال ٥٠ ألف فلسطيني خلال العامين الماضيين، بينما كانت مؤسسة «الحق»، المختصة قانونياً، أعلنت ان ٤٨ ألف مواطن دخلوا السجون لمدة ثلاثة أيام أو أكثر، منهم ٧٩٠٠ تمّ اعتقالهم ادارياً (**المصدر نفسه**، ١٥/١٢/١٩٨٩؛ و**ميدل ايست انترناشونال**، ٥/١٢/١٩٨٩). وكان الجيش صرّح، أيضاً، في وقت سابق، بأنه قام، فعلاً، بسجن ثمانية آلاف فلسطيني ادارياً، منهم ٢١٢٤ من سكان الضفة الفلسطينية وحدها قيد الاعتقال الآن (**فلسطين الثورة**، ٢٦/١١/١٩٨٩). كما ادّعى الجيش، أيضاً، بالمقابل، بأنه نجح بالقاء

القبض على حوالى ألف خلية وشبكة فلسطينية خلال الانتفاضة، منها ٥٣٦ في العام ١٩٨٩ (**عل همشمار**، ٨/١٢/١٩٨٩).

هذا، وأكدت احصاءات الجيش الاسرائيلي، استناداً الى سجل الحوادث والاعتقالات، ان ما نسبته ٨٥ بالمئة من مجموع أعمال المقاومة الشعبية خلال سنتين تألف من أعمال قذف الحجارة، بينما شكّلت حالات استخدام الاسلحة الفتّاكة من القنابل الحارقة («مولوتوف») الى السكاكين والبنادق وغيرها نسبة خمسة بالمئة، فيما تألفت الحصة المتبقية من أعمال التخريب والحرق وغير ذلك (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٥/١٢/١٩٨٩). وأضاف الجيش ان ٦٠ بالمئة من عمليات القاء الحجارة يقوم بها الفتيان والاطفال دون الثالثة عشرة من العمر. وكانت قوات الاحتلال ردّت بمجموعة اجراءات انتقامية، منها ابعاد ٦١ كادراً تنظيمياً وشخصية سياسية او نقابية، كما قامت بنسف ٢٥ منزلاً، وغلق ١٦٦ بسبب قيام اصحابها، أو ذويهم، بأعمال مقاومة متنوّعة، علاوة على نسف، أو جرف، ٧٥٠ منزلاً بحجة عدم حصول اصحابها على رخص بناء (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٥/١٢/١٩٨٩). وقد أدّى ذلك الى تشريد ما يزيد على أربعة آلاف مواطن فلسطيني (**الحياة**، ٢٩/١١/١٩٨٩).

الّا ان مختلف الاجراءات القمعية والعقابية لم تنجح في تقليص الثمن الذي دفعه الاحتلال في مواجهة الانتفاضة؛ مثلاً سقوط ٤٤ قتيلاً اسرائيلياً بين مدني وعسكري، على الرغم من الجهود الفلسطينية بعدم الانتقال من المقاومة المدنية الى الكفاح المسلّح. كما تعرّضت شبكات أجهزة الاستخبارات للنكسات نتيجة اعدام ما يربو عن ١٥٠ متعاوناً فلسطينياً، أو مشتبه بتعاونه. انما تمثّلت الخسارة البشرية الاهم، لدى الطرف الاسرائيلي، بجرح ١٦٣٥ عسكرياً و٢٤٣٨ مدنياً اسرائيلياً خلال السنتين الماضيتين، نتيجة الانتفاضة، حسب المصادر شبه الرسمية (**المصدر نفسه**، ٧/١٢/١٩٨٩). أمّا على الصعيد المالي، والاقتصادي، فيقدّر ان الكلفة الاجمالية التي تحمّلتها اسرائيل منذ عامين، جرّاء القمع العسكري والمقاطعة الفلسطينية للبضائع والعمل وعواقب كل ذلك على السياحة والبناء وغيرهما، قد بلغت ٥,٧ مليار دولار، مقارنة بمبلغ ٢,٠٢ مليار دولار خسارة في الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال (**المصدر نفسه**)، علماً بأن وزير الاتصالات، جاد يعقوبي، قدّر الكلفة المباشرة لاسرائيل بمبلغ ١,٥ مليار شيكل سنوياً، منها ٦٠٠ مليون شيكل خسارة في الميزانية الحكومية (**معاريف**، ٨/١٢/١٩٨٩). وأوضحت المصادر الاسرائيلية ان جزءاً رئيساً من الكلفة المباشرة تمثّل بمصاريف الجيش، التي بلغت مليار شيكل (٥٠٠ مليون دولار)، التي تمّ توفير نصفها على حساب اقتطاع ميزانية التطوير وبرامج عسكرية أخرى (**هآرتس**، ٢٠/١١/١٩٨٩). وقد شمل ذلك المصروف مبلغ ٧٥ مليون دولار، وهو كلفة تأمين مليوني يوم عمل من افراد الاحتياط، ممّا يدل على الحجم الكبير للقوات الاسرائيلية التي تمّ حشدها في مواجهة الانتفاضة؛ اذ تشير تلك الارقام، نظرياً، الى تعبئة أربعين ألف جندي لمدة ٥٠ يوماً لكل منهم، أو ثمانين ألف جندي لمدة ٢٥ يوماً خلال السنتين الماضيتين.

الانتفاضة خلال شهر

شهدت الارض المحتلة تصاعداً ملموساً بالمقاومة الشعبية والتحرّك الجماهيري، في اعقاب الذكرى الاولى لاعلان الاستقلال الفلسطيني، في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، ممّا تنامى تمهيداً لمناسبة مرور عامين على الانتفاضة واستمر بعدها. وقد تجسّد ذلك بتكرار التظاهرات وعودة الاشتراك الجماهيري فيها بعد فترة طويلة من المقاومة السلبية، فيما تكاثرت نشاطات «القوات الضاربة»، بعد انخفاض نسبي خلال الاسابيع السابقة.

انعكست هذه الحقائق باستمرار وقوع مئات الاصابات بين المواطنين الفلسطينيين وبارتفاع عدد المعتقلين، اثر التظاهرات وحملات الدهم المضادة، حيث سقط حوالى ٢٥ مواطناً شهداء بين ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) و١٥ كانون الاول (ديسمبر)، ممّا رفع المجموع، منذ بدء الانتفاضة، الى ٧٨١، حسب الاحصاء اليومي. ويذكر ان مواطناً قذف باصاً بالحجارة في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، قد استشهد على أيدي مستوطن اسرائيلي، فيما قضت امرأة فلسطينية برصاص عميل في نابلس، في

٢٣ الشهر. وقام مدني اسرائيلي (أو جندي متنكّر)، كذلك، بقتل شاب في مدينة غزة، في العاشر من كانون الاول (ديسمبر)، وكان الجيش ادّعى بأن سجيناً فلسطينياً انتحر شنقاً في غزة، في الرابع من الشهر، دون التأكد من صحة ذلك. غير ان الحادثة الابرز كانت اغتيال أربعة من اعضاء «فتح» وجرح ثلاثة في نابلس، في الاول من الشهر، وذلك بكمين لجنود متنكّرين؛ وقد ادعت السلطات بأن الشهداء هم من مجموعة «الفهود السود» المتهمة باعدام ١٦ عميلاً (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤/١٢/١٩٨٩).

وفي هذه الاثناء، سقط المزيد من الجرحى الفلسطينيين، حيث بلغ المعدّل اليومي ما بين ٢٠ و٤٠؛ بل أدّى تعاظم عدد المصابين، بسبب الضرب أو الغاز، الى عدم نقل الاحصاءات الكاملة عنهم من قبل الاعلام والاجهزة المختصة، ممّا يعني ان غالبية الارقام الصادرة، الآن، تشير الى المصابين بالرصاص الحي أو الاعيرة البلاستيكية. وعلى ذلك، فان مجموع الجرحى، الذين تمّ تسجيلهم، خلال تشرين الثاني (نوفمبر)، حسب المصادر الفلسطينية، بلغ ٩٥٥ (**فلسطين الثورة**، ١٧/١٢/١٩٨٩). وقد اقرّ بعض المصادر الاسرائيلية بأن احد أسباب استمرار الوتيرة المرتفعة من الاصابات والقتلى لدى الفلسطينيين، على الرغم من التراجع النسبي للتظاهر ونشاط الشوارع، انما يعود الى الحرية الكبيرة التي يتمتّع بها الجنود في اطلاق الرصاص. وقد لوحظ ارتفاع عدد الاصابات في الرأس خاصة، ممّا يدل على الطابع المقصود وقصير المدى لعمليات اطلاق النار (**هآرتس**، ٢٩/١١/١٩٨٩).

كما هو الحال بخصوص الجرحى، فقد استمر المعدّل المرتفع لاعتقال المواطنين الفلسطينيين في الآونة الاخيرة أيضاً، حيث بلغ ٢٠ ـ ٣٠ في غالبية الايام. وقد أُحصي، رسمياً، اعتقال ٥٠٠ شخص خلال تشرين الثاني (نوفمبر)، منهم ٨٠ في الاعتقال الاداري، فيما اصدرت المحاكم العسكرية احكاماً بحق ٨٠٠ مواطن، منهم ٢٢٥ بالسجن الفعلي (**الحياة**، ٣/١٢/١٩٨٩). هذا، وشهد تاريخ ٢٦ الشهر، وحده، اعتقال ٩٣ شخصاً، بينما تمّ اعتقال ١٢٠ آخرين في منطقة طولكرم، في ٢٦ منه، وما بين ١١٤ و١٥٩ (حسب المصدر)، في الخامس من كانون الاول (ديسمبر). وقد شملت العمليات هذه اكتشاف خلية في قرية الدبوية، في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، اتهم اعضاؤها بالقاء قنابل مولوتوف واحراق غابات، واعتقال ٢٠ وجرح عشرة في مدينة عكا، في ١٣ كانون الاول (ديسمبر). وفي هذه الاثناء، زعم قائد المنطقة الوسطى للجيش الاسرائيلي، اسحق مردخاي، ان رجاله نجحوا في اعتقال ١٣٠ مسؤولاً و١٥٠٠ ناشط فلسطيني خلال الشهور الاربعة الاخيرة (**فلسطين الثورة**، ١٠/١٢/١٩٨٩). غير ان سياسة الاعتقال، هذه، خلقت متاعب كبيرة لسلطات الاحتلال، التي باتت تعرض على بعض الفلسطينيين النفي الطوعي خارج فلسطين، لمدة عامين، بدلاً من الاعتقال الاداري لمدة سنة، بسبب اكتظاظ السجون (**ميدل ايست انترناشونال**، ١/١٢/١٩٨٩). كما تمّ الكشف عن خطة بناء معتقل جديد قرب كفار عتسيون، خلال العام ١٩٩٠، يتسع لأربعة آلاف معتقل، ولتصبح السعة الاجمالية ٢٠ الفاً بدلاً من ١٥ الف سجين (**هآرتس**، ٢/١٢/١٩٨٩). وكانت المصادر اياها كشفت، في وقت سابق، عن ان كل سجين فلسطيني يكلّف ٣٥ دولاراً ثمن طعام ولباس وغير ذلك، ممّا يعني ان الميزانية الاسرائيلية تحمّلت كلفة ٢٠٠ مليون دولار، منذ بدء الانتفاضة (**المصدر نفسه**، ٢٠/١١/١٩٨٩).

على الرغم من كل هذه الاجراءات والعقوبات، الاّ ان الانتفاضة لم تهزم، أو تضعف، حسب اعتراف العديد من المعلّقين الاسرائيليين، الذين لاحظوا انها «تتمأسس» وتنتظم، وان استعداد المواطنين لتحمّل تراجع مستوى المعيشة والالتزام بنداءات القيادة الموحّدة وبالمقاومة المدنية لم يتأثر قط (**عل همشمار**، ٨/١٢/١٩٨٩؛ **وهآرتس**، ٢٩/١١/١٩٨٩ و٥ و٧/١٢/١٩٨٩). فقد تواصل نشاط «القوات الضاربة»، مثلاً عبر القاء ما معدّله قنبلتين حارقتين على اهداف عسكرية اسرائيلية كل يوم، عدا حرق السيارات والشاحنات بوسائل أخرى. وعلى الرغم من تأكيد المستشار القانوني للجيش ان المعدل قد تراجع عن مستوى ١٣٠ هجوم مولوتوف شهرياً في وقت سابق، فما زال ذلك النشاط متقدّماً، مقارنة بسياسة قوات الاحتلال بالاطلاق الحر للنار على قاذفي

الحجارة والقنابل والملثّمين أينما كانوا (**الحياة**، ٢٥ ـ ٢٦/١١/١٩٨٩). وقد أدّت هذه الهجمات، مثلاً، الى جرح جنديين اسرائيليين في جنين، في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، واثنين آخرين في عقبة جبر، في الاول من كانون الاول (ديسمبر)، بينما تسبّبت مختلف انواع الهجمات بجرح سبعة جنود بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) وحده (**المصدر نفسه**، ٢ ـ ٣/١٢/١٩٨٩).

هذا، وقد سُجّل، في الآونة الاخيرة، وقوع عدة عمليات هجومية فلسطينية، منها قيام احد المواطنين بدهس جندي وجرحه، ومستوطن وقتله، عند حاجز قرب غوش قطيف في قطاع غزة، في الاول من كانون الاول (ديسمبر)، وقد تمّ جرح واعتقال الشاب. كما تعرّض موكب وزير الدفاع، اسحق رابين، لقذف حجارة في **نابلس**، في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، وأُصيب مستوطن بجروح، بعد طعنه وسط تل ـ أبيب، في الخامس من كانون الاول (ديسمبر). هذا، وقد عثرت قوات الاحتلال على أسلحة في مناسبات عدة، منها رشاش متوسط من طراز «ماغ» في غزة، كان فُقد من وحدة تدريب في النقب، ورشاش كلاشنكوف في المدينة ذاتها، في ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، وبندقية م ـ ١٦ خلال دهم نابلس، في الاول من كانون الاول (ديسمبر). كما تمّ تفجير قنبلة يدوية عثر عليها داخل مدينة حيفا، في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر)، ممّا الحق اضراراً بسيارتين ومركز تجاري. ودفعت مختلف هذه الحوادث بوزير الدفاع، رابين، الى التحذير من لجوء الفلسطينيين الى السلاح، «لأن ذلك يعني النهاية» (**المصدر نفسه**، ٦/١٢/١٩٨٩). وصادف ذلك تأكيد المصادر العسكرية لنبأ ظهور قيادة عسكرية جديدة لدى حركة «حماس»، بعد اعتقال مجموعة كبيرة من قادتها في أواسط السنة، ومعها احياء مجموعة «السواعد الرامية» التابعة لها (**هآرتس**، ٢٠/١١/١٩٨٩). واخيراً، في هذا المجال، أعلن الجيش عن قتل خمسة فدائيين حاولوا العبور من سيناء الى النقب، في الخامس من كانون الاول (ديسمبر)، وافترض الجيش انهم كانوا ينوون مهاجمة احدى المستوطنات، وعثروا مع الجثث على ٥١ قنبلة يدوية، اضافة الى البنادق الرشاشة الفردية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٦/١٢/١٩٨٩).

ردّات فعل وتقويمات اسرائيلية

لجأت قوات الاحتلال الى اجراءاتها العقابية المعهودة، رداً على نشاط «القوات الضاربة» وعلى المقاومة المدنية الشعبية. وضمن ذلك، قام الجنود بنسف، أو جرف، ما مجموعه ١٥ منزلاً، وغرفة واحدة، بين ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) و١٥ كانون الاول (ديسمبر)، عدا انذار أصحاب تسعة منازل أخرى بنيّة هدمها. ورفع ذلك مجموع عدد الانذارات، خلال تشرين الثاني (نوفمبر)، الى ٣٠ (**الحياة**، ٣٠/١١/١٩٨٩). ورافق ذلك اقتلاع مستمر للاشجار وجرف الاراضي المزروعة، مثلاً قلع ٢٢٠ شجرة، وجرف سبعة دونمات، في منطقتي مخيم الجلزون وبني حوسان، في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، او مصادرة ٢٠٠ دونم قرب رام الله، في ٢٢ منه؛ وقد بلغت العملية أوجها في ٢٥ الشهر، حين تمّت مصادرة ما مجموعه ٢٣٩٠ دونماً، وجرف ٢٣ دونماً، عدا اقتلاع ٣٥٦٥ شجرة كانت مغروسة في ١٤٩ دونماً، بقيمة ١,٥ مليون دولار (**المصدر نفسه**، ٢٧/١١/١٩٨٩).

وشهدت فلسطين المحتلة، كذلك، أساليب العقاب الجماعي للمدن والمناطق، كما حصل عشية عيد الانتفاضة الثاني، حين خضع ١,٢ مليون مواطن لحظر التجوّل، او العزل. وشهدت تلك الذكرى، أيضاً، حشد ٢٢٠٠ شرطي في الارض المحتلة العام ١٩٤٨، تحسّباً للاضطرابات (**فلسطين الثورة**، ١٧/١٢/١٩٨٩). ويذكر ان الجيش شنّ اكبر حملاته، حتى الآن، ضد مدينة نابلس، التي رزحت تحت الحصار وحظر التجول مدة ١٤ يوماً حتى ١٢ كانون الاول (ديسمبر)، بمشاركة ألفي جندي (**المصدر نفسه**، ١٠/١٢/١٩٨٩). ومن جهة أخرى، تجسّد عقاب جماعي آخر بقطع المياه عن بعض احياء مدينة غزة، في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر). هذا، وسُجّل دور بارز للطائرات المروحية خلال الفترة الاخيرة؛ اذ اشتركت ليس فقط في المراقبة وبقذف الغاز المسيل للدموع، بل وتمّ القاء الصخور منها على تظاهرة نسائية في الخليل، في الثامن من كانون الاول (ديسمبر)، وقامت بانزال الجنود للاغارة على

قرى عدة، بمناسبات مختلفة (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٥/١٢/١٩٨٩).

ودفع الفشل في اخماد الانتفاضة المسؤولين الاسرائيليين الى التفكير في سبل قمعية أخرى؛ فقرر وزير الشرطة، حاييم بار - ليف، في ٢١/١١/١٩٨٩، تطبيق نظام البطاقات المغنطة على الضفة، على الرغم من صعوبة تطبيق ذلك (**الحياة**، ٢٢/١١/١٩٨٩). والمعروف ان قائمة الممنوعين عن العمل في اسرائيل، من قطاع غزة وحده، بلغت ٢٠ الفاً (علماً بأن المصادر الغربية قدّمت رقم عشرة آلاف) (**المصدر نفسه**، ٢٢/١١/١٩٨٩؛ و**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/١١/١٩٨٩). ولعله ستتمّ الاستفادة من النقاط العسكرية الـ ٤١ التي أقامها الجيش على طرق المواصلات الرئيسة في الضفة لدرء الهجمات بالحجارة والمولوتوف، لتطبيق نظام البطاقات. وصادف ذلك التفكير الاسرائيلي في محاولة احياء روابط القرى، على أمل توفير طريقة سيطرة اضافية على السكان (**فلسطين الثورة**، ١٠/١٢/١٩٨٩).

في سعيه الى ايجاد السبل الناجعة، أيّد رئيس هيئة الاركان، دان شومرون، تشديد العقوبات ضد المواطنين، واقترح خصوصاً فرض الغرامات والسجن على أولياء الاطفال وعلى من يتكرر اشتراكه في الانتفاضة، وذلك لكبح ظاهرة امتناع الاهل عن دفع الغرامات والكفالات (**الحياة**، ٨/١٢/١٩٨٩). الّا انه أقرّ، أيضاً، في حديث الى طلاب جامعة تل - أبيب، بأن اسرائيل «ستخسر جيشها»، اذا استمر الاحتلال لمدة ١٠ - ١٥ سنة اضافية (**المصدر نفسه**، ٩ - ١٠/١٢/١٩٨٩). وورد الاقرار ذاته، ضمناً، في أحاديث مسؤولين اسرائيليين آخرين، منهم وزير الدفاع، الذي اعترف بأن الانتفاضة قد تستمر لمدة سنة، او سنتين، وان السلطات لم تعد تسعى الى ايقاف المقاومة السلبية، بل تخوض حرب استنزاف (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٥/١٢/١٩٨٩). كما عبّر نائب وزير الخارجية، بنيامين نتنياهو، عن الفشل، حين صرّح بأنه «كان يجب طرد ٥ أو ٥٠ أو ٥٠٠» فلسطيني في البداية؛ ولا توجد فرصة لاخماد الانتفاضة بواسطة تلك الطريقة الآن (**جيروزاليم بوست**، ١٩/١١/١٩٨٩).

انعكس هذا الادراك، أيضاً، في قيام الجيش بطلب زيادة موازنته خلال السنة المالية المقبلة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، لمواجهة الانتفاضة (**الحياة**، ١٦ - ١٧/١٢/١٩٨٩). والمعروف انه لم يغط حتى الآن سوى نصف تكاليف العامين الماضيين، ممّا أضرّ ببرامج التسلّح والتطوير لديه (**هآرتس**، ١٩ و٢٠/١١/١٩٨٩). والأخطر من ذلك هو نمو حوادث انتحار الجنود الاسرائيليين؛ اذ قضى ثلاثة منهم في ٢٠ و٢٣ و٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر). ورفع ذلك عدد المنتحرين الى ٢٦، منذ الاول من نيسان (ابريل) فحسب، بزيادة كبيرة على معدّلات الانتحار في السنوات السابقة (**جيروزاليم بوست**، ٢٣/١١/١٩٨٩).

جنوب لبنان

في هذه الاثناء، قام سلاح الجو الاسرائيلي بشنّ غارات عدة على القواعد الفدائية في جنوب لبنان، أولاها ضرب قاعدتين للجبهة الشعبية - القيادة العامة في السلطان يعقوب ودير زنّون في البقاع الغربي، في ٢٣/١١/١٩٨٩، ممّا أوقع شهيداً وستة جرحى. وتلا ذلك جرح مقاتلين بغارة ثانية على قاعدة السلطان يعقوب، بعد يومين. وجاءت الغارة الجوية الاخيرة في ٥/١٢/١٩٨٩، وهي الثامنة عشرة خلال السنة، ضد مستوصف للجبهة الديمقراطية وقاعدة لجبهة التحرير الفلسطينية، في مجدليون شرق صيدا، ممّا أوقع سبعة جرحى. وصادف كل ذلك قيام البحرية الاسرائيلية باعتقال ركاب قارب صيد، في ١/١٢/١٩٨٩، للمرة الثانية خلال ثلاثة أيام، للاشتباه باعدادهم لمهاجمة الساحل الفلسطيني. ويذكر، في المجال عينه، ان محكمة اسرائيلية حكمت بالسجن ٢٥ عاماً على فدائيين اعتقلا خلال محاولة مجموعتهم التسلل عبر الحدود قرب مستوطنة المطلة، في ٢٨/٥/١٩٨٩ (**الحياة**، ٢٤ و١٥/١١/١٩٨٩ و٢ و٦ و٩ - ١٠/١٢/١٩٨٩).

الانتفاضة اسقطت الخيار العسكري الاسرائيلي

قد يكون أهمّ انجاز حقّقته الانتفاضة الفلسطينية المتواصلة، خلال العامين الماضيين، هو ذلك التفاعل العميق الذي احدثته، ولا تزال تحدثه، داخل اسرائيل، على الصعد كافة، السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

فالانتفاضة، التي تحوّلت الى نمط حياة للفلسطينيين في المناطق المحتلة، أصبحت ـ حسب تعبير عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس) ـ أهمّ حدث في اسرائيل، منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ حين «اهتزت الارض حينذاك. وها هي تهتز، الآن، وتهتز معها، كذلك، المفاهيم السياسية والاجتماعية والقيم العامة؛ فما كان قبل الانتفاضة لن يعود ثانية» (دافار، ١٩٨٩/١٢/٧).

وفي طبيعة الحال، فان الانعكاسات التي تفرزها الانتفاضة في مجرى صراعها المستمر مع سلطات الاحتلال، وأدواتها المختلفة، لا بدّ وان تطوّر مواقف أكثر ايجابية لدى الرأي العام الاسرائيلي، الذي سينعكس، بالتالي، على شكل، ومضمون، القرار السياسي الاسرائيلي.

ومع ادراكنا ان الوصول الى ذلك ليس سهلاً، ولن يكون سريعاً، الاّ ان فعل الانتفاضة اليومي داخل المجتمع الاسرائيلي، داخل كل أسرة وكل فرد، لا بدّ وان يسرّع في اجبار اسرائيل على مواجهة الحقيقة الفلسطينية، وذلك عندما يدرك الاسرائيليون، في مراحل مقبلة من مجرى الصراع، ان تكلفة الاحتلال أكبر بكثير من المردود الذي يجنيه، حتى مع الاخذ بالاعتبار الجانب الاكثر أهمية بالنسبة الى اسرائيل، وهو الجانب الأمني.

لقد جاءت الانتفاضة لتعزز الشعور بالحصار الذي تعيشه اسرائيل منذ اقامتها، بشكل أقوى ممّا كان عليه في أية فترة سابقة. وهذا، بالطبع، هو احد «الانجازات التي حقّقها الفلسطينيون المنتفضون. كما فاقمت، الانتفاضة، من العزلة السياسية لاسرائيل، واحدثت شرخاً في النسيج الاجتماعي الاسرائيلي، نظراً الى عدم وجود اجماع على الحرب ضد الانتفاضة، التي هي بمثابة حرب اليأس» (عل همشمار، ١٩٨٩/١٢/٨).

وما يحدث في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، اليوم، هو، بالذات، ما حدث لكل استعمار استيطاني، يعيش أزمة في تثبيت وجوده وسيطرته على الاراضي التي يستعمرها. فقد تصرّفت اسرائيل، خلال العشرين عاماً من احتلال الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٧)، تماماً كما يتصرّف أي استعمار استيطاني تقليدي. فاستخدمت القوة العسكرية لتثبيت السيطرة، واستقدمت المستوطنين لفرض حقائق جديدة على الارض، عبر بناء المستعمرات، وربط اقتصاد المناطق المحتلة مع الاقتصاد الاسرائيلي، الى درجة الدمج الكلي تقريباً. بل وأصبح سكان المناطق المحتلة يموّلون جزءاً هاماً من نفقات السيطرة، حيث بلغ فائض الميزان التجاري الاسرائيلي، نتيجة التبادل مع المناطق المحتلة، في أواسط الثمانينات، نحو ستمئة مليون دولار. وبامكاننا ان نقارن مدى الاجحاف اللاحق بالفلسطينيين بفعل هذا الدمج الاقتصادي، اذا عرفنا ان الناتج القومي الاسرائيلي أكبر بـ ١٢ ضعفاً من الناتج القومي للمناطق المحتلة، على الرغم من ان سكان اسرائيل يزيدون بثلاثة اضعاف فقط (عمانوئيل سيفان، هآرتس، ١٩٨٩/١٢/٨).

وقد ضاعف خطورة الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في الاراضي المحتلة تلك القيود التي فرضتها اسرائيل على الاستيراد «المنافس» من المناطق المحتلة، وتوقيف الدعم عن المنتجين الفلسطينيين، وفي الوقت عينه، فتحت المناطق المحتلة للمنتجات الاسرائيلية المختلفة، كما منح صناعيون اسرائيليون تراخيص اقامة بعض المشاريع في الضفة الفلسطينية؛ وفرضت اسرائيل ضرائب تصدير على مزارعي الضفة، الذين

يصدرون بضائعهم الى الخارج، من طريق الجسور، وكذلك، منع اصحاب بيّارات الحمضيات، في قطاع غزة، من تصدير منتوجاتهم الى اوروبا الغربية، حتى لا ينافسوا «البرتقال اليافاوي». وكانت نتيجة كل ذلك ربط السكان بسوق العمل الاسرائيلي (نصف مداخيل قطاع غزة؛ ثلث المداخيل في الضفة الفلسطينية). وحصرت اسرائيل معظم تجارة المناطق معها. اذ ان «تسعين بالمئة من واردات المناطق تأتي من اسرائيل؛ وتوجهت ٧٥ بالمئة من صادرات المناطق اليها. صحيح ان الناتج القومي للفرد ارتفع، لكن الفجوة النسبية بينه وبين الناتج القومي للفرد في اسرائيل بقي كما هو. فالناتج القومي للفرد في الضفة [الفلسطينية] أقل ممّا هو في الاردن؛ وأقل من ذلك بكثير في قطاع غزة» (**المصدر نفسه**).

لقد كان المبرر الأمني هو السلاح الذي شهرته سلطات الاحتلال الاسرائيلية بغية الغاء حقوق المواطن الفلسطيني، الخاضع لسيطرة الاحتلال. وعلى الرغم من ادعاءات الاسرائيليين بتمسكهم بالقيم الديمقراطية، الاّ انهم تجاهلوا كل المعاهدات والمواثيق الدولية التي تحفظ حقوق السكان المدنيين تحت الاحتلال. وبذريعة الأمن، تمّت عمليات مصادرة الاراضي، والطرد، والاعتقال من دون محاكمة، ونسف البيوت، وغلق مؤسسات التعليم، وكل الممارسات القمعية الاخرى. وكان اعتقاد السلطات الاسرائيلية ان تلك الاجراءات كفيلة بازالة معالم الوحدة المجتمعية الفلسطينية، والهوية الوطنية للفلسطنيين، وتفتيتها لصالح بقاء الاحتلال واستمراريته.

لقد أوهم الاسرائيليون أنفسهم بأن الاجراءات المتبعة، ومرور الزمن، وحدهما، كفيلان بفرض حقائق جديدة على الارض. فلم يكن لدى أية حكومة اسرائيلية خطة محدّدة لحل مشكلة الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد واصلت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، والمسؤولون الامنيون تجاهل «الضائقة القاسية التي سبّبتها سلطات الاحتلال لسكان المناطق [المحتلة]. وتمّ، كذلك، تجاهل التغيّرات الاجتماعية والسياسية التي طرأت. وهذا، على ما يبدو، سبب كاف لمعرفة لماذا لم يتمّ توقع تفجّر الانتفاضة؟ ولماذا لم يتمّ توقّع توقيت اندلاعها؟» (اون ليفي، **دافار**، ١٩٨٩/١٢/٨).

وإذا كانت استراتيجية الانتفاضة تستند، أساساً، الى رفع تكلفة الاحتلال، على الصعد كافة، وجعل معادلة الربح والخسارة تميل الى غير مصلحة الاحتلال، ممّا يدفعه الى التخلّي عن المناطق المحتلة؛ فما هي انعكاسات الانتفاضة على اسرائيل، بعد عامين من انطلاقتها؟

الانعكاسات السياسية

كانت السنة الثانية للانتفاضة افتتحت بحدثين رئيسين شكّلا نتيجة هامّة جداً للسنة الاولى، على حدّ تعبير افرايم سنيه. ففي ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، أعلن ياسر عرفات قبوله قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، وادانة الارهاب. وخلال ساعات، أعلن وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، عن بدء حوار بين الولايات المتحدة الاميركية وم.ت.ف. وكان اعلان عرفات «التعبير النهائي عن تغيير في سياسة م.ت.ف. وهو التغيير الذي احدثه ضغط سكان المناطق [المحتلة]، من اجل تجسيد الانجازات السياسية التي حققوها من خلال الانتفاضة» (**دافار**، ١٩٨٩/١٢/٨).

وعدّد سنيه الانعكاسات السياسية لبدء الحوار بين م.ت.ف. والولايات المتحدة الاميركية، بالتالي: «١ ـ فتح قناة غير مباشرة للتحادث بين اسرائيل وم.ت.ف.؛ ٢ ـ تغيير موقف الولايات المتحدة الاميركية ازاء النزاع، وهو [الموقف] القريب أكثر للعب دور ' وسيط مناسب ' ، بدلاً من كونها المدافع الوحيد عن اسرائيل؛ ٣ ـ أصبح بامكان الاتحاد السوفياتي، مقابل الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية وم.ت.ف. ان يفتح أقنية اضافية للحوار مع اسرائيل؛ ٤ ـ كان على حكومة الوحدة في اسرائيل ان تقترح على الادارة في واشنطن خطة بنّاءة، وهكذا تبنّى شامير خطة المعراخ، وحوّلها الى مبادرة للحكومة بأجمعها، واعترفت حكومة اسرائيل، للمرة الاولى، في اطار المبادرة، بصورة رسمية، بالشعب الفلسطيني شريكاً اساسياً لها في المفاوضات السياسية» (**المصدر نفسه**).

ورأى الصحفي بن يشاي ان الانجاز الفلسطيني الهامّ، الذي سجّل لصالح الفلسطينيين العام الماضي، وتحقق من خلال تضحيات ومعاناة، تمثّل في «مأسسة الانتفاضة وتحويلها الى ظاهرة

دائمة... وان كل يوم اضافي للانتفاضة يعمّق في وعي الرأي العام العالمي والوعي الفلسطيني ذاته الاعتراف بأن الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير المصير، والتحرر من نير الاحتلال» (**يديعوت احرونوت**، ٨/١٢/١٩٨٩).

ويراهن البعض، في اسرائيل، على ان الاحداث الجارية على صعيد العالم، وما يتمّ من تحوّلات جذرية في اوروبا الشرقية، وانشغال بقية دول العالم، وخاصة الدول الكبرى، بتلك الاحداث، ربما يحوّل الاهتمام عن أزمة الشرق الاوسط، ويضعها في مرتبة اهتمام أدنى. الاّ ان آخرين رأوا عكس ذلك تماماً. فملامح النظام الجديد، الآخذ في التبلور، يثير القلق من «القضم المستمر في صورة اسرائيل كدولة ديمقراطية تسعى الى الحرية. فالدول العظمى، والرأي العام العالمي، وحتى قطاعات واسعة من يهود الشتات، لن يسلّموا، لفترة طويلة من الزمن، بوضع تمنع فيه اسرائيل، بقوة السلاح، تقرير المصير والتحرر لنحو [١,٥] مليون فلسطيني» (**المصدر نفسه**).

واعتبر الصحفي حاييم غوري ان الانتفاضة هي استمرار للحرب بوسائل أخرى. لقد «وحّدت الفلسطينيين في كفاحهم... وتجد اسرائيل انه من الصعوبة الصمود ازاء قائمة القتلى والجرحى والمعتقلين والسجناء، الذين يحوّلون المعتقلات الى جامعات ومعاهد لتخريج القيادات الجديدة» (**دافار**، ٨/١٢/١٩٨٩).

ورداً على الادعاءات الإسرائيلية بأن الاسرائيليين اعتادوا على الحياة مع الانتفاضة، قال غوري: «ان هذه ليست كل الحقيقة. فشعب اسرائيل يعاني ممّا يجرى. وكثيرون من أبنائه يجدون صعوبة في رؤية هذا الواقع كوضع دائم... فهؤلاء الذين يطالبون باستخدام اليد القوية، والحل العسكري، يجب، قبل كل شيء، ان يغيّروا طابع شعبهم، وتراثه، وثقافته كمجتمع حرّ. وان مضاعفة عدد المصابين والمطرودين، والبيوت المدمّرة بالجرافات، لا تفيد هنا. فالثمن المطلوب من شعب اسرائيل غالٍ جداً. وهو يرفض ان يدفعه.

«صحيح، انه ليس في مقدور الحجر ان يفعل لاسرائيل ما لم تستطيع ان تفعله مدافع الدول العربية، لكن عامين من الانتفاضة يجب ان يكونا فترة تأمل حقيقية. لقد أثبت الفلسطينيون انهم قادرون على التحمّل والصبر المتواصل في هبوط مستوى معيشتهم الى درجة كبيرة، وليسوا جميعهم خاضعين لتهديد ' المقنّعين ' » (**المصدر نفسه**).

وعبّرت مجموعة من كبار الأدباء والاكاديميين، في اسرائيل، عن حقيقة مدى انعكاس الانتفاضة على موقف الرأي العام الاسرائيلي، في نداء وجّه الى الرأي العام الاسرائيلي، جاء فيه: «نظراً الى توقنا العميق لأمن اسرائيل... وتمسّكنا برأينا القائل ان لاسرائيل الحق في تحديد شروط أمن واضحة، قبل ان تنسحب من مناطق، ورفضنا، رفضاً تاماً، حق العودة للفلسطينيين الى داخل تخوم دولة اسرائيل، فاننا نعتقد، في الوقت عينه، بأن علينا ان نجري، قريباً، مباحثات مع وفد فلسطيني، يشكّل من قبل الفلسطينيين أنفسهم. لذلك، فاننا نعلن احتجاجنا ضد محاولة حكومة اسرائيل فرض تركيب التمثيل الفلسطيني للمفاوضات قبل الانتخابات، وهي السياسة التي تلحق الضرر في دفع مسيرة السلام. ويجب الاّ يخلق انطباع بأن آمال السلام، أو على الاقل المفاوضات المباشرة، أحبطت من قبل اسرائيل، وان الهدف الاول في المسار الطويل والصعب للسلام، بكل مراحله، لن يتحقق» (**يديعوت احرونوت**، ٥/١٢/١٩٨٩).

الانعكاسات العسكرية

على الرغم من الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات التي تحمّلها الفلسطينيون في المناطق المحتلة، خلال العامين الماضيين، جرّاء التصدي للقوات الاسرائيلية، الاّ انه لا يمكن تقويم الفعالية العسكرية للانتفاضة من خلال الاحصاءات الحسابية المطلقة لكل من الطرفين المتجابهين؛ بل ان التقويم يستند الى قدرة الانتفاضة على ارباك القوات الاسرائيلية، وارهاقها، مادياً ومعنوياً، بكل ما يحدثه ذلك من انعكاسات على وحدة المجتمع الاسرائيلي وتماسكه.

وباستثناء قلّة من الاسرائيليين لا تزال تعتقد بامكانية حسم المعركة مع الانتفاضة بالقوة العسكرية، فان الجامع المشترك للاسرائيليين، وفي مقدّمهم قادة جهاز الأمن، هو انه لا يمكن

قمع الانتفاضة بالوسائل العسكرية فقط. فالجيش الاسرائيلي يخوض صراعاً في حرب من نوع آخر، لم تعرفها اسرائيل من قبل. واذا كانت الانتفاضة لم تحقق اهدافها في عامين، فان الجيش «لم ينجح في تصفية الانتفاضة؛ وهو بالتأكيد، لم ينجح في اعادة الوضع في المناطق [المحتلة] الى سابق عهده» (اون ليفي، **دافار**، ١٩٨٩/١٢/٨).

واعترف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق شامير، صراحة، بصعوبة القضاء على الانتفاضة بالقوة العسكرية. وقال، في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية، ان الجيش الاسرائيلي لم ينجح في السيطرة على الانتفاضة، وانه، حتى الآن، لم يحقق هدف اعادة النظام والهدوء في المناطق المحتلة. وتوقّع رابين ان تستمر الانتفاضة لمدة عام، او عامين آخرين، موضحاً ان اسرائيل سوف «تواصل استخدام كل الوسائل التي استخدمتها في السنوات الاولى، بما فيها المواجهات، والضرب، والاعتقال، والعبارات البلاستيكية والمطاطية، وفرض منع التجول على نطاق واسع. واعترف بأن الجنود الاسرائيليين، لا يحبذون فعل ذلك، لكنهم مدركون لماذا يجب عليهم التنفيذ. وأضاف، ان اسرائيل «لم تنجح في منع الاضرابات، واغلاق المحلات التجارية، وبقية الوسائل السلبية، التي يتبعها سكان المناطق [المحتلة]. ولقد حاولنا السيطرة على ذلك ففشلنا... ولن نكرر المحاولة، مرة أخرى» (داليا شاحوري، **عل همشمار**، ١٩٨٩/١٢/٦).

وفي ندوة نظمتها جامعة تل ـ أبيب، بمناسبة مرور عامين على بدء الانتفاضة، قال رابين: «توجد حدود لفرض سياسات على الشعوب... [و] ان العالم حسّاس، اليوم، ازاء حقوق الانسان، وحقوق الشعوب الصغيرة... وبسبب ذلك، يجب الاستمرار في استخدام الضغط الاقتصادي، والاداري، والعقوبات في المناطق [المحتلة]» (بنحاس عنباري، **المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١٢/١١).

ولعلّ أهمّ انجاز عسكري للانتفاضة تمثّل في بلورة قناعة اسرائيلية بأن الفلسطينيين يملكون القدرة على الاستمرار في الوضع الحالي لسنوات طويلة. وفي هذا السياق، نقل عن مسؤول كبير في جهاز الامن قوله، ان الانتفاضة، في المناطق المحتلة، تحوّلت الى وضع أساسي، ونمط حياة؛ «فسكان المناطق [المحتلة] تعلموا التأقلم معها، من خلال ادراك ان المقصود هو صراع طويل» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/١٢/٧). وحسب رأي مسؤولين أمنيين آخرين، فان العام المقبل سوف يشهد نموّاً أكبر في تشكيل الخلايا المحلية. وطالما ان المواجهة مستمرة، «فسوف تحدث نشاطات عنف متفرّقة، ترافقها كراهية عمياء» (**المصدر نفسه**).

وتنحصر المواقف المؤيدة للقضاء على الانتفاضة بالقوة العسكرية، أيّاً تكن النتائج المترتبة على ذلك، في بعض رموز اليمين الصهيوني المتطرّف، الى درجة دفعت بعضهم الى التشكيك في جدّية جهاز الامن في قمع الانتفاضة. فقد اتهم عضو الكنيست عوزي لنداو (ليكود) جهاز الامن بالمراوغة في الصراع الجدي ضد الانتفاضة. فلا توجد عوائق «لنقل أموال الى م.ت.ف. ولا يتمّ شلّ قيادتها. [ونحن] نتيح مجال العمل في اسرائيل للمعتدلين، مثلهم مثل المتطرفين؛ وكذلك نتيح مجال العمل للملثّمين. وبعد هذا يقولون لنا: نحن نواجه الانتفاضة» (**دافار**، ١٩٨٩/١٢/٧).

ورأت عضو الكنيست، غيئولاه كوهين (هتحياه)، انه يجب استخلاص ثلاثة دروس أساسية من الانتفاضة، التي هي،اليوم، ـ حسب زعمها ـ في «وضع يائس، وتراجع». وهذه الدروس هي: «تحييد زيادة وتيرة الاستيطان اليهودي في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة؛ [و] لا يمكن ايجاد حل سياسي للانتفاضة، اذ ان كل حل كهذا هو بمثابة حل نهائي لدولة اسرائيل؛ [و] ازاء عمليات القتل التي ينفّذها الملثّمون، يجب ان يستعاد وعي اولئك الذين أوهموا انفسهم بأننا نسوّي حساباتنا مع مقاتلين ضعفاء. وقد اتضح ان المقصود منظمة طابعها التقليدي هو القتل» (**المصدر نفسه**).

وحذّر عضو الكنيست، رحبعام زئيفي (موليدت)، من «زيادة خطورة الانتفاضة، عبر الانتقال الى استخدام السلاح الناري من قبل القائمين على الانتفاضة. فهناك استخدام مكثّف لمجموعات مقاتلة من وراء الحدود؛ [وهناك] ازدياد في الحاق الضرر باسرائيل. وكل هذا يحدث مع استمرار التقصير الحكومي بعدم قمع الانتفاضة» (**المصدر نفسه**).

ورأى وزير القضاء الاسرائيلي، دان مريدور

(ليكود)، انه لا يوجد حل سياسي للانتفاضة، لأن الصراع هو صراع قوة، وينبغي ان ينتهي بالاسلوب ذاته. انه «صراع بين شعبين؛ ومن ينتصر في مثل هذا الصراع ليس الطرف القوي فقط، وانما من يظهر صلابة أكثر. والويل لنا اذا ما أظهر الشعب اليهودي صلابة أقل، وطول نفس أقل» (**يديعوت احرونوت**، ٨/١٢/١٩٨٩).

أمّا الجامع المشترك للاسرائيليين، فهو الموقف الذي يقول بأنه لا يمكن حسم المعركة بين الجيش الاسرائيلي والانتفاضة بالقوة العسكرية، وان «التعادل» هو النتيجة السائدة لحالة الصراع القائمة، وان الحرب القائمة هي بمثابة حرب «استنزاف» متبادلة. «فالتعادل على الارض، والطريق السياسي المغلق، قادا الى حرب استنزاف يتورّط فيها، الآن، اسرائيل والفلسطينيون. وتتقبل الاستراتيجية الاسرائيلية لقمع الانتفاضة حالة الاستنزاف، كوضع قائم يمكن من خلاله العمل واستخلاص الكثير» (رون بن ـ يشاي، **يديعوت احرونوت**، ٨/١٢/١٩٨٩).

ومن اجل توفير القدرة على الصبر لدى الجنود، تحاول القيادة العسكرية الاسرائيلية، بين الحين والآخر، طمأنة الجنود بقرب انتهاء المعركة مع الانتفاضة، ويقول القادة لجنودهم ان الفلسطينيين تعبوا، وان الوضع الاقتصادي السيىء يهدّد صمودهم. «الّا ان الجنود يظهرون علامات اعياء واحباط» (زئيف شيف، **هآرتس**، ٢٤/١١/١٩٨٩).

ومهما قيل عن تعب الفلسطينيين، الّا ان الجنود الاسرائيليين يلمسون، على الارض، ان الانتفاضة مستمرة، «ولا يزال لديها من القوة المعنوية ما يكفي لامتصاص الضحايا والاستمرار في الانتفاضة. ومن اجل السيطرة على الانتفاضة، في وضعها الحالي، على الجيش الاسرائيلي ان يوظّف جهوداً كبيرة جداً، أكثر ممّا استثمره في المناطق [المحتلة] منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧» (**المصدر نفسه**).

انها ـ حسب المحلّل العسكري شيف ـ حرب استنزاف متواصلة. صحيح ان الجيش الاسرائيلي استخدم كل أساليب القمع في المناطق المحتلة، «لكن المحبط هو رؤية أفضل القوات المقاتلة الاسرائيلية تعمل في شطب الشعارات المكتوبة على الجدران، ومطاردة الاطفال. فما هي العلاقة بين هذا وبين الاستعداد للحرب على ساحة المعركة المستقبلية؟ لماذ يُهدر وقت أفضل الوية المظليين، وجفعاتي، وغولاني، والدوريات المختارة... وفي حرب الاستنزاف هذه جولات قصيرة، يحاول فيها كل طرف اضعاف سيطرة الخصم، مثل ما جرى في عصيان دفع الضرائب في بيت ساحور» (**المصدر نفسه**).

ما هي ملامح المواجهة العسكرية في العام الثالث للانتفاضة؟

بعضهم توقّع ان تمتاز السنة الثالثة للانتفاضة بمحاولات «تنفيذ عمليات استعراضية لتعطي حقنة منشّطة للعصيان المدني. ويحتمل، أيضاً، ان تستأنف المنظمات المتطرّفة في م.ت.ف. [العمليات] في الخارج، وان تعود ' فتح ' للعمل من حدود لبنان» (رون بن ـ يشاي، **يديعوت احرونوت**، ٨/١٢/١٩٨٩).

ونقل عن مسؤولي جهاز الامن الاسرائيلي ان الانتفاضة سوف تستمر، أيضاً، في العام المقبل، «ولا يمكن الاشارة الى تحطيمها... وان النشاطات التخريبية، عبر المبادرات المحلية، سوف تستمر لتشكل الافق المركزي في العام الثالث للانتفاضة» (**دافار**، ٧/١٢/١٩٨٩).

وتوقّعت مصادر صحفية ان يواجه الجيش الاسرائيلي تحدّيات كثيرة. أولها «مواجهة العنف. وعلى هذا الصعيد، يملك الجيش حلولاً للتظاهرات الجماهيرية. فقد نجح في ردع الجماهير من الخروج للتظاهر. فعلى محاور الطرق، الأمن معقول. لكن لا يوجد لدى الجيش القدرة على الغلبة بصورة كاملة على قمع راشقي الحجارة؛ ولا يوجد لديه القدرة على منع الحاق الضرر بالمتعاونين. ولا يزال الملثّمون يواصلون استغلال ذلك... والتحدي الثاني الماثل للجيش الاسرائيلي، هو قمع مظاهر العصيان المدني. وفي هذا الشأن، فان الادارة المدنية تعزف مثل عازف بدائي... وما تبقّى سوف يعرف في السنة المقبلة» (اون ليفي، **دافار**، ٨/١٢/١٩٨٩).

ورأى الصحفي عمانويئل روزن في الافق غيوماً سوداء داكنة تشير الى تحوّل الانتفاضة، خلال

وقت قصير، الى شيء ما آخر. شيء ما «يسبّب لنا الحنين الى أيام الحجارة. ولا يرسم هذا التوقّع القاسي انهزاميو اليسار، ولا المرتبكون في اليمين، وانما كل رؤساء جهاز الامن تقريباً. وما يتوقع هو الانتقال الى استخدام السلاح الناري، [و] تمأسس نوى المطلوبين في أطر نشاط [فدائي] معادٍ، وتنظيم عمليات ينفّذها المتطرفون الدينيون، وأصحاب المبادرات الذاتية، والمرتبكون والمليئون بالحقد على شاكلة حادث الباص على الخط ٤٠٥» (**معاريف**، ١٩٨٩/١٢/٨).

وفي الاساس، يخشى الاسرائيليون من المجموعات التي يطلقون عليها تسمية «النواة الصلبة» للانتفاضة، التي تواصل «اذكاء نار الانتفاضة مع مطلع كل صباح. انها [في الحقيقة] ليست نواة، بل آلاف الرجال الذين لا يعرفون الخوف، ولا يقف دونهم حاجز»، حسب قول مسؤول كبير في جهاز الامن الاسرائيلي. وقدّرهم مسؤول آخر بعشرات الآلاف. وهذه النواة الصلبة التي «لا تعرف الخوف والارهاق، هي التي بدأت بالانتقال بالانتفاضة من اسلوب استخدام الحجارة، الى اسلوب التصفيات الداخلية. وهي، أيضاً، التي يحتمل ان تحمل السلاح» (**المصدر نفسه**).

الانعكاسات الاقتصادية

قد يكون من المتعذّر عرض تقويمات دقيقة للعبء الاقتصادي الذي تلحقه الانتفاضة بالاقتصاد الاسرائيلي، وذلك بسبب صعوبة تقويم الاضرار غير المباشرة التي تقع في فروع الاقتصاد كافة. وتتباين، في هذا المجال، آراء الاسرائيليين حول تقويم حجم التكلفة الاقتصادية للانتفاضة، على الرغم من وجود اتفاق، شبه تامّ، على تحمّل الاقتصاد الاسرائيلي اعباء غير قليلة، نتيجة استمراز الانتفاضة لمدة عامين كاملين.

الوزير جاد يعقوبي (معراخ) كان قدّر تكاليف الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي بحوالى ١,٥ مليار شيكل سنوياً (**معاريف**، ١٩٨٩/١٢/٨). منها حوالى ستمئة مليون تكلفة مباشرة لميزانية الدولة (أمن، وشرطة)، والباقي نتيجة انخفاض معدّل الانتاجية في الفروع الاقتصادية الأخرى (زراعة، وصناعة، وسياحة، وبناء). ونتج الانخفاض الأساسي من عدم الاستقرار والثبات في عدد العمّال القادمين للعمل في اسرائيل، من المناطق المحتلة، ومن تعبئة الاحتياط، والحاق الضرر بالصادرات والسياحة. وتأكل الانتفاضة نصف معدّل النمو السنوي (٤,٥ بالمئة). وذكر الوزير يعقوبي ان اسرائيل بحاجة الى «مخرج سياسي، من جهة، والى اصلاح اقتصادي ـ اجتماعي، من الجهة الاخرى. فالسبيل الى ايقاف الانتفاضة، نهائياً، هو السبيل السياسي. وذلك عبر اتفاق، بين اسرائيل والفلسطينيين» (**المصدر نفسه**).

الى هذا، ادّعى بعضهم بأن خسارة اثنين بالمئة من الناتج القومي الاجمالي هو عنصر هامشي في التطور الاقتصادي. لكن، نظراً الى ان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني من حالة ركود، وغالبية القطاعات الاقتصادية في تراجع، فان لتلك الارقام معاني خاصة. وحسب البروفيسور افرايم كلايمن، فان «الاضرار غير المباشرة، مثل هبوط عدد السياح منذ بداية الانتفاضة، وغياب الاستثمار الاجنبي، وتقليص حجم الاستثمارات الاسرائيلية، وبالتالي نقل رأس المال الى الاستثمار في النشاطات المضمونة، سوف تسبّب، مع مرو الوقت، اضراراً كبيرة، أكبر من التأثير المباشر في العامين الماضيين» (افرايم دويدي، **دافار**، ١٩٨٩/١٢/٨).

لقد شكّلت المناطق المحتلة سوقاً هامّاً بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي. فالصادرات الاسرائيلية، العام الماضي، وصلت ٩,٤ مليارات دولار، منها ٩٦٠ مليون دولار من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وأشار البروفيسور كلايمن، انه باستثناء الضرر في بعض فروع الصناعات، خاصة في فرع البناء، وفقدان عمّال المناطق المحتلة، فان تأثيرات «المقاطعة الفلسطينية للصناعة الاسرائيلية هامشي جداً» (**المصدر نفسه**).

ومقابل ذلك، أشار البروفيسور جدعون بيشلزون، من جامعة تل ـ أبيب، الى ان اغلاق، او تقليص، أسواق المناطق المحتلة في وجه المنتجات الاسرائيلية يضيف الى البطالة نحو ١,٥ ـ ٢ بالمئة من قوة العمل في اسرائيل. ولو لم تكن الانتفاضة، لبلغت البطالة هذا العام سبعة بالمئة، لكن باضافة العاطلين عن العمل بسبب الانتفاضة «وصلنا الى نسبة تسعة بالمئة. واقتصاد اسرائيل مع بطالة

بنسبة سبعة بالمئة ليس اقتصاداً منكمشاً؛ لكن بطالة بنسبة تسعة بالمئة، مع الميل الى زيادة تفاقم خطر البطالة، تبدّل الصورة بشكل عام» (**المصدر نفسه**). وحسب اعتقاد بشلزون، فان اضافة اثنين بالمئة من العاطلين عن العمل، يمكن ان يكون هامشياً في أماكن أخرى، لكن، في اسرائيل، «فان الفارق بين سبعة بالمئة وتسعة بالمئة ليس كمّياً فقط، بل هو نوعي أيضاً» (**المصدر نفسه**).

أمّا بالنسبة الى اجمالي خسارة الاقتصاد الاسرائيلي بسبب الانتفاضة، خلال عامين، فانها «تتراوح بين ١٤٠٠ ـ ١٥٥٠ مليون دولار، بدون حساب التكاليف المباشرة للانتفاضة على ميزانية الدولة، وخصوصاً في فروع الانفاق الأمني التي تبلغ، حسب بعض التقديرات، ٥٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، فانه حتى لو كان باستطاعة الاقتصاد الاسرائيلي دفع الثمن الاقتصادي الذي تتطلبه الانتفاضة، فمن دون شك ان غياب أي حل سلمي سيكون له تأثير سلبي لسنوات طويلة. ومع مرور الوقت، «سيكون من غير الممكن تقليص ميزانية الأمن القومي. وان اضافة مبالغ نقدية الى ميزانية الأمن ستبدو كبيرة ازاء ظواهر أخرى، مثل زيادة تفاقم خطر البطالة. ومن يعتقد بأنه يمكن الاستمرار في دفع الثمن الاقتصادي للانتفاضة، عليه ان يستمع الى الوصف الذي أطلق في الايام الاخيرة، في اثناء لقاءات أجريت مع سكان الاحياء الفقيرة، جاء فيه: ' ان الانتفاضة يجب ان تكون في الداخل ' » (**المصدر نفسه**).

ان التحوّلات التي أحدثتها الانتفاضة، على أكثر من صعيد داخل اسرائيل، والثمن الذي يدفعه الاسرائيليون، نتيجة احتلالهم للاراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، ليست كافية، حتى الآن، لاجبار اسرائيل على الاسراع في الانسحاب من الاراضي المحتلة، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ الّا ان النتيجة الهامّة للانتفاضة، بعد عامين على اندلاعها، على الصعيد الاسرائيلي، هي في ظهور جناح براغماتي على استعداد لأن يعالج قضية الاحتلال من وجهة نظر غير ايديولوجية. فأغلبية الرأي العام الاسرائيلي الذي يؤيد سياسة «الوضع الراهن»، يتصرّف، كذلك، لاعتبارات أمنية، أكثر من الاعتبارات الايديولوجية، التي تدعو الى «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، والتي أخذت تفقد الكثير من مصداقيتها في أوساط أغلبية الجمهور الاسرائيلي. ولا يزال الشعور الاسرائيلي العام هو ان الاعتبار الأمني هو المبرّر الرئيس لاستمرار الاحتلال؛ وهذا الاعتبار، يعادل، حتى الآن، التكلفة المدفوعة في سبيله.

وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي الحالي الذي يعيشه الاقتصاد الاسرائيلي، فان الاقتصاد ليس في حالة انهيار. ويكفي ان نعرف ان ميزانية اسرائيل، للعام ١٩٩٠، تبلغ حوالى ٣٥ مليار دولار. ولا تزال العزلة الدولية غير بارزة. وقد تمّ تقليص خدمة الاحتياط، كما ان الانقسام الداخلي حول مستقبل الاراضي المحتلة غير حادّ الى درجة تهدّد وحدة المجتمع الاسرائيلي. وعلى ذلك، فمن غير المتوقّع ان يتبلور، قريباً، موقف اسرائيلي يبدي استعداداً لتنازلات كبيرة.

وحسب عمانوئيل سيفان، فالمسار لا يزال طويلاً، قبل ان يبدأ الوضع بالتحسّن، أي بمعنى «تحرر اسرائيل من الوضع الكولونيالي من دون ان ينتج خطر على أمنها. ومهما يكن مصير الحكومة الحالية، فان حلفاً حقيقياً يجب ان ينشأ، يجمع بين الدوافع، التي في أساسها قوة الاعتبارات الايديولوجية، وبين دوافع الاعتبارات البراغماتية الحيوية، حتى يتمّ النجاح في مسار التخلّي عن المناطق المحتلة. وفي فترة متقدّمة من المسار، وبالذات عندما تزداد الخطورة، ستنشأ حاجة الى قيام مثل هذا الحلف، على قاعدة اتفاق قومي حقيقي، وليس كحل لمعطيات حسابية في الكنيست. ان مصلحة اسرائيل، بكاملها، هي في التخلّي عن المناطق [المحتلة]؛ وهذه ليست نصيحة سارّة، بل هي نتيجة لضغط الواقع» (**هآرتس**، ١٩٨٩/١٢/٨).

محمد عبد الرحمن

اسحق شامير في واشنطن

أجواء باردة ونتائج باهتة

في السادس عشر من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، وصلت مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، برقية من البيت الابيض وصفت بأنها سرية. وكانت البرقية مذهلة في أسلوبها ومضمونها: «سوف يكون من الصعب جداً على الرئيس استقبال رئيس الحكومة في وضع حيث لا تقدم في عملية السلام». وعقب المعلّق السياسي لصحيفة «يديعوت احرونوت»، شمعون شيفر، الذي كشف النقاب عن تلك البرقية بعد ان تمّ تحديد موعد اللقاء بين شامير وبوش، فكتب: «بكلمات بسيطة، معنى ذلك ان الرئيس بوش لا يرى جدوى من اللقاء مع شامير، وليس على استعداد للقائه» (**ملحق السبت، يديعوت احرونوت**، ١٧/١١/١٩٨٩). وأضاف شيفر ان الجهود الدبلوماسية الاسرائيلية، منذ ذلك الحين، تركّزت على محاولة الغاء مفعول تلك البرقية قبيل سفر شامير المقرر الى الولايات المتحدة الاميركية، تلبية لدعوة مؤتمر الاتحادات اليهودية لحضور المؤتمر السنوي في مدينة سنسيناتي، في ولاية اوهايو الاميركية، لأنه «كان واضحاً اذا أتى شامير الى الولايات المتحدة الاميركية ولم يلتق بالرئيس بوش، او الغى زيارته اصلاً، فسوف يشكل الامر بداية أزمة فعلية. ولم يستبعد شيفر احتمال انه كان للضغط الذي مارسته الادارة الاميركية على شامير، على امتداد الاسابيع الاربعة التي سبقت تحديد موعد اللقاء، الذي تحوّل الى قضية محرجة ومخجلة في الايام الاخيرة، «دور هام في المسار الذي قاد الى اتخاذ القرار في المجلس الوزاري المصغّر، الذي تبنّى، وان مع تحفّظات، مبادرة بيكر بنقاطها الخمس» (**المصدر نفسه**).

وبالفعل، ووفقاً لتسلسل الاحداث، فعلى اثر قرار المجلس، أُعلن ان الرئيس بوش حدّد يوم الاربعاء (١٥/١١/١٩٨٩) موعداً للقاء المرتقب بينه وبين رئيس الوزراء الاسرائيلي (**هآرتس**، ١٠/١١/١٩٨٩).

اجواء الزيارة

على الرغم من الحرج الذي سبّبه تأجيل الادارة الاميركية لتحديد موعد لقاء شامير بالرئيس بوش، الّا ان الطرفين، الاسرائيلي والاميركي، تجنّبا الخوض في مناقشة علنية حول الموضوع، قبل تحديد موعد اللقاء وبعده. وذكر بعض المصادر الصحفية ان اللقاء مع الرئيس بوش هو الحدث الابرز في زيارة شامير للولايات المتحدة الاميركية، التي سوف تستغرق اسبوعاً، ومن المقرر ان يجري، خلالها، اضافة الى لقائه بالرئيس وبقية زعماء الادارة، لقاءات مع أعضاء في الكونغرس، وسوف يشارك في عدد من الاجتماعات، والمؤتمرات، اليهودية الهامّة (**دافار**، ١٣/١١/١٩٨٩).

وصدرت عن الجانبين، الاسرائيلي والاميركي، تصريحات الى وسائط الاعلام، تضمّنت توقعات الجانبين لمجرى المحادثات، وبعضاً من مواقفهما. وفي هذا الصدد، قال رئيس الوزراء الاسرائيلي، شامير: «كنت أرغب في ان تنظر الولايات المتحدة الاميركية بتفهّم الى مطالب اسرائيل. فما اقترحناه بشأن عملية السلام ينبع من احتياجاتنا الاكثر حيوية. وفي الولايات المتحدة الاميركية، سوف أتمسّك بالقرارات الجيدة التي اتخذها المجلس الوزاري المصغّر بشأن مبادرة بيكر» (**يديعوت احرونوت**، ١٣/١١/١٩٨٩).

من ناحية أخرى، أعرب شامير، في سياق مقابلة اجراها معه مراسل صحيفة «لوس انجلوس

تايمز» في اسرائيل، عن استعداده لدرس أية مقترحات يتقدّم بها وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، لكنه رفض الخوض في تفاصيل المواضيع التي لديه استعداد لتقديم تنازلات بشأنها، معرباً عن ثقته بأن واشنطن لن تجلب منظمة التحرير الفلسطينية الى المفاوضات خلافاً لرغبة اسرائيل، الامر الذي لن توافق عليه اسرائيل، بأي حال من الاحوال (**المصدر نفسه**).

في المقابل، قال وزير الخارجية الاميركية، بيكر، في مقابلة تلفزيونية، عشية قدوم شامير، انه «طالما هناك أمل في [تقدّم] عملية السلام، فيجب الاستمرار في بذل الجهود بخطوات صغيرة». وبالنسبة الى الضمانات التي طالبت اسرائيل بها، قال بيكر ان الادارة تدرس، الآن، «الافتراضات» الاسرائيلية المرفقة بالقرار الاسرائيلي. وأشار بيكر الى ان تلك «الافتراضات» مفصلة جداً، وان الادارة سوف ترد عليها عندما يحين الوقت (**المصدر نفسه**).

ووفقاً لمصدر صحفي اسرائيلي، فان قول بيكر بوجوب السير بـ «خطوات صغيرة» يعكس جيداً ما هو متوقع من محادثات شامير. «فلا احد يتوقّع حصول تقدّم كبير، ولا مواجهة، او صدام صعب. والافتراض هو ان شامير سوف يؤكد مرة أخرى على ' الضمانات ' أو ' الافتراضات ' بالنسبة الى اسرائيل، بينما سيوضح الاميركيون انهم غير قادرين على الاستجابة لكل الافتراضات (**المصدر نفسه**).

وتحدث شامير عمّا يتوقعه من لقائه مع الرئيس بوش وبقية مسؤولي الادارة الاميركية، فقال: «لقد اوضحنا مواقفنا للولايات المتحدة الاميركية. ومن المحتمل ان استمع، الآن، الى ردّهم». وأضاف شامير، ان محادثاته سوف تتركّز على مبادرة السلام الاسرائيلية والاقتراحات الاميركية للمساعدة في تطبيق تلك المبادرة. وأكد ان اسرائيل أوضحت رغبتها في تحقيق تقدّم في المفاوضات «يقود، تدريجياً، الى حل سلمي». وأعرب عن أمله في امكان «التقدم بخطوات مدروسة» (**دافار**، ١٤/١١/١٩٨٩).

وقال بعض المعلّقين الاسرائيليين ان تحديد موعد اللقاء لا يعني ان الرئيس بوش يعوّل كثيراً على نتائجه. فـ «الضمانات» التي يشترطها شامير، ظاهرياً، ضد الفلسطينيين، وعملياً ضد وزراء «الاشتراطات»، «تشكل سبباً اضافياً لشكوك الرئيس بوش في جدوى اللقاء مع شامير» (أ. شفايتسر، **هآرتس**، ١٠/١١/١٩٨٩). وتوقعت مصادر صحفية أخرى ان يتسم اللقاء بالفتور والبرودة، وقالت ان من شبه المؤكد ان شامير لن يشير الى عدم ارتياحه جرّاء تأخير الادارة الاميركية المتعمّد لقرارها بتحديد موعد اللقاء، «لكن الافتراض السائد في اوساط العديد من المراقبين هو ان اللقاء سوف يكون بارداً جداً. فقد اتهم شامير الادارة الحالية، علناً، بأنها أقل ودّاً من سابقاتها ازاء اسرائيل؛ والرئيس بوش لم يستسغ ذلك اذا استخدمنا تعبيراً لطيفاً» (**يديعوت احرونوت**، ١٤/١١/١٩٨٩). الى ذلك، فزعماء الادارة الاميركية ليس لديهم متسع من الوقت لمشاكل الشرق الاوسط. فهم، في البيت الابيض والخارجية الاميركية وكذلك في مجلس الامن القومي، منهمكون، الآن، في محاولة وضع، وبلورة، سياسة اميركية جديدة بالنسبة الى حلف شمال الاطلسي (ناتو)، والاتحاد السوفياتي، ومسألة توحيد المانيا، وقضايا أخرى تتعلق بما يجرى في العالم الشيوعي. وبطبيعة الحال، انحرف مركز الاهتمام عن الشرق الاوسط، والامر يجد تجسيداً وانعكاساً له في عدم الاهتمام شبه الكلي، الجماهيري والاعلامي، على حدّ سواء، بزيارة شامير (**المصدر نفسه**). وقال موظف اميركي رفيع المستوى، عشية قدوم شامير الى واشنطن: «ليس لدينا أية نيّة لممارسة أية ضغوط على شامير. فنحن، ببساطة، سوف نكرر ما سبق وقلناه منذ بضعة شهور: ان مصير المسار السياسي في الشرق الاوسط، الآن، في أيدي اطراف النزاع. فاذا ابدوا رغبة صادقة في المفاوضات، فالولايات المتحدة الاميركية سوف تفعل ما هو مستطاع للمساعدة. واذا لم يفعلوا ذلك، فليس بامكاننا ان نعمل أكثر ممّا عملناه» (**المصدر نفسه**).

ونسب المعلّق الصحفي، شمعون شيفر، الى مصدر اميركي كبير في الادارة الاميركية انه قال له: «ان الرئيس بوش وصل نقطة اصبح لديه عندها شك في مدى استقامة شامير، واستعداده للعمل

على تقدّم المبادرة المسمّاة باسمه بشأن الانتخابات في المناطق [المحتلة]. كذلك، فالرئيس غير واثق ايضاً ممّا اذا كان شامير مؤهلاً لـ ' بيع البضاعة ' ، أي، وبكلمات أخرى، اذا كان بمقدوره ان يجنّد الشبكة السياسية الاسرائيلية والليكود في اتجاه التقدّم في عملية التسوية» (**المصدر نفسه**، ١٥/١١/١٩٨٩).

وحدّد مستشار شامير لشؤون الاتصالات، آفي بازنر، الهدف الاساسي من محادثات شامير بأنه «التوصل الى تفاهم أكبر مع الادارة الاميركية؛ فهو يعتبر زيارته فرصة لاصلاح سوء التفاهم في الماضي، ولتنظيف الطاولة، والسير قدماً». وتحقيقاً لذلك، فهو، أي شامير، لن يدخل في التفاوض، بل سيحصر محادثاته في القضايا العامة «ولكن ـ بحسب بازنر ـ اذا ارادوا هم التحدث في تلك التفاصيل، فانه سوف يفعل ذلك» (**هآرتس**، ١٥/١١/١٩٨٩).

وتباينت التقديرات عشية المحادثات بالنسبة الى المواضيع التي ستتناولها. فالبعض توقّع ان المحادثات مع بوش لن تتركّز على تفاصيل العملية السياسية. وعزا ذلك لأسباب، من جملتها كون الادارة لم تتلق، بعد، الرد المصري (الذي يتضمّن ردّ م.ت.ف.) على نقاط بيكر بصيغتها المعدّلة. وطالما ليس هناك ردّ مصري، فليس من الواضح اين يوجد اتفاق بين الطرفين، الاسرائيلي والاميركي؟ وأين يوجد خلاف؟ مع ذلك لم يستبعد هذا البعض ان يسمع شامير، خلال محادثاته مع بيكر، التي ستسبق اللقاء مع الرئيس الاميركي، عدداً من التحفّظات من «الافتراضات» التي ارفقها المجلس الوزاري المصغّر بردّه الايجابي على مبادرة بيكر (**يديعوت احرونوت**، ١٤/١١/١٩٨٩).

وتلافياً للخلافات المتوقّعة بشأن «الضمانات»، في ضوء قول مصدر مقرّب من الادارة بأنها «لم تقبل بالشروط المرفقة بقرار المجلس الوزاري المصغّر»، وفي ضوء تأكيد الناطقة باسم الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الادارة لا تربط بين الاقتراح والضمانات، تواصلت الاتصالات والمحادثات على صعيد أطقم العمل، في محاولة لضمان تحقيق تقدم، وربما اتفاق بين الطرفين. لكن مراقبين، في العاصمة الاميركية، اعربوا عن توقعهم بأن محادثات شامير سوف تكون صعبة، وقد لا تخلو من ممارسة ضغوط لحمل شامير على تليين مواقفه (**دافار**، ١٥/١١/١٩٨٩).

توبيخات رئاسية

أجمع عدد من المعلّقين والمراقبين الاسرائيليين، خلافاً لتصريحات شامير وحاشيته، على ان اللقاء الذي استغرق قرابة ثمانين دقيقة بين الرئيس بوش ورئيس الحكومة، شامير، اتّسم بالفتور. لكن بعضهم الآخر، ذهب الى أبعد من ذلك، حين رأى «انه لا يمكن طمس الحقيقة بأن اللقاء كان غير لطيف، وصعباً، مع ان الموضوع السياسي لم يصل الى حدّ الصدام، لأن الولايات المتحدة الاميركية لم تكن تلقّت، بعد، الرد المصري ـ الفلسطيني على اقتراح بيكر. لكن شامير لم يحصل على موافقة على أي من الضمانات الستة التي طالب بها. فهذه الضمانات لم تطرح خلال المحادثات. ولكن، في المقابل، يمكن وصف اقوال الرئيس، في ثلاثة مواضيع أخرى، بأنها بمثابة توبيخات رئاسية» (**عل همشمار**، ١٧/١١/١٩٨٩).

وكانت مصادر صحفية اسرائيلية أشارت الى ان اللقاء بين بوش وشامير تناول سلسلة من المواضيع غير المريحة لاسرائيل، وانه، على الرغم من حرص الرئيس الاميركي على التأكيد ان ما يطرحه «يمكن قوله فقط بين الاصدقاء»، الّا ان مضمون حديثه كان فيه اعراب عن القلق وانتقادات في مواضيع ثلاثة:

العنف في المناطق: «عليك ان تجد وسيلة لتخفيض حجم العنف الذي تمارسه قوات الامن الاسرائيلية خلال عمليات قمع الانتفاضة. فالصورة المرتسمة في ارجاء العالم لا تساعدكم».

الاستيطان: «لا نستطيع القبول بمواصلة النشاط الاستيطاني من جانب اسرائيل».

جنوب افريقيا: «انت تعرف موقفنا من جنوب افريقيا. ولذا، فان شبكة العلاقات القائمة بينكم وبينها غير مستساغة من جانبنا. فنحن قلقون من الانباء التي تنشر عن موضوع التعاون والعلاقات العسكرية بينكم وبين جنوب افريقيا» (**يديعوت احرونوت**، ١٦/١١/١٩٨٩).

أقوال الرئيس بوش، هذه، في المواضيع

الثلاثة اعلاه، اعتبرها بعض المصادر الصحفية بمثابة «توبيخات رئاسية». فبالنسبة الى موضوع العلاقات مع جنوب افريقيا، اتضح لشامير ان تصريحاته في هذا الشأن لم تحقق غرضها، لناحية ارضاء الادارة الاميركية وطمأنتها. فالموضوع لم يطرح من جانب الرئيس وحده، بل كان محور لقاءاته ومحادثاته مع أعضاء في الكونغرس، ومحور تعليقات في وسائط الاعلام الاميركية، التي أكدت، في هذا الصدد، مدى الخطورة التي تنظر بها الولايات المتحدة الاميركية الى موضوع التعاون العسكري بين اسرائيل وجنوب افريقيا. ومضت هذه المصادر الى انه على خلفية استياء الرئيس الاميركي، فمن المحتمل تنفيذ التهديدات التي اطلقها بعض اعضاء الكونغرس، لناحية الحاق ضرر بالمعونات الاميركية لاسرائيل (**عل همشمار**، ١٧/١١/١٩٨٩).

كذلك وجّه الرئيس توبيخاً آخر في موضوع الاستيطان. فالادارة الاميركية، لم تكن مستعدة، كما بدا من اقوال الرئيس، لتقبّل أي تبرير، أو ايضاح، كونها رأت في قرار الحكومة الاسرائيلية اقامة مستوطنة جديدة في قطاع غزة، في غمرة وأوج الجهود المعقّدة للتقدّم في عملية السلام، بمثابة استفزاز وقلّة اعتبار من جانب اسرائيل. وسمع شامير توبيخاً آخر من الرئيس، موضوعه سياسة القمع الاسرائيلية في المناطق المحتلة. وقال المصدر الصحفي الاسرائيلي «ان من يعتقد بأن انخفاض اهتمام الاعلام الاميركي باحداث الانتفاضة يعفي اسرائيل من الانتقادات القاسية لما يقوم به الجيش في المناطق [المحتلة]، يخدع نفسه. فالادارة والرأي العام الاميركي لا يتحمّلان، ولا يتقبلان، الافراط في استخدام السلاح ضد المدنيين. وسياسة اليد القوية التي موريست ضد سكان بيت ساحور، الذين اعلنوا عصياناً ضريبياً، اثارت اصداء قاسية في الولايات المتحدة الاميركية». وأضاف المصدر الصحفي، آنف الذكر، انه من المشكوك فيه ان يتمكّن شامير ومساعدوه من طمس الصعوبة الكبيرة التي واجهها شامير في محاولته لتوضيح سياسته، وفي تحقيق مزيد من التفهّم لمواقف وأعمال حكومته (**المصدر نفسه**).

مع ذلك، لخّص شامير نتائج محادثاته، في حديث الى المراسلين الاسرائيليين في الولايات المتحدة الاميركية، بوصفها انها كانت «ودية ومريحة». وروى ان الطرفين أظهرا رغبة في تخفيف حدّة التوتر الذي نشأ في شبكة العلاقات بين الجانبين، في الفترة الاخيرة. وحاول شامير التقليل من شأن ملاحظات الرئيس بوش، خلال محادثاتهما، فقال ان موضوع التعاون مع جنوب افريقيا ذكر «باقتضاب» (**دافار**، ١٦/١١/١٩٨٩). وبالنسبة الى الموضوع السياسي، ذكرت مصادر صحفية ان موضوع الضمانات التي تطالب بها اسرائيل قد تمّ البحث فيه خلال المحادثات، لكنه لم يستكمل، ولم تعط الى رئيس الحكومة أية وعود في هذا الشأن، بل ان الاتصالات سوف تتواصل، في الوقت الذي تنتظر فيه الادارة الرد المصري. لكن شامير أكد ان جزءاً من رد الادارة الاميركية على الضمانات كان في حوزته قبل وصوله الولايات المتحدة الاميركية. وأضاف شامير انه أوضح للرئيس بوش، ولوزير خارجيته، ان الضمانات هي جزء من رد اسرائيل الايجابي على اقتراح بيكر (**المصدر نفسه**).

واعترف شامير، في اجماله لنتائج محادثاته، بأن الموقف العربي «ساعده قليلاً» في مهمته. فحقيقة ان مصر لم ترد، بعد، على اقتراح بيكر مكّنته من عرض الجانب العربي كرافض لجهود السلام. وعلى حدّ ما ذكره المعلّق الصحفي، شمعون شيفر، فانعدام الرد من جانب م.ت.ف. الذي كان يفترض ان تنقله مصر الى الادارة الاميركية، قد شوّش، الى حدّ معيّن، السيناريو الذي اعدته الادارة الاميركية بمناسبة زيارة شامير. فالنيّة كانت متجهة لمطالبته بتقديم تنازلات في موضوع الضمانات، استعداداً لبدء الحوار مع الوفد الفلسطيني (**يديعوت احرونوت**، ١٦/١١/١٩٨٩). وبالفعل، فقد ابرز شامير هذه النقطة في العديد من تصريحاته، بعد اللقاء مع بوش. ووصف شامير تأخّر الرد العربي بأنه «يضع علامة استفهام على الخطوات اللاحقة». وأضاف شامير: «من ناحيتنا لا مشاكل الآن. فالوضع واضح جداً، ونحن على استعداد، ومعنيون ايضاً في عقد لقاء مع مجموعة فلسطينية، لكي نبحث معها في الجوانب الاجرائية للانتخابات. ونحن لسنا مستعدين للتحدث مع م.ت.ف.» (**عل همشمار**، ١٧/١١/١٩٨٩).

وبالنسبة الى موضوعتي الاستيطان وتصرّفات الجيش في المناطق المحتلة، قال شامير: «انا، دائماً، على استعداد لاستلة من هذا النوع. ونحن نسمع مثل ذلك من جانب صحفيين وأعضاء في الكونغرس. وليس في الامر ما هو غريب، أو مفاجىء، ان يطرح الرئيس اسئلة حول هذه المواضيع». وأضاف شامير انه من المعروف ان هناك خلافات في الرأي بالنسبة الى موضوع الاستيطان. ولا جديد في هذا الموضوع، «فحتى الآن لم توافق أية ادارة اميركية على مبدأ الاستيطان في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وغزة. فهذا الامر موضع خلاف جوهري. ونحن لا نقصد تسوية هذه الخلافات اليوم. وفي الوقت عينه، نحن لم نظهر أي استعداد للتنازل عن هذا المبدأ، وكذلك الاميركيون. ولذا، فانني لا أرى في ذلك امراً مفاجئاً وغير متوقع» (**المصدر نفسه**). وبالنسبة الى تصرّفات الجيش، قال شامير: «ان اسرائيل، ومنذ سنتين، تواجه مثل هذه المشاكل. ولدينا تفسيرات جدّ منطقية وواقعية، تتضمّن اجابات عن تلك القضايا» (**المصدر نفسه**).

وكتب المعلّق السياسي رامي طال ان البحث في موضوع المستوطنات، خلال اللقاء، على خلفية القرار الاسرائيلي الذي اتخذته حكومة شامير باقامة مستوطنة جديدة، عشية توجهه الى الولايات المتحدة الاميركية، قد أظهر ان موقف الادارة الاميركية من هذا الموضوع «يتّسم بالتشدّد»، مقارنة بموقف الادارة السابقة، مع انه لا يرقى الى موقف ادارة كارتر التي اعتبرت عمليات الاستيطان الاسرائيلية مخالفة للقانون الدولي. وكان شامير بحث في هذا الموضوع في محادثاته مع بوش وبيكر بشكل موسّع وشامل. فالوزير بيكر، وبخاصة الرئيس بوش، لم يتركا أي شك في انهما يعتبران عمليات الاستيطان «عقبة خطيرة على طريق مسار السلام». فحسب رأيهما، عندما تبذل جهود سياسية، يتوجب على اسرائيل الامتناع عن اقامة المستوطنات «لأن الامر يشكك في مدى رغبتها في السلام» (**يديعوت احرونوت**، ١٩/١١/١٩٨٩).

ونسبت الصحفية داليا شاحوري، نقلاً عن مصادر في العاصمة الاميركية، الى الرئيس بوش قوله الى اسحق شامير انه لا يفهم لماذا قررت اسرائيل اقامة مستوطنة دوغيت في المناطق المحتلة، قبل ثلاثة أيام بالذات من قدومه؟ وأضافت شاحوري، ان الرئيس بوش قال، أيضاً، ان بلاده لن تساعد في استيعاب المهاجرين اليهود السوفيات، اذا وطّنتهم اسرائيل في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٧/١١/١٩٨٩). وأضافت شاحوري ان رد شامير، بالنسبة الى موضوع الاستيطان في المناطق المحتلة، كان يتّسم، من ناحيته، بالتأكيد على «الحق» في الاستيطان، «لأنه لا يمكن منع اليهود، ومن ضمنهم مهاجرو الاتحاد السوفياتي، من الاستيطان في كل جزء من اجزاء ارض ـ اسرائيل»، ومن ناحية أخرى، بمحاولة الطمأنة، حيث اكد ان يهود الاتحاد السوفياتي «يميلون الى الاستيطان في المناطق المدينية وفي المدن الكبيرة في اسرائيل». كذلك أشار شامير، في محاولة لتجنّب الخصام في هذا الموضوع، الى ان ليس هناك صلة بين الوضع الحالي وبين التسوية الدائمة «أي، ان الاستيطان في المناطق [المحتلة]، اليوم، غير ملزم بالنسبة الى الخط الذي ستمر فيه الحدود في المستقبل» (**المصدر نفسه**).

وقالت مصادر صحفية ان شامير قال، انه اتضح له، خلال المحادثات بينه وبين الرئيس بوش ووزير خارجيته، ان هناك خلافات في الآراء بين مفهوم الادارة الاميركية ومفهوم حكومة اسرائيل بالنسبة الى الحل الدائم في المنطقة. وجاءت أقوال شامير، هذه، في سياق ردّه على اسئلة المراسلين الاسرائيليين في نيويورك، حيث أكد انه «بينما تميل الولايات المتحدة، في هذا الوقت، نحو حلول ترتكز على مفهوم ' اراض مقابل السلام' ، فان موقف حكومة اسرائيل، وتحديداً موقفي، ليس هكذا. فوفقاً لموقفي، ليس هناك ما يلزم اسرائل بتقديم تنازلات اقليمية» (**دافار**، ٢١/١١/١٩٨٩).

وبعد مغادرة شامير واشنطن وتوجّهه الى مدينة سنسيناتي للمشاركة في مؤتمر الاتحادات اليهودية، واصل شامير اطلاق التصريحات التي تناول فيها نتائج محادثاته مع زعماء الادارة الاميركية. وكان واضحاً ان شامير لمس، من خلال المحادثات التي اجراها مع العديد من زعماء الجالية اليهودية، ان هناك تحفظات وانتقادات لسياسته، ويحاول سحب البساط من تحت اقدام منتقديه، بوصف محادثاته مع الرئيس بوش بأنها «جيدة وودية». كذلك

حرص شامير على التأكيد ان اسرائيل قد ساهمت بايجابية في الجهود السياسية، من خلال قرار المجلس الوزاري المصغّر: «ان الكرة، الآن، في الملعب العربي؛ فحتى هذه اللحظة، لم ينجح الوزير بيكر في الحصول على رد ايجابي على مبادرته لاجراء مباحثات بين اسرائيل ووفد فلسطيني في القاهرة» (**يديعوت احرونوت**، ١٩/١١/١٩٨٩). مع ذلك، أشار شامير الى وجود خلافات في الرأي، واصفاً اياها بأنها «متوقعة، ومن المفيد ايضاحها من اجل الوقوف على كيفية التقدّم» (**المصدر نفسه**).

وتطرّق شامير، في كلمته في مؤتمر الاتحادات اليهودية، الى موضوع الحدود المستقبلية لاسرائيل، قائلاً: «لا استطيع ان أتصور وجود اميركي واحد على استعداد للعيش في دولة مساحتها تساوي المسافة القائمة بين مبنى الامبايير ستيت وجسر واشنطن في نيويورك، وبخاصة اذا كان جيرانها على غرار عرفات وجبريل وابو نضال، ووراءهم قوة عربية تضاهي قوة دول حلف الناتو» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

الرد المصري ـ الفلسطيني والارتباك الاسرائيلي

لقد توقّع حكام اسرائيل، كما توقّع الكثيرون غيرهم، ان لا تستمر الانتفاضة الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين سوى لبضعة شهور؛ وذلك من منطلق ان الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال الاسرائيلي، منذ ٢٢ عاماً، لن يصمد امام «القبضة الحديدية» المنتهجة ضده.

لكن تقويمات المؤسسات الحاكمة في اسرائيل، وخاصة وزارة الدفاع واجهزة الامن كافة التابعة لها («امان» و«الشاباك»)، كانت مخيّبة لتلك التوقعات، على الرغم من الاسلحة الحديثة والمستحدثة كافة التي تستخدمها قوات الاحتلال لقمع شعب أعزل عقد العزم على انهاء الاحتلال، واحقاق حقه في تقرير المصير، واقامة دولته المستقلة على تراب وطنه.

لقد اثبت جيل الاحتلال لحكام اسرائيل، وللعالم اجمع، انه، على الرغم من اساليب القمع كافة وسياسة التجويع والحصارات وغلق المؤسسات، على مختلف انواعها، انه لا يزال قادراً على الاستمرار بانتفاضته، على الرغم من التضحيات الجسيمة التي يقدّمها يومياً، وفرض نفسه، بزخمها السلمي، على مختلف المحافل.

وبفضل هذه التضحيات والصمود الاسطوري، شهد العام الثاني للانتفاضة فيضاً من المبادرات، والمقترحات، والخطط، من مختلف الاتجاهات، منها الهادفة، حقاً، الى احقاق السلام العادل، والثابت، ومنها الهادفة الى اجهاض المكاسب السياسية التي حققتها الانتفاضة، وامتصاص النقمة العالمية على حكام اسرائيل، جراء الممارسات القمعية والخروج من العزلة السياسية، ومنها التي تستهدف تكريس اتفاقيتي كامب ديفيد وطمس معالم المبادرة السلمية الفلسطينية القائمة على القرارات الدولية.

في هذا السياق، جاء تزامن الرد المصري ـ الفلسطيني على مشروع وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الذي يدعو الى عقد لقاء ثلاثي لوزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، مع دخول الانتفاضة عامها الثالث، ليوجد انطباعاً بأن الانتفاضة قد حققت انجازاً سياسياً وتاريخياً، هو الاول من نوعه في تاريخ الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، حيث اجبر حكام اسرائيل على نقض أهمّ ركن من أركان معتقداتهم الايديولوجية والاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، وضرورة التحاور معه، من اجل التوصل الى حل سلمي.

وعلى اثر اعلان وزارة الخارجية الاميركية، بتاريخ ٦/١٢/١٩٨٩، عن تسلّمها رداً مصرياً ايجابياً على «نقاط بيكر» الخمس، التي تدعو الى

عقد حوار اسرائيلي ـ فلسطيني، اوضحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الادارة الاميركية ستعمل مع الاطراف المعنيّة كافة في المراحل التي ينبغي تجاوزها لعقد اللقاء الثلاثي في واشنطن بين وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، تمهيداً لعقد الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني في القاهرة.

كذلك اوضحت مصادر رفيعة المستوى، في الادارة الاميركية انه اصبح في الامكان النظر الى نشر نقاط بيكر الخمس المعدّلة على انها رسالة مزدوجة: (أ) ترى الولايات المتحدة باستلام الرد المصري الايجابي نهاية للمرحلة الاولى، التي في اعقابها يجب ان يعقد لقاء وزراء الخارجيات الثلاث تمهيداً لاتفاق على تشكيل الوفد الفلسطيني؛ (ب) تلمح واشنطن لـ م.ت.ف. ان ما هو مطروح على جدول الاعمال ليس اقتراح وزير الخارجية الاميركية الصادر بتاريخ ٦/١٠/١٩٨٩، بل اقتراح معدل وفقاً للصيغة التي تمّت الموافقة عليها في الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر بأغلبية الاصوات (**معاريف**، ٧/١٢/١٩٨٩).

وقال مصدر آخر في وزارة الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة الاميركية ستطلب من الطرفين تقديم تنازلات، كشرط لعقد اللقاء الثلاثي في واشنطن. ووفقاً لاقوال مصادر اسرائيلية، اصبح من المتوقع ان تواجه اسرائيل مرحلة من الضغط الاميركي المكثّف، وانه ليس بالمستبعد ان لا يعقد اللقاء الثلاثي، او يتمّ تأجيله لوقت غير محدد (**المصدر نفسه**).

لكن الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، تتوايلر، نفت ذلك، خلال ردّها على سؤال احد الصحافيين الاميركيين، القائل ان هناك قضايا جوهرية ينبغي ايجاد الحلول لها قبل عقد اللقاء، فقالت: «ليست هناك ضرورة». وبمعنى آخر، ان وزير الخارجية الاميركية، بيكر، لم يشترط عقد اللقاء بايجاد الحلول للقضايا التي اثارها الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر عبر «افتراضاته»، حتى ولو لم يحصل سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتاين، على كل الضمانات المطلوبة، وبأن بيكر لن يتراجع من عزمه على عقد اللقاء، وبأن وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، سوف يضطر الى السفر الى العاصمة الاميركية، واشنطن، بأي ثمن (**هآرتس**، ١٢/١٢/١٩٨٩).

الموقف الاسرائيلي

تفاوتت المواقف الاسرائيلية من الرد المصري ـ الفلسطيني بين الترحيب بالخطوة المصرية والقبول الخجل بها حتى معارضتها. فور اعلان الولايات المتحدة الاميركية عن تسلمها الرد المصري ـ الفلسطيني الايجابي على نقاط بيكر الخمس، سارع زعماء حزب العمل الاسرائيلي، وفي مقدمهم القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية، شمعون بيرس، ووزير الدفاع، اسحق رابين، الى الترحيب بالخطوة المصرية واعتبارها خطوة هامة على طريق دفع المسيرة السلمية الى امام. ولم يتوقفوا كثيراً عند السؤال الذي يشغل بال زعماء الليكود حول ما تضمّنه الرد المصري من موقف لـ م.ت.ف. وطالبوا بالاسراع في المساعدة على الاقلاع في المسيرة السياسية، بدءاً بالمشاركة في اللقاء الثلاثي لوزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، المزمع عقده في واشنطن.

وتمشّياً مع هذا الموقف، قال رابين: «ان الرد المصري الايجابي هو بمثابة خطوة كبيرة الى امام في مسار تنفيذ مبادرة السلام الاسرائيلية... ولا ينبغي البحث والتمحيص في صيغة الرد، بل يجب الاكتفاء بالرد المبدئي الايجابي؛ كما لا يحق لمصر فعل الشيء عينه في صيغة الرد الاسرائيلي والافتراضات التي ألحقت به» (**هآرتس**، ٧/١٢/١٩٨٩).

شاركت في هذا التقويم حركة راتس، حيث قالت عضو الكنيست رئيسة الحركة، شولاميت الوني، في معرض تعليقها على الرد المصري، «انه قد لاح في الافق أمل كبير لدفع المسيرة الى امام. واننا نبارك الاتزان والحكمة والصبر الذي ابداه المصريون والفلسطينيون». واضافت: «لقد اظهروا قدراً كبيراً من الحكمة اكثر من حكومة اسرائيل التي نأمل في ألاّ تعمل على اجهاض المسيرة السلمية» (**معاريف**، ٨/٢/١٩٨٩).

كذلك اعلنت حركة شينوي عن مباركتها للقرار المصري بالموافقة على عقد اللقاء الثلاثي بين وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل؛ ووصفت اللقاء بأنه خطوة هامة

في الاتجاه السليم لدفع احتمالات السلام في الشرق الاوسط الى امام (**المصدر نفسه**).

امّا زعيما الليكود، رئيس الحكومة، اسحق شامير، ووزير الخارجية، موشي ارنس، فقد انطلق موقفاهما من الاقرار بعدم امكانية التعارض مع الرأي الاميركي في الرد المصري. فما دامت الادارة الاميركية ترى انه ردّ ايجابي، فان الحكومة الاسرائيلية لا تستطيع القول انه غير كافٍ، ولا المطالبة باستيضاحات حوله. وجاء من مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، ومكتب وزير الخارجية الاسرائيلية، انه ينبغي اجراء مشاورات حول صيغة الرد المصري قبل تقديم الردّ الاسرائيلي. واضاف المصدر، ان تفاصيل الردّ سوف تدرس خلال الايام القليلة المقبلة، لكي يصبح بالامكان ملاءمته مع قرار الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر. فاذا كان، حقاً، ايجابياً يصبح بالامكان الاستمرار في المسار دون اجراء عملية اقتراع جديدة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١٢/٧).

كذلك عقّب مصدر سياسي اسرائيلي، رفيع المستوى، على الرد المصري بأن هذا الرد يشكل، عملياً، ردّ م.ت.ف. على المشروع الاميركي بمظهر معتدل ومرن نوعاً ما. وعلى ما يبدو جاء بضغط من جانب الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ومصر.

لقد جاء الرد المصري ـ الفلسطيني مبنيّاً على عنصرين، تماماً على غرار الرد الاسرائيلي. في بدايته، تعلن مصر موافقتها، من حيث المبدأ، على نقاط بيكر الخمس، مع ملحق يفصّل وجهة النظر الفلسطينية التي قدّمت الى مصر. ولم يعرف، بعد، عدد «الافتراضات»، او «التحفظات» المفصّلة الملحقة بالرد. غير ان ما هو معروف انها تتطرّق الى طلب م.ت.ف. بشأن تشكيل الوفد الفلسطيني، والسماح للوفد بطرح اي موضوع خلال الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، وفقاً لما يرتأيه، اضافة الى موضوع الانتخابات في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١٢/٧).

من جهة أخرى، ذكرت صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية، بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٨، ان م.ت.ف. الحقت بالرد المصري اربعة شروط ـ مبادىء في ردها الايجابي على الصغية الاساسية لنقاط بيكر الخمس، الذي ابلغ الى الولايات المتحدة الاميركية.

وبتاريخ ١٩٨٩/١٢/٨، عقد الطاقم الرباعي الاسرائيلي الذي يضم كلاً من رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، والقائم بأعماله وزير المالية، بيرس، ووزير الخارجية، ارنس، ووزير الدفاع، رابين، اجتماعاً، قرّروا خلاله الموافقة على ايفاد وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، في مطلع العام المقبل الى واشنطن للمشاركة في اللقاء الثلاثي لوزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل للبحث في موضوع اجراء الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، بهدف اجراء انتخابات في المناطق المحتلة. كما قرر الطاقم ارسال فريق عمل الى واشنطن، من اجل التحضير لعقد اللقاء كما تقترح خطة بيكر (**معاريف**، ١٩٨٩/١٢/١٠). لكن، في وقت لاحق، قرّر الطاقم ايفاد سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتاين، الى الولايات المتحدة، للتباحث مع المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية بشأن الضمانات التي تطالب بها اسرائيل، كشرط لقبولها نقاط بيكر الخمس (**هآرتس**، ١٩٨٩/١٢/١١).

وفي هذا السياق، علّقت صحيفة «معاريف» (١٩٨٩/١٢/١٠) على موافقة الطاقم الوزاري الاسرائيلي الرباعي بشأن ايفاد وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، الى اللقاء الثلاثي، فكتبت: «لقد نجحت الولايات المتحدة الاميركية، عبر دبلوماسيتها الملتوية، وغير العادية تماماً، في تأجيل، وربما في عدم حدوث نهاية مسيرة السلام التي بدأت مع مبادرة السلام الاسرائيلية. امّا حقيقة عدم نقل الولايات المتحدة الى مصر الاشتراطات التي ارفقت بقرار الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغر، الايجابي تجاه نقاط بيكر الخمس المعدّلة، ليست كافية لامتناعها عن نقل ملحقات الرد المصري الايجابي الى اسرائيل... لأن اسرائيل نشرت اشتراطاتها، بينما ابقت مصر اشتراطاتها طي الكتمان. وليس بالامكان عدم الشك في ان المطلوب من اسرائيل، الآن، هو شراء سمك في البحر، وبأنها تذهب الى لقاء وزراء الخارجيات الثلاثي وهي معصوبة العينين... لقد اصبحت المشكلة، الآن، في ملعب وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، الذي ينبغي عليه الذهاب

الى اللقاء وهو يحمل الاصرار على كون نتائجه متسقة مع قرار الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر... أمّا الطريق نحو الانطلاق، فلا تزال طويلة؛ لكن ينبغي، على الاقل، مباركة عدم اغلاقها تماماً».

ومن جهته، قال وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، انه غير سعيد جراء الاتصالات بين مصر وم.ت.ف. «لكن من الحكمة عدم قطع اتصالاتنا بالقاهرة، الهادفة نحو دفع المسيرة السياسية الى امام». وبعد قبول مبادرة بيكر، اضاف: «خطونا خطوة الى امام؛ غير اننا، الآن، نعير اهمية خاصة لموقف مصر المستقل. وفي حال اتضاح ان مصر ليست مستعدة لاكثر من دور ساعي البريد، فان الامور ستكون اكثر تعقّداً» (**هآرتس**، ١٠/١٢/١٩٨٩).

امّا «وزراء الاشتراطات» في الليكود (ليفي وشارون ومودعي)، فقد طالبوا بعقد اجتماع لمركز الليكود قبل سفر وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، لحضور اللقاء الثلاثي في واشنطن. وقد ردّ مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية على هذا الطلب بالقول ان المركز سوف يعقد، فعلاً، وانه لا فرق بين ما اذا عقد قبل، او بعد، سفر ارنس (**معاريف**، ١١/١٢/١٩٨٩).

مصادقة الكنيست

في هذه الاجواء الساخنة، قدّمت كل من حركة هتحياه ومولیدت اقتراحاً لحجب الثقة عن الحكومة. غير ان الكنيست عاد وجدّد ثقته بسياسة الحكومة، وبقرار ايفاد وزير الخارجية، ارنس، الى اللقاء الثلاثي في واشنطن، بأغلبية كبيرة، على الرغم من توجيه النقد الشديد الى سياسة الحكومة من جانب التيارات السياسية المختلفة، كل حسب وجهة نظره.

وخلال النقاش الذي أُجري في الكنيست حول سياسة الحكومة واقتراح حجب الثقة، قال عضو الكنيست يائير تسبان (مبام): «ان حركة هتحياه ومولیدت تشكلان بؤرة الخطر الحقيقي على الامن القومي الاسرائيلي، وعلى الديمقراطية، وعلى اليهود والسلام... وما ينبغي فعله هو قيام الكنيست بحجب الثقة عنهما، والاشمئزاز من جانب الشعب» (**عل همشمار**، ١٤/١٢/١٩٨٩).

من جهة اخرى، وجّه تسبان نقداً شديداً الى سياسة الحكومة الملتوية في اسرائيل ازاء مشاركة م.ت.ف. غير المباشرة في المسيرة السلمية. وقال ان هذه السياسة تؤدي الى هدر وقت ثمين مرتبط بآلام شديدة وبضحايا كثيرة لكلا الشعبين، وبمخاطر جمّة: «تغيير ميزان القوى لصالح المتطرفين وحركة حماس وخسارة للتيار المركزي داخل م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وفي الاطار ذاته، ولكن على نحو أكثر وضوحاً، قال عضو الكنيست، ميخا غولدمان (معراخ): «يجب دمج عرب القدس الشرقية بالمسيرة السلمية، وضمّ مبعدين الى وفد الحوار الاسرائيلي - الفلسطيني». واضاف ان شامير، برفضه لهذا الامر، يرفض اي تقدم حقيقي بمسار السلام؛ وان كل محاولة اضافية من جانب شامير لنسف المسار سوف تؤدي، في نهاية المطاف، الى محادثات مباشرة مع م.ت.ف. او مع حركة «حماس»، والى اقامة دولة فلسطينية (**المصدر نفسه**).

من جهة اخرى، ومن جانب اليمين الليكودي، وجه عضو الكنيست بيني بيغن نقداً الى سياسة الحكومة، حيث قال: «ان الاستنتاج الذي لا بدّ منه، هو ان الولايات المتحدة الاميركية تعلن عن انها تخصص دوراً هامّاً لـ م.ت.ف. وربما اساسياً، في المسار الدبلوماسي. وهذا الموقف يتناقض، بشكل واضح، مع الخطوط الاساس لحكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، ومع مبادرة السلام الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**).

شاركته في هذا الاستنتاج عضو الكنيست، غيئولاه كوهين (هتحياه)، اذ قالت: «هذه الحكومة جدّية؛ لكن المصيدة التي تدخلنا اليها هي جدّية ايضاً. ولست انا من قال ذلك، بل رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عندما تحدث عن مبادرة بيكر بأنها بدون ضمانات مقبولة سوف تصبح قنبلة موقوتة» (**المصدر نفسه**).

وفي لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، قال وزير الخارجية، ارنس، ان اسرائيل تهمل المسيرة السلمية، في حال اتضح لها ان مصر ليست طرفاً كاملاً وفعّالاً في الاتصالات. عندئذٍ، سأله عضو الكنيست، يوسي ساريد (راتس): «اذن، لماذا سألت وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، عن

مضمون رد م.ت.ف.». فأجابه ارنس: «لكي اتأكد اذا كان الاميركيون حصلوا، فعلاً، على رد من م.ت.ف.»، وتدارك قائلاً: «ردهم لا يعنيني. لقد كان اهتمامي مركزاً، فقط، على معرفة ما اذا كان بيكر حصل على اي رد كان». فقال له سارید ان بيكر سوف يعرض عليه، خلال اللقاء الثلاثي، في واشنطن، ثلاث قوائم بشأن تشكيل الوفد الفلسطيني: «الاولى، قائمة اسماء من اساتذة الجامعات الفلسطينيين في المهجر؛ والثانية، قائمة تحتوي على اسماء مبعدين؛ والثالثة، قائمة من سكان القدس الشرقية؛ ليختار واحدة من بينها» (**دافار**، ١٣/١٢/١٩٨٩).

وفي هذا الاطار، علق احد الصحفيين على زلّة لسان ارنس بحضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، اذ كتب: «ان تلعثم وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، بحضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، اصبحت حديث الاسبوع. لقد اتضح من اقوال ارنس انه طلب من وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، معلومات حول ردّ م.ت.ف. على المشروع الاميركي. وبهذا ترك العنان للطعن به من اليمين واليسار... لكن، بعد انقشاع الغيوم، اتضح ان ارنس لم يتجاوز الخطوط الحمراء. فليس هو السياسي الاسرائيلي الاول الذي يكسر سور المعارضة للتفاهم المباشر مع م.ت.ف...». غير ان ارنس اضاف جملة اخرى، بحضور اللجنة، لكي يصحح الانطباع الخاطىء، فقال: «التحدث مع م.ت.ف. يعني الخطر المميت؛ والجلوس معها الى طاولة المفاوضات يعني اقامة دولة فلسطينية وحق العودة» (ايلان كفير، **حداشوت**، ١٥/١٢/١٩٨٩). واضاف كفير: «السؤال الذي يطرح نفسه: هل حدث تحوّل في مفهوم ارنس؟ هل وزير الخارجية الاسرائيلية الحالي هو الشخص نفسه الذي اقترع، قبل عشر سنوات، ضد اتفاقيتي كامب ديفيد؟ واجاب: اعتقد بأنه يوجد، اليوم، امام ارنس ثلاثة خيارات: عدم فعل اي شيء، كما يوحي بذلك وزراء الاشتراطات؛ واجراء مفاوضات مع م.ت.ف. كما يشيرون عليه في كل مكان؛ وامّا الخيار الثالث، فهو ايجاد بديل من م.ت.ف. في المناطق [المحتلة] عبر اجراء انتخابات، سوف تؤدي، بالضرورة، الى تشكيل وفد فلسطيني من سكان المناطق المحتلة. وارنس يدرك جيداً امكانية انتخاب شخصيات متطرفة ترفض الخوض في تسوية مرحلية وفي المسار السياسي. وفي هذه الحالة، يصل السياق السياسي نهايته. وهذا هو الخيار الافضل بالنسبة الى ارنس» (**المصدر نفسه**).

اتجاهات الرأي العام

تباينت التعليقات والتحليلات السياسية الاسرائيلية تجاه مرحلة ما بعد الموافقة الاميركية والاسرائيلية على الرد المصري ـ الفلسطيني الايجابي على نقاط بيكر الخمس، والاستجابة لعقد اللقاء الوزاري الثلاثي في واشنطن، تمهيداً للاتفاق على تشكيلة الوفد الفلسطيني للحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني في القاهرة، حيث اعتبرها البعض تحدياً لـ م.ت.ف. وتكبيلاً لشامير؛ واعتبرها البعض الآخر هبوطاً اسرائيلياً نحو الهاوية.

وفي هذا السياق، علّق احد الصحفيين على الموضوع، فكتب: «ان الاستجابة الاسرائيلية المشروطة لمشروع بيكر وضعت في وجه الفلسطينيين تحدياً صعباً. فمن جهة، ان المشروع لا يضمن لهم اي انجازات سياسية فعلية، ويضعهم في مرتبة ادنى بكثير من المرتبة الاسرائيلية، وهذا بمثابة اهانة صارخة على صعيد هيبة م.ت.ف. كممثل وحيد للفلسطينيين. ومن جهة اخرى، اصبح مشروع بيكر السبيل الوحيد نحو اي تقدم سياسي يعطي الفلسطينيين، سكان المناطق [المحتلة]، الغارقين في اليأس والاحباط بارقة أمل» (اوري نير، «تحدّ لـ م.ت.ف.»، **هآرتس**، ١٢/١٢/١٩٨٩).

وعلّق آخر على وضع شامير، فوصفه بأنه «ليس بأفضل من وضع م.ت.ف. وبأن شامير، بعد الموافقة الاسرائيلية على عقد اللقاء الثلاثي في واشنطن، اصبح كمن يخرج في سفرة تاريخية لا عودة منها، تشبه المأساة الاغريقية. فهو يسير مكبلاً بقيوده نحو مصيره. وعلى ما يبدو هكذا حكم عليه. وخلال سفرته ينظر حوله، فيرى ان عالم الامس لم يعد عالم اليوم. كل شيء يتغيّر بسرعة. النزاعات المحلية بين معظم الدول تسير نحو الحل. الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي اتفقا على ايجاد الحلول لكل نزاع محلي، او مناطقي، بالطرق السلمية. حروب نهاية القرن لم تعد حروب دبابات وطائرات، بل حروب اقتصادية. ومن يستطيع مضاعفة الانتاج

وتطوير قدراته على المنافسة في الاسواق الدولية هو الذي يبقى.

«لقد اعلن شامير، مراراً وتكراراً، عن استعداده للمفاوضات، لكن ليس مع م.ت.ف. غير انه، هذه المرة، يعلم جيداً ان مصيره يقوده الى احضان م.ت.ف. لأنها هي الطرف الحقيقي الذي يمكن التفاوض معه» (اسرائيل زامير، «شامير المكبّل»، **عل همشمار**، ١٣/١٢/١٩٨٩).

ضغط من ثلاث جهات

امّا بنحاس عنباري، فقد حاول الغوص في افكار شامير وتكتيكاته، من جهة، والضغوط التي يتعرض لها، من جهة اخرى، فكتب: «يعتقد شامير بأن في الامكان اجراء المسيرة السياسية على ثلاث مراحل: الاولى، اعداد لقاء تقني في القاهرة، يتم خلاله بحث في موضوع الانتخابات، حيث يكون الوفد الفلسطيني مشكلاً، بمعظمه، من شخصيات تكنوقراطية تشارك في المناقشات حول سبل اجراء الانتخابات. وقد طرح في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية اسم مدير عام وزارة الداخلية الاسرائيلية، دوف كاهت، لرئاسة الوفد الاسرائيلي. الثانية، الانتخابات بحد ذاتها، التي سوف تجرى وفقاً لما اتفق عليه في القاهرة. المرحلة الثالثة، اجراء اللقاءات بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة الاميركية، بمشاركة الوفد الفلسطيني الذي سوف يتمّ انتخابه. وخلال ذلك يتم بحث في سبل تجسيد الحكم الذاتي، وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد. امّا الحل الدائم، فسوف يبحث فيه بعد مرور بضع سنوات على اقامة الحكم الذاتي، او أي تسوية مرحلية اخرى» (**المصدر نفسه**، ١٤/١٢/١٩٨٩).

امّا بالنسبة الى الضغوط التي يتعرض لها، فقد كتب عنباري: «ان زلّة لسان وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، بحضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، قبل بضعة ايام، ازاء موقف م.ت.ف. كما ورد في الرد المصري، فانها تكشف الشيء القليل ممّا تمرّ به القيادة السياسية في اسرائيل. فرئيس الحكومة، ووزير خارجيته، يقبعان، الآن، تحت وطأة ضغط مثلّث الطرف: ضغط من جانب وزراء 'الاشتراطات'؛ وضغط من جانب حزب العمل؛ وضغط اميركي خفيّ. ومن الواضح لشامير انه، في حال عقد مركز الليكود للبحث في المسار السياسي، فانه لن يستطيع تقديم كل ما لديه من معلومات، بل ينبغي عليه اخفاء بعضها، من اجل عدم التسبّب في ايقاف المسار. وبهذا سوف يثير حفيظة وزراء الاشتراطات الذين يتهمونه بالتخلي عن مبادىء الليكود، ويحاولون افشاله عبر اقتراع حجب الثقة عنه، في مركز الحزب.

«من جهة اخرى، فان حزب العمل يهدّد، على الدوام، باقامة حكومة مصغرة في حال توقف المسار السياسي. وليس لدى شامير اية رغبة في تشكيل حكومة مصغرة مع الاحزاب اليمينية. لهذا، نرى ان ضغط حزب العمل هو الحافز السياسي وراء الانقلاب السياسي الذي يمرّ به شامير وارنس. هذا الضغط، مثلّث الطرف، يلزم القيادة السياسية في اسرائيل (طاقم الاربعة) باتخاذ قرارات يصعب على مراكز احزابها قبولها. ففي الليكود، سوف يطالبون بايقاف المسارات، وفي المعراخ سوف يطالبون بالاسراع بها. وهنا يكمن الخطر، او الامل، من ان تؤدي قرارات الطاقم الرباعي الى حل الحكومة، لاسباب داخلية، لا علاقة لها بالمسار السياسي» (**المصدر نفسه**).

امّا د. يوحنان بادر، وهو من قدامى مؤسسي حركة حيروت، فقد علق على كلمات الترحيب التي استقبل بها الاميركيون الموافقة المصرية المبدئية المشروطة لمشروع بيكر، بأنها «تحتاج الى الدراسة والتدقيق. وسأل: هل هذا يعني ان هناك تقدماً كافياً يستوجب عقد اللقاء الثلاثي؟ واجاب: ان هدف اللقاء هو بلورة قائمة اسماء الوفد الفلسطيني لمحادثات القاهرة لكي يكون مرضيّاً عنه، كما ورد في مشروع بيكر. مرضي عنه من قبل من؟ هل من قبل اسرائيل ايضاً؟ ام انهم سيعرضون عليها قائمة معدّة مسبقاً ويطالبوننا بالتوقيع عليها... فوفقاً للانباء التي لم يتمّ نفيها، نقل الاميركيون الى م.ت.ف. عبر مصر، او عبر محادثات تونس، مجموعة من الوعود لحثّها على تأييد مشروع بيكر... فقد وعد الاميركيون بأن يشمل الوفد الفلسطيني فلسطينيي المهجر (خلافاً للموقف الاسرائيلي)، ووعدوا، سلفاً، بتأييد مبدأ 'الارض مقابل السلام' وتأييد حقوق الفلسطينيين السياسية...

«ومقابل الوعود التي اعطيت لـ م.ت.ف.

ما زالت اسرائيل تنتظر اقرار افتراضاتها للموافقة المشروطة على مشروع بيكر... الاميركيون يعتقدون، وبحق، بأن الطريق نحو السلام تحتاج الى خطوات كثيرة، وصبر اكثر، لكي يصبح بالامكان، في النهاية، تحقيق انجاز سياسي، معاهدة، او اتفاق، أو حتى تفاهم غير مفروض بين الاطراف المتنازعة... لهذا، يتوجب علينا ان نكون اكثر حذراً، وبشكل خاص عندما يكون الامر حول ضمان وجودنا، وأمننا، وتجسيد كامل للحلم الصهيوني. سلالم عدة تؤدي الى هذا الهدف المنشود؛ لكن هناك، ايضاً، سلالم كثيرة تؤدي الى جهنم، الى الهاوية...» («سلالم نحو الهاوية»، **معاريف**، ١١/١٢/١٩٨٩).

«الاردن هو فلسطين»

في خضم المناقشات السياسية، والتعليقات، والتحليلات، والإبعاد، لدعوة وزير الخارجية الاميركية، بيكر، الى كل من وزير خارجية اسرائيل، ارنس، ووزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، لعقد اللقاء الوزاري الثلاثي في واشنطن، زلّ لسان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت احرونوت» (٨/١٢/١٩٨٩)؛ اذ قال: «لو كنت فلسطينياً لطالبت بدولة فلسطينية؛ لكن، في الوقت عينه، لكنت قلت لنفسي ان هذه موجودة. يوجد بلد اغلبية سكانه من ابناء شعبي، وهو الاردن».

وعلى الاثر، تضاربت الآراء داخل معسكر الليكود في التعليق على تصريح شامير. وبعد تحفّظ القائم بأعمال رئيس الحكومة، بيرس، من تصريح رئيس الحكومة، تعزز تمسك اغلبية معسكر الليكود بالشعار، الى حدّ ان عضو الكنيست، تسحي هنغبي، اقترح وضعه في مركز برنامج الليكود للانتخابات المقبلة (**هارتس**، ١٤/١٢/١٩٨٩).

وفي هذا السياق، علّق الصحفي دان مرغليت، فكتب: «ان انهماك حزب السلطة الاساسي في شطب هوية دولة مجاورة يحمل في طياته مخاطر سياسية، واعلامية، وايديولوجية. فهو يقوّض استقرار حكم الملك حسين. ومن نافل القول ان الملك غارق في مصاعب جمّة مع جماعة الاصوليين المتزمّتين في مملكته، وليس من مصلحة اسرائيل زيادة الضغط عليه... ومهما يكن، يبقى الملك الافضل للتحاور معه، قياساً بالمحاورين المتزمّتين، الذين يضاعفون قوتهم في مخيمات اللاجئين في عمان. حتى ان متطرفين، امثال عضو الكنيست ميخائيل ايتان، يدركون انه، في المدى المنظور على الاقل، فان هذا الشعار مضرّ.

«من جهة اخرى، ان هذا التصريح يثير الدهشة: اذا كان الاردن هو فلسطين، فلماذا افشل شامير المفاوضات مع الملك حسين التي اقترحها بيرس في نيسان (ابريل) ١٩٨٧؟ ... مع كل هذا، فان الليكود لم يكن وحدة واحدة. الاقلية الرزينة في قيادته لها موقف آخر. بيني بيغن ضد، وعوزي لانداو متردّد، وبنيامين نتنياهو يوضح انه ليس مع، لكن يصفه بأنه يشير الى واقع قائم. كذلك، فانهم يخشون من ان في جملة ' الاردن هو فلسطين' اعتراف ضمني اسرائيلي بحق الفلسطينيين بدولة لهم...» (المصدر نفسه).

وشاركه في هذا الرأي الحاخام مناحيم هكوهن، اذ قال: «ان هذا يعني تنازلاً من شامير عن كلمة ' لا' المعروفة؛ وبلغة لا تقبل التأويل، قال شامير: (أ) انني اعترف بكيان قومي عربي فلسطيني؛ (ب) لهذا الكيان الفلسطيني الحق باقامة دولة خاصة به على جزء من ' ارض ـ اسرائيل' التاريخية؛ (ج) النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني يجب حلّه عبر تسوية اقليمية...

«مهما تكن التفسيرات والتحليلات لتصريح شامير، فان مجرّد قوله هذا يلغي لاءات شامير الثلاث: لا للكيان القومي الفلسطيني؛ لا لاعتراف بحق العودة للشعب الفلسطيني الى دولته؛ لا للتسوية الاقليمية على ' ارض ـ اسرائيل التاريخية' . وعندما تسقط تلك اللاءات الثلاث، من الناحية الجوهرية والايديولوجية، يصبح من غير الممكن طرح مبدأ ' الموت دون ذلك' خلال المباحثات الاسرائيلية ـ الفلسطينية تحت شعار ' الارض مقابل السلام' » («نعم للتسوية الاقليمية»، **عل همشمار**، ١٥/١٢/١٩٨٩).

صلاح عبدالله

مسيرات ووقت للسلام

أصبحت الحصارات الطويلة آخر الاساليب للحؤول دون قيام تظاهرات جماهيرية حاشدة، ووسيلة لعزل نشطاء الانتفاضة الفلسطينية عن بقية المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد استخدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلية هذا الاسلوب مرتين، وفي فترتين متقاربتين، خلال كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩ ومطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠؛ هما مناسبة الذكرى الثانية لانطلاقة الانتفاضة والذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥. فخلال المناسبتين، ألزمت سلطات الاحتلال الاسرائيلية اكثر من مليون فلسطيني من سكان الضفة والقطاع على البقاء في منازلهم، تنفيذاً لاوامر عسكرية اصدرتها. ولم يحل هذا الاجراء دون قيام تظاهرات متفرقة في عدد من المناطق التي لم يشملها الحصار، خصوصاً في مناطق القدس وبيت لحم والخليل، حيث وقعت تظاهرات يومية اسفرت عن استشهاد مواطنين (داود كتاب، «الحصارات والقتل تميّز ذكرى الميلاد»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٦٥، ١٥/١٢/١٩٨٩، ص ٣)؛ الأمر الذي تطوّر الى متنفّس شامل مع بدء تنفيذ برنامج حركة «السلام الآن» الاسرائيلية، الذي نظّمته بالتعاون مع مؤسسات وهيئات فلسطينية واوروبية تحت شعار «١٩٩٠ وقت للسلام»، حيث شهدت القدس تظاهرة نسائية كبيرة، هي الاولى من نوعها، اعقبها قيام حوالى ثلاثين الف متظاهر، من يهود وفلسطينيين واميركيين واوروبيين، بتشكيل سلسلة بشرية احاطت بالقدس القديمة، في اكبر تظاهرة سلمية سجلتها احداث الانتفاضة خلال العام ١٩٨٩، واثارت فزع سلطات الاحتلال والدوائر الاسرائيلية الرسمية، وفي مقدمها الكنيست الاسرائيلي.

ذكرى ومذبحة

في الذكرى الثانية لانطلاقة الانتفاضة، اطلقت قوات الاحتلال الاسرائيلية النار على متظاهرين في قرية بني نعيم كانوا يرفعون علم فلسطين، فقتلت سارة المناصرة (٢٢ عاماً) وكامل حميدات (٢٦ عاماً)، فيما قذف ملثّمون قوات الجيش الاسرائيلي بحجارة (جويل غرينبرغ وميشال سيلا، «مقتل اثنين في الذكرى الثانية للانتفاضة»، **جيروزاليم بوست**، ١٠/١٢/١٩٨٩). وتمشّياً مع سياستها في التعتيم الاعلامي على الاحداث، لم تنشر الصحف الاسرائيلية تفاصيل المذبحة هذه، في اليوم التالي لوقوعها. «فقد اتفق، كما يبدو، على ان يكون يوم الذكرى السنوية الثانية للانتفاضة يومياً 'هادئاً نسبياً'، وربما دون قتلى او جرحى. ومساء الذكرى، الذي يصادف ٩/١٢/١٩٨٩، ظهر رئيس اركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، على شاشة التلفزة الاسرائيلية، في مطلع فقرات نشرة الاخبار العربية، في الساعة السابعة والنصف، في لقطة 'هادئة' دامت اكثر من عشر دقائق. كان شومرون يقف وسط ثلّة من ضباطه وجنوده وسط مدينة رام الله. وقد ظهر ضمن المجموعة، وفي زاوية ضيقة، رئيس الادارة المدنية الاسرائيلية، الجنرال شاكي ايرز. وخاطب شومرون المشاهدين، الذين يفترض انهم المواطنون الفلسطينيون في الاراضي المحتلة، اضافة الى الاسرائيليين الذين يحلو لهم متابعة النشرة [الاخبارية] قبل نشرتهم الخاصة بهم في الساعة التاسعة، قائلاً: 'انظروا، انه يوم هادىء. وقد مرّ دون قتلى، أو جرحى، او احداث تذكر'» (**اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٩٣، ١٨/١٢/١٩٨٩، ص ١٢). لم تكن الحقيقة كذلك، بالطبع. لكن القيادة العسكرية الاسرائيلية بذلت كل جهودها لترك الانطباع عن انتشار الهدوء في مناطق الضفة والقطاع. فقد ذكر صحفي فلسطيني يقيم في حي القصبة، في نابلس، ان خمس تظاهرات، على الاقل، اندلعت، في آن، داخل الحي الذي يسكنه فور

رفع حظر التجول عنه لمدة قصيرة، وملأت اليافطات والهتافات الشوارع (**المصدر نفسه**).

امّا في مناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الثورة، فقد اقدمت قوات الجيش الاسرائيلي على قتل فلسطيني في الرام، شمال القدس، وفرّقت مسيرة أُقيمت بالمناسبة ضمّت خمسين ملثّماً، وألقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية القبض على اثنين من الملثّمين، وجرحت ثالثاً. وكانت سلطات الاحتلال فرضت حظر التجول على نابلس، وجزء من جنين ورام الله، ووسط مدينة غزة، وجميع مخيّمات اللاجئين، تحسّباً لاقامة احتفالات جماهيرية. وهكذا ظل اكثر من مليون فلسطيني داخل بيوتهم، فيما أُبعد الصحافيون من غزة، ومن مناطق واسعة في الضفة، ومنعوا من تغطية الاحداث في المنطقتين. وعلى الرغم من ذلك، اندلعت تظاهرات ومسيرات عدة في مناطق مختلفة، رفع خلالها المتظاهرون علم فلسطين وصورة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ونائبه الشهيد خليل الوزير (ابو جهاد)، وعلّقت الملصقات والصور على الحيطان. وفي المساء، اطلق سائقوا السيارات، في نابلس، صفارات سياراتهم، وردّد المواطنون الاغاني والاهازيج الوطنية. وفي قرية بيت فجار، صعد المئات الى سطوح المنازل وغنّوا: «نحن ابناء ابو عمار». وفي المزرعة الشرقية، القت طائرة مروحية قنابل الغاز على مئات المتظاهرين (**جيروزاليم بوست**، ٢/١/١٩٩٠).

حصار آخر

من جهة أخرى، شددت سلطات الاحتلال الاسرائيلية اجراءاتها ضد شخصية وطنية فلسطينية بارزة، وسعت الى فرض قيود على تحركات شخصيتين أخريين. فقد منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية رئيس مركز الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، من دخول الضفة الفلسطينية لمدة ستة شهور، والتحرك في نطاق مدينة القدس وحدها، حيث مكان اقامته الدائم. وجاء في قرار المنع، الذي وقعه القائدان العسكريان الاسرائيليان للضفة وغزة، ان الحسيني «يشكل تهديداً للامن العام». امّا الحسيني، فربط، من جانبه، بين القرار وبين تصاعد الانتفاضة، وقال: «حققت الانتفاضة، في عامها الأول، وجودها الفعلي في المنطقة، وتوجته باعلان الاستقلال؛ وحققت، في عامها الثاني، دعم وتأييد الرأي العام العالمي؛ وهي، الآن، تجتهد، وتسعى، في عامها الثالث، الى اختراق الحصار الاسرائيلي الرسمي، والوصول الى الرأي العام الاسرائيلي في شوارعه داخل اسرائيل عينها». وشطبت الرقابة العسكرية تصريح الحسيني، هذا، من جميع الصحف الفلسطينية الصادرة في منطقة شرق القدس («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦). في وقت لاحق، وفي السياق عينه، دعا وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، اسرائيل الى استخدام جميع الوسائل «المشروعة» لاتخاذ خطوات ضد ثلاث من الشخصيات الفلسطينية في الضفة، احداها الحسيني. وقال شارون، في اجتماع وزاري، ان اسرائيل تستطيع تخفيض مستوى الانتفاضة باعتقال، او ابعاد، الشخصيتين، من القدس، ساري نسيبة وفيصل الحسيني، بالاضافة الى جميل الطريفي، من رام الله، الذي كان التقى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في وقت مبكر من العام ١٩٨٩. ودعا شارون اسرائيل الى العمل ضد ما اسماه «رؤوس الارهاب الفلسطيني»، والحّ على اتخاذ خطوات ضد الشخصيات الثلاث (دافيد ماكوفسكي، «شارون يستعجل اتخاذ اجراءات ضد نسيبة والحسيني والطريفي»، **جيروزاليم بوست**، ٢٥/١٢/١٩٨٩).

وقت للسلام

نظّمت حركة «السلام الآن» الاسرائيلية، بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الفلسطينية في القدس، واللجنة التحضيرية الاوروبية، برنامج تحرك سلمي مشترك تحت شعار «١٩٩٠ وقت للسلام»، شارك فيه حوالى ثلاثين الف متظاهر، وتعرّض لقمع وحشي من قبل الشرطة الاسرائيلية ودوريات حرس الحدود.

قبل يومين من بدء التحرك، عقد، في قاعة فندق الوطني في القدس، مؤتمر صحافي، شارك فيه ممثلون عن حركات السلام في اسرائيل وبعض الشخصيات الفلسطينية، من بينها فيصل الحسيني ونقيب رابطة الصحافيين الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية رضوان ابو عياش

والمحاضر غسان الخطيب وممثل عن الوفد الايطالي الذي يزور المناطق المحتلة للمشاركة في النشاطات السلمية. تحدث، في المؤتمر، عدد من المشاركين، فأكدوا ان «مسيرة السلام» هي لتثبت للجميع ان بامكان الفلسطينيين والاسرائيليين صنع السلام. وتهدف مشاركة الاوروبيين، في هذه التظاهرة، الى «دفع جهود السلام، وتقريب وجهات النظر بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني» (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٩/١٢/٢٧).

تمّ افتتاح تظاهرة «١٩٩٠ وقت السلام» رسمياً، في القدس، بعد ظهر الثامن والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، بمشاركة اوروبيين وممثلات الاجانب والفلسطينيين وممثلين عن حركة «السلام الآن» الاسرائيلية. وألقيت الى الحضور كلمات، شدّد فيها المتحدثون على دور الانتفاضة في جعل حدث دولي، كهذه التظاهرة، امراً ممكناً. وقال المدرّس في جامعة بيرزيت، رياض المالكي: «بعد عامين من الانتفاضة، وما جنته، لا يتطلب الانسان شجاعة ليقف في القدس ويقول: نعم لحق تقرير المصير ونعم للدولة الفلسطينية». واضاف، مخاطباً الوفود الاجنبية المشاركة: «اذا كانت اسرائيل سمحت بالتظاهرة، فليس [مردّ] ذلك الى انكم لطفاء، او لانها تحبكم وتحترمكم، وانما لأنه لا يمكن تجنب الضغط الذي ولدته الانتفاضة». وعبّر كيارا انيغراس، من الجمعية الايطالية للسلام، عن رسالة الوفود الاجنبية التي اتت من ثماني عشرة دولة، بقوله: «لقد جئنا لنقول للاسرائيليين: اوقفوا هذا القتل، توقفوا عن اطلاق النار». واشار الى ان الاجانب المشاركين «أتوا غير مسلّحين، ولا يبغون محاربة الجيش الاسرائيلي، الذي شن معركته ضدهم عندما منعهم من دخول المخيمات الفلسطينية والتضامن مع سكانها الفلسطينيين، وعندما منع ممثلين عن حركات السلام الاوروبية من الدخول الى اسرائيل، وكما فعلت [السلطات الاسرائيلية] مع عضوي لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية حول قضية فلسطين، القس جان ماري لامبير وميكو توفيكوفسكي». وقال ممثل حركة «السلام الآن» الاسرائيلية، تسالي ريشس، ان الحركة ناضلت، من سنين، من أجل حق الفلسطينيين في اقامة دولتهم، «لان من مصلحة اسرائيل ان تتخلى عن المناطق التي تحتلها والتي تجرّها الى وضع مأساوي». الى ذلك، تلقّى القائمون على مسيرة السلام رسالة من رئيس الاشتراكية الدولية، فيلي برانت، جاء فيها: «ان تحطيم الاسوار وتقرير المصير الديمقراطي هي مسائل لا تخص برلين واوروبا الشرقية وحسب، بل تخص، ايضاً، القدس واسرائيل وفلسطين والشرق الاوسط» (**الحياة**، لندن، ١٩٨٩/١٢/٢٩).

المرأة اولاً

بدأت نشاطات يوم النساء في فندق «كنيست تاور» في غرب القدس، حيث استمعت حوالى ١٥٠٠ امرأة لكلمات أُلقيت في هذه المناسبة، بينها كلمتان لشخصيتين نسائيتين فلسطينيتين، هما رئيسة اتحاد لجان العمل النسائية، زهيرة كمال، ونائلة عايش زوجة المبعد جمال زقوت، التي كانت امضت ستة شهور في الحجز الاداري، وعانت من الاجهاض تحت التعذيب (**سنابل برس سيرفيس**، القدس، ١٩٨٩/١٢/٣١ و١٩٩٠/١/١). بعد ذلك، انطلقت التظاهرة، التي حصلت على ترخيص قانوني مسبق، من شارع ماميلا في القدس الغربية بمشاركة عدد من النساء الاسرائيليات والاوروبيات والاميركيات اللواتي لبسن السواد؛ وحملن لافتات كتب عليها: «كفى للاحتلال». وكانت هاته النسوة شاركن في التظاهرة الاسبوعية التي قامت بها حركة «نساء في السواد» الاسرائيلية في ساحة ملاك فرنسا، في القدس. كان في انتظار التظاهرة، لدى وصولها كنيسة نوتردام، الواقعة عند الخط الاخضر الوهمي الذي يفصل بين شطري القدس، قرب بوابة مندلبوم، تظاهرة ضمّت مئات النسوة الفلسطينيات، حيث التحمت التظاهرتان عند الباب الجديد ـ احد ابواب القدس القديمة. وسارت النسوة بمحاذاة سور القدس، يرافقهن، ويحيط بهن، مئات من افراد الشرطة الاسرائيلية، وقد رفعن يافطات عدة كتب على احداها بالالمانية: «دولتان لشعبين»؛ وبالايطالية: «يسقط الاحتلال»؛ وبالفرنسية: «نعم للحوار مع م.ت.ف.»؛ فيما هتفت الفلسطينيات: «انتفاضة الى الامام حتى يزول الاحتلال» (**الحياة**، ٣٠ ـ ١٩٨٩/١٢/٣١).

سارت التظاهرة من دون صدامات الى

ان شارفت على نهايتها، عندما رفعت مجموعة من الفلسطينيات علم فلسطين، ورددت شعارات وطنية حالما وصلت التظاهرة مسرح الحكواتي. واستخدمت قوات الشرطة الاسرائيلية الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرات (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/١٢/٣١).

محاصرة القدس، بشرياً

أمّا الحدث الرئيس والاكثر أهمية، فكان «السلسلة البشرية» التي نظمتها، في الثلاثين من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، حركة «السلام الآن»، بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الفلسطينية في القدس ومع اللجنة التحضيرية الاوروبية، ورفعت خلالها شعارات موحدة تمّ الاتفاق بشأنها، واعلن عنها، مسبقاً، مثل: «نعم لدولة فلسطينية مستقلة» و«م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»؛ ودعت الشعارات الى انهاء الاحتلال، واحترام حقوق الانسان الفلسطيني، والتفاوض مع م.ت.ف. (**الاتحاد**، ١٩٨٩/١٢/٢٧).

ضمّت السلسلة البشرية حوالى ٩٠٠ ايطالي واكثر من مئة اميركي وعشرات البرلمانيين الاوروبيين ومئات المشاركين من المنظمات الاوروبية غير الحكومية. وحسب تقديرات فلسطينية، فان حوالى ١٤٠٠ فرد اوروبي واميركي شاركوا في التظاهرة، جنباً الى جنب مع منظمات فلسطينية ومجموعات سلام اسرائيلية («سنابل برس سيرفيس»، **مصدر سبق ذكره**). وطبقاً لمصادر الشرطة الاسرائيلية، فقد بلغ اجمالي عدد المشاركين في السلسلة البشرية، من يهود وعرب ونشطاء حركة السلام الاوروبية، حوالى خمسة عشر الفاً. أمّا حركة «السلام الآن» الاسرائيلية، فقدّرت اجمالي العدد بثلاثين الف مشارك (ميشال سيلا، «٦٠ اصيبوا في مسيرة 'السلام الآن'»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/١٢/٣١).

استناداً الى تقديرات مصدر فلسطيني، كانت التظاهرة ناجحة، مما أثار اعصاب السلطات الاسرائيلية، التي هاجمتها بعد ان استقدمت ١٥٠٠ شرطي اضافي للتصدي لها، الى جانب دوريات من الشرطة الخيّالة، والطائرات المروحية، حيث وقعت موجتان صداميتان عند بوابة «هيرود»، اسفرتا عن اصابة ستين شخصاً بجروح (**المصدر نفسه**).

شهادة ايطالية: «هكذا عاملونا»

حول قمع الشرطة الاسرائيلية للمتظاهرين، خلال مسيرتي النساء والسلسلة البشرية، قالت برلمانية ايطالية: «رأيت الناس يتراكضون وهم يستفسرون عن مايجري. اخبرني البعض بأن الجنود [الاسرائيليين] اطلقوا قنابل الغاز واعتقلوا فلسطينيين. وهرعت للمساعدة، من موقعي كعضو في البرلمان الايطالي. وعندما وصلت، لم استطع ان اتبيّن شيئاً بسبب كثافة الغازات. كانت ثمة امرأة ترقد على الأرض، وكان شرطي يضربها بقضبان حديد وبيديه، واخذ يركلها بقدميه. وعندما هممت لمساعدتها سحبني الشرطي وضربني الى جانب المرأة، التي فقدت وعيها. كما علمت، فيما بعد، ان امرأة اخرى ضربت حتى كسرت ساقها». وتابعت عضو البرلمان، داتشا فالنت، قولها: «اعتقلنا قرب مسرح الحكواتي. ضربونا وبصقوا في وجوهنا طيلة الطريق، الى ان وصلنا مركز الشرطة. وهناك قاموا بفصل المحتجزين الاجانب عن الفلسطينيين [من القدس والمناطق المحتلة] وعن الفلسطينيين من اصل اميركي. لقد اجبروا ايطالياً على الوقوف ووجهه الى الحائط لمدة ساعة كاملة، تحت التهديد بضربه، اذا ابدى حراكاً... لقد شعرت بأن الحكومة الاسرائيلية خائفة من التظاهرة، لأنها ضمّت فلسطينيين واميركيين واوروبيين واسرائيليين من الساعين الى السلام. لم يكن باستطاعة الحكومة [الاسرائيلية] اتهام الفلسطينيين بالارهاب، والاّ سرت التهمة على الآخرين من الاطراف المشاركة» («سنابل برس سرفيس»، **مصدر سبق ذكره**). يذكر ان الدور الايطالي كان مميّزاً خلال العامين الماضيين من عمر الانتفاضة، حيث قدّمت ايطاليا ما يزيد على ٣٧ مليون دولار مساعدات الى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. وتتنافس الصحف الايطالية، فيما بينها، على متابعة الانتفاضة وتطورات القضية الفلسطينية. وكان اربعة نواب ايطاليون ربطوا انفسهم بسلاسل عند ابواب مخيم الامعري للاجئين، قرب رام الله، احتجاجاً على القمع الاسرائيلي. ويشكل الايطاليون العدد الاكبر بين

المشاركين الاوروبيين في مسيرة السلام الدولية في القدس (**الحوادث**، لندن، ٢٩/١٢/١٩٨٩، ص ١١).

تباين ردود الفعل

لقيت اجراءات الشرطة الاسرائيلية القمعية لتظاهرتي النساء والسلسلة البشرية مواقف متباينة داخل الكنيست الاسرائيلي، ولدى الاوساط الصحافية الاسرائيلية. لقد اثيرت عاصفة سياسية حول التظاهرة السلمية داخل الكنيست؛ وطالب اعضاء حزب الليكود، واعضاء من الاحزاب اليمينية الاخرى، في الكنيست بتقديم منظمي التظاهرة الى المحاكمة؛ وبعث الناطق باسم الليكود برسالة الى القائد العام للشرطة الاسرائيلية، طالبه فيها بتقديم منظمي التظاهرة الى المحاكمة بتهمة خرق شروط الترخيص الخاص باقامتها ومسّ سلامة القدس. وجاء في الرسالة: «ان التظاهرة خدمت اهداف الانتفاضة، واعادتها الى العناوين المركزية لوسائل الاعلام» (**تقرير العودة**، القدس، ٣١/١٢/١٩٨٩؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٣١/١٢/١٩٨٩). أمّا اعضاء حركة «السلام الآن» وزعماء يساريون في الكنيست، فقد اتهموا الشرطة الاسرائيلية بالتصرف بوحشية ضد المتظاهرين، وهو ما اكده مصدر اسرائيلي كذّب مزاعم الشرطة الاسرائيلية القائلة انها لجأت الى القوة بعد ان القى متظاهرون زجاجات فارغة ورشقوا رجال الشرطة بالحجارة ورفعوا علم فلسطين. فقد نفى المتظاهرون، بشدة، هذه المزاعم والاتهامات (**المصدر نفسه**). امّا حزب العمل الاسرائيلي، فقد انقسم اعضاؤه في الكنيست الى فريقين (**المصدر نفسه**). ودعا مصدر صحافي اسرائيلي الى اجراء تحقيق برلماني، وشعبي، بشأن تصرف الشرطة وقوات الامن في اثناء التظاهرتين. واكد انه لم يسبق هجوم الشرطة وقوات الامن على المتظاهرين اي محاولة للاخلال بالنظام، وان المنظّمين تعهدوا الحفاظ على النظام من دون الحاجة الى استخدام الغاز المسيل للدموع والاعيرة المطاطية لاقراره. واضاف المصدر: «ان الشرطة اعتدت على المتظاهرين بدون مبرر. واشار توقيت تدخلها الى انها تصرفت مع سبق الاصرار لكي لا تسمح بانتهاء التظاهرة بسلام». وحذّر المصدر من «خطورة استخدام وسائل القمع ضد الانتفاضة في النضال السياسي داخل اسرائيل»؛ وقال ان تصرف رئيس الحكومة، اسحق شامير، وايهود المرت، اللذين ترأسا الطاقم المشرف على التظاهرة، «لم يخدم القدس الموحدة، بل اظهر الفجوة التي تفصل بين شطري المدينة» (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٣١/١٢/١٩٨٩).

وتحت عنوان «التظاهرة وخسائرها»، اكدت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية حق حركة «السلام الآن» في التظاهر ضد الحكومة وسياستها، واعتبرت انه كان من الممكن ان تكون التظاهرة من انجح تظاهرات «السلام الآن»، بسبب عدد المشاركين الكبير فيها من العرب واليهود، لكنها شككت في مثل هذا التقدير. فالتظاهرة حملت، في ثناياها، «مخاطر انفجار». ودعت الصحيفة الى التحقيق واستخلاص العبر بصدد المسؤولية عن الاحداث التي تخللت التظاهرات (**تقرير العودة**، ٣١/١٢/١٩٨٩). وقال مصدر آخر ان رفع علم فلسطين، خلال التظاهرة، يشكل، للوهلة الأولى، مخالفة قانونية؛ وبناء عليها، يحق للشرطة الاسرائيلية اعتقال المسؤولين عنه؛ لكنها ليست مخوّلة بفرض عقوبات جماعية على عدد كبير من المواطنين وحرمانهم، بالعنف والرصاص، من حق التظاهر (**المصدر نفسه**، ٣١/١٢/١٩٨٩؛ نقلاً عن **حداشوت**، التاريخ عينه). ان التظاهرة لم تعزّز اجواء التعايش في القدس، بل شكلت تظاهرة لتقسيم المدينة، وادت الى تلطيخ صورة اسرائيل واجراء مقارنة بين ما حدث في القدس وما حدث في رومانيا (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٣١/١٢/١٩٨٩).

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١١/١٩٨٩ الى ١٥/١٢/١٩٨٩

١٦/١١/١٩٨٩

• تواصلت الاحتفالات الجماهيرية بذكرى اعلان استقلال فلسطين، ووقعت صدامات عنيفة مع قوات الاحتلال الاسرائيلي أدّت الى اصابة حوالى ستين مواطناً، واعتقال حوالى عشرين آخرين؛ واستمر الحصار مفروضاً على قطاع غزة، لليوم الثالث على التوالي، من البحر والبر، وعلى مدينة مدينة نابلس ومخيماتها، عسكر القديم، والجديد، وبلاطة، والعين، وعلى مدينة البيره، لليوم الثامن؛ ودهمت قوات الاحتلال الاسرائيلي عدداً من احياء قلقيلية، وقرية عزّون، ومخيم قلنديا، ومخيم نور شمس، وقرية زيتا، وقرية اذنا، ومسجد قرية صافور، وبلدة قباطية، وشنّت عمليات دهم ضريبية واسعة في بيت لحم وبيت جالا (**الدستور**، عمّان، ١٧/١١/١٩٨٩).

• أقرّ رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بأن الادارة الاميركية طلبت من اسرائيل، خلال محادثاته في واشنطن، ابداء المزيد من المرونة، لكنه اصرّ بعناد، على المبادىء المقبولة من جانب حكومة اسرائيل، زاعماً ان اسرائيل قامت بخطوات فعلية للسير قدماً نحو السلام؛ ولهذا «لا ينبغي مطالبتها بالمرونة» (**معاريف**، ١٧/١١/١٩٨٩).

• استجاب رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، لطلب المستوطنين وقرّر تجنيد فصيلين من المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة، من العاملين في اطار الخدمة الاحتياطية في الجيش الاسرائيلي، وفقاً لتوصية قائد المنطقة الوسطى، اللواء اسحق مردخاي (**معاريف**، ١٧/١١/١٩٨٩).

• وصل القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، لندن، لافتتاح حملة جديدة لـ «البوندس». وعبّر، في حديث له حول مسيرة السلام في الشرق الاوسط، عن أمله في ان «يختار الفلسطينيون اتّباع النموذج الهنغاري والسير بالشرق الاوسط على طريق الديمقراطية». وأشار الى انه يؤمن بامكان تقليص الفجوات بين المطالب الاسرائيلية والمطالب الفلسطينية (**معاريف**، ١٧/١١/١٩٨٩).

• على هامش الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، لواشنطن، رأى مراقبون دبلوماسيون ان تصوّر الولايات المتحدة الاميركية لسبيل التسوية يختلف عن التصوّر الاسرائيلي. فقد ظهر خلاف ليس فقط تجاه موضوع الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وانما تعدّى ذلك الى الاعراب عن القلق الاميركي من ممارسات اسرائيل في الارض المحتلة، وتجاه بناء مستوطنات جديدة، أو توسيع القائم منها حالياً، ناهيك عن القلق الشديد الذي نقله الرئيس الاميركي، جورج بوش، شخصياً، من العلاقة العسكرية، والنووية، والصاروخية، بين اسرائيل وجنوب افريقيا (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٧/١١/١٩٨٩).

١٧/١١/١٩٨٩

• نُظمت، ظهر اليوم، مسيرات جماهيرية في مختلف انحاء المناطق الفلسطينية المحتلة، احتفالاً بالذكرى الاولى لاعلان استقلال فلسطين. كذلك وقعت اشتباكات عنيفة بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، التي واصلت فرض حصار بري، وبحري، على مجمل قطاع غزة، لليوم الرابع على التوالي، وعلى نابلس ومخيماتها التي باتت تعاني من نقص في المواد التموينية، والادوية، وحليب الاطفال. الى ذلك، أعلنت سلطات الاحتلال مدينتي رام الله والبيره منطقتين عسكريتين مغلقتين، وأصدرت أمراً بهدم ثمانية منازل لمعتقلين في خان يونس. وذكرت التقارير ان حصيلة الجرحى من الفلسطينيين، خلال اشتباكات اليوم، بلغت ثمانين اصابة، كما اعتقلت سلطات الاحتلال حوالى ٣٦ فلسطينياً (**الدستور**، ١٨/١١/١٩٨٩).

• صرّح سفير دولة فلسطين في القاهرة،

بأن م.ت.ف. تلقّت رد الولايات المتحدة الاميركية على استفساراتها في شأن النقاط الخمس لوزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، من نائب رئيس الوزراء وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، الذي تلقاها، بدوره، عبر الهاتف، لكن المنظمة لم تتسلّم النص الرسمي للردّ. وأوضح السفير الفلسطيني ان القيادة الفلسطينية تعكف على درس الرد الاميركي، وما يترتب عليه (**الحياة**، لندن، ١٨/١١/١٩٨٩).

• قالت مصادر دبلوماسية مطلعة، في واشنطن، ان وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ابلغ الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، خلال اجتماعهما في العاصمة الاميركية، ان الولايات المتحدة غير مستعدة لاعطاء اسرائيل الضمانات الخطية المتعلقة باقصاء منظمة التحرير الفلسطينية عملية التسوية، لان ذلك سيقضي على أي امكانية لاحياء عملية السلام في المنطقة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٨ ـ ١٩/١١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١١/١٨

• مضى المواطنان، ناصر سالم حمد (٢١ عاماً)، من قلنديا، وعيسى محمد علي صبيح (٣٠ عاماً)، من الخضر، على درب الشهادة، وجرح أكثر من ستين مواطناً، واعتقل اربعون، في مواجهات وقعت في مناطق متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. من جهة أخرى، قتل ملثّمون، في رفح، امرأة متعاونة مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية (**الدستور**، ١٩/١١/١٩٨٩).

• افادت مصادر أمنية اسرائيلية، رفيعة المستوى، بأن «فتح» هي التي نفّذت العملية التي ادّت الى مقتل جنديين اسرائيليين من قوات الاحتياط في منطقة الشيخ عجلين جنوب غزة، بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٩ (**هآرتس**، ١٩/١١/١٩٨٩).

• استجابت الولايات المتحدة الاميركية، جزئياً، لطلب م.ت.ف. بشأن اعتبار المؤتمر الدولي أحد مركّبات مبادرة السلام، كما لم ترفض الصيغة التي تمكّن م.ت.ف. من تشكيل الوفد الفلسطيني (**هآرتس** ١٩/١١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١١/١٩

• عمّ الاضراب الشامل انحاء فلسطين المحتلة، استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، وذلك «احتجاجاً على الاجراءات الاحتلالية ضد مقدّساتنا، وممارساتها المتكررة لدخول الحرم الشريف، وبناء الهيكل المزعوم في ساحة المسجد الاقصى، وتخليداً لذكرى استشهاد القائد الفلسطيني، الشيخ عزالدين القسّام». وفي هذه الاثناء، وقعت تظاهرات احتجاجية متفرّقة، وقذف متظاهرون دورية لحرس الحدود الاسرائيلي بزجاجة حارقة، في حي الثوري، في مدينة القدس (**الاتحاد**، حيفا، ٢٠/١١/١٩٨٩).

• حيّت الحكومة السويدية، أمس، الذكرى الاولى لاعلان استقلال دولة فلسطين، وأعرب وزير خارجية السويد، ستين اندرسون، في بيان، عن ارتياحه للتقدّم الذي تحقق على الصعيد الدبلوماسي، وخصوصاً في الولايات المتحدة، من اجل تسهيل قيام حوار بين م.ت.ف. والحكومة الاسرائيلية. وأسف اندرسون لموقف القوات الاسرائيلية الفظّ في المناطق المحتلة، وأعرب عن «تقديره العميق للاعتدال والصبر اللذين عبّر عنهما الشعب الفلسطيني وم.ت.ف. وأمل [في] ان يترجم ذلك بتقدم سياسي حقيقي يسمح للشعب الفلسطيني بالافادة من حقه في تقرير المصير» (**الحياة**، ٢٠/١١/١٩٨٩).

• اعتبر وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية، اريئيل شارون، عملية قتل الجنديين الاسرائيليين في غزة مرحلة جديدة في الانتفاضة، وطالب بسنّ تشريع جديد «يتلاءم مع الوضع الجديد، ويمكّن من القضاء على الفدائيين»، على حدّ تعبيره (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/١١/١٩٨٩).

• كرر مسؤولون اميركيون، في وزارة الخارجية، موقف بلادهم من الجهود الرامية الى دفع عملية السلام في المنطقة، وشدّدوا على ان الادارة الاميركية عازمة على مواصلة دورها في هذه العملية، انطلاقاً من المبادىء الاساسية التي اعلنتها الادارة، وهي مبدأ «الارض مقابل السلام»، والاعتراف باسرائيل وضمان أمنها، وكذلك الاعتراف بالحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني (**نيويورك تايمز**، ٢٠/١١/١٩٨٩).

• سمحت الحكومة الفرنسية بتزويد اسرائيل بعتاد عسكري، بعد حظر دام حوالى ٢١ سنة، حيث سمحت ببيع محركات سيلون الحديثة لنماذج محسّنة من طائرة كفير الاسرائيلية (**معاريف**، ٢٠/١١/١٩٨٩).

٢٠/١١/١٩٨٩

• أُصيب نحو سبعين مواطناً فلسطينياً بجروح في اشتباكات وقعت، اليوم، بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فيما فرضت سلطات الاحتلال الاقامة الجبرية على عشرة آلاف مواطن من سكان قطاع غزة، وعزّزت المراقبة حول المستعمرات اليهودية المنتشرة فيه، تحسّباً لهجمات يقوم بها مسلّحون فلسطينيون. من جهة أخرى، نفّذت القوات الضاربة الفلسطينية عمليات رشق حجارة ضد آليات العدو وسياراته، شملت ١٤ سيارة، كما هاجمت بزجاجة حارقة دورية عسكرية اسرائيلية في نابلس (**الدستور**، ٢١/١١/١٩٨٩).

• أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، عقب استقباله للرئيس القبرصي، جورج فاسيليو، ان مصر لم تتسلّم، حتى الآن، الرد الفلسطيني على خطة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر. وأعرب الرئيس مبارك عن أمله في ان لا يكون الرد سلبياً. وقال: «اننا لا نضغط على أحد، ولكن لا بدّ [من] ان نساعد حتى تسير العجلة» (**الاهرام**، القاهرة، ٢١/١١/١٩٨٩).

• أوضحت مصادر الجيش الاسرائيلي ان ٢٤ جندياً، معظمهم من القوات النظامية، انتحروا خلال الفترة منذ الأول من نيسان (ابريل) ١٩٨٩ وحتى أمس (١٩/١١/١٩٨٩). وجاء في معطيات نشرها الجيش بهذا الخصوص ان ما بين ١٥ و٣٩ جندياً، من القوات النظامية وقوات الاحتياط، ينتحرون سنوياً منذ بضع سنوات. وأشار الى ان عدد المنتحرين بلغ، خلال العامين الماضيين، ثلاثين جندياً، وان المتوسط السنوي لانتحار الجنود، منذ العام ١٩٨٢، هو ٢٧ جندياً في العام (**هآرتس**، ٢١/١١/١٩٨٩).

• قال رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، أوري غوردون، ان حوالى ١٩ الف يهودي نزحوا من اسرائيل خلال العام الماضي. وكان متوسط عدد النازحين، سنوياً، خلال السنوات الثماني الماضية احد عشر الفاً. وقدّر العدد الاجمالي للنازحين بحوالى ٣٠٠ ألف ؛ ومن المتوقع ان يرتفع العدد هذا العام، وحده، الى عشرين الف نازح (**هآرتس**، ٢٩/١١/١٩٨٩).

• أفادت مصادر دبلوماسية مطلعة، في العاصمة الاميركية واشنطن، بأن التفكير الاميركي الرسمي، الذي يمثله وزير الخارجية، جيمس بيكر، لا يزال يراهن على عامل الزمن لاقناع اللاعبين الاسرائيليين، والمصريين، والفلسطينيين، بمنطق الحوار وحتميّته. وفي هذه المرحلة، قالت المصادر، ان بيكر يطالب الطرف الفلسطيني بتناسي ما يرغب فيه تجريدياً، والقبول بالامر الواقع الجديد الذي فرضته الدبلوماسية الاسرائيلية، من خلال دعمها نقاطه الخمس «المعدّلة» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/١١/١٩٨٩).

٢١/١١/١٩٨٩

• شنّت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حملة دهم واسعة طاولت عشرات المدن والقرى في المناطق المحتلة، اعتقل خلالها عدد من المواطنين، في حين تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي، فأصيب، خلالها، حوالى سبعين مواطناً بجروح مختلفة. من جهة أخرى، أجرى الجيش الاسرائيلي تدريباً في قطاع غزة «لاختبار استجابة القادة العسكريين في مواجهة احتمال تحوّل الفلسطينيين الى استخدام الاسلحة النارية في الانتفاضة». يذكر ان الفلسطينيين استخدموا اسلحة نارية مرتين خلال الايام الثمانية الماضية (**الدستور**، ٢٢/١١/١٩٨٩).

• عقد المجلس الثوري لـ «فتح» دورة اجتماعات في الفترة من ١٧ ـ ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، هي الاولى منذ تشكيله الجديد بعد عقد المؤتمر العام الخامس لـ «فتح». وقد استمع المجتمعون الى عدد من التقارير، في مقدمها تقرير اللجنة المركزية لـ «فتح»، قدّمه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، واستعرض فيه تطورات الاوضاع السياسية، فلسطينياً وعربياً ودولياً. وأكد الرئيس عرفات ثوابت الموقف الفلسطيني التي أقرّها المؤتمر العام الخامس لـ «فتح»، وأكدها المجلس المركزي لـ م.ت.ف. الذي عقد في بغداد، في الفترة من ١٥ ـ ١٧/١٠/١٩٨٩، والتي اكدت التمسك بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وعقد المؤتمر الدولي لاقرار سلام عادل وشامل، على أساس تلبية الحقوق الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمها حق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية. الى ذلك، وافق المجلس الثوري على تنسيب اللجنة المركزية للاخ ابو العبد العكلوك رئيساً للجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية، والاخ مريد القدوة، رئيساً للجنة الرقابة المالية. كما صادق المجلس على عدد من الاعضاء المراقبين في المجلس، ممّن رشحتهم اللجنة المركزية (**وفا**، تونس، ٢١/١١/١٩٨٩).

• اكتشفت الشرطة الاسرائيلية في منطقة مرج ابن عامر ومحققو «الشاباك»، في الآونة الاخيرة،

منظمة فدائية في قرية دبّورية، ضمّت ٢٣ عضواً، تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ ـ ٢٣ سنة، اطلقوا على أنفسهم اسم «قوة الصاعقة». ونسبت الشرطة الى اعضاء التنظيم تهم القاء زجاجات حارقة، ورشق حجارة، وحرق احراج، ورفع علم فلسطين، وكتابة شعارات معادية لاسرائيل (**معاريف**، ١٩٨٩/١١/٢٢).

• أفادت المعطيات السنوية التي نشرتها مؤسسة التأمين الاجتماعي الاسرائيلية، عن العام ١٩٨٨، ان ٤٨٨ ألف شخص، بينهم ٢٢٣ ألف طفل، يعيشون تحت خط الفقر. وتُقدَّر دخل من يعيشون عند هذا المستوى، حتى آب (اغسطس) من العام الحالي، بـ ٧٧٠ شيكلاً لعائلة من دون أولاد، و١٢٣١ شيكلاً لعائلة تضمّ ولدين (**معاريف**، ١٩٨٩/١١/٢٢).

• أشارت مصادر قريبة من وزارة الخارجية الاميركية الى ان جهود الادارة الاميركية في دفع عملية السلام في المنطقة لا تقتصر على نقاط وزير الخارجية، جيمس بيكر، الخمس. وكررت المصادر، هذه، القول انها ليست سوى «اطار للعمل»، من اجل بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٩/١١/٢٢).

• ذكرت مصادر مطلعة ان «الرسالة الشفوية التي بعث بها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، كانت بمثابة تأكيد على صعوبة القبول الفلسطيني باستبعاد م.ت.ف. من الوفد الذي سيباشر التفاوض مع اسرائيل (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٩٨٩/١١/٢٢).

١٩٨٩/١١/٢٢

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الكويت، مع امير دولة الكويت، جابر الاحمد الصباح، حيث بحث الطرفان في مجمل التطورات السياسية، على الصعيدين، العربي والدولي، خصوصاً المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والتطورات التي تشهدها الانتفاضة في المناطق الفلسطينية المحتلة، وجدّد أمير الكويت، خلال الاجتماع، تأكيد موقف بلاده الثابت، والمبدئي، الداعم للشعب الفلسطيني وانتفاضته (**وفا**، ١٩٨٩/١١/٢٢).

• نفّذ المواطنون الفلسطينيون، في الاراضي المحتلة، اضراباً شاملاً، تضامناً مع حوالى ١٤ ألف معتقل فلسطيني في السجون الاسرائيلية. وشلّ الاضراب الحركة التجارية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فيما استمرت المواجهات والاشتباكات بين المواطنين في المنطقتين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، التي واصلت حملات القمع وعمليات الدهم والاعتقال. وأصيب، في الاشتباكات، هذه، أكثر من ٨٥ مواطناً، واعتقل أكثر من ثلاثين (**الدستور**، ١٩٨٩/١١/٢٣).

• دعا وزير الهجرة والاستيعاب الاسرائيلي، الحاخام اسحق بيرتس، اسرائيل الى بذل ما في وسعها لدفع أكبر عدد من يهود الاتحاد السوفياتي الى ترك الاتحاد السوفياتي، «الذي يكتنف مستقبله الغموض». وقال بيرتس انه ليس هامّاً اذا جاء المهاجرون الجدد الى اسرائيل او اتجهوا نحو أية دولة اوروبية غربية (**هآرتس**، ١٩٨٩/١١/٢٣).

١٩٨٩/١١/٢٣

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتية، الشيخ صباح الاحمد الصباح، ودار بحث في آخر التطورات على الساحتين، العربية والدولية، وأوضاع الانتفاضة في المناطق الفلسطينية المحتلة، في ظل تصعيد عمليات القمع والارهاب الاسرائيليين (**وفا**، ١٩٨٩/١١/٢٣).

• أعلن المعتقلون الفلسطينيون، في معتقل مجدّو، الاضراب المفتوح عن الطعام، احتجاجاً على الظروف الحياتية الصعبة التي يعيشونها، وتردّي أوضاعهم الصحية، والعقوبات الجماعية التي تتخذ، وتمارس، بحقهم، من جهة أخرى، هاجم جنود اسرائيليين، بالغاز المسيل للدموع، موظفي وكالة غوث اللاجئين (اونروا) في مخيم شعفاط، خلال قيام هؤلاء بتوزيع مواد غذائية على أهالي المخيم، فيما شهد المخيم اشتباكات وصدامات ووضع حواجز ورشق حجارة، في أعقاب اقتحام قوة من الجيش الاسرائيلي المخيّم واطلاق قنابل الغاز والاعيرة المطاطية بشكل عشوائي على المنازل. وفي حي الثوري، في القدس، اضرمت مجموعات من القوات الضاربة للانتفاضة النار بسيارة اسرائيلية (**وفا**، ١٩٨٩/١١/٢٣).

• قصفت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي، في ساعات الظهيرة، مواقع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة تقع شمال شرق بحيرة القرعون، في البقاع اللبناني. وجاءت الغارة الاسرائيلية في ذكرى مرور سنتين على عملية الطائرات الشراعية

التي نفّذتها الجبهة في شمال اسرائيل، بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٧ (هآرتس، ٢٤/١١/١٩٨٩).

• التقى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في روما، بممثلي الاحزاب السياسية المختلفة في ايطاليا، وشرح لهم مواقف اسرائيل، غير انه حصل منهم، جميعاً، على اجوبة متشابهة، تفيد بأنه «لا يمكن التوصل الى سلام حقيقي من دون تعاون مع م.ت.ف.» (هآرتس، ٢٤/١١/١٩٨٩).

• أقرّت اللجنة الامنية التابعة لحكومة المانيا الاتحادية، في جلستها الاخيرة، طلباً تقدّمت به مصلحة احواض السفن الالمانية لبناء غواصتين لسلاح البحرية الاسرائيلي. وقالت مصادر معتمدة، في بون، انه اصبح بامكان احواض السفن في المانيا الاتحادية البدء باستعدادات فعلية لبناء الغواصتين، اللتين سوف تتولّى الولايات المتحدة الاميركية تمويل بنائهما (معاريف، ٢٤/١١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١١/٢٤

• ذكرت مصادر فلسطينية ان تسعة شبان فلسطينيين اصيبوا بجروح، خلال مصادمات متفرّقة وقعت بين متظاهرين فلسطينيين وبين الجيش الاسرائيلي، في مناطق عدة من قطاع غزة المحتل. كما اعتقلت سلطات الاحتلال ثلاثة شبان ملثّمين في مخيم رفح. وأعلن مصدر عسكري اسرائيلي ان الجيش اعاد، بعد ظهر اليوم، فرض حظر التجول على حي الشيخ عجلين، في غزة، الذي شهد مقتل جنديين اسرائيليين قبل ١٢ يوماً. وكان حظر التجول المفروض على المنطقة، منذ خمسة أيام، رفع لمدة أربع ساعات في فترة الصباح. من جهة أخرى، قام الجيش الاسرائيلي بعمليات دهم عدة، أسفرت عن اعتقال عشرين فلسطينياً، وعثر، خلالها، على رشاشي كلاشنكوف. امّا في الضفة الفلسطينية، فقد اصيب طفل، في التاسعة من عمره، بجروح، فيما فرض جيش الاحتلال حظر التجول على بيت لقيا (الحياة، ٢٥/١١/١٩٨٩).

• أكد سفير جمهورية المانيا الديمقراطية لدى الكويت، د. كيرت ميركل، ان حكومة بلاده لا تفكر في اعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع اسرائيل (الحياة، ٢٥/١١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١١/٢٥

• تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من اصابة خمسة جنود اسرائيليين، وتحطيم ٢٤ سيارة عسكرية، خلال اشتباكات مع قوات الاحتلال في مناطق مختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. وشنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات هستيرية على طولكرم وقراها، فاعتقلت ستين مواطناً فيها، وعشرات آخرين من مناطق أخرى، وفرضت حظر التجول على طولكرم، وحي الشيخ عجلين ومخيم الشاطىء في غزة، ومخيمي نور شمس والدهيشة، في الضفة، وحاصرت مدينتي رام الله والبيره (الدستور، ٢٦/١١/١٩٨٩).

• قالت مصادر أمنية اسرائيلية، رفيعة المستوى، ان وزير الدفاع، اسحق رابين، ورئيس الاركان، الجنرال دان شومرون، عدلا عن تنفيذ عملية تغيير بطاقات الهوية لسكان الضفة الفلسطينية واستبدالها ببطاقات ممغنطة. وأضافت المصادر ان قراراً اتخذ في هذا الشأن، بعد مناقشات وضعت في الاعتبار ضرورة «عدم مس الخطوات السياسية الجارية حالياً» (معاريف، ٢٦/١١/١٩٨٩).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة مع التلفزة الاسرائيلية، بشدة، التقويمات السياسية التي أقرّت بوجود فجوة بين مواقف اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية. وقال شامير: «لا يمكن القول بوجود فجوة مأساوية بيننا وبين أمم العالم. لقد اتضح، خلال المناقشات داخل الحكومة، ان هناك خلافات في الرأي، لكننا قادرون على الاستمرار في المسيرة السلمية، على الرغم من هذه الخلافات» (دافار، ٢٦/١١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١١/٢٦

• توقع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، نشوب حرب في الشرق الاوسط، فقال، في مقابلة اجرتها معه مجلة «الحوادث» الاسبوعية، التي تصدر في لندن، رداً على سؤال ما اذا كان يتوقع حرباً جديدة في المنطقة، ان ذلك ممكن، اذا استمرت العنجهية الاسرائيلية. وأضاف، ان منطقة الشرق الاوسط هي الوحيدة التي لا تنقص فيها الاسلحة. في كل مكان للاسلحة حدود، الاّ في منطقة الشرق الاوسط التي تتركز وتحشد فيها كل أنواع الاسلحة، النووية والكيميائية والكلاسيكية (الدستور، ٢٧/١١/١٩٨٩).

• أعلن مصدر فلسطيني، في تونس، ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، تحادث مع نائب وزير الخارجية السوفياتية، غينادي تراسوف، الذي سلّمه

رسالة من القيادة السوفياتية. وقال المصدر ان الوفد السوفياتي، الذي كان في زيارة لواشنطن، أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الاميركيين، اطلع الرئيس عرفات على آخر اتصالات القيادة السوفياتية بالاطراف المعنيّة بقضية الشرق الاوسط، خصوصاً مع الولايات المتحدة الاميركية. من جهته، شدّد الرئيس عرفات على ان «مبادرة السلام الفلسطينية تصطدم بالمزيد من التعنّت الاسرائيلي». واضاف ان م.ت.ف. قدّمت كل ما طلب منها، لتسهيل عملية السلام، لكن اسرائيل لا تزال تعارض كل الصيغ التي تؤدي الى سلام حقيقي (الحياة، ٢٧/١١/١٩٨٩).

• اصيب ٤٦ مواطناً بجروح، في مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وذكرت الانباء الواردة من الاراضي المحتلة ان خمسة جنود اسرائيليين اصيبوا بجروح، ثلاثة منهم في مخيم النصيرات وواحد في حي الشيخ رضوان وآخر في حي النصر في غزة. كما دمّر المواطنون ثماني سيارات لمستوطنين يهود، وحطموا زجاج ثلاث سيارات أخرى، في الطور والقدس، واحرقوا صهريج وقود في نابلس. من جهتها، واصلت قوات الاحتلال حملات الدهم لمخيمات طولكرم، وقرية دنّابة، وصادرت الفؤوس وقضبان الحديد، واعتقلت رئيس اتحاد الطلبة في جامعة النجاح في نابلس، عدنان الضميري، الى جانب عشرات آخرين (القبس، الكويت، ٢٧/١١/١٩٨٩).

• ذكر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في تقرير قدّمه في جلسة الحكومة حول جولته المقبلة خارج اسرائيل، ان الجانب العربي لم يعط، بعد، رده على مبادرة بيكر. وقال مصدر سياسي، رفيع المستوى، في القدس، «ان قيادة م.ت.ف. جنّدت الاتحاد السوفياتي والدول الاوروبية للضغط على الولايات المتحدة الاميركية، للموافقة على شروط المنظمة بشأن موافقتها على مبادرة بيكر، وفي الاساس الاعتراف، رسمياً، بأن م.ت.ف. هي المخوّلة بتشكيل الوفد الفلسطيني» (هآرتس، ٢٧/١١/١٩٨٩).

• ذكرت مصادر في وزارة الخارجية الاميركية ان وزير الخارجية، جيمس بيكر، بات متحمّساً، أكثر من أي وقت مضى، للحصول على موافقة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لطرح قضية الشرق الاوسط في اجتماع مالطا، عندما يلتقي الرئيس جورج بوش والزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، في مطلع كانون الاول (ديسمبر) (نيويورك تايمز، ٢٧/١١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١١/٢٧

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، سفراء الدول العربية المعتمدين لدى تونس. وفي حضورهم، استعرض الرئيس عرفات آخر التطورات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط، دولياً وعربياً، خصوصاً الوضع داخل المناطق المحتلة، في ضوء التصعيد القمعي الاسرائيلي ضد ابناء الشعب الفلسطيني. كما بحث عرفات مع السفراء العرب في موضوع الاجتماع المقبل لوزراء الخارجية العرب، المقرّر عقده للبحث في استراتيجية السلام الفلسطينية، وسبل دعمها (وفا، ٢٧/١١/١٩٨٩).

• استمرت المواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في المناطق المحتلة، واقتحم جنود الجيش الاسرائيلي عدداً من المناطق، ودهموا منازلها، بحثاً عن أفراد في القوات الضاربة الفلسطينية، ممّا أدى الى وقوع اشتباكات بالايدي، استخدم جنود الاحتلال، خلالها، الرصاص والاعيرة المطاطية وقنابل الغاز فاصيب ثمانية اشخاص، واعتقل أكثر من ٣١ آخرين. وذكرت مصادر ان بين المصابين طفلة في الثالثة من عمرها، من مخيم جباليا، فقدت احدى عينيها (الحياة، ٢٨/١١/١٩٨٩).

• أكد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ان اسرائيل، بقبولها السلام المطروح في الشرق الاوسط، «لا تقدم أي هدية الى العرب، وانما تخدم مصالحها، ومستقبلها، اذا أرادت السلام فعلاً». وانتقد عبدالمجيد، في مقابلة مع صحيفة «مساجيرو» الايطالية، اسرائيل قائلاً، ان قادتها يحاولون «اضاعة الوقت، وعليهم ان يعرفوا ان الحل الوحيد المطروح هو الارض مقابل السلام، وانه ليس في وسعهم ان يطلبوا الارض والسلام معاً، لأن العرب لن يقبلوا بذلك» (الحياة، ٢٨/١١/١٩٨٩).

• أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه مستعد للتحدث مع الشيطان من اجل السلام ـ ولكن ليس مع م.ت.ف. وقال شامير، خلال مناقشة أجريت في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: «اننا لا نتحدث مع م.ت.ف. لا لأنها منظمة ارهابية، فحسب، بل لأنها تطالب بدولة فلسطينية» (معاريف، ٢٨/١١/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية البولندية، كسيستوف سكوبيشبسكي، في حديث أجري في وارسو مع القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، ان «بولندا سوف تجدد علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل في الربع الاول من العام ١٩٩٠» (**معاريف**، ٢٨/١١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١١/٢٨

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اضراباً تجارياً شاملاً، خصوصاً في قطاع غزة، وطولكرم، ومنطقة جنين، فيما واصل العدو الاسرائيلي فرض حظر التجول على مخيم الدهيشة. وذكرت تقارير ان ٦٢ فلسطينياً اصيبوا بجروح مختلفة، في مصادمات واشتباكات وقعت، اليوم، مع جنود الاحتلال الاسرائيلي. كما اعتدى الجنود الاسرائيليون على طفلين، في قرية اليامون، قرب جنين. من جهة أخرى، ضربت مجموعة من «الفهود السود» احد سكان الحي القديم في نابلس، في اطار تحذيره، اثر اعتقال فلسطينيين طاردتهم قوات الاحتلال منذ مدة. كما فرض الفهود السود، لمدة عشرين دقيقة، حظر تجول على الحي الذي شهد الاعتقالات، وفتّشوا منازل فيه، وصادروا اجهزة هاتفية، لمنع المتعاونين مع سلطات الاحتلال من نقل معلومات عن نشاطات شبان الانتفاضة (**الدستور**، ٢٩/١١/١٩٨٩).

• تسلّم نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، الرد الاميركي على الاستفسارات التي طلبتها منظمة التحرير الفلسطينية، والمتعلقة بالتمثيل الفلسطيني والشرعية الدولية والحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي بدون شروط مسبقة (**الاهرام**، ٢٩/١١/١٩٨٩).

• أفاد مصدر عسكري اسرائيلي بأن الجيش الاسرائيلي رفع من مستوى استعداداته واجراءاته الامنية على الحدود مع الاردن، التي تعتبر، بشكل عام، هادئة. تمّ ذلك في أعقاب ثلاث محاولات تسلّل من على الاراضي الاردنية الى داخل اسرائيل وقعت خلال الشهور الماضية. وأضاف المصدر ان الاردن قام، بدوره، باجراءات معيّنة، للحؤول دون التسلّل من على أراضيه (**هآرتس**، ٢٩/١١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١١/٢٩

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسائل هامّة من حكومات دول السويد وفنلندا والدنمارك، تسلّمها خلال استقباله، في مقرّ م.ت.ف. في تونس، سفراء الدول الثلاث، حيث استعرض معهم الوضع في الشرق الاوسط، وتدهور الاوضاع في المناطق المحتلة، اثر تصاعد سياسة الارهاب الاسرائيلية، وكذلك الجهود الدولية في الامم المتحدة، والجهود الاخرى الرامية الى دفع عملية السلام في المنطقة الى أمام (وفا، ٢٩/١١/١٩٨٩). من جهة أخرى، بعث الرئيس عرفات رسالة الى القيادة السوفياتية تتعلق بالمستجدات على الساحة الفلسطينية، والقضية الفلسطينية، والوضع في الاراضي المحتلة. كما استقبل عرفات سفيري بريطانيا وتشيكوسلوفاكيا لدى تونس، واستعرض معهما الاوضاع الراهنة في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

• لبّى قطاع غزة نداء الاضراب الذي وجّهته القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة في ذكرى تقسيم فلسطين، وألغي اضراب آخر، في الضفة الفلسطينية، للسماح لطلاب المدارس الثانوية باداء امتحان القبول في الجامعات. وأبلغت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى اربع عائلات فلسطينية، في مخيم رفح، بقرار هدم منازلها، لاتهام افراد منها بقتل فلسطينيين متعاونين مع اسرائيل، أو الانتماء الى لجان توجّه الانتفاضة. كما اصدرت سلطات الاحتلال أكثر من ثلاثين انذاراً بهدم بيوت فلسطينيين في رفح. من جهة أخرى، قتل المتعاون محمود عبدالفتاح ابو السعود (٢٢ عاماً)، بعد طعنه بسكين في نابلس؛ كما طعن ملثّمون، في نابلس، أيضاً، هلال السريسي (٣٨ عاماً)، لتعاونه مع سلطات الاحتلال. وعلم من مصادر فلسطينية ان فلسطينيين جرحا برصاص الاحتلال الاسرائيلي في اثناء تفريق تظاهرة في قطاع غزة، واعتقل ثلاثة مواطنين في سلواد (**الحياة**، ٣٠/١١/١٩٨٩).

• قالت مصادر اميركية، في نيويورك، لصحيفة «معاريف» الاسرائيلية، ان دبلوماسيين في الوفد الاميركي في الامم المتحدة اجروا اتصالات مع ممثلي م.ت.ف. في محاولة لثنيهم عن تقديم اقتراح قرار يصبح، بموجبه، وفد م.ت.ف. وفد دولة فلسطين (**معاريف**، ٣٠/١١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١١/٣٠

• تسلّم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة هامّة من الرئيس اليوغسلافي، يانز ديونوفيتش،

نقلها اليه سفير يوغسلافيا في تونس، عارف ميرزا، تتعلق بالتطورات على صعيد القضية الفلسطينية، والجهود الدبلوماسية الجارية (وفا، ١٩٨٩/١١/٣٠).

• مضى ثلاثة فلسطينيين على درب الشهادة، واصيب اكثر من ثمانين آخرين، في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي، بينهم ١٨ مواطناً من مخيم جباليا، ورفح، وخان يونس، اصيبوا بالرصاص. امّا الشهداء، فهم الشقيقان نضال (١٩ عاماً) وسمير (٢٠ عاماً) خالد احمد الحموري، من قرية الرام، ومأمون علي عبدالرحيم المصري من قرية بيت ايبا، القريبة من نابلس. من جهة اخرى، اقتحم فلسطينيون بسيارتهم حاجزاً للجيش الاسرائيلي في قطاع غزة، واصابوا جندياً اسرائيلياً بجروح خطرة (**الدستور**، ١٩٨٩/١٢/١).

• افادت مصادر اسرائيلية، رفيعة المستوى، بأن موظفين كباراً في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وفي قمة الليكود، يميلون الى الموافقة على مشاركة اثنين من المبعدين الفلسطينيين في الوفد الفلسطيني الى محادثات القاهرة. كذلك يوجد بينهم من يفضلون تمكين عرب القدس الشرقية من المساهمة في الانتخابات، لكي لا يمكّنوا م.ت.ف. من الدخول الى العملية (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١٢/١).

• أُجريت، في مكتب وزير الدفاع الاسرائيلي، في تل ـ أبيب، مناقشة شارك فيها كثيرون، تناولت احداث عامين من الانتفاضة، واستمرت بضع ساعات. وقد اتفق المشاركون على ان الجيش الاسرائيلي «لاءم نفسه مع الانتفاضة، ونجح في افشال هدفين اساسيين من اهدافها، هما القيام بتظاهرات شعبية، وعرقلة أنشطة الادارة المدنية» (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١٢/١).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في حديث الى مراسلين عسكريين، ان التطورات في لبنان لم تمس، حتى الآن، المصالح الحيوية لاسرائيل. وأضاف، ان اسرائيل لن تتدخل، في الوقت الحاضر، في ما يجري في لبنان؛ وان تدخلها مرهون بدرجة تهديد مصالحها الحيوية، التي لا تعتبر مهدّدة في الظروف الراهنة. ولهذا «لا يوجد مبرّر للقيام بأي عمل من جانبنا» (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١٢/١).

١٩٨٩/١٢/١

• ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلية مجزرة في نابلس، عندما اطلقت النار على مجموعة من الشبان، ممّا ادّى الى استشهاد اربعة وجرح ثلاثة آخرين. وزعم ناطق باسم الجيش الاسرائيلي ان الشهداء والجرحى اصيبوا في اثناء عملية قام بها الجيش الاسرائيلي ضد مجموعة من القوات الضاربة باسم «الفهود السود»؛ وان احد الشبان كان يحمل بندقية اتوماتيكية من نوع م ـ ١٦ يستخدمها الجيش الاسرائيلي، في حين حاول الآخرون استخدام مسدسات، كانت في حوزتهم، خلال الصدام. من جهة أخرى، وقعت صدامات متفرّقة في انحاء من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تمكّنت القوات الضاربة، خلالها، من مهاجمة رتل عسكري، مؤلف من سبعة باصات، في اثناء مرور الرتل في قباطية (**الرأي**، ١٩٨٩/١٢/٢).

• قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان الولايات المتحدة الاميركية «تريد احتكار الدور» في السعي الى الحل في الشرق الاوسط. ونفى ان تكون واشنطن طلبت، في رسالة الى وزراء الخارجية العرب، عدم حضور الاجتماعات الاخيرة لمجلس الجامعة العربية. وكشف خلف عن ان الانشقاق في حركة «ابو نضال» تناول هذه المرة القاعدة والكوادر، وقال ان «لا علاقة لـ م.ت.ف. به، ولا يوجد قرار باعادة أي من المنشقين الى ' فتح ' » (**الحياة**، ٢ ـ ١٩٨٩/١٢/٣).

• اعلن وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، عن عزمه على الاستمرار في الجهود التي يبذلها لاحياء عملية السلام، وتأمين الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي ما دام هناك أمل في النجاح. ووصف بيكر ازمة الشرق الاوسط بأنها مشكلة «معالجتها صعبة»، وان قياس التقدم فيها يتمّ «بخطوات صغيرة». وأضاف، «ان الموقف الاميركي سيستمر كما كان في الماضي، وهو بذل الجهد، ما دام هناك أمل في النجاح، مشيراً الى اتصالات اجراها مع وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، في هذا المجال» (**الواشنطن بوست**، ٢ ـ ١٩٨٩/١٢/٣).

١٩٨٩/١٢/٢

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، بسفير السويد، نيابة عن الدول الاسكندنافية، وسفراء دول التروبكا، وسفير الصين، والسفيرين، الاسباني والايطالي، كل على حدة. وقد اطلعهم الرئيس عرفات

على آخر تطورات القضية الفلسطينية في الامم المتحدة، والجهود التي تبذلها م.ت.ف. من اجل دفع مسيرة السلام في المنطقة الى امام. كما تمّت احاطة السفراء بآخر تطوّرات الاوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة (وفا، ٢/١٢/١٩٨٩). من جهة أخرى، بعث الرئيس عرفات برسالة الى رئيس الجمهورية الجزائرية، الشاذلي بن جديد، تسلّمها القائم بأعمال سفارة الجزائر في تونس، لدى استقبال عرفات له (المصدر نفسه).

• ودّع الشعب الفلسطيني، أمس واليوم، سبعة شهداء من ابنائه الذين استشهدوا دفاعاً عن حقهم المقدّس في الحرية والاستقلال. وكانت قوات أمن اسرائيلية هاجمت، قبل ظهر امس، صالوناً للحلاقة، في مدينة نابلس، واطلقت النار عشوائياً ودون تمييز، فقتلت اربعة من الشبان كانوا داخله وأصابت ثلاثة آخرين، فارقوا الحياة، فيما بعد، متأثرين بجراحهم. وقد عرف من الشهداء السبعة عماد الدين احمد علي ناصر (٢٨ عاماً)، وايمن بشارة، وحسين غسان عبدالهادي، ونضال العرندي، ومحمد سعيد تيّم، وعبدالمجيد عرفان. ونسبت سلطات الاحتلال الى المجموعة قتل ستة عشر شخصاً وجرح آخرين اتهموا بالتعاون مع سلطات الاحتلال. وقالت ان المجموعة قامت، مرات عدة، بمهاجمة نقاط مراقبة تابعة للقوات الاسرائيلية بالقنابل والزجاجات الحارقة (الاتحاد والراي، ٣/١٢/١٩٨٩). وحضر الى مكان الحادث كل من رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، ورئيس «الشاباك»، وقائد المنطقة الوسطى، اسحق مردخاي، وضباط كبار من الجيش الاسرائيلي، فيما استمرت الاعتقالات وحملات الدهم والتفتيش في حي القصبة، بحثاً عن السلاح (عل همشمار، ٣/١٢/١٩٨٩).

• اعلمت مصر الولايات المتحدة الاميركية بأن رداً ايجابياً من جانبها على اقتراحات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، سوف يعدّ خلال يوم، أو يومين على الاكثر، وان الرد سيكون مقبولاً، أيضاً، من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من كونه مشروطاً، على غرار رد اسرائيل على المقترحات عينها (معاريف، ٣/١٢/١٩٨٩).

٣/١٢/١٩٨٩

• استشهد طفلان وشاب، احدهم بالرصاص واثنان بانفجار عبوتين ناسفتين، في الوقت الذي عمّ الحداد والاضراب الشامل في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لليوم الثاني على التوالي، حداداً على شهداء نابلس. فقد استشهدت صباح احمد بعلوشة (عشر سنوات) فور اصابتها برصاصة في الرأس، اطلقها جندي اسرائيلي في مدينة غزة، وزياد محمد عبد ابو رميس (١٢ عاماً)، من قرية زعترة، شرق بيت لحم، اثر انفجار جسم مشبوه بينما كان يرعى قطيعاً من الاغنام في حقول القرية؛ أمّا الشهيد الثالث، فهو صلاح عبدالقادر عساف (٢٥ عاماً)، من كفر لاقف، استشهد اثر انفجار لغم أرضي. من جهة أخرى، اصيب أكثر من تسعين مواطناً خلال اشتباكات متفرّقة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، فيما اعتقل حوالى أربعين آخرين (الراي، ٤/١٢/١٩٨٩).

• بدأ قصيلا المستوطنين، اللذين جنّدا في بداية كانون الاول (ديسمبر)، بمهماتهم العملياتية في الضفة الفلسطينية. ووفقاً لقرار رئيس الاركان الاسرائيلية، ارسل قصيل للعمل في مدينة اريحا، التي تعتبر من المناطق «الاقل اشكالاً»؛ ووصل قصيل آخر ووُزع جنوده للخدمة في مجموعات صغيرة، مهمتها المحافظة على الامن والنظام في منطقة أخرى في الضفة (دافار، ٤/١٢/١٩٨٩).

• اتفق الرئيسان، الاميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، في قمة مالطا، على العمل، معاً، لايجاد حلول سلمية لازمة الشرق الاوسط، بعدما بحثا فيها بعمق وتفصيل في المرحلة الاخيرة من قمّتهما. ورداً على سؤال عن مشكلة الشرق الاوسط، أكد بوش ان هناك «أرضية مشتركة» بين الطرفين، وأضاف: «لم يكن الامر كذلك تاريخياً». وأشار الى ان الولايات المتحدة الاميركية قد لا تكون نظرت الى المنطقة من منظار «مدى الدور البنّاء الذي يمكن ان يلعبه السوفيات». وأكد انه «يوجد، فعلاً، دور بنّاء ينفّذه السوفيات». وأوضح «ان آراءنا متقاربة في شأن الحلول السلمية للمسائل المطروحة في الشرق الاوسط، ومواقفنا، في هذا الصدد، ليست متباعدة» (انترناشونال هيرالد تربيون، ٤/١٢/١٩٨٩).

٤/١٢/١٩٨٩

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى ابو ظبي في زيارة رسمية لدولة الامارات العربية المتحدة. وأجري له، فور وصوله مطار ابو ظبي،

استقبال رسمي، حيث كان في مقدّم مستقبليه رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وولي العهد، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، والوزراء، ورجال السلك الدبلوماسي العربي، والاجنبي، المعتمدون لدى دولة الامارات، اضافة الى سفير دولة فلسطين فيها (وفا، ١٩٨٩/١٢/٤).

• استشهد، في نابلس، المواطن حسام سهيل فريد ابو زنط (١٦ عاماً)، اثر اصابة سابقة؛ كما استشهد المعتقل جمال عبدالعاطي (٢٣ عاماً)، من مخيم الشاطىء، والذي دارت شكوك كثيرة مبرّرة حول ظروف استشهاده في المعتقل. وكانت المناطق المحتلة شهدت اضراباً شاملاً، بناء على دعوة القيادة الوطنية الموحّدة، فيما واصلت قوات الاحتلال شنّ حملة واسعة داخل مدينة نابلس؛ كما تجدّدت مظاهر الاحتجاج في مختلف انحاء قطاع غزة الذي فرض فيه نظام حظر التجول على مخيم الشاطىء. على الصعيد ذاته، استمر الحظر مفروضاً على نابلس ومخيم قلنديا منذ ستة أيام (الاتحاد، ١٩٨٩/١٢/٥).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه يعتقد بأن القائم بأعماله وزير المالية، شمعون بيرس، لن ينجح في اقامة «جبهة سلام» مع الاحزاب الدينية داخل حكومة الوحدة الوطنية. وأشار شامير الى انه لن يوافق على اقامة أي جبهة داخل الحكومة التي يرأسها (دافار، ١٩٨٩/١٢/٥).

• اعلن وزير الزراعة الاسرائيلية، ابراهام كاتس ـ عوز، ان اسرائيل والاتحاد السوفياتي وقّعا اتفاقية زراعية قيمتها ٣٠ مليون دولار، تقضي بتصدير منتجات زراعية اسرائيلية الى الاتحاد السوفياتي. ووصف كاتس ـ عوز الاتفاقية، التي وقّعت في موسكو، بأنها تغيير هامّ في العلاقة بين البلدين وفتح جديد للمنتجات الزراعية الاسرائيلية (الاهرام، ١٩٨٩/١٢/٥).

• اقرّ مجلس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، بعد ست ساعات من المناقشات، طلب اعضاء الكنيست مئير فلنر وتوفيق طوبي وتوفيق زياد اعفاءهم من مسؤولياتهم في الكنيست وتركيز جهودهم على النشاطات الحزبية فقط (دافار، ١٩٨٩/١٢/٥).

• افادت مصادر قريبة من قمة مالطا بين الرئيسين، الاميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، بأن الطرفين اتفقا بشأن القضية الفلسطينية على اعطاء الاولوية، في المرحلة المقبلة، لبدء مفاوضات رسمية مباشرة فلسطينية ـ اسرائيلية تتناول مسألة اجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وأضافت المصادر تلك، ان الجانب السوفياتي تخلّى عن اصراره على ضرورة ان تبدأ محادثات سلام في اطار مؤتمر دولي، وانْ ظل متمسّكاً بضرورة ان تمهّد المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية لعقد مؤتمر دولي في مرحلة لاحقة (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٨٩/١٢/٥).

١٩٨٩/١٢/٥

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، جلسة محادثات رسمية مع رئيس دولة الامارات، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، تناولت تبادل وجهات النظر في الاوضاع العربية والتطوّرات الفلسطينية، في ضوء الاتصالات والتحركات السياسية التي تجريها م.ت.ف. مع الاطراف المعنيّة باحلال السلام في الشرق الاوسط. واطلع الرئيس الفلسطيني مضيفه على اوضاع الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، فيما تعهّد الشيخ زايد زيادة دعم الامارات العربية المتحدة المالي للانتفاضة (الحياة، ١٩٨٩/١٢/٦).

• استشهد المواطن ناصر كجك (١٧ عاماً)، من غزة، واصيب ١٩ مواطناً بجروح، واعتقل ١٥٩ مواطناً، خلال مواجهات عنيفة وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين فيها وقوات الاحتلال الاسرائيلية. من جهة أخرى، واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجول على نابلس، ومخيماتها الاربعة، لليوم الخامس على التوالي، كما واصلت دهم المنازل، وتحطيم الاثاث. وذكرت مصادر في المدينة ان السكان بدأوا يعانون من نقص في المواد التموينية والغذائية، وخصوصاً الحليب (الرأي، ١٩٨٩/١٢/٦).

• نسبت وكالة انباء الشرق الاوسط الى مصادر فلسطينية قولها ان م.ت.ف. وافقت على خطة بيكر، المقدمة في السادس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، بلا تعديلات، ووفقاً لقرار المجلس المركزي الفلسطيني باجراء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، وعلى اساس حق المنظمة في تشكيل الوفد الفلسطيني، وان يكون جدول الاعمال الحوار مفتوحاً (الاهرام، ١٩٨٩/١٢/٦).

• يسود الاعتقاد في اوساط اجهزة الامن والجيش الاسرائيلي بأن الفدائيين الخمسة، الذين قتلوا في اشتباك مع قوة من الجيش الاسرائيلي في منطقة جبل حاريف، بالقرب من الحدود المصرية، ينتمون الى «فتح»، أو الى تنظيم آخر تابع لـ م.ت.ف. وقال قائد المنطقة الجنوبية، متان فلنائي، بعد الحادث، ان ثمّة اعتقاداً بأن محاولة القيام بالعملية لها صلة بذكرى مرور سنتين على انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية (هآرتس، ٦/١٢/١٩٨٩).

• توقّع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان لا تستمر الانتفاضة الفلسطينية أكثر من مدة سنة، او سنتين؛ وقال ان هذا يتطلب من اسرائيل الحفاظ «على طول نَفَس ملائم» (هآرتس، ٦/١٢/١٩٨٩).

• اعلنت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الادارة الاميركية «يسرّها الاعلان اننا تلقينا من الحكومة المصرية رداً ايجابياً على النقاط الخمس للوزير جيمس بيكر». وأضافت: «كما كان الحال مع الرد الاسرائيلي الايجابي المشابه، فان رد مصر يمثّل خطوة الى أمام». وأشارت الى ان كلاً من مصر واسرائيل «نقلت في ردّها بعض الآراء والمواقف في شأن هذه العملية، وسنعمل مع الاطراف على تحقيق خطوات مطلوبة للتوصل الى عقد اجتماع ثلاثي في واشنطن، كجزء من العملية لبدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي» (نيويورك تايمز، ٦/١٢/١٩٨٩).

• أشار محلّلون اميركيون، في تعليقهم على قمة مالطا، الى ان الولايات المتحدة الاميركية ربما تريد اعطاء دفعة جديدة لعملية السلام في الشرق الاوسط باشراك الاتحاد السوفياتي، في حال فشل مبادرة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر؛ واضافوا: «هناك دلالة واضحة تشير الى ان الاتحاد السوفياتي يريد ان يلعب دوراً بنّاء، وهو ما ترحّب واشنطن به، لما ينطوي عليه من مغزى كبير» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٦/١٢/١٩٨٩).

٦/١٢/١٩٨٩

• التقى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، رئيس النمسا، كورت فالدهايم. وأُجري، في اثناء اللقاء، استعراض للجهود الدولية من اجل دفع عملية السلام في الشرق الاوسط الى أمام. واطلع الرئيس عرفات الرئيس فالدهايم على جهود م.ت.ف. في هذا المجال، مؤكداً التصميم على الاستمرار في جهود م.ت.ف. لتحقيق السلام. كما شرح عرفات الاوضاع المتردية في المناطق الفلسطينية المحتلة، في ظل الارهاب الاسرائيلي. من جانبه، أكد فالدهايم موقف النمسا المؤيد لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة غير القابلة للتصرف والتزام النمسا ميثاق الامم المتحدة، الذي يكفل هذه الحقوق المشروعة؛ وجدّد دعم، وتأييد، بلاده لمبادرة السلام الفلسطينية واعلان الاستقلال الفلسطيني (وفا، ٦/١٢/١٩٨٩).

• استمرت الاشتباكات والمواجهات العنيفة بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن جرح ستين مواطناً واعتقال ثلاثين آخرين. وقد رفعت السلطات العسكرية الاسرائيلية حظر التجول عن نابلس لمدة ساعتين، ثمّ عاودت فرضه عليها مجدداً. وخلال رفع حظر التجوّل، خرج المواطنون رافعين علم فلسطين واللافتات التي نعت شهداء نابلس السبعة، وعاهدتهم على مواصلة الانتفاضة. وفي هذه الاثناء، وقعت مصادمات تركّزت في البلدة القديمة، واصيب خلالها عشرات المواطنين. من جهة أخرى، تواصلت حملات الدهم الضريبية في الضفة وغزة، وشهدت رام الله حملة اعتقالات واسعة (الرأي، ٧/١٢/١٩٨٩).

• قدّرت الاوساط الامنية الاسرائيلية ان تستمر الانتفاضة في المناطق المحتلة زمناً طويلاً؛ «فهي تقاد من قبل زعامة شابة لا تعرف الخوف. وكلما استمرت الانتفاضة يمكن توقّع حدوث عمليات عنف واصابات في اسرائيل وفي المناطق [المحتلة] تنفّذ من قبل اشخاص تحركهم الكراهية وحب الانتقام» (عل همشمار، ٧/١٢/١٩٨٩).

• بناء على توجيهات وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، وقّع قائدا منطقتي الوسط والجنوب في الجيش الاسرائيلي أمراً يمنع دخول فيصل الحسيني الى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لمدة ستة شهور، وفقاً للقرار الرقم ١١٢ (عل همشمار، ٧/١٢/١٩٨٩).

٧/١٢/١٩٨٩

• وقعت، في انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة كافة، مسيرات جماهيرية حاشدة عشية الذكرى السنوية الثانية للانتفاضة الفلسطينية، في الوقت الذي بدأ العمّال الفلسطينيون اضراباً عن العمل في

اسرائيل، لمدة ثلاثة أيام متتالية، بناء على دعوة من القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة. وذكرت انباء ان المسيرات تحوّلت الى مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال، عندما تدخّلت الأخيرة لتفريقها بالقوة، ممّا أدّى الى اصابة أكثر من خمسين مواطناً بجروح. من جهة أخرى، تمكّن شبان الانتفاضة والقوات الضاربة من اصابة احدى وثلاثين سيارة وحافلة اسرائيلية باضرار، منها ثماني عشرة تخص الجيش الاسرائيلي (**الرأي**، ١٩٨٩/١٢/٨).

• أعلم وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، نظيره الاميركي، جيمس بيكر، هاتفياً، بأن «طاقم الاربعة» (اسحق شامير، وشمعون بيرس، واسحق رابين، وموشي ارنس)، سوف يجتمع، هذا الصباح، لكي يردّ، بشكل ايجابي، على البيان الاميركي بشأن استمرار المسار السياسي، في أعقاب الرد المصري على اقتراح بيكر (**معاريف**، ١٩٨٩/١٢/٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، في حضور طلاب ثانوية هرتسليا: «يأتي مسار السلام في قمّة سلّم الافضليات وكل ما عداه يستطيع الانتظار. انني انظر بايجابية الى الرد الاميركي، وهناك رأي واحد داخل المعراخ». وأضاف: «العالم يتغيّر، النزاع بين الدولتين العظميين اضرّ بنا. وعندما ينتهي هذا النزاع، أو يضعف، فهو يؤثر علينا أيضاً» (**معاريف**، ١٩٨٩/١٢/٨).

• عقّب مصدر أمني اسرائيلي، رفيع المستوى، على اطلاق العراق صاروخ ارض - جو ذي ثلاث مراحل بأن الامر جدّي للغاية. وأضاف: «ان العراقيين يقفون، الآن، في الجبهة التكنولوجية الشرق أوسطية. فبينما قام السوريون والسعوديون بشراء صواريخ صينية قديمة، استعان العراقيون بعلماء من اوروبا الغربية، وفي الاساس من المانيا الاتحادية». ومضى قائلاً: «اذا كانت التقارير الصادرة من بغداد صحيحة، فان في حوزة العراقيين صواريخ يستطيعون اطلاقها من أي زاوية في العراق لتغطي كامل مساحة اسرائيل» (**معاريف**، ١٩٨٩/١٢/٨).

١٩٨٩/١٢/٨

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تواجداً عسكرياً اسرائيلياً مكثّفاً، لم تشهد له مثيلاً من قبل، بينما ساد التوتر الشديد في المنطقتين مع دخول الانتفاضة عامها الثالث. وفرضت قوات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجوّل على غالبية المناطق في الضفة والقطاع، وشملت أوامر الحظر اكثر من مليون مواطن. فقد فرض الحظر على أكثر من عشرة مخيمات في الضفة، اضافة الى نابلس ورام الله، بينما اعلنت سلطات الاحتلال قطاع غزة منطقة عسكرية مغلقة، ومنعت سكانه من التوجّه الى المساجد، لاداء صلاة الجمعة (**الرأي**، ١٩٨٩/١٢/٩).

• قال الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، في اشارة الى دور م.ت.ف. وانْ بصورة غير مباشرة، ان واشنطن تنوي «الاستمرار في الحوار في تونس، بغية التوصل الى اتفاق على عملية لتشجيع البحث عن سلام دائم». وأضاف ان الادارة الاميركية تعتقد «بأن العملية التي تشارك فيها هي الطريق الواقعي للترويج للسلام، وسنتابع ذلك مع كل الجهات، وهذا يشمل الحوار مع م.ت.ف.» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩ - ١٠/١٢/١٩٨٩).

١٩٨٩/١٢/٩

• انضمّ ثلاثة مواطنين الى قافلة الشهداء، خلال مواجهات دامية مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقعت في مختلف انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. فقد استشهدت المواطنة ساره عبدالفتاح المناصرة (٢٢ عاماً) برصاص قوات الاحتلال في اشتباك وقع في قرية بني نعيم؛ كما استشهد، في القرية ذاتها، كامل حسين حميدات (٢٦ عاماً)؛ فيما فارق الحياة متأثراً بجروح اصيب بها في وقت سابق، المواطن عاطف محمد اسماعيل كلاّب (٢٦ عاماً)، من مخيم خان يونس. من جهة أخرى، عزّزت قوات الاحتلال تواجدها العسكري في مختلف انحاء المناطق المحتلة، وفرضت حظر تجول كاملاً على قطاع غزة بأكمله، وعلى كل من نابلس ورام الله ومخيمات طولكرم ونور شمس وعسكر القديم والجديد وبلاطة والعين والدهيشة وعايدة والعزّة وقدورة وقلنديا والامعري والجلزون (**الرأي**، ١٩٨٩/١٢/١٠).

• أعرب الرئيس المصري، حسني مبارك، عن دهشته واستغرابه من التصريحات التي اطلقها رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، وادعى فيها بأن الاردن هي أرض فلسطين. وقال الرئيس مبارك للصحافيين انه لا يتصوّر ان يصدر هذا الكلام عن شامير في هذا الوقت بالذات، الذي تبذل فيه المساعي لدفع عملية السلام في الشرق الاوسط، والتي بدأت تأخذ

مكانها (**الاهرام**، ١٠/١٢/١٩٨٩).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، في احتفال أقيم بمناسبة انتصار حزب العمل في انتخابات الهستدروت، ان «الرئيس [حافظ] الاسد زعيم عربي ذو كفاءة عالية، لكنه ينتمي الى عالم الامس. واعتقد بأنه لا يملك حلاً للمشاكل الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يعاني منها الشرق الاوسط. [كما ان] سوريا غارقة في الوحل اللبناني، وعالمنا لا يصغي لزعيم ليس لديه سوى مواقف رفضية» (**دافار**، ١٠/١٢/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ان ثمّة بوادر تشير الى ان الاتحاد السوفياتي أخذ يقلّل من تأييده للدول العربية، مثل سوريا وليبيا، وكذلك منظمات «الارهاب» ـ حسب زعمه. ويحتمل ان يتمّ التعبير عن هذا الامر عبر تقليص شحنات الاسلحة الى تلك الدول. وأضاف ارنس، ان هذا يمثّل تطوراً «ايجابياً جداً ويساعد في تخفيف التوتر في الشرق الاوسط» (**دافار**، ١٠/١٢/١٩٨٩).

• اجرت حركة «السلام الآن» تظاهرة احتجاجية في مركز مدينة القدس، بمناسبة دخول الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة عامها الثالث. واعتبرت التظاهرة الاوسع التي نظّمتها الحركة في القدس، حيث شارك فيها ما يزيد على خمسة آلاف شخص وصلوا من جميع انحاء البلاد (**دافار**، ١٠/١٢/١٩٨٩).

١٠/١٢/١٩٨٩

• استشهد المواطن نعيم محمد نوفل (١٨ عاماً)، من غزة، اثر اصابته برصاصة قاتلة في البطن، اطلقها مستوطن يهودي في حي الزيتون في المدينة. كما استشهد الشاب بركة ابراهيم الفاخوري، اثر اصابته بجروح بليغة برصاصة في قلبه، اطلقها احد الجنود الاسرائيليين، في اثناء مواجهة وقعت وسط مدينة الخليل. وكانت اشتباكات عنيفة وقعت في انحاء مختلفة من المناطق الفلسطينية المحتلة، اصيب خلالها ١٢٠ مواطناً بجروح، فيما خسر الجيش الاسرائيلي ١٤ سيارة، تحطم زجاج احدى عشرة منها واصيبت هياكلها باضرار كبيرة (**الراي**، ١١/١٢/١٩٨٩).

• في أعقاب نجاح العراق باطلاق الصاروخ الجديد، يخشى الخبراء الاسرائيليون من احتمال امتلاك العراق، وربما دول عربية اخرى، القدرة على شلّ قواعد سلاح الطيران الاسرائيلي، بواسطة استخدام سلاح كيميائي او رؤوس نووية، خلال بضع ساعات مصيرية في بداية الحرب المقبلة (**معاريف**، ١١/١٢/١٩٨٩).

• اعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، رسمياً، في جلسة الحكومة، ان الولايات المتحدة الاميركية ترفض نقل الرد المصري على اقتراح بيكر الى اسرائيل، على الرغم من طلب وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ذلك (**معاريف**، ١١/١٢/١٩٨٩).

١١/١٢/١٩٨٩

• هاجمت قوات الشرطة وحرس الحدود الاسرائيلية موكب جنازة شهيد القدس، المواطن يوسف البير منير (١٧ عاماً)، بالغاز المسيل للدموع وبالعيارات المطاطية، واعتدت على نسوة تدخّلن لمنع اعتقال عدد من الشبان المشاركين في التشييع؛ كما اعتُقل والد الشهيد لساعات عدة، لمنعه من تشييع ولده في موكب يليق بالشهداء. وكانت القدس وغزة والخليل وضواحيها شهدت اضراباً احتجاجياً وحداداً على ارواح الشهداء، فيما استمر نظام حظر التجول مفروضاً على نابلس، لليوم الحادي عشر، وعلى مخيماتها الاربعة، ومخيمات نور شمس وطولكرم وقلنديا والدهيشة، وقريتي ذنّابة وبني نعيم. من جهة اخرى، اصيب جندي اسرائيلي بجروح، جرّاء رشقه بحجارة من قبل مواطنين في قطاع غزة؛ كما أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية في مخيم البريج (**الاتحاد**، ١٢/١٢/١٩٨٩).

• ذكر ان وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ابدى اهتماماً لنظيره الاميركي، جيمس بيكر، بمعرفة مضمون رد م.ت.ف. الذي أُلحق بالبيان المصري ازاء الموافقة على وثيقة النقاط الخمس (**هآرتس**، ١٢/١٢/١٩٨٩).

• افاد مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي بأن عدد العاطلين عن العمل، في الربع الثالث من العام ١٩٨٩، وصل ١٦٣ ألفاً، يشكّلون حوالى ٩,١ بالمئة من قوة العمل المدنية (**عل همشمار**، ١٢/١٢/١٩٨٩).

١٢/١٢/١٩٨٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، حيث

أُجري بحث في الاوضاع والمستجدات العربية. وقدّم الرئيس عرفات الى الرئيس حسين تهاني الشعب الفلسطيني باطلاق العراق منظومة العابد والصاروخ تموز، مؤكداً ان هذا الانجاز العلمي الكبير يشكّل انجازاً للامة العربية. من جانبه، اكد الرئيس العراقي وقوف العراق المبدئي، والثابت، الى جانب نضال الشعب الفلسطيني، بقيادة م.ت.ف. (وفا، ١٢/١٢/١٩٨٩). من جهة أخرى، اجتمع الرئيس عرفات، في عدن، مع الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، علي سالم البيض، ورئيس هيئة الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية، حيدر ابو بكر العطاس، وأُجري، خلال الاجتماع، بحث في آخر المستجدات السياسية، وسبل دعم الانتفاضة (المصدر نفسه).

• استشهدت، في قرية اليامون، قضاء جنين، الطفلة براءة ابراهيم لطفي اللبدي (٢٠ يوماً)، بعدما ركلها جنود اسرائيليون بارجلهم؛ كما عمّت الاراضي المحتلة مواجهات وصدامات عنيفة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، ادّت الى جرح ١٤٥ مواطناً واعتقال ستين آخرين. وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم زجاج ٣٥ سيارة للعدو، منها ٢١ سيارة عسكرية، رشقاً بالحجارة والزجاجات الفارغة. من جهة اخرى، لا يزال حظر التجول مفروضاً على قرية بني نعيم، لليوم الرابع على التوالي، فيما فرضت سلطات الاحتلال الحظر عينه على بلدة بيرزيت، ومنعت طلاب التوجيهية من تادية امتحاناتهم؛ كما فرضت حظر التجوّل على بيت أمّر لبضع ساعات، وكذلك على قرية اليامون، واغلقت وسط مدينة رام الله، واعلنته منطقة عسكرية (الرأي، ١٣/١٢/١٩٨٩).

• القى رئيس وفد مصر في الامم المتحدة، عبدالحليم بدوي، خطاباً في الجمعية العامة، نيابة عن المجموعة العربية التي ترأسها مصر، بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لاعلان ميثاق التقدم والتنمية في المجال الاجتماعي. وأكد بدوي، في خطابه، ان الدول العربية سعت الى تحقيق التقدّم الاجتماعي والتنمية، منذ بدأت ثورة الوطن العربي ضد الاستعمار، للتخلّص من التبعية والسيطرة على مصادر الثروة؛ لكن هذا التقدّم واجه عقبات جوهرية، في مقدمها انكار حق الشعب الفلسطيني المشروع في اقامة دولته المستقلة (الاهرام، ١٣/١٢/١٩٨٩).

• التقى عضو الكنيست، اريه لوفا الياف (حزب العمل)، في القاهرة، مع د. نبيل شعث، مستشار الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، على مأدبة غداء للبحث في امكانية اجراء محادثات مباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. وبعد اللقاء، قال الياف لمراسل «رويتر»: «بيننا وبين الفلسطينيين حرب دامية... لكن، ينبغي علينا الالتقاء بمنظمة التحرير الفلسطينية، لأنها عدونا» (دافار، ١٣/١٢/١٩٨٩).

• قال الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان ادارته لن تجبر اسرائيل على التفاوض مع م.ت.ف. وأضاف ان وزير الخارجية، جيمس بيكر، سيسعى مع الاسرائيليين والمصريين للتوصل الى صيغة تمكّن ممثلي الفلسطينيين من الجلوس الى طاولة المفاوضات (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٣/١٢/١٩٨٩).

• قال الرئيس الاسبق للولايات المتحدة الاميركية، جيمي كارتر، في حديث الى عضو الكنيست دادي تسوكر (راتس)، ان رئيس جمهورية اثيوبيا، منغستو هيلا مريام، عبّر عن استعداده المبدئي لاتمام عملية جمع شمل لعائلات يهود اثيوبيا الموجودين في اسرائيل، شرط ان تطلب حكومة اسرائيل ذلك بشكل رسمي (دافار، ١٣/١٢/١٩٨٩).

١٣/١٢/١٩٨٩

• اعلن متحدث باسم وزارة الخارجية البولندية عن ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، اقترح عقد محادثات سلام مع اسرائيل في وارسو. وقال المتحدث، ان الرئيس عرفات طلب، خلال اجتماعه في تونس، أمس، مع نائب وزير الخارجية البولندية، جان ماجيفسكي، من بولندا ابلاغ الاقتراح هذا الى اسرائيل. وأبدى المتحدث البولندي ترحيب بلاده باستقبال مثل هذا الاجتماع (الاهرام، ١٤/١٢/١٩٨٩).

• أُصيب جنديان اسرائيليان برشقات حجارة، احدهما في بلدة قباطية والثاني في مدينة الخليل، في حين تمكّنت القوات الضاربة للانتفاضة، اليوم وأمس، من تحطيم ثلاثين سيارة وحافلة اسرائيلية، بينها أربع عشرة تابعة لقوات الاحتلال، خلال هجمات وقعت في اماكن مختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وأُلقيت، مساء أمس، زجاجة حارقة على دورية عسكرية في بلدة بيت ساحور، الاّ انها لم تصب هدفها. وذكرت انباء ان قوات الاحتلال دهمت عشرات المنازل في المنطقة المحيطة بمكان الهجوم، واعتقلت عدداً من المواطنين، واعتدت على آخرين بالضرب (الرأي،

١٤/١٢/١٩٨٩).

• انفجرت شحنة ناسفة زنتها كيلوغرام بالقرب من مستوطنة كتسير بالقرب من وادي عارة (داخل «الخط الاخضر») ولم تقع اصابات. وكانت الشحنة وضعت في كيس من النايلون، وتمّ تشغيلها من بعد، بواسطة سلك كهربائي طوله بضع عشرات من الامتار. وقد حدث الانفجار عند مدخل المستوطنة، على بعد ٣٠٠ متر فقط من أول بيت فيها (**معاريف**، ١٤/١٢/١٩٨٩).

• قال الوزير الاسرائيلي مردخاي غور، ان الرد على تعاظم قدرات الدول العربية العسكرية، ومن بينها العراق، في مجال تطوير الصواريخ متوسطة، وبعيدة، المدى حتى ثلاثة آلاف كيلومتر، التي من المحتمل ان تصيب المراكز السكانية في كل بقعة من اسرائيل، هو الردع العسكري وليس التدخل والضرب المباشر (**هآرتس**، ١٤/١٢/١٩٨٩).

١٤/١٢/١٩٨٩

• تواصلت المواجهات والاشتباكات الليلة الماضية، واليوم، في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين، الذين استخدموا الحجارة والزجاجات الحارقة والفارغة، وبين جنود الاحتلال الاسرائيلي الذين استخدموا العيارات النارية بأنواعها، والغاز المسيل للدموع، ممّا أدّى الى اصابة أكثر من مئة مواطن في مختلف المناطق. كما واصلت قوات العدو حملات الدهم في عدد من المدن والقرى تحت ذرائع مختلفة، وشنّت حملات اعتقال عشوائية طاولت أكثر من اربعين مواطناً، وأعلنت مدينتي رام الله والبيرة مناطق عسكرية مغلقة، في أعقاب المواجهات العنيفة التي شهدتها المدينتان (**الرأي**، ١٥/١٢/١٩٨٩).

• اصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً دانت فيه اشتباكاً وقع بين قوة من المخابرات السورية وبين مجموعة مجهولة الهوية عند مدخل صيدا. وذكرت في بيانها انها اصدرت تعليماتها للمباشرة، فوراً، في التحقيق في الحادث، بالتعاون مع فعاليات صيدا والفعاليات الوطنية اللبنانية والقوات السورية المتواجدة في المنطقة. وحذّر بيان م.ت.ف. من محاولات خلق فتنة في منطقة صيدا، تستهدف الوجود الفلسطيني والوطني اللبناني في تلك المنطقة الحسّاسة (**وفا**، ١٤/١٢/١٩٨٩).

• قرّر نحو خمسمئة شخص من الاكاديميين واعضاء المستوطنات الزراعية التعاونية الاسرائيلية (الكيبوتسات) التوجه الى مصر، في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، وعقد لقاء مع قادة م.ت.ف. وسياسيين مصريين. وأفادت الانباء بأن نحو الف شخص اعربوا عن استعدادهم للسفر الى مصر لهذه الغاية، في اجتماع عقد، أمس، في مقر الكيبوتس القطري، شارك فيه وزير العلوم، عيزر وايزمان، وعضوا الكنيست الاسرائيلي، اورييه اليعاف وحاييم رامون (**الحياة**، ١٥/١٢/١٩٨٩).

• اصدرت وزارة الخارجية الاسرائيلية توجيهات الى الممثلين الاسرائيليين في الخارج، دعتهم بموجبها الى اظهار اليقظة تجاه اللقاءات التي تجرى بين ممثلين كبار من م.ت.ف. وبين الطوائف اليهودية في الشتات (**دافار**، ١٥/١٢/١٩٨٩).

• افادت مصادر دبلوماسية مطلعة، في واشنطن، بأن الدبلوماسية الاميركية باتجاه القاهرة وتل ـ أبيب، وكذلك في الحوار عبر القنوات الرسمية مع م.ت.ف. لن تتبنّى، بالضرورة، ممارسة ضغط على اسرائيل للقبول بدور المنظمة والاعتراف بها، أو التأثير على المنظمة لتسمح لفلسطينيين مستقلين عنها بالجلوس الى طاولة المفاوضات (**الواشنطن بوست**، ١٥/١٢/١٩٨٩).

١٥/١٢/١٩٨٩

• اسفرت الصدامات والاشتباكات العنيفة التي شهدتها المناطق المحتلة عن جرح تسعين مواطناً، واعتقال ستين آخرين، واصابة ضابط اسرائيلي في قرية تقوع، وجندي في قرية صوريف، وجنديين آخرين في قرية الجديدة، جرّاء رشقهم بالحجارة. وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم زجاج حوالى ٢٢ سيارة عسكرية وتابعة للمستوطنين، من ضمنها باص تابع لشركة «ايجد» تمّ الاستيلاء عليه وحرقه بالكامل في قرية سيلة الحارثية. من جهة أخرى، هدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلية سبعة منازل في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، منها منزل في قرية بتّير، واثنان في وادي رحّال، وثلاثة في الجديدة، وواحد في خان يونس، وذلك بحجة عدم الحصول على رخص بناء (**الرأي**، ١٦/١٢/١٩٨٩).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ شعيبي، عماد فوزي؛ «الاندماج المجتمعي واشكالية المجتمع الطائفي في اسرائيل»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١١، العدد ٧٨، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٩٤ ـ ٢٠٨.

٢ عبدالحميد، مهنّد؛ «اثر الانتفاضة على المجتمع الاسرائيلي؛ (٢)»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣٣٩، ١٠/١٢/١٩٨٩، ص ٤٣ ـ ٤٨.

○ الاحزاب والتكتلات

٣ تيّم، سعيد؛ «القضية الفلسطينية في سياسة حزب العمل الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٤٦.

٤ شلحت، انطوان؛ «انتخابات ' الهستدروت ' ١٩٨٩؛ حزب العمل لم ' يهزم ' رغم ' انتصار ' حزب الليكود [تقرير]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٦، العدد ٦٩/٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٨٠١ ـ ٨٠٩.

٥ عبدالرحمن، محمد؛ «انتخابات الهستدروت رسّخت سيطرة [حزب] العمل [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٣٥ ـ ١٤١.

٦ محارب، محمود؛ «الحزب الشيوعي الاسرائيلي والهجرة والتهجير»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٧٣ ـ ٨٤.

○ الاقتصاد

٧ ابو صبيح، عمران؛ «العلاقات التجارية البينية لاسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة مع السوق الاوروبية المشتركة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٨، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١١٨ ـ ١٣٣.

٨ هرملاني، عماد؛ «سياسة اسرائيل المائية وأثرها في مستقبل التسوية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٦٠ ـ ٧٢.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٩ ارنس، موشي؛ ««[نص رسالته الى الامين العام للامم المتحدة وأعضاء مجلس الامن، بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٩، بشأن موقف اسرائيل من تسوية القضية الفلسطينية]»، **الحرية**، العدد ٣٣٧، ٢٦/١١/١٩٨٩، ص ١١.

○ الشؤون العسكرية

١٠ درور، يحزقئيل؛ «المواجهات شبه الحربية ونظرية القتال الاسرائيلية»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٩/٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٧٧٣ ـ ٧٨٢.

١١ فاضل، سعيد؛ «اسرائيل واستراتيجية ' الحدود الآمنة ' »، **استراتيجيا** (بيروت)، العدد ٩٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٣٣.

١٢ "Merkava - 3; Israel's New Spear-head", *Defence Update International*, No. 98, September 1989, pp. 8 - 14.

فلسطين

○ الاقتصاد

١٣ «تصدير المنتوجات الزراعية من الضفة

الغربية وقطاع غزة؛ الصعوبات والفرص المتاحة (تقرير البعثة الزراعية الهولندية)»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٨، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٢٠٩ ـ ٢٣١.

١٤ «التقرير السنوي لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)؛ (١) تحديات جديدة للاقتصاد الفلسطيني»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٧٧٥، ١٩٨٩/١٢/٣، ص ٣٦ ـ ٣٨.

١٥ «التقرير السنوي لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)؛ (٢) حق المرور العابر للصادرات والواردات الفلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٧٧٦، ١٩٨٩/١٢/١٠، ص ٣٦ ـ ٣٧.

١٦ الجندي، ابراهيم؛ «اوضاع التجارة في فلسطين قبل العام ١٩٤٨»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٨، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٣٤ ـ ١٤٧.

١٧ علاونة، عاطف؛ «آثار الانتفاضة الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، السنة ٥، العدد ٩٨، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٥٨ ـ ٧٤.

١٨ العملة، عمرو؛ «الانتفاضة؛ مقدمات التحرر من التبعية التجارية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٨، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٢٩ ـ ٥٧.

١٩ «العوامل المؤثرة على قطاع التجارة الخارجية في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٨، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٥٨ ـ ١١٧.

○ تراجم

٢٠ ابو نضال، نزيه؛ «مذكرات ابو ابراهيم الكبير»، **الكاتب الفلسطيني** (دمشق)، العدد ١٥، ربيع ١٩٨٩، ص ٢٣١ ـ ٢٤٦.

٢١ حداد، يوسف؛ «لقاء مع الاديب المؤرخ مصطفى مراد الدباغ»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٥، ربيع ١٩٨٩، ص ١٩٥ ـ ٢٠١.

○ الثقافة

٢٢ بسيسو، عبدالرحمن؛ «الانتفاضة وسؤال الابداع»، **الفكر الديمقراطي** (نيقوسيا)، العدد ٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٣٣٤ ـ ٣٤٤.

٢٣ البكر، محمود مفلح؛ «فكرة الصراع في الاغنية الشعبية [الفلسطينية]»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٥، ربيع ١٩٨٩، ص ١١٢ ـ ١١٩.

٢٤ السواحري، خليل؛ «اثر الانتفاضة في الثقافة الفلسطينية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٨، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٨١ ـ ١٩٣.

٢٥ يخلف، يحيى؛ «دولة فلسطين؛ بنيتها ومقوّماتها الثقافية»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٦٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٤٣ ـ ٥٠.

٢٦ عبدالحميد، مصطفى محمد؛ «المقاومة الثقافية في الارض المحتلة؛ الانتفاضة وتأكيد الهوية الوطنية»، **شؤون عربية**، العدد ٥٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٧٢ ـ ٨٤.

٢٧ عبدالغني، مصطفى؛ «فلسطين في ادب جبرا ابراهيم جبرا»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٤٧ ـ ٥٩.

٢٨ عبدالهادي، فيحاء؛ «ملامح الطفل في الرواية الفلسطينية»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٥٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٣٤٨ ـ ٣٥٥.

٢٩ عوض، عوض مسعود؛ «الشخصية الفلسطينية في المثل الشعبي»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٥، ربيع ١٩٨٩، ص ١٢٠ ـ ١٣٧.

الفلسطينيون

٣٠ «انشقاق داخل تنظيم ' ابو نضال ' »، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٦، العدد ٢٨٩، ١٩٨٩/١١/٢٠، ص ١٢ ـ ١٣.

٣١ «لاجىء فلسطيني في مصر: معاناتنا قلّ مثيلها»، **النشرة** (اثينا)، السنة ٥، **العدد** ١٣٠، ١٨/١٢/١٩٨٩، ص ٣٨ ـ ٤١.

٣٢ «الوجود الفلسطيني قبل الانتفاضة، وبعدها؛ هكذا توزعوا على العالم العربي»، **النهار العربي والدولي** (بيروت)، السنة ١٢، العدد ٦٥، ٢٧/١٢/١٩٨٩، ص ٤١ ـ ٤٢.

○ الاضرابات والتظاهرات

٣٣ ابو نضال، نزيه؛ «الانتفاضة الفلسطينية في عامها الثالث؛ انجازات طويلة كبيرة على الطريق الطويل»، **نضال الشعب** (نيقوسيا)، العدد ٥٣٦، ٢/١٢/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٦.

٣٤ الاشهب، نعيم؛ «الانتفاضة وتطور الفكر السياسي الفلسطيني»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٨ ـ ١١.

٣٥ «أنصار ـ ٣؛ صورة من الداخل؛ محاولة يائسة لتحطيم معنويات الفلسطيني»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٣، ١٢/١١/١٩٨٩، ص ٧ ـ ٩.

٣٦ البشيتي، جواد؛ «اسرائيل تعمل ضد الانتفاضة في زمن يعمل لمصلحة الانتفاضة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٧٧٦، ١٠/١٢/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٣٧ بلقزيز، عبدالله؛ «الانتفاضة والاغتصاب الصهيوني في فلسطين»، **الوحدة** (الرباط)، السنة ٥، العدد ٥٦، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٤١ ـ ١٤٤.

٣٨ «بيت ساحور؛ ضريبتك تسمو على جناح الحمام»، **النهار العربي والدولي**، السنة ١٢، العدد ٦٥٥، ٢٧/١٢/١٩٨٩، ص ٣٥ ـ ٣٧.

٣٩ «بيت ساحور المحاصرة صامدة في معركة التوقف عن دفع الضرائب»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٨٦، ٣٠/١٠/١٩٨٩، ص ٨ ـ ١٠.

٤٠ «تأثير الانتفاضة على الجيش والمجتمع في اسرائيل»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٦٣، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٥.

٤١ «ثورة الحجارة مارد في عامه الثالث»، **النهار العربي والدولي**، السنة ١٢، العدد ٦٥٥، ٢٧/١٢/١٩٨٩، ص ٣٨ ـ ٤١.

٤٢ جتكر، فاضل (مترجم)؛ «[خلاصة تقرير معهد راند الاميركي الذي نشر بعنوان: ' دولة فلسطينية... لماذا هي الآن حتمية؟ ']»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٧، ١٠/١٢/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٧.

٤٣ حبش، جورج؛ «عاد الموضوع الفلسطيني الى أرضه»، **لوموند دبلوماتيك** (جنيف)، السنة ٢، العدد ١٤، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٤ ـ ٥.

٤٤ الحسيني، مصطفى محمد؛ «الانتفاضة تتسرب الى داخل المجتمع الاسرائيلي»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٩٢، ١١/١٢/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٤٥ ـــ ، ـــ ؛ «الانتفاضة في عامها الثالث؛ حرب استنزاف غير تقليدية [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٩/٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٧٨٣ ـ ٧٩٢.

٤٦ حلمي، عمر؛ «العصيان الوطني الشامل؛ الواقع والطموح»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٤، ١٩/١١/١٩٨٩، ص ١٧ ـ ٢١.

٤٧ حمدان، عبدالمجيد؛ «الانتفاضة في عامها الثالث؛ آفاق ومعوقات»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٤ ـ ٧.

٤٨ حواتمة، نايف؛ «الانتفاضة عصيّة على الكسر، ومصممة على تحقيق اهدافها»، **لوموند دبلوماتيك**، السنة ٢، العدد ١٤، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٤٩ خلف، صلاح (ابو اياد)؛ «انها انتفاضة حتى النصر»، **لوموند دبلوماتيك**، السنة ٢، العدد ١٤، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٣.

٥٠ ديكوف، الان؛ «الانتفاضة تهزّ اسرائيل»، **لوموند دبلوماتيك**، السنة ٢، العدد ١٤،

تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٤ ـ ٥.

٥١ سامت، جدعون؛ «خطر النجاح الوهمي [في قمع الانتفاضة]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٩/٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٨٢٧ ـ ٨٢٩؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٩/١١/٢٩.

٥٢ سمارة، عبدالكريم؛ «بيت ساحور؛ عاصمة العصيان المدني»، **المجلة** (لندن)، العدد ٥١٣، ١٩٨٩/١٢/١٢، ص ٢٦ ـ ٢٩.

٥٣ الشريف، ماهر؛ «الجذور الكفاحية لانتفاضة كانون المجيدة»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٨ ـ ٢٧.

٥٤ الشكعة، بسام؛ «الانتفاضة مستمرة بكل ثقة وقوة»، **نضال الشعب**، العدد ٥٣٦، ١٩٨٩/١٢/٢، ص ١٧.

٥٥ «شهداء الانتفاضة في عامها الثاني»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٦، العدد ٢٧٤، ١٩٨٩/١٢/٤، ص ٢٠ ـ ٢٣.

٥٦ «ظاهرة ' المطلوبين ' »، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٨٦، ١٩٨٩/١٢/١٥، ص ٢ ـ ٥.

٥٧ «عامان من الانتفاضة؛ احصائيات وارقام [باعداد الشهداء والجرحى الفلسطينيين والقتلى والجرحى الاسرائيليين وفقاً لمعطيات الجيش الاسرائيلي ومركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٩/٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٨٣٩ ـ ٨٤١؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٩/١٢/٨.

٥٨ عبدالخالق، اياد؛ «موجز وقائع الاسبوع ١٠٢ من معركة الاستقلال؛ ٢٠٠٠ جندي في الحملة ضد نابلس»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٧٦، ١٩٨٩/١٢/١٠، ص ١٨ ـ ١٩.

٥٩ عبدالناصر، خالد جمال؛ «انتفاضة فلسطين انتفاضة عربية»، **النشرة**، السنة ٥، العدد ١٣٠، ١٩٨٩/١٢/١٨، ص ٦ ـ ٧.

٦٠ عمر، علي؛ «احتفالات اعلان الاستقلال في دولة فلسطين؛ الاعراس تعمّ الوطن»، **الحرية**، العدد ٣٣٧، ١٩٨٩/١١/٢٦، ص ١٤ ـ ١٧.

٦١ عنباري، بنحاس؛ «كيف ستبدو الانتفاضة في عامها الثالث»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٩/٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٨٢٤ ـ ٨٢٧؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٩/١٢/٤.

٦٢ عوض الله، عبدالرحمن؛ «انعكاسات الانتفاضة على المجتمع الاسرائيلي»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٤٣ ـ ٤٧.

٦٣ غوشه، سمير؛ «كيف تستمر الانتفاضة وتتواصل [محاضرة]»، **نضال الشعب**، العدد ٥٣٦، ١٩٨٩/١٢/٢، ص ١٨ ـ ٢١.

٦٤ «قراءة متمعّنة في نداءات الانتفاضة، في الذكرى السنوية الثانية لاندلاع الانتفاضة»، **النشرة**، السنة ٥، العدد ١٣٠، ١٩٨٩/١٢/١٨، ص ١٤ ـ ٢١.

٦٥ «قرية في الانتفاضة؛ كفرنعمة، بالدماء تخط اسمها في سماء الوطن»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٦، ١٩٨٩/١٢/٣، ص ١٨ ـ ١٩.

٦٦ «قضية تصفية العملاء؛ محاكمات عادلة وشهود موثوقون»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١٢، العدد ٢١٤، ١٩٨٩/١١/١٥، ص ٣٠ ـ ٣١.

٦٧ «الفلسطينيات في الانتفاضة من أم الشهيد الى البطلة المنتجة»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٩٢، ١٩٨٩/١٢/١١، ص ١٢ ـ ١٣.

٦٨ كارمي، بولس؛ «اثر الانتفاضة وتفاعلاتها على مواقف الجاليات اليهودية»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٤٨ ـ ٥١.

٦٩ كيالي، ماجد؛ «الانتفاضة؛ حوار القمع والمقاومة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٨، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٧١ ـ ١٨٠.

٧٠ مباركة، محمد؛ «الانتفاضة قوة في المواجهة والبناء الذاتي»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٦٣، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٨.

٧١ ناصر، نديم؛ «في قطاع غزة السجن الكبير: مدينة بلا شرطة ولا محاكم»، **المجلة**، العدد ٥٠٥، ١٧/١٠/١٩٨٩، ص ٣٢ ـ ٣٦.

٧٢ الهيبي، احمد؛ «سيناريو انقلاب بطيء يقوده شارون للسيطرة على السلطة في اسرائيل»، **الوطن العربي** (باريس)، العدد ١٤٣، ٨/١٢/١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٣٠.

٧٣ الوعري، زياد؛ «الفلسطينيون يستعدون لمعركة ضارية على جبهتين»، **لوموند دبلوماتيك**، السنة ٢، العدد ١٣، تشرين الاول / تشرين الثاني (اكتوبر / نوفمبر) ١٩٨٩، ص ٢.

٧٤ Collins, Frank; "Israelis Have Lost the Intifadah, But Palestinians Have Not Yet Won It", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VIII, No. 8, December 1989, p. 6.

٧٥ ـــ، ـــ ; "Why Palestinians Kill Palestinians in Israeli - Occupied Territories", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VIII, No. 7, November 1989, pp. 13, 45.

٧٦ Fecci, Jo Marie; "Two Years of Intifadah", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VIII, No. 8, December 1989, pp. 8 - 9.

٧٧ Hull, Jun D.; "Still Stuck in the Stone Age", *Time*, No. 50, 11/12/1989, pp. 28 - 29.

٧٨ Jubran, Michel; "'Not Planned But not Spontaneous'; The Intifadah; Its Leadership and the PLO", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VIII, No. 8, December 1989, pp. 10 - 11.

٧٩ Kidron, Peretz; "Two Years of the Intifadah; (3) The Price Israel Has to Pay", *Middle East International*, No. 365, 15/12/1989, pp. 18 - 19.

٨٠ Kuttab, Daoud; "Curfews and Killings Mark the Anniversary", *Middle East International*, No. 365, 15/12/1989, pp. 3 - 4.

٨١ Nassar, Jamal R.; "The Nature of the Palestinian Intifadah", *Journal of Arab Affairs*, Vol. 8, No. 1, Spring 1989, pp. 10 - 27.

٨٢ Nuseibeh, Sari; "Two Years of the Intifadah; (2) A True People's Revolution", *Middle East International*, No. 365, 15/12/1989, pp. 16 - 18.

٨٣ Sharabi, Hisham; "The Impact on the Palestinian Diaspora", *Middle East International*, No. 365, 15/12/1989, pp. 20 - 21.

٨٤ Rubenberg, Cheryl A.; "Twenty Years of Israeli Economic Policies in the West Bank and Gaza; Prologue to the Intifadah", *Journal of Arab Affairs*, Vol. 8, No. 1, Spring 1989, pp. 28 - 73.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٨٥ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني؛ «[نص بيان الجبهة في الذكرى الاولى لاعلان الاستقلال ودخول الانتفاضة عامها الثالث]»، **نضال الشعب**، العدد ٥٣٦، ٢/١٢/١٩٨٩، ص ٨.

٨٦ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، «[نص النداء الرقم ٤٨؛ نداء الاستقلال، بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٧٧٣، ١٩/١١/١٩٨٩، ص ٨ ـ ٩.

٨٧ ـــ، «[نص] النداء الرقم ٤٩؛ نداء التطوير والتصعيد والانتصار بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٩»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٧٦، ١٠/١١/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٨٨ «[مقتطفات من بيان اتحاد لجان الدفاع عن الحريات الفلطسيني في دولة فلسطين، بشأن محاكمة الصحفي سمعان خوري]»، **الحرية**، العدد ٣٣٦، ١٩/١١/١٩٨٩، ص ٢٠.

٨٩ «[نص بيان القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة في منطقة رام الله]»، **الحرية**، العدد ٣٣٦، ١٩/١١/١٩٨٩، ص ١٧.

٩٠ «[نص] بيان المعتقلين في يوم الاستقلال [بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٧٧٥، ٣/١٢/١٩٨٩، ص ١٩.

القضية الفلسطينية

٩١ أ. ش.: «تردّد الموقف العربي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٠٧ ـ ١١٣.

٩٢ الازهري، محمد خالد: «التطور الوحدوي العربي ومسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون عربية**، العدد ٦٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٢٧ ـ ١٤٣.

٩٣ «تقرير معهد بروكنغز: الوثيقة الموجهة للسياسة الاميركية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي: (١) السلام ضروري لحماية المصالح الاميركية في المنطقة العربية»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٨٩، ٢٠/١١/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٦.

٩٤ «تقرير معهد بروكنغز: الوثيقة الموجهة للسياسة الاميركية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ (٢) نصائح للرئيس الاميركي في ادارة دبلوماسية التسوية»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٩٠، ٢٧/١١/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ١٩.

٩٥ «تقرير معهد بروكنغز: الوثيقة الموجهة للسياسة الاميركية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ (٣) ترتيبات انتقالية، ولكن على هدى مبادىء اساسية»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٩١، ٤/١٢/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ١٩.

٩٦ حيدري، نبيل: «امتياز / حق التجريب / [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١١٤ ـ ١١٨.

٩٧ زهرة، عطا محمد صالح: «الموقف الاسرائيلي من الدولة الفلسطينية واحتمالات المستقبل»، **شؤون عربية**، العدد ٦٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٦١ ـ ٧٤.

٩٨ شاهين، احمد: «دولة فلسطين: نحو سلام في الشرق الاوسط»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ٨.

٩٩ شبيب، سميح: «خطة للتعامل مع شبكة المبادرات [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٠٢ ـ ١٠٦.

١٠٠ عامر، غالب: «القرار الوطني الفلسطيني والواقع العربي الراهن»، **الكاتب العربي**، العدد ١٥، ربيع ١٩٨٩، ص ١٧ ـ ٢٦.

١٠١ العبدالله، هاني: «موافقة مشروطة على / نقاط بيكر / [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٢٢ ـ ١٣٤.

١٠٢ عبدالرحمن، محمد: «المأزق الاسرائيلي، داخلياً وخارجياً، بعد جولة شامير [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٩/٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٧٩٢ ـ ٨٠١.

١٠٣ كمال، جمال: «معادلة الكمّ والكيف في الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **استراتيجيا**، العدد ٩٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٧.

١٠٤ المدهون، ربعي: «الذكرى الاولى لاعلان الاستقلال [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٤٢ ـ ١٤٥.

١٠٥ مصاروة، عبدالسلام: «وتيرة السلوك الاميركي في الحوار مع م.ت.ف. [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٨٥ ـ ٨٧.

١٠٦ مصطفى، مازن: «المنظمة تتمسّك بمبادىء بوش وتحمل مظلة غورباتشيوف»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٧٢٤، ١٧/١١/١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٢٧.

١٠٧ وايزمان، عيزر: «لم يعد ممكناً وقف عجلة السلام»، **لوموند دبلوماتيك**، السنة ٢، العدد ١٤، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٨.

١٠٨ Sayyed Ahmad, Mohammed; "The Settlement Situation and the Criterion of Shared Values; A Study of the Arab-Israeli Conflict", *Mideast Monitor*, Vol. 6, No. 1, 1989, pp. 1 - 3.

١٠٩ Steinberg, Matti; "The Demographic Dimension of the Struggle with Israel - As Seen by the PLO", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. II, No. 4, December 1989, pp. 27 - 51.

١١٠ "Text of Baker's 5 Points", *The Jerusalem Post International*, 21/10/1989, p. 1.

منظمة التحرير الفلسطينية

١١١ حسين، عدنان؛ «م.ت.ف. والصراع من اجل البقاء»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٩ ـ ٢٩.

١١٢ الزريعي، عابد؛ «هل يلبّي واقع الاتحادات الشعبية الفلسطينية استحقاقات الانتفاضة؟»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٦، ٣/١٢/١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٦.

○ بيانات وتصريحات وخطب

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

١١٣ «[نص البيان الصادر في الارض المحتلة، بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٩، في الذكرى الاولى لاعلان استقلال الدولة الفلسطينية]»، **الحرية**، العدد ٣٣٧، ٢٦/١١/١٩٨٩، ص ١٩.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

١١٤ «بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة...: يجب الكف عن التعاطي مع أية مشاريع لا تستجيب لاهداف شعبنا الوطنية»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٧، ١٠/١٢/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٦.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

١١٥ «[نص رسالته في الذكرى السنوية الاولى لاعلان الاستقلال ودخول الانتفاضة شهرها الرابع والعشرين]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٧٧٣، ١٩/١١/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٦.

١١٦ «[نص تصريحه] في السنوية الاولى لاعلان الاستقلال»، **فلسطين الثورة**، العدد ٧٧٤، ٢٦/١١/١٩٨٩، ص ٨.

١١٧ «[نص رسالته] في 'يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني'»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٧٧٥، ٣/١٢/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٥.

○ العمليات الفدائية

١١٨ «ثوار الجبهة الشعبية ينفّذون عملية جريئة؛ اغراق زورق وقتل وجرح ١٦ جندياً اسرائيلياً»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٢، ٥/١١/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٧.

١١٩ صايغ، يزيد؛ «عمليات هجومية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١١٩ ـ ١٢٣.

المقابلات

١٢٠ ابن طلال، حسن (ولي عهد الاردن)؛ «عمّان ليست 'هانوي العرب' والاردن ليس 'الوطن البديل'»، **الحوادث**، العدد ١٧٢١، ٢٧/١٠/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٤.

١٢١ ابو رحمة، فايز؛ «لن تتوقف الانتفاضة، ونحن أقوى من آلة القمع الاسرائيلي»، **وطني** (سيراجيفو)، السنة ٧، العدد ٩٦، ٣٠/١٠/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢١.

١٢٢ ابو عياش، رضوان؛ «الحل لن يكون الاّ عبر البوابة الفلسطينية، وم.ت.ف. صاحبة الحق الوحيد في تشكيل الوفد والاعلان عنه»، **نضال الشعب**، العدد ٥٣٤، ٤/١١/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٤.

١٢٣ احمد، عبدالرحيم (امين عام جبهة التحرير العربية)؛ «الدعم العربي [للانتفاضة] واجب وليس هبة» **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٩٢، ١/١٢/١٩٨٩، ص ١٩.

١٢٤ برادن، فريدا (رئيسة اتحاد النساء الديمقراطي العالمي)؛ «ممارسات الصهيونيين في الاراضي المحتلة تذكّرني بممارسات النازيين»، **الحرية**، العدد ٣٣٦، ص ٣٣.

١٢٥ بلعاوي، حكم؛ «نحو بلورة نهائية لاهدافنا الوطنية [في ضوء الانتفاضة]»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٩٢، ١/١٢/١٩٨٩، ص ١٩.

١٢٦ ينيتو جاك؛ «لا حل عسكري للانتفاضة»،

الهدف، السنة ٢١، العدد ٩٨٦، ٣/١٢/١٩٨٩، ص ٣٠؛ نقلاً عن **نونوفيل اوبسرفاتور**، بدون ذكر تاريخ النشر.

١٢٧ حسين، صدام؛ «[علينا ان نحافظ على معنويات الانتفاضة بدعم منظمة التحرير الفلسطينية]»، **الوطن العربي**، العدد ٦٦٨، ١/١٢/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٣١.

١٢٨ حواتمة، نايف؛ «المطلوب تحويل قرارات المجلس المركزي [الفلسطيني] الى خطوات ملموسة؛ [عوامل نصر الانتفاضة]»، **الحرية**، العدد ٣٣٦، ١٩/١١/١٩٨٩، ص ٩ ـ ١١.

١٢٩ الخوري، جريس؛ «مبادرة شامير سمّ قاتل للقضية الفلسطينية بأبعادها القومية والوطنية والسياسية»، **نضال الشعب**، العدد ٥٣٤، ٤/١١/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٧.

١٣٠ راول، ادوارد (مدير قسم الشرق الاوسط في الخارجية الهولندية)؛ «نعترف بالدولة الفلسطينية عندما تتوفّر لها السيادة والارض»، **المجلة**، العدد ٥٠٩، ١٤/١١/١٩٨٩، ص ١١.

١٣١ سايمون، بول (عضو الكونغرس الاميركي)؛ «لا اتفق مع سياسات شامير»، **المجلة**، العدد ٥٠٩، ١٤/١١/١٩٨٩، ص ٣٤ ـ ٣٥.

١٣٢ شبيلات، ليث؛ (عضو مجلس النواب ونقيب المهندسين في الاردن)؛ «اثم كبير في حق الانتفاضة»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٩٢، ١١/١٢/١٩٨٩، ص ١٧.

١٣٣ شحث، نبيل؛ «نعم للحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي اذا كان مقدّمة حقيقية للسلام»، **الحوادث**، العدد ١٧٢٤، ١٦/١١/١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٣٧.

١٣٤ الصوراني، جمال؛ «لا نغامر في العمل السياسي، ولا يضغط علينا أحد»، **المجلة**، العدد ٥١٠، ٢١/١١/١٩٨٩، ص ١٣.

١٣٥ عبدالرحيم، الطيب؛ «ان حركتنا [فتح] وثورتنا تجدد نفسها باستمرار»، **وطني**، السنة ٧، العدد ٩٨، ٥/١٢/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١٣.

١٣٦ عرفات، ياسر (ابو عمار)؛ «أمامنا مرحلتان لتصعيد الانتفاضة، الاضراب الشامل ثمّ العصيان المدني»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٩٢، ١١/١٢/١٩٨٩، ص ٧ ـ ١٠.

١٣٧ ـــ ، ـــ ؛ «بعثت برسالة الى بوش وأبلغته موافقتي»، **الحوادث**، العدد ١٧٢٥، ٢٤/١١/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢٢.

١٣٨ ـــ ، ـــ ؛ «التاريخ الحقيقي للانتفاضة؛ عندما أقرر قلب الطاولة لن يمنعني أحد»، **الوطن العربي**، السنة ١٣، العدد ٦٦٦، ١٧/١١/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٩.

١٣٩ عورتاني، هشام؛ «الانتفاضة وفّرت الحماية للقطاع الصناعي الفلسطيني»، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٨٩، ١٥/١٢/١٩٨٩، ص ٢٣ ـ ٢٥.

١٤٠ فاشا، منير؛ «لا معنى للدولة الفلسطينية دون مجتمع متماسك»، **المجلة**، العدد ٥١١، ٢٨/١١/١٩٨٩، ص ١٥.

١٤١ كوانت، وليام؛ «على م.ت.ف. التعامل مع أميركا كساحة رئيسة في حملتها السلمية»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٥، ٢٦/١١/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

١٤٢ مصالحة، عمر؛ «هدف واشنطن فكّ التحالف بين فلسطين واوروبا الغربية»، **الحوادث**، العدد ١٧٢٥، ٢٤/١١/١٩٨٩، ص ٣١.

١٤٣ النجاب، سليمان؛ «قوة الانتفاضة تكمن في طابعها الشعبي الديمغرافي وأساليب عملها»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٧.

١٤٤ نسيبة، سري؛ «اكمال الانجازات باعلان حكومة [فلسطينية] مؤقتة»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٩٢، ١١/١٢/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٧.

١٤٥ El-Hassan, Khaled; "God Help the Israelis and the Palestinians", *Israel & Palestine Political Report*, No. 154, December 1989, pp. 3-4.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٤٦ ابو النمل، حسين؛ الاقتصاد الاسرائيلي،

شؤون فلسطينية ، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٩٧ ـ ١٠١ (مراجعة عمر سعادة).

١٤٧ الجرباوي، علي؛ الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٨٨ ـ ٩٢ (مراجعة يوسف حداد).

١٤٨ خليل، سمير سلامة؛ الانتفاضة في عامها الاول؛ الشهداء والمصابون؛ دراسة تحليلية احصائية، صامد الاقتصادي، السنة ١١، العدد ٧٨، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٢٤٢ ـ ٢٣٧ (مراجعة نواف الزرو).

١٤٩ عباس، فؤاد ابراهيم؛ العادات والتقاليد في الموروث الشعبي الفلسطيني، اليوم السابع، السنة ٦، العدد ٢٨٩، ٢٠/١١/١٩٨٩، ص ٤٢.

١٥٠ عبدالله، علي احمد؛ واقع الصحافة الفلسطينية في الضفة والقطاع، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٩٣ ـ ٩٦ (مراجعة فايز ساره).

١٥١ غوجانسكي، تمار؛ تطوّر الرأسمالية في فلسطين، صامد الاقتصادي، السنة ١١، العدد ٧٨، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٦ (مراجعة سناء الاسمر).

١٥٢ Wright, Clifford A.; *Facts and Fables; The Arab-Israeli Conflict, **The Link,*** Vol. 22, No. 5, December 1989, pp. 13 - 14 (Reviewed by Shaw J. Dallal).

١٥٣ Bailey, Clinton; *Jordan's Palestinian Challenge, 1948 - 1983; A Political History, **International Journal of Middle East Studies,*** Vol. 21, No. 3, August 1989, pp. 430 - 431 (Reviewed by Margerite Bouraad - Nash).

١٥٤ Flapan, Simha; *The Birth of Israel,, Myths and Realities, **International Journal of Middle East Studies,*** Vol. 21, No. 3 August 1989, pp. 440 - 442 (Reviewed by Don Peretz).

١٥٥ Haron, Miriam Joyce; *Palestine and the Anglo-American Connection, 1945 - 1950, **Middle Eastern Studies,*** Vol. 25, No. 4, October 1989, pp. 570 - 572 (Reviewed by Martin Jones).

١٥٦ Kirisci, Kemal; *The P.L.O. and World Politics, **International Journal of Middle East Studies,*** Vol. 21, No. 3, August 1989, pp. 438 - 440 (Reviewed by Naseer Aruri).

١٥٧ Levite, Ariel; *Offense and Defense in Israeli Military Doctrine, **The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. II, No. 4, December 1989, pp. 130 - 132 (Reviewed by Efraim Inbar).

١٥٨ Lunt, James; *Hussein of Jordan; A Political Biography* ، المجلة، العدد ٥١٠، ٢١/١١/١٩٨٩، ص ٤٩ (مراجعة انتوني بارسنز).

١٥٩ Ovendale, Ritchie; *Britain, The United States, and the End of the Palestinian Mandate, 1942 - 1948, **Middle East International,*** No. 365, 15/12/1989, p. 23 (Reviewed by E.C. Hodgkin).

١٦٠ Rejwan, Nissim; *The Jews of Iraq; 3000 Years of History and Culture, **International Journal of Middle East Studies,*** Vol. 21, No. 3, August 1989, pp. 434 - 436 (Reviewed by Frederick W. Avelgard).

١٦١ Senker, Cath; *Defiance; Palestinian Women in the Uprising, **Middle East International,*** No. 365, 15/12/1989, pp. 22 - 23 (Reviewed by Steve Sherman).

١٦٢ Tamir, Avraham; *Soldier in Search of Peace, **The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 11, No. 4, December 1989, pp. 132 - 134 (Reviewed by Mark Potesh).

١٦٣ Ullendorff, Edward; *The Two Zions; Reminiscences of Jerusalem and Ethiopia, **Middle Eastern Studies,*** Vol. 25, No. 4, October 1989, pp. 576 - 577 (Reviewed by E.C. Hodgkin).

الكتب

١٦٤ ابو عمرو، زياد؛ **الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، عكا: دار الاسوار، ١٩٨٩.

١٦٥ بازيلي، قسطنطين؛ **سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني** (بالعربية)، موسكو: دار التقدم، ١٩٨٩، ٣٥٨ صفحة.

١٦٦ البرغوثي، بشير؛ **قمع شعب؛ شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٩.

١٦٧ بلقزين، عبدالاله؛ **المسألة الوطنية الفلسطينية من الهزيمة الى الانتفاضة**، الرباط: البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ١٦٨ صفحة.

١٦٨ حسن، مصلح؛ **أسرى الحرب والتزاماتهم في القانون الدولي**، بغداد: دائرة الشؤون الثقافية، ١٩٨٩.

١٦٩ حمدان، غسان؛ **التطبيع؛ استراتيجية الاختراق الصهيوني**، بيروت: دار الامان، ١٩٨٩، ٢٥٦ صفحة.

١٧٠ روعي، نتان؛ **سلاح المشاة** (مترجم)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٩، ١٨١ صفحة (سلسلة الموسوعة العسكرية الاسرائيلية ـ ٤).

١٧١ شامير، عمي؛ **سلاح الهندسة** (مترجم)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٩، ٨١٣ صفحة (سلسلة الموسوعة العسكرية الاسرائيلية ـ ٣).

١٧٢ عباس، فؤاد ابراهيم واحمد عمر شاهين؛ **معجم الامثال الشعبية الفلسطينية**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٩.

١٧٣ عبدالصمد، ندى؛ **أيام الحجارة**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩، ٤٢٤ صفحة (سلسلة صوت الشعب ـ ١).

١٧٤ عدوان، نواف (مُعد)؛ **الحرب والانتفاضة؛ حول الحرب العراقية ـ الايرانية والانتفاضة الوطنية الفلسطينية**، بغداد: اتحاد اذاعات الدول العربية، ١٩٨٨، ٢٥٤ صفحة.

١٧٥ عودة، محمد سعادة؛ **الانتفاضة الشعبية الفلسطينية؛ الابعاد الاقتصادية ـ الاجتماعية**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٩، ٢٤٧ صفحة.

١٧٦ **كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات**، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩.

١٧٧ *American Jewish Yearbook 1989*, New York: The American Jewish Committee, 1989, 588 Pages.

١٧٨ Halsell, Grace; *Journey to Jerusalem*, New York: Macmillan Publishing Co., 1981, 193 Pages.

١٧٩ ——, —— ; *Prophecy and Politics; The Secret Alliance between Israel and the U.S. Christian Right*, Chicago: Lawrence Hill Books, 1986, 210 Pages.

١٨٠ Levite, Ariel; *Offense and Defense in Israel Military Doctrine*, Tel-Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 1988, 155 Pages.

١٨١ *Palestine; Profile of an Occupation*, London: Zed Books Ltd., 1989, 183 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 202 , January 1990

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by

Al - Abhath Publishing Co. Ltd

92 Gregoris Afxentiou Street,

P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage).

الثمن دينار في الاردن والكويت ■ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ■ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ■ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ■ دينار في تونس ■ ١٠ دراهم في المغرب ■ ١٠ دنانير في الجزائر ■ دولاران في الاقطار العربية الاخرى